تنويه للأخوة الأكارم

إن هذه النسخة لا تخلو من الأخطاء المطبعية والتنسيقية كونها ليست النسخة التي تم اعتمادها في الطباعة، وهي غير موافقة للمطبوع ولكن قمت برفعها لعموم الفائدة.

ولأي مساعدة في التخريج من النسخة المطبوعة أرجو المراسلة على:

m-alsarakibi@hotmail.com

ولا تنسونا بدعوة في ظهر الغيب

والله ولي التوفيق

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رسائل في اللغة

لأبي محمد عبد الله بن السّيد البطليوسي

(٤٤٤ ــ ٥٢١هـ)

قرأها وحقّقها وعلّق عليها

الدكتور وليد محمد السراقبي

تحقيق التراث (١٣)

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٢

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٧ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
السراقبي، وليد محمد
رسائل في اللغة
لأبي محمد عبد الله بن السِّيد البطليوسي ٤٤٤ – ٥٢١ هـ
٤٥٤ ص، ١٩× ٢٧ سم (تحقيق التراث ١٣)
ردمك: ٠-٣-٨٩٠-٩٩٦٠
١- اللغة العربية- مجموعات ٢- اللغة العربية- ألفاظ أ. العنوان
ب- السلسلة
ديوي ٤١٠.٨ ١٤٢٧/٣٩٨٢
رقم الإيداع ١٤٢٧/٣٩٨٢
ردمك: ٠-٣-٨٩٠-٩٩٦٠

الطبعة الأولى
٢٠٠٧/١٤٢٨

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
ص. ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٦٤٣
هاتف ٤٦٥٣٣٥ فاكس ٤٦٥٩٩٩٣



عصر ابن السَّيد:

تمتد حياة ابن السِّيد ما بين عامي ٤٤٤ هـ و ٥٢١ هـ، وهي المدة التي قامت فيها دولتان في بلاد الأندلس، أولاهما: دولة الملوك والطوائف، وتمتد بين ٤٢٢ هـ و ٤٩٣ هـ، وثانيتهما: دولة المرابطين التي استمرت بين عامي ٤٩٣هـ و ٥٤١ هـ، وهذا يعني أن ابن السيد قضى ثلثي حياته تقريباً في عهد الملوك والطوائف، وثلثها الخير في عهد المرابطين.

عرفت البلاد الأندلسية على المستوى السياسي انقساماً وتمزُّقاً، فغدا لكل منطقة حاكمها، ولكل ولاية أميرها، فكان بنو جهور في قرطبة، وبنو عباد في إشبيلية، وبنو الأفطس في بطليوس، وبنو ذي النون في طليطلة، وبنو هود في سرقسطة. وكانت هذه الدويلات في حالة مزرية من الضعف لم تقو معه على الوقوف في وجه هجمات الأعداء الذين اتبعوا نهجاً مخالفاً لنهج المسلمين آنذاك، ذلك أنهم اتجهوا إلى توحيد الكلمة، ورصّ الصف، في مقابل نار الخصومات التي كانت متقدة فيما بين ملوك الطوائف[1]. ومن علائم ذلك أن (ألفونسو) السادس أصبح -بعد سيطرته على طليطلة- صاحب المقام الأول في تعيين أمراء الطوائف والتدخل في شؤون ممالكهم، وبلغ أمره من القوة والسيطرة أن خافه المعتمد وزوجه إحدى بناته[2].

وعرفت البلاد -اجتماعياً- مظهرين متناقضين، أما الأول فهو حالة البذخ والثراء العريض التي كان يعيشها الحكام والأمراء، فالمال يبذل بلا حساب في سبيل إنشاء القصور وتشييد الدور، حتى أن قصور بني ذي النون أصبحت مضرب المثل في جمالها وروعتها. وأما الحالة الثانية فهي حالة البؤس والإرهاق اللذين تعيش فيهما الرعية، فالحرمان هو القاسم المشترك فيما بينها إلى جانب الضرائب الباهظة التي كانت تثقل كاهلها. وقد كانت هذه الحالة من الإرهاق والتنكيل بالرعية وراء استنجاد الأندلسيين بابن تاشفين ليسير إلى بلادهم ويخلصهم من جور حكامها[3]، وتوجه وفد من البلاد الأندلسية إلى يوسف بن تاشفين واستصرخوه لنجدة

---

[1] – تاريخ الفكر الأندلسي/١٨، وتاريخ الأدب الأندلسي، عصر الطوائف والمرابطين/٨.

[2] – نفسه/١٨.

[3] – عصر الطوائف: ٤١، ٤٣.

بلادهم، فما كان منه إلا أن لبى نداءهم[1]، وأنزل ملوك الطوائف عن عروشهم واستصدر من الفقهاء فتوى بعدم صلاحيتهم للحكم ووجوب عزلهم، فدخل الأندلس كله تحت إمرته.

وعلى المستوى الثقافي كان الأمر على النقيض من سابقيه، فقد عرف هذا العصر نمواً ثقافياً وعلمياً ليس لهما نظير، فقد كان عصر ملوك الطوائف ((عصراً عرفت فيه إسبانيا أكبر إشراق))[2].

وقد أذكت نيران التنافس فيما بين بلاطات الأمراء الاتجاه إلى تقريب العلماء والمفاخرة[3] بمن تضمّه بين جناباتها من الأدباء والشعراء، ففي بطليوس نهض بنو الأفطس بالثقافة إلى مستوى رفيع، ونشر بنو ذي النون في طليطلة سلطانهم وطغى التأليف العلمي على غيره، وكان المقتدر والمؤتمن من بني هود في سرقسطة من أنصار العلوم المتجردين لرعايتها، ولا سيما الفلسفة والرياضيات[4]. واكتملت في هذا العصر معالم الدرس اللغوي والنحوي حتى أصبح علماء الأندلس ينافسون علماء المشرق في هذا المجال، فظهر في هذا العصر كل من الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) وابن سيده (ت ٤٨٥ هـ) وابن سِراج (ت ٤٨٩ هـ) وأبي الوليد الوقشي (ت ٤٨٩ هـ)، وانتشرت إلى جانب ذلك المدارس اللغوية، وعظم الاحتفاء بكتاب سيبويه، وكتب المبرد، وابن السراج، والزجاجي، وغيرهم.

وقد حدا هذا الانشغال بالدرس النحوي بابن حزم إلى التقليل من شأن التعمُّق فيها، فعدَّه فضولاً لا طائلَ تحته إلَّا إذا كان الدارس يريد الزيادة على ما أحكمه سيبويه، ولذا رأى أنّ المرء يكفيه الإلمام الأولي بهذا العلم بالاعتماد على كتب مبسّطة في ذلك، كالواضح للزبيدي، أو الموجز لابن السراج ... والغريب المصنف لأبي عبيد، ومختصر العين للزبيدي، وإلا ((فالاشتغال بغير هذا العلم أولى وأفضل[5])) لأن في علم اللغة والنحو ((مشغلة عن الأوكد، ومقطعة دون الأوجب والأهم)) [6].

---

[1] – تاريخ الفكر الأندلسي/١٨.

[2] – أدب الأندلس وتاريخها: ١٢، ١٣ (نقلاً عن: أبو الحسين ابن الطراوة: ٩).

[3] – ظهر الإسلام ٣٨/١.

[4] – تاريخ الفكر الأندلسي ١٦، ١٧.

[5] - رسائل ابن حزم /٦٤، ٦٥.

[6] – رسائل ابن حزم /٦٤، ٦٥.

و لم يكن عصر المرابطين بأقل من عصر الطوائف شأناً علمياً كما حـــاول أن يصـــوره دوزي؛ ذلك أن مستوى التطور العلمي والأدبي قد بلغ الذروة في هذا العصر، فظهر الفتح بـــن خاقان ناقداً، وابن بشكوال والضبي مؤرخين، وابن لاجة وابن رشد وابن السيد فلاسفة، حتى إن ((التيار الفلسفي لم يتوقف عند حدود عهد ملوك الطوائف))[1]، فكان ابن باجة ممثلاً لهذا العصر في العطاء الفلسفي على الرغم من أن الدولة المرابطية مصبوغة بصبغة الدين، فلم يكن أمير مـــن أمرائها يقرب في بلاطه إلا من أتقن علم الفروع، أي فروع المذهب المالكي[2].

إلا أن هذا العصر شهد هجرة عدد من علماء اللغة والنحو لما رأوه من إعراض الدولـــة عنهم، وفقدهم ما كانوا يجدونه من تشجيع أمراء الطوائف[3] وإعلاء شأنهم، وتقديمهم على مَـــنْ عداهم.

[1] - نفسه /٢٢.

[2] - تاريخ الأدب الأندلسي: عصر الطوائف والمرابطين /٦٩.

[3] - ابن الطراوة /١٤.

مولده ونسبه:

يعود أبو محمد عبد الله بن السيد في أصله إلى مدينة (شِلْب [1]) المعروفة بجمالها ورونقها، فهي ((بيضته، ومنها كانت حركته ونهضته))[2]، ثم انتقل إلى (بَطَلْيوس)[3] ولازمها، حتى عُـرِف بالنسبة إليها، ثم طوّف في البلاد الأندلسية حتى حطّ عصا الترحال في (بلنسية)، وفيها توفي سنة ٥٢١ هـ.

أخذ العلم عن جملة من علماء عصره المشاهير، ومنهم:

١- المقرئ علي بن أحمد بن حمدون البطليوسي[4].

٢- وعاصم بن أيوب البطليوسي[5].

٣- عبد الدائم القيرواني[6].

٤- الفتح بن خاقان[7].

تبوّأ ابن السيد مكانة مرموقة في عصره؛ فكان أحد أعلامه الذين برعوا في علوم كثيرة كالأدب واللغة، والنحو، والفلسفة، حتى غدا ندًّا لابن باجة في الفلسفة[8]. وكان إلى جانب ذلك شاعراً متفنناً في صناعة الشعر، وشاعراً حكيماً[9]، وله علم واسع بالأدب

---

[1] - شَلِب مدينة إلى القرب من قرطبة ، ذات جمال وبهاء ، قال فيها يا قوت : ((بلغني أنه ليس في الأندلس بعد إشبيلية مثلها)) . معجم البلدان (شَلْب ٣ : ٣٥٨) .

٢ - نفح الطيب ١/١٨٥.

[3] - بَطَلْيوسي -بفتح الباء والطاء وسكون الياء وضم الياء-: إحدى مدن الأندلس الكبرى الواقعة على نهر آنة غربي قرطبة، وقد نسب إلى هذه المدينة كثيرون. معجم البلدان (بَطَلْيوس ١/٤٤٧).

[4] - ترجمته في: كتاب الصلة (ترجمة ٨٩١).

[5] - انظر ترجمته في كتاب الصلة (ترجمة ٨٦٦)، والبلغة/١٠١، ومعجم المؤلفين ٤/٥١.

[6] - ترجمته في إنباه الرواة ٢/١٥٨، وبغية الوعاة ٢/٧٥.

[7] - الفتح بن خاقان القيسي: مؤرخ أصله من إشبيلية، عرف بكثرة ترحاله، قتل في مراكش بإيعاز من يوسف بن تاشفين سنة ٥٢٨ هـ، من آثاره: قلائد العقيان، ومطمح الأنفس، وهما مطبوعان. ترجمته في: الأعلام ٥/١٣٤.

[8] - انظر: تاريخ الكر الأندلس /٣٣٤ و٣٣٥، وتاريخ الفكر العربي /٦٠٣.

[9] - تاريخ الفكر العربي /٦٠٤.

واللغة وتبحُّر فيهما وتقدُّم في معرفتهما وإتقانهما[1]، حتى غدا فخر الجزيرة الأندلسية، ولقِّب بالأديب، ((ولا يلقَّب أحد ببلد إلا النحوي الأديب))[2]، وأفرد فيه الفتح بن خاقان -وهو أستاذه كما رأينا- كتاباً ضمنه أخباره وسيرته[3]، وأشاد بمكانته المرموقة وأعلى من شأنه، فقال فيه: ((وكان له في دولته مجالٌ ممتدٌّ ومكان معتد))[4]. وقال فيه ابن خلكان: ((... كان عالماً بالآداب واللغات، متبحراً فيهما مقدّماً في معرفتهما وإتقانهما ... وكان الناس يجتمعون إليه ويقرؤون عليه ويقتبسون منه، وكان حسنَ التعليم، جيد التفهيم، ثقة ضابطاً ... وبالجملة فكل شيء يتكلّم فيه فهو في غاية الجودة))[5]. وقال أيضاً: ((وهو مجيد في كل ما يصنعه)) [6]، فحريٌّ بمن اجتمعت فيه كل هذه الصفات أن يكون فخر البلاد الأندلسية كما يقول أبن سعيد المغربي[7]، وأن يكون نحوي زمانه وعلّامته كما يشهد بذلك المقري[8].

آثاره:

امتدت حياة ابن السّيد على مدى سبع وسبعين سنة كانت حافلة بالعطاء، والمشاركة في شتَّى المعارف والعلوم لعصره، وكان لهذه الأرضية العلمية الصلبة أثرها الكبير في غزارة الإنتاج الذي خلفه ابن السَّيد في مجالات متعددة، من أدب، ونحو، ولغة، وفقه، وفلسفة، ومنها:

---

١ - تاريخ الفكر الأندلسي /٣٣٤.

٢ - إنباه الرواة ٣٥٨/٢.

٣ - نقله المقري في كتابه (أزهار الرياض): ١٠١/٣-١٤٩.

٤ - تاريخ الفكر الأندلسي:

٥ - وفيات الأعيان ٩٦/٣.

٦ - وفيات الأعيان ١٨٢/٣.

٧ - المغرب في حلى المغرب ٣٨٥/١.

٨ - نفح الطيب ١٨٥/١، والبلغة /١١٤، وبغية الوعاة ٥٥/٢.

١- أبيات المعاني: من كتبه التي لم تصل إلينا، ذكره البغدادي في خزانته، ونقل عنه في مواضع عدّة[١]، وذكره مرّة واحدة في شرح الشافية له أيضاً[٢].

٢- إصلاح الخلل الواقع في الجمل[٣].

٣- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب[٤].

٤- التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة[٥].

٥- الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة[٦].

٦- الحلل في أبيات الجمل[٧].

٧- ذكر الفروق بين الأحرف الخمسة[٨].

٨- شرح إصلاح المنطق[٩].

٩- شرح الجمل للجرجاني[١٠].

١٠- شرح ديوان المتنبي: من كتبه المفقودة، ويبدو أنه كان موجوداً في زمن البغدادي، فقد نقل عنه في مواضع عدة[١١].

---

[١] - هـي: ٢/٤٤٦، ٤/٤١٤، ٥/١٤٨، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٦، ٢١٠، ٧/٢٨٩، ٤٥٥، ٥٠٩، ٨/١٥، ٢٠٣، ٩/١٢٥، ١٦٩، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧، ١٠/٤١٣، ٤٣٩، ٤٤٠، ١١/٤١٥، ٤١٨.

[٢] - شرح شواهد الشافية /٣٠.

[٣] - صدر بتحقيق د. حمزة النشرتي، الرياض، ١٩٧٥، وصدر أيضاً بتحقيق د. سعود عبد الكريم، العراق.

[٤] - صدر في ثلاثة أجزاء، وصدر عن الهيئة المصرية للكتاب بتحقيق مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد، سنة ١٩٧٠.

[٥] - صدر عن دار الفكر بتحقيق د. محمد رضوان الداية، ١٩٨٧.

[٦] - نشره آسين بلاثيوس مع ترجمة إسبانية له سنة ١٩٤٠م، ونشره عزة العطّار سنة ١٩٤٦م، وعن دار الفكر سنة ١٩٨٨.

٧ - صدر عن مكتبة المتنبي بتحقيق الدكتور مصطفى إمام ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .

[٨] - صدر مرتين: الأولى عن مكتبة المتنبي في القاهرة سنة ١٩٨٣ م بتحقيق د. حمزة النشرتي ، والثانية في العراق.

[٩] - خزانة الأدب: ٧/٣٥٣، ٣٥٤/ ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١ -٣٦٥.

١٠ - والجمل كتاب مختصر يسمى الجرجانية، كشف الظنون ١/٦٠٢.

١١ - قال ابن خلكان: ((وسمعت أنه شرح ديوان المتنبي، و لم أقف عليه))، وفيات الأعيان ٣/٩٦.

١١- شرح سقط الزند[1]: قال ابن خلكان: ((وهو أجود من شرح أبي العلاء صاحب الديوان الذي سماه: ضوء السقط[2])).

١٢- شرح الفصيح[3].

١٣- شرح الكامل: وهو من كتب ابن السيد المفقودة، وقد ذكره البغدادي في كتابيه خزانة الأدب[4] وشرح شواهد الشافية[5].

١٤- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء[6].

١٥- المثَّلث[7].

١٦- المسائل المنثورة: وهو هذا الكتاب الذي نحققه، وستكون لنا وقفة مفصلة عنده[8].

١٧- المسائل والأجوبة[1].

---

[1] - طبع في القاهرة باعتناء لجنة التأليف والترجمة والنشر في دار الكتب المصرية بإشراف د. طه حسين وأحمد أمين.

[2] - صدر كتاب (ضوء السقط) عن المجمع الثقافي بأبو ظبي، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، بتحقيق بنحامي فاطمة.

[3] - ذكره السيوطي في كتابه (المزهر في علوم اللغة ١/٢٠١) ونقل عنه في المواضع الآتية: ١/٢١٥، ٢٢٤، ٢٧٢، ٣٠٨، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٩٩، ٢/٩٣، ١٠٧، ١٩٥، ٢٠١. وانظر هذه الإحصاءات في مقدمة تحقيق: إسفار الفصيح ١/٣٦ ، ٣٧.

[4] - المواضع هي: ١/٢٣، ٢٧، ٣٤٢، ٢/٢٤، ٢٨، ٣٧٤، ٤/٢١٧، ٥/٣٩، ١١٤، ٣٨٩، ٣٩٠، ٦/٣٤٣، ٣٦٦، ٣٦٧، ٥١٩، ٥٢١، ٧/١٣٤، ١٦٦، ٢٨٣، ٨/٢٠٤، ٣١٢، ٩/٧٩، ٢٢٨، ٢٢٩، ٥٧٧، ١٠/٦، ١٥٢، ٢١٢، ٢١٣، ٢٣٩، ٣٦١، ٣٦٩، ٤١٨.

[5] - المواضع هي: ٣١، ٣٥، ٧٥، ٧٧. وكان يكتفي بقوله: ((وقال ابن السيد فيما كتبه عن الكامل)).

[6] - وهو شرح للزوميات التي قام ابن السيد باختيارها، وهو مطبوع بتحقيق د. حامد عبد المجيد، وصدر الجزء الأول منه عام ١٩٧٠.

[7] - وقد اقتدى فيه بقطرب أول واضع لكتب المثلث اللغوي، قال عنه ابن خلكان: ((وكتابه كبير)).

٨ - وقال محقق الاقتضاب ١/١٧: ((بهذا ذكر في أزهار الرياض، وكشف الظنون، وبغية الوعاة. وذكر ابن قاضي شهبة كتاباً شبيهاً بهذا الاسم وهو: مسائل منثورة مشهورة غريبة، ولا ندري إذا كان الكتابان واحداً أو كتابين مختلفين)).

موضوع الكتاب:

يعالج ابن السيد في هذا الكتاب جملة من القضايا الأدبية، واللغوية، والنحوية، والفلسفية، معالجة تقوم على الاستقصاء والتعمق، والمناقشة والأخذ والرد.

تبدأ المسألة بعرض سؤال السائل عرضاً مكثفاً، ثم ينتقل بعدها إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة كافة، فيقسمها إلى أبواب أو فصول بحسب عدد الأسئلة، ويعرض لآراء الأئمة من علماء اللغة والأدب والنحو عرضاً مجملاً، ثم يناقشها رأياً رأياً.

ينصّ ابن السيد في أثناء عرضه الآراء ومناقشتها على المصادر التي نقل عنها سواء أكانت كتباً، مثل معجم العين، وكتاب سيبويه، ونوادر أبي زيد، والكامل للمبرد، وكتاب الحروف للفارابي، أو أقوال علماء، كعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عبيدة، والخليل، ويونس، وأبي زيد، والكسائي، والفراء، ومعاذ الهراء، وصاعد البغدادي، من اللغويين والنحاة، وأرسطوطاليس وأفلوطين، وابن الصائغ (المعرف بابن باجة) وغيرهم من الفلاسفة.

وهو إلى جانب ذلك لا يطلق أقواله وآراءه جزافاً من دون أن يعضدها بجملة من الشواهد القرآنية، والحديثية، والشعرية، والنثرية، ففي مناقشة مسألة (ربّ) وحدها بلغ عدد شواهده على النحو الآتي:

١) خمس آيات قرآنية.
٢) ٦٩ بيتاً من الشعر تعود إلى عصور مختلفة (جاهلية، إسلامية، أموية، عباسية).
٣) أربعة أقوال من كلام العرب.
٤) ست عبارات يتداولها النحاة في كتبهم.

---

[1] – ومنه نسخة خطية بمكتبة الاسكوريال برقم ١٥١٨، ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ١٠٩/ معالم تيمور، ويضم ٧٧ مسألة في علوم اللغة مع إجابات ابن السيد عنها، ومنه نسخة خطية أيضاً في معهد المخطوطات العربية في القاهرة، وهو غير الكتاب الذي نحققه.

والكتاب -في الجملة- يكشف عن شخصية ابن السيد العلمية التي تتسم بجملة من الصفات، منها:

١. سعة الرواية.
٢. الدقة والموضوعية.
٣. الإحاطة والشمول.
٤. الالتفات إلى مقاصد المتكلم دون التعويل على الأصول الصناعية.
٥. الذهنية العلمية النقدية.

النسخة الخطية:

يقع المخطوط في ثلاث وثمانين ورقة، في كل ورقة ٢٥ سطراً، وفي كل سطر اثنتا عشرة كلمة. يضم هذا المجموع ثماني عشرة رسالة في الأدب، واللغة، والنحو، والفلسفة، وهي -وفق ترتيب ورودها في الكتاب-:

١- جواب اعتراض ابن العربي على شرح ابن السيد لديوان أبي العلاء المعري.
٢- رسالة في الفرق بين الاسم والمسمَّى.
٣- رسالة في تحقيق معنى لفظ (ربَّ).
٤- في الوقف على الولاية في قوله تعالى: ((الولاية لله الحق)).
٥- في تحقيق المثال المشهور: ضربَ زيدٌ عمراً.
٦- في قوله تعالى: ((فأنساهُ الشيطانُ ذكر ربه)).
٧- في تحقيق الدواءِ المعروف بـــ ((حَبّ الملوك)).
٨- في الفرق بين النعت وعطف البيان والبدل.
٩- في تحقيق معنى بعض الأبيات.
١٠- في تحقيق بعض الأمثال والأبيات.
١١- في تحقيق بعض الأبيات.
١٢- في بيان مسألة وقع النزاع فيما بين المصنف وابن الصائغ.
١٣- في تحقيق أن لفظ أمهات جمع ما هي.
١٤- في قوله تعالى: ((يستفتونك)).

١٥- في تحقيق قوله تعالى: ((الله نور السماوات والأرض)).

١٦- في قوله تعالى: ((شهد الله أنه لا إله إلَّا هو)).

١٧- في تحقيق أقوال الحكماء: إن ترتيب الموجودات عن السبب الأوَّل.

١٨- في تحقيق تصحيحِ عطف جملة التصليةِ على جملة الحمد له.

والنسخة مكتوبة بخط مغربي واضح، إلا أنَّ طمساً أصاب بعض الكلمات بتأثير الرطوبة، وطمست بعض الكلمات عند مفصل الكتاب، ولعل هذا عائد إلى التصوير. والنسخة من محفوظات مكتبة تشستربتي برقم (MS ٤٣٢٥)، وتحتفظ المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -عمّرها الله وأعلى بناءها- بنسخة فلمية عنها برقم (١٤٣٢٥/ف). والنسخة وقف من محمد الكفوي على علماء الأزهر وطلبة العلم به ومقرّه برواق الأروام وعليها عدّة تمليكات أحدها باسم محمد الكفوي جاء فيه: ((تمّ من نعمِه سبحانَه على عبدِهِ محمَّد الكفويّ))، والآخر باسم أحد طلاب الجامع الأزهر أيضاً، جاء فيه: ((من نعم الله سبحانه على أفقر الطلاب ... محمد بن إبراهيم بن أحمد الصادق ... النقشبندي اغفرِ اللهمَّ له ولوالديه وكن بفضلك له ولا تكن عليه، ومتعه بمطالعته وانفعه به وسائر ما لديه من الكتب العلمية بالنبي وآله..)).

وجاء على الورقة الأولى: ((هذه مجموعة تشتمل على ثمانية عشر مصنّفاً من مصنفات العالم النحرير الفاضل الكامل صاحب التقرير والتحبير، الفقيه النحوي إمام العصر في المغرب، خاتمة المحققين أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي المغربي، رحمة الله عليه رحمة واسعة، وأفادنا الله من بركاته وأعاد إلينا من موائد فوائده وفهَّمنا دررَ زوائده)). وليس في النسخة اسم للناسخ ولا تاريخ للنسخ ولا مكانه، ويظهر من الرسالة الأولى أن هذه النسخة مقروءة على المؤلف، فقد جاء فيها: ((أخبرني الفقيه النحوي أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي بهذا الجزء قراءة مني عليه)). وأعتقد أن هذا الكتاب غير كتاب ابن السيد الذي يحمل عنوان ((المسائل والأجوبة))؛ ذلك أن الأخير يضم سبعاً وسبعين مسألة ناقشها ابن السيد وأجاب عنها وتقع في ١١١ ورقة تحتفظ بها مكتبة الإسكوريال برقم ١٥١٨، وتحتفظ المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بنسخة فلمية عنها برقم (٦٠٣٩)، وهي مكتوبة بخط أبي سعيد مخلوف بن محمد بن علي، وعدد أسطرها واحد وعشرون سطراً وفي كل سطر بين ٨-١٢ كلمة، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ٦٣١ هـ.

ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أن ثلاثاً من المسائل التي بين أيدينا تلتقي مع أربـــع مـــن المسائل التي عرض لها ابن السيد في الكتاب الأول، وهذه الرسائل هي: المسألة الثالثة، والمســـألة الثامنة، والمسألة السادسة عشرة والمسألة الثامنة عشرة، والمسألتان الأخيرتان ضـــمّنهما الإمـــام الســـيوطي

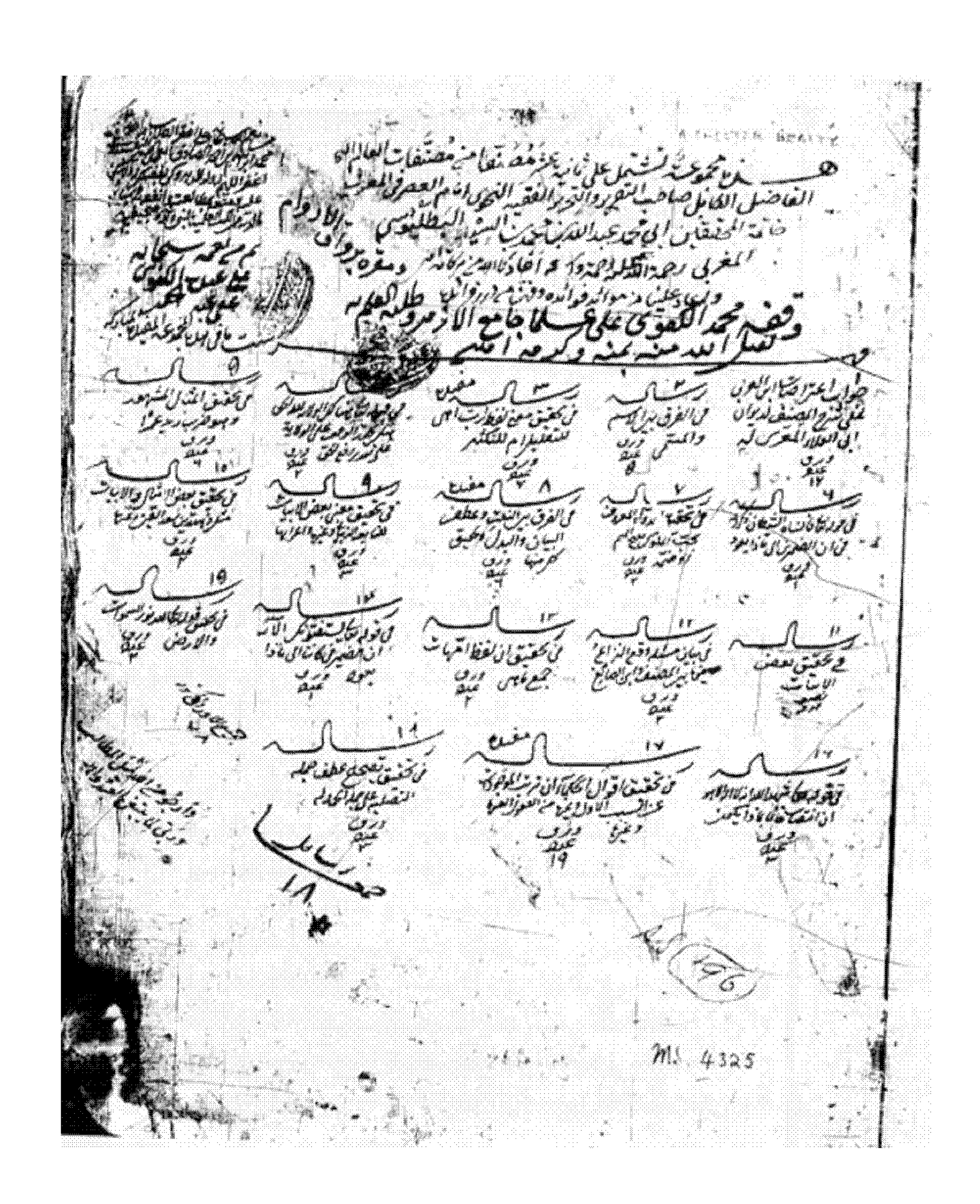
-رحمه الله- كتابه الأشباه والنظائر ج٣/٥٥٦ -٥٧٩.

عملي في الكتاب:

كان اعتمادي في تحقيق هذا الكتاب على النسخة الوحيدة التي تقدَّم وصفها من قبـــل، وعضدتها بنسخة من المسائل والأجوبة اعتمدت عليها في تحقيق المسائل التي تتقاطع بها النسختان الخطيتان، إلى جانب الرسالتين اللتين نقلهما السيوطي عن كتاب (المسائل والأجوبة) لابن السيد، والنسخة المطبوعة من كتاب (الحدائق العالية) فيما يخص المسألة السابعة عشرة.

وكان عملي في هذا الكتاب قائماً على:

- قراءة النص قراءة متأنية وكتابته وفق القواعد الإملائية المتعارف عليها.
- تخريج الآيات القرآنية في المتن بكتابة رقم السورة فرقم الآية.
- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة.
- تخريج الأبيات الشعرية اعتماداً على دواوين أصحابها أولاً، ثم كتـــب الأدب واللغـــة والنحو ثانياً.
- تخريج الأقوال النثرية وعبارات النحاة.
- رفد النص بالتعليقات اللازمة لإضاءته.
- عزو الآراء إلى أصحابها وتخريجها من آثار أصحابها ما أمكن ذلك.
- التعريف بالأعلام الذين وردت أسماؤهم في النص.
- التعريف بالمصطلحات الفلسفية اعتماداً على كتب هذا الفن.
- ذيّلت ذلك بالفهارس الفنية الضرورية للكتاب.



هذه مجموعة تشتمل على ثمانية عشر ... من مصنفات العالم
الفاضل الكامل صاحب التحرير والتقرير الفقيه النحوي امام العصر ...
خاتمة المحققين ابي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي
المغربي رحمه الله ...

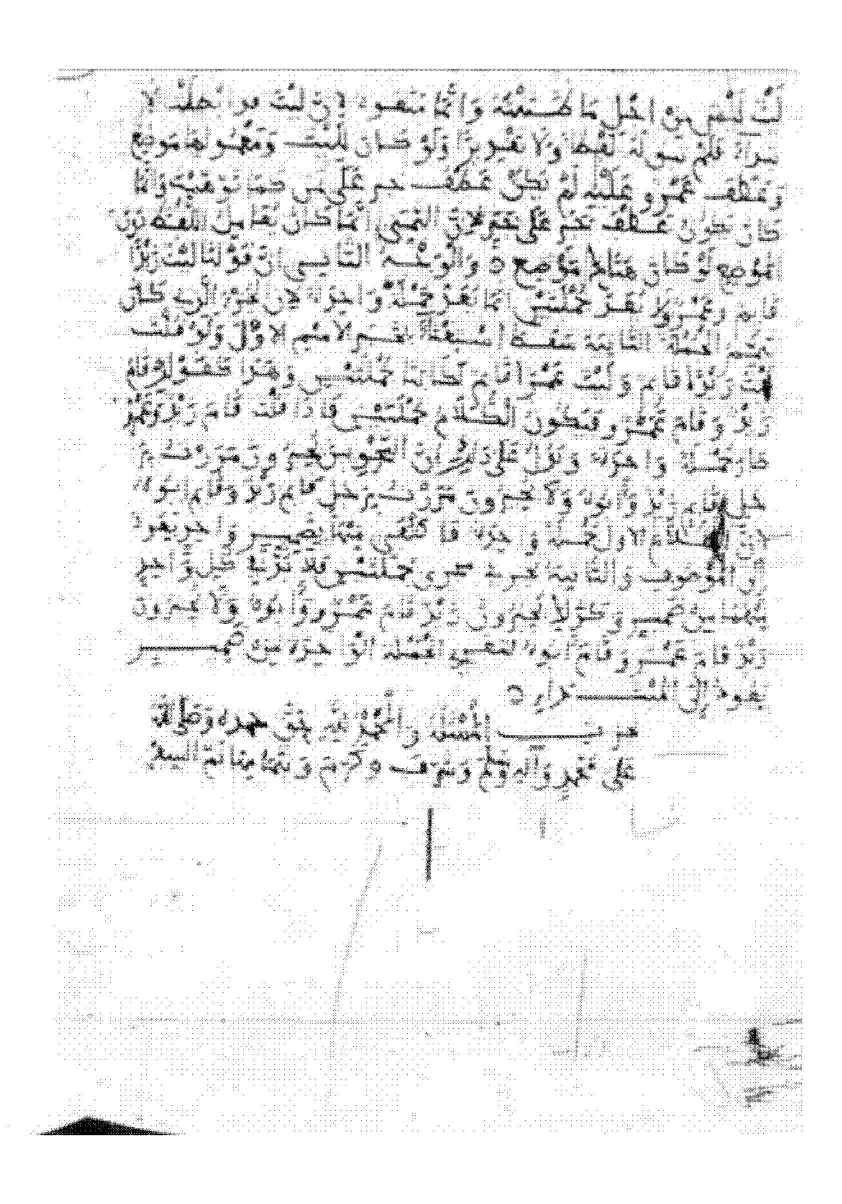
وقف محمد ... على علماء جامع الأزهر وطلبة العلم

MS. 4325

صورة صفحة العنوان من المخطوط الأصل



الورقة الأولى من المخطوط الأصل



الورقة الأخيرة من المخطوط الأصل

التحقيق

الرسالة الأولى

جواب اعتراضات ابن العربي على شرح ابن السيد البطليوسي لديوان أبي العلاء المعري

[١ /ب]

بسم الله الرحمن الرحيم

صلّى الله على محمد وآله وسلّم تسليماً

أخبرني الفقيه النحويُّ أبو محمَّد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسيّ بهذا الجزء قراءة مني عليه ، قلت له : قلتَ – رضي الله عنك -: إنّ أولى ما ابتُدئ به كل ذكر، وأحْجى ما تُيمِّن به في كل أمر واستُنْجح، ذكر الله تعالى، ثم الصلاة على رسوله المصطفى الذي هدانا بهداه، وعلَّمنا ما تقصر عقولنا عن بلوغ أدناه، وأهدى إلينا الاستبصار مفروغاً منه، ولم يحوجنا إلى البحث بالمقاييس عنه، نشكره شكر المعترف بالعجز عن شكر نعماه، ونسأله أن يوفقنا إلى ما يزلف إليه وبرضاه، ونستعيذ به من وساوس الصدور، وعواقب الأمور.

رأيت – أراك الله منهج الحق وسَنَنَه، وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، اعتراضات ابن العربي[١] علينا في شرح شعر المعري[٢]، ولسنا ننكر معارضة المعارضين، ومناقضة المناقضين، فإنها سبيل العلماء المعروفة وطريقهم المألوفة:

[الطويل]

ومَنْ ذا الذي تُرْضَى سجاياهُ كلُّها ... كفى المرءَ نبلاً أن تُعَدَّ معايبُهْ[٣]

وإنما ننكر من أمر هذا الرجل -وفقنا الله وإياه إلى صالح العمل- أنه تعسَّف وما أنصف، وجاء في المعارضة والخلاف، بأشياء استطرفتها غاية الاستطراف. وذلك أنه وجد أبياتاً أفسدها ناسخ الديوان، بالزيادة والنقصان، فعادت مكسورة الأوزان، ونَبَتِ العَيْن، عمَّا فيها من الشَّيْن، فنبَّه عليها في طُرَر الكتاب ، وبين فيها وجه الصواب . كأنّه توهَّم – عفا الله عنه – أننا من الطائفة التي لا تقيم وزن الشعر ، ولا تحسن شيئاً من النظم والنثر .

---

[١]- هو محمد بن عبد الله المعافريّ الإشبيلي ، أبو بكر بن العربي : حافظ للحديث، ولد في إشبيلية، وارتحل إلى الشرق ، وبرع في الأدب ، له : أحكام القرآن ، والناسخ والمنسوخ ، وقانون التأويل ، وغيرها . وهو غير محيي الدين بن العربي . الأعلام ٦ : ٢٣٠ .

[٢]- أحمد بن عبد الله بن سليمان التَّنوخي المعري : شاعر وفيلسوف ، ولد في معرة النعمان ستة ٣٦٢ هـ ، وتوفي فيها سنة ٤٤٩ هـ ، ترجمته في : الأعلام ١ : ١٥٧ .

[٣]- ينسب البيت إلى بشار بن برد والى يزيد بن محمد المهلبيَّ (ت ٢٥٩ هـ)، وهو في ديوان بشار ق ٥٥ ، ب ١٤ (ط. محمد بدر الدين العلوي)، وليس في ديوانه (ط. محمد الطاهر بن عاشور)، وهو في : مغني اللبيب : ١٣ .

وكذلك وجد خطأً من الناسخ في بعض الأحرف ، فظنَّه من قبل المؤلــف المصــنِّف ، فتفضَّل بأن نبّه عليه في طرر الكتاب ، فحصلنا عنده في مرتبة من لا يقيم وزن الشعر ولا يحسن الإعراب . ولولا ظن بنا هذا الرجل – وفقّه الله – عجْزاً عن الانتصاف والانتصار ، كما توهّم علينا الجهل بالإعراب وكسر الأشعار، لصمتْنا عن مراجعته صَمْت الرُّجَم، و لم نتشاغل بتصريف لسانٍ في محاوبة//ولا قلم. ولكن سوء معاملته أحوج إلى الكلام ، لو تُرِك القطا ليلاً لنام . وقد قال الله تعالى: ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾ [البقرة ٢ : ٢١٦] . ثم قال أبــو الطيب[١]: [٢/ آ]

[الخفيف]

رُبّ أمـــــر أتــــاكَ لا تُحْمَـــــدُ الفُعَّـــــال فيـــــه وتحمـــــــد الأفعـــــــال
وقســـيّ رميـــتُ عنـــها فـــرُدَّت   في نحـــور الرمـــاة عنـــها النصـــالا

فأوَّل ما نقوله لهذا الرجل – وفَّقنا الله وإيَّاه – : إن كان ما يجري مجرى السهو ويعدّ من اللغو ، يُحْسَبُ من الذنوب ، ويعْتدّ به في العيوب ، فقد كتبت بخطك في معارضــتك إيّانـــا أشـــياء صحَّفت فيها وحرَّفْت ، وكَسَرتَ الوزن ولحنت أقبح لحنٍ ، فنحن نتوخى فيها معك مناقشـــة الحساب ، ونعاتبك أشد ما يكون من العتاب :

[الطويل]

فلا تغضبَنْ من سِيرةٍ أنـــت سِـــرْتَها   وأوَّلُ راضٍ ســـيرةً مَـــنْ يســـيرها[٢]

ولقد أذكرني أمري معك حكاية حكاها الصُّوليّ[١] – رحمه الله – قال : كتبت إلى بعض إخواني كتاباً ، فورد عليّ جوابه يقول فيه : ورد عليَّ كتابك وقد أعبت عليك حزماً فراجعه .

---

١ – البيتان في ديوانه ٢٥٨/٣ من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة ويذكر نهوضه إلى ثغر الحدث ســنة ٣٤٤ هـــ.

٢– البيت لخالد بن زهير ، ونسبه ابن برَّي إلى خالد ابن أخت أبي ذؤيب الهذلي وكان أبو ذؤيب يرسل به إلى محبوبته فأفسدها عليه فعاتبه أبو ذؤيب فرَّد عليه خالد بأبيات منها الشاهد . والبيت في لسان العرب (سير) ، وروايته : ((فلا تجْزعنْ ...   فأوّل ....)) – السيرة : المنهج والطريقة .

وافاني جوابك وقفت عليه ، وقد عِبْتُ عليك قولك ((أَعَبْت)). وهذا حسن ، تبدأ للمناقشة ، وتَهيَّأ للمخاصمة)) .

وجدناك – أعزَّك الله – لمّا انتهيت إلى قول المعريّ[2] :

[الوافر]

أُراني في الثلاثـــة مـــن ســـجوني فـــلا تســـأل عـــن الخـــبر النَّبيـــثِ

لفقـــدي نـــاظري ولـــزوم بـــيتي وكـــوْن الـــنفس في الجســـد الخبيـــثِ

كتبت في الطرة منكراً لروايتنا متوهماً للتصحيف علينا الذي قرأناه : ((شجوني)) – بالشـــين المعجمة – فأي مدخل ههنا لـــ ((الشجون)) – أبقاك الله - ؟! وهل هذا من التصـــحيف الطريف ؟! إنما وصف المعري أني مسجونٌ في ثلاثة سجون . ثم فسر السجون فجعل جســـمه سجناً لنفسه ، وبيته سجناً لشخصه ، وعماه سجناً لبصره ، لأنه كان يرى أن الـــنفس معذبـــة كونها في الأجسام ، وأن راحتها في مفارقتها عند الحِمام . وبنحوٍ من هذا المنزع سمَّى[3] نفســـه رهين المحبسين .

وقد كرَّر هذا المعنى في مواضع كثيرة من شعره استحساناً له، وإن لم يســـتوفِ هـــذا الغرض كلَّه. فمنها قوله[4]:

[الطويل]

[٢/ ب] // أتحدثُ للأرواح راحـــةُ مطلـــقٍ إذا فارقـــت ، إنّ الجســـوم ســـجون ؟

ومنها قوله [5] :

[الطويل]

١- إبراهيم بن العباس بن محمد بن صول، أبو إسحق ، ولد في بغداد ، واصبح كاتباً للمعتصم بالله والواثـــق والمتوكل. توفي سنة ٢٤٣ هـــ . له جملة من الآثار المطبوعة والمخطوطة . ترجمته في : الأعلام ١ : ٤٥ .

٢- البيتان في اللزوميات ١ : ٢٤٩ (ط. دار صادر) – النَّبيث : العيب الظاهر . يقال : ينبث فـــلان عـــن عيوب الناس ، أي يظهرها .

٣- الكلمة ساقطة من المتن وكتبت في الهامش .

٤- اللزوميات ٢: ٣٤١، وروايته: ((فإن كانت الأرواح بعد فراقها تنال رخاء فالجسوم ســـجون)).

٥- اللزوميات ٢ : ٣٨٨ ، ورواية الأولى : ((..... وهل أسى الحيا الفراق دَجْن)) .

أتأســـى الـــنفس للجثمـــان تبلـــى   وهـــل يأســـى الخَنَـــا لفـــراق دَجْـــنِ
وما ضرَّ الحمامـــة كســـر ضـــنكٍ   من الأقفـــاص كـــان أضـــر ســـجنِ

ووجدنا من لحنك وتصحيفك أنك لمّا وصلت إلى قول المعري[1] :

[الطويل]

ولولا حِفاظي قلت للمـــرء صـــاحبي   [بسيفك قيّـــدها][2] فلســـت أُبـــالي

١- سقط الزند ٣ : ١١٧٠ ، ق ٥٨ ، ب ٧ . والحِفَاظ: رعاية الصحبة .

٢- مطموسة في الأصل والتكملة من سقط الزند .

أنكرت قولنا وكتبت في الطرَّة : قول ابن مقبل[1] أقْعدُ به[2] :

[البسيط]

يا صاحبيَّ علـى ثَـأْدٍ[3] سـبيلُكما علمـاً يقينـاً ألمـا تعلمـا خـبري

إني أقيِّـدُ بالمـأثورِ راحلـتي ولا أبـالي ولـو كـن علـى سـفر

فاستطرفنا ما كتبته جداً ، لأنك أردت أن تخطِّئنا من وجه واحد فأخطأت أنت من أربعة وجوه ، أحدها: انك كتبت ((ثأد)) بدال غير معجمة ، وهمزتَ الألف ، وإنما هـو ((ثـأج)) — بالجيم غير مهموز ، وهو ماءٌ لخَثعم[4] . وفيه قول الشاعر[5] :

[البسيط]

يـا دار ميَّـة بـالخفْين مـن ثـاجِ سقيتِ أخلاف هامي الوَدْق ثجَّـاج[6]

١- هو تميم بن أُبيّ بن مقبل ، من بني عجلان ، شاعر مخضرم ، توفي سنة ٣٧ هـ ، له ديوان شعر حققه ونشره المرحوم الدكتور عزّة حسن. ترجمته في : الأعلام ١ : ٨٧ ، ومقدمة تحقيق ديوانه .

٢- البيتان في ديوان تميم : ٧٧ ، ق ١٠ ، ب ١٨ — ١٩ ، والرواية فيه :

يـا جـارتيَّ علـى ثَـأْجٍ طريقُكمـا سـيراً حثيثـاً ألمّـا تعلمـا خـبري

إني أقيِّـدُ بالمـأثورِ راحلـتي ولا أبـالي ولـو كـن علـى سـفر

وهما أيضاً في شروح سقط الزند ٣: ١١٧٠، ١٧٧١، وشرح الحماسة للتبريـزي ٤: ١١٣ (ط. بـولاق)، ومعجم ما استعجم ١: ٣٣٣، ومعجم البلدان (ثأج) ٢: ٧٠ — المأثور: السيف، سمّي به لأجـل إثْـره؛ أي فرنْده. وقيل هو السيف الذي به أثر ؛ أي ثلم . أقيدها : يضرب عراقيبها . قال الخوارزمي في شرحه البيـت: ((وقد ملّحفي استعارته التقييد للعرقبة وأحسن حين قدّم قوله: بسيفك على قيّدها ليعلم في أوّل المر أنه يريـد بالتقييد العرقبة)) . سقط الزند ٣ : ١١٧١ . وثأج ، ثاج : ماء لبني الفَزَع من خثعم من مياه بيشة ، وقيـل : هو في ناحية اليمامة .

٣- الثَّأْد : القُرُّ والنّدى ، والثـد : النبات الناعم الغض .

٤- خَثْعم : قبيلة من معد وهو خثعم بن أنمار ، وقيل : خثعم اسم جبل سميت به القبيلة .

٥- لم أقف عليه .

٦- ثاج : يهمز ولا يهمز ، عين قريبة من البحرين ، وقيل ، هي قرية في البحرين . مرّ بها نيمي بـن أُبي بـن مقبل على امرأتين فاستسقاهما فأخرجتا له ماء ، فلما رأتاه أعور منعتاه الماء . ثجَّاج : كثير الماء .

والوجه الثاني : أنك كتبت ((ياصاحبيّ)) وإنما هو ((يا جارتيّ)) ، كذا في شعر ابن مقبل .

ويـــدل

على صحة ذلك قوله قبل البيت[1]:

[البسيط]

قالت سليمى ببطن القاع من سُرُعٍ[2] | لا خير في العيش بعد الشيب والكبرِ
واستهزأتْ تربُها[3] مني فقلت لها | ماذا تعيبان مني يا ابنتي عَصَرِ
لولا الحياء وباقي الدين عبتُكما | ببعض ما فيكما إذْ عبتما عَوَري
ما أنتما والذي خالَتْ حلومُكما | إلا كحيرانَ إذ تسري بلا قدرِ

ثم قال : يا جارتيَّ ، وعنى بالجارتين سُليمى وتِربها المتقدمة الذكر .

والوجه الثالث : أنك قلت : ((ولو كنّا على سفري)) ؛ فأثبت ياءً بعد الراء وكأنك توهمت أنه أضاف السفر إلى نفسه ، وتأنقت في تعريف الياء غاية التأنق ليتحقق خطؤك غاية التحقق . وليس

[٣/آ] بعد هذه الراء إلا ياء الإطلاق . وهي ياء تزاد بعد حرف الروي للترنّم إذا كان مكسوراً ، كما تُزاد بعده واو إذا كان مضموماً وألف إذا كان مفتوحاً . ولا تصوّر // الخط من هذه الأحرف الثلاثة إلا ألف ، وسبيلها سبيل التنوين ، نحو قول جرير [4] :

[الوافر]

أقلِّي اللوم عاذلَ والعتابَنْ | وقولي إن أصبت : لقد أصابنْ

والوجه الرابع : أنك قلت معنى بيت ابن مقبل : ((أقعد)) بمعنى بيت أبي العلاء . وهو لا يشبهه إلاّ في ذكر التفسير بالسيف لا غير ؛ لأن ابن مقبل أراد أن يعرقبها للأضياف جوداً وكرماً . وأراد المعريّ عرقبتها ضجراً من نزاعها إلى أوطانها وتبّرماً . وإن غلطك في هذا لعجيبٌ ، لأن الشعر يدل على ما قلناه دلالة لا تخفى على متأمل .

---

[1]- ديوان تميم : ٧٦ – ٧٧ ، والبيتان الأول والثالث في معجم البلدان (أسن ، وبي) ، والأول في معجم ما استعجم للبكري / ٧٣٥ ، ومعجم البلدان (سرح ، سرع) واللسان (أنس ، أسن) . والبيت الثالث في اللسان (بعض) .

[2]- سُرُع : موضع في البحرين .

[3]- التِّرب : المساوي في السن .

[4]- ديوان جرير : ٨١٣ .

ووجدناك من خطئك أنك لّما وصلت إلى قوله [1]:

[الطويل]

فلولاك بعد الله مــا عُــرِفَ النّــدى ولا ثــــار بــــين الخــــافقين قَتَــــامُ

أنكرت قولنا: إن الخافقين هما المشرق والمغرب ، وكتبت في طرة الكتاب لتعلمنا بوجه الصواب: المعلوم أنّ ((الخافقان)): جانبا الأرض من الهواء، فأردت أن تخطئنا من وجه واحد فأخطأت أنت من ثلاثة أوجه ، أحدها : أنك رفعت ((الخافقين)) وهما منصوبان بــــ ((أنّ)). ثم صــححت عليها فكان تصحيحك على اللحن أشد من اللحن. والوجه الثاني: أنك جعلــت قولنــا غــير معروف وقولك هو المعروف. وهذا من المقلوب الذي قلناه نحن هو قول يعقوب بن السكِّيت[2] في إصلاح المنطق[3] . وقال مثله أيضاً في كتابه ((المثنّى والمكنّى والمبنّى))[4]. وكذلك قال أبــو عبيد [5]وأبو حاتم[6] . وكذلك قال الأصبهانيّ[7] في كتاب ((أَفْعلُ من كذا)) [8] . قولك هو الذي ليس بمشهور لا قولنا.

---

[1]- سقط الزند : ٦١٧ ، ق ١٨ ،ب ٣١ . القَتَام والغُبار واحد .

[2]- يعقوب بن السكّيت (١٨٦ –٢٤٤ هــ) لغوي أصله من خوزستان. من أهم كتبــه: إصــلاح المنطــق . الأعـــلام ٨: ١٩٥.

[3]- إصلاح المنطق : ٣٩٧ .

[4]- ورد عنوان الكتاب عند السيوطي ((المثنَّى والمكنَّى والمبنَّى والمؤاخَى والمشبَّه والمنحَّــل)) . وفي المزهــر أقسام من الكتاب . انظر : ابن السكِّيت اللغوي : ١٠٤ – ١٠٥ ، ولأبي سهل الهروي (ت ٤٣٣ هــــ) كتاب ((المكنّى والمثنّى)) . انظر مقدمة تحقيق إسفار الفصيح : ١١٩ .

٥- هو القاسم بن سلام الهروي (١٥٧ – ٢٢٤ هــ): عالم بالحديث والأدب . الأعلام ٥ : ١٧٦ .

٦- سهل بن محمد السجستاني (.... – ٢٤٨ هــ): عالم باللغة والشعر . الأعلام ٨ : ١٤٣ .

٧- وهو حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٣٦٠ هــ). أهم كتبه: الأمثال السائرة، والتنبيــه علــى حــدوث التصحيف.

[8]- صدر الكتاب مرتين ، الأول بتحقيق د. عبد المجيد قطامش ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢ . والثانيــة بتحقيق د. فهمي سعد ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨ . والقول في الأمثال السائرة ٢ : ٥١٥ ، تح د. عبد المجيد قطامش و٤٤٦ تح د. فهمي سعد .

والوجه الثالث من خطئك في هذه المسألة أنك رأيت شيئاً و لم تحسن العبارة عنه ، أو رأيتـــه في كتاب من لم يحسن إيراده فحكيت قوله .

وحقيقة هذا — أبقاك الله — أن هذه المسألة من المساءل التي أنكرها بعض اللغويين على يعقوب وقال : لا يصحُّ أن يقال للمشرق والمغرب خافقان ، لأن الخافق هو المتحرِّك المضطرب ، والمشرق والمغرب لا يوصفان بالاضطراب ، إنما يضطرب الهواء فيهما أوَّل الليل والنهار ، فإنمـــا ينبغي أن يقال لهما : مَخْفقان لا خافقان كما يقال لموضع الضرب مَضرِب ، ولموضع الغرس : مَغْرِس . وهكذا يقال للقفر //الذي يخفق فيه السراب . قال رؤبة [1] : [٣/ب]

[مشطور الرجز]

ومَخْفِقٍ مـــِنْ لُهْلُهٍ و لُهْلُهِ

وهذا الذي قاله هذا المعترض على يعقوب حكاه من وجهين ، أحدهما : أن يعقـــوب لم يقلْـــه وحده ، بل قاله جماعة غير يعقوب . والثاني أن العرب قد تأتي بالمفعول به والمفعول فيه علـــى صيغة فاعل ، كقولهم [2] : ماءٌ دافِق ، وعيشةٌ راضية ، وسرٌّ كاتم ، ونهارك صائم ، وليلك قائم [3] . ولو جمع هذا النوع لجاء منه جزء ضخم ، فمنه قول جرير [4] :

[الطويل]

لقد لِمتنا يـــا أمَّ غَـــيلانَ في السُّـــرى ونمـــتِ ومـــا ليـــل المطـــيِّ بنـــائمِ

وقال علقمة :

---

[1]- ديوان رؤبة : ١٦٦ ، ب ٣٤ ، واللسان (لهله) مع بيتين آخرين . و اللُّهْلُهُ : الأرض الواسعة يضـــطرب فيها السراب .

[2]- الكتاب ١ : ٣٣٧ ، ٤٠١ ، والفصوص ٢ ، ٢٣ ، واللسان دفق ، وخزانة الأدب ١ : ٤٤٦ ، قال الفراء : ((معنى دافق : مدفوق ... وأهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يفعلوا المفعول فاعلاً إذا كـــان في مـــذهب نعت ، كقول العرب : هذا سرٌّ كاتم ، وهمٌّ ناصب ، وليلٌ نائم . وقيل : ماء دافق : أي ذو دفـــق ، وســـرّ كاتم ؛ أي ذو كتمان)) .

[3]- في الكتاب ١ : ١٦٠ : ((نهاره صائم وليله قائم)) .

[4]- ديوان جرير : ٩٩٣ ، ق ٤٧ ، ب : ٦ ، والكتاب ١ : ١٦٠ ، وخزانة الأدب ١ : ٤٤٦ .

[الطويل]

فظـــلَّ الأكـــف يخـــتلفْن بخانـــدٍ إلى جُؤْجُؤٍ مثْـــلِ المَـــدَاك المخضَّـــبِ[1]

ووجدناك – أبقاك الله – لما انتهيت إلى قول المعريّ :

[الطويل]

وغيَّض السيرُ عينيهـــا فلـــو وردَتْ نطاقَها الطيرُ لم تشـــرب بـــلا شـــطنِ[2]

أنكرت ((النطاف)) وكتبت في الطرَّة : ((جميمها)) روايته وصوابه ، ونحن نقول : بل هذا معناه وفساده أي مدخل للجميم في هذا الموضوع ؟ وإنما المشهور في الجميم أنه من صفة النبات لا من صفة الماء . قال أهل اللغة [3]: تسمَّى البُهمى قبل انعقاد ثمرها جميماً[4] ، فإذا انعقدت ثمرها فهي بُسْرة[5]، فإذا صارت كاللوزة قيل لها : صَمْعاء[6] وأنشدوا :

[الطويل]

رعتْ بأرض البُهْمى جميماً وبُســـرةً وصـــمعاء حـــتى أثقبتـــها نصـــالُها[7]

فأيُّ مدخل لهذا في هذا الموضع ؟

---

[1]- ديوان علقمة: ٩٧، ق ٣، ب ٤١– الخاند: النضيج من الشواء. الجؤجؤ: مجتمع الصدر. المِدَاك: صـــخرة يسحق عليها الطيب. قال الأعلم: شبه الصدر وما عليه من الودك به إذا خُضِب بالطيب)). شرح الـــديوان: ٩٨.

[2]- اللزوميات ٢ : ٣٧٩ ، وروايته ((....جميمها الطير ...)).

[3]- البُهمى : نبت تجدبه الغنم وجداً شديداً مادام اخضر ، فإذا يبس هرَّ شوكه وامتنعَ . يقولـــون للواحـــد : بُهْمى ، والجمع : بُهْمى . وقال قوم : الواحدة بُهماة . اللسان (بهم) . وقال ابـــن الســـكّيت : ((وأرض مُبْهمة : كثيرة البُهمى)) . إصلاح المنطق : ٣٦٧ ، وانظر أيضاً : ٣٨٢ .

[4]- الجميم : النبت الذي طال بعض الطول و لم يتمّ ..... نبت يطول حتى يصير مثل جمة الشعر . اللســـان (جمم) .

[5]- البُسْرة : الغضّ من البُهْمى . اللسان (بسر) .

[6]- الصَّمعاء : الأذن الصغيرة اللطيفة المنضمة إلى الرأس . التاج (صمع) . والصمعاء : البُهْمى إذا ارتفعـــت قبل أن تتفقأ . وبُهمى صَمعاء : غضة لم تتشقّق .

[7]- البيت لذي الرمة في ديوانه : ٥١٩ ، واللسان (بسر) . ورواية اللسان (جميعاً) وهـــو تصـــحيف . (آنفتها) بدل (أثقبتها) . آنفتها : جعلتها تشتكي أنوفها . البارض : ما طلع من النبت وهو للبُهمى وغيره .

وإن كنت ذهبت إلى أن الجميم هو الماء المجتمع بمنزلة الجمة والجمام فذاك خطأ أيضاً ، لأن الماء لا يسمى بهذا الاسم إلا إذا جمّ وكثر لعدم الاستسقاء منه ، وغير الإبل عند الغؤور لا تشبّه بالماء الكثير إنما تشبه بالثمر من الماء والنطاف : البقايا منه ؛ ولذلك قال المعري في قصيدة أخرى :

[الطويل]

كأنّا توقّـت وردنـا ثمـد عينـها   فضـمَّ إليهـا ناظرهـا جبينـها[1]

فذكر الثمر وهو كالنّطفة .

وقال القطاميّ[2]:

[البسيط]

خوصاً تُدير عيونـاً ماؤهـا سَـرِبٌ   على الخدود إذا مـا اغـرورق المقَـلُ

[٤/آ] لواغبَ الطـرفِ منقوبـاً حواجبـها   كأنهـا قُلُـبٌ عاديَّـةٌ مُكُـلُ //

فشبّه عيون الإبل حين غارت بآبار قديمة خفّ ماؤها .

وقال العجَّاج[3] :

[الرجز]

كـأن عينيـه مـن الغُـؤور   قلتـانِ في جـوف صـفا منقـورِ

١- ق ٤٠ ، ب ١٢ ، ص : ٨٩٦ . والضمير في إليه يعود على الجبين . والمراد : حصَّن الجـبين ناظريهـا ، يصف عينيها في جبينها . والثّمْد ، والثّمَد : الماء القليل . والمراد أن عيونها غارت من الجهد وطول السـفر ، فكأنها خشية أن نشرب ماء عيونها فلذلك غارت . قال البطليوسيّ : ((وهذا معنى لا أحفظ لغيره فيه شيئاً)) . سقط الزند ٢ : ٨٩٧ .

٢- البيتان من قصيدة للقطاميّ في مدح عبد الوارث بن الحكم بن أبي العـاص ، وهمـا في ديوانـه : ٢٦ . الخوص : ضيق العين وصغرها وغؤورها . وقيل : أن تكون إحدى العينين أصغر من الأخرى . مُكُل : القليلـة الماء . السَّرب : السريع النزول . اللواغب : العطشى . القُلُب : جمع قليب ، وهو البئر القديمة .

٣- الأبيات ٥٢ – ٥٥ ، من الأرجوزة ١٩ ، ديوان العجاج ١ : ٣٤٦ ، وهما في شروح سقط الزنـد ٢ : ٨٩٦ . القلتان : مثنى القلت ، وهو النقرة في الجبل يجتمع فيها ماء المطر .

أذاك أم حجلتـــــا قــــــارورة   غيرّتــــا بالنَّضــــحِ والتصـــــيرِ

وقال السماح – ووصف حمير وحشٍ –[1]:

[الطويل]

فظلَّــت بــأعرافٍ كــأن عيونهـــا   إلى الشمس هل ترنو – رقــي بــواكزُ

ووجدناك لّما وصلت بالمطالعة إلى قول المعري[2]:

[الطويل]

ثلاثـــة أيـــامٍ هـــي الــدهر كلـــه   وما هنّ غيرٌ اليــوم والأمــس والغــد

وبدأت ((غيراً)) في البيت مرفوعاً فأثبته في الطرَّة منصوباً ، وضبطت النصب ضـــبطاً محكماً، فما الذي حاولته بما فعلت ؟ أحسبت أن الرفع لا يجوز أم أوردت أن ((مـــا)) يجـــوز نصب خبرها ورفعه ؟ إن هذا لمن أعجب الأعاجيب .

وقد أحسن القائل إذ يقول[3] :

[الطويل]

وهُلْك الفتى ألا يُــراح إلى النّــدى   وألا يـــرى شـــيئاً عجيبـــاً فيعجبـــا

ووجدناك لّما وصلت بالمطالعة إلى قوله[4] :

---

[1]- ديوان الشماخ : ١٧٦ ، ق ٨ ، ب ٧ ، ورواية الديوان :

فظلَّـــت بميـــؤود كـــأن عيونهـــا   إلى الشمس هـــل تـــدنو – ركـــيٌّ نـــواكزُ

وهو في : شروح سقط الزند ٤ : ١٥٠٢ ، ١٥٥٢ : ((وظلّت بأجمادٍ ....)) ، وفي شروح سقط الزند ١ : ٣١١ ، ورسائل أبي العلاء : ((وظلت بأُبليٍّ ....)) .

[2]- سقط الزند ١ : ٣٥٠ ، ق ٨ ، ب ٣ .

[3]- لم أقف عليه .

[4]- شرح سقط الزند ، ق ٨ ، ب ٣٧ ، ج ١ : ٣٧٨ . وروايتـــه : ((.... تخيُّـــراً ....)) . وقـــد علّـــق البطليوسي على البيت بقوله : ((ليس ثبات القطبين في هذا الخرق عن اختيار منهما وموافقة لهما ولكنها وقفة

[الطويل]

و لم يثبت القطبـــان فيـــه إلا تحيّـــةً   ومـــا تلـــك إلا وقفـــةٌ عـــن تبلُّـــد

لم ترضَ بقولنا الذي قلناه ، وكتبت : ما لنا ولهذا الاقتحام ؟! وما أراد أن يصف طول الليل وثبوت النجم بثبوت القطبين وعدم الحركة ؛ كما قال الكندي[1] :

[الطويل]

كأن الثريـــا علّقـــت في مصـــامها   بـــأمراس كتّـــان إلى صـــم جنـــدل

فما هذه الغفلة الشريرة ؟! وهلا تأمّلتَ ما تقوله تأمّلَ من يفكر في انتقاد المنتقدين واعتراض المعترضين ؟

هذا الكلام فيه خطأ من وجهين ، أحدهما : من جهة تنظير بيت المعري ببيت الكندي وغرض الشاعرين مختلف ، وإن كان بين البيتين بعض المناسبة ، لأنّ الكنديّ إنما أراد وصف الليل وثبات النجوم ، و لم يتعرض لذكر قطب ولا وصف قفراً مخوفاً يفزع منه كل مَنْ يمر به من هوله .

[٤/ب] فعظَّم أمراً بأن ذكر أن ثبات القطبين فيه ليس باختيار منهما وإنما هو مِنْ // أنهما فزعا من هَوْل هذا القَفْر فوقفا وقفة حائر . ألا ترى أن قبلَه :

من حار وتبلد طول هذا القفر ، وتعذر المخلص منه لمن حصل فيه)) . والقطبان هما : قطب الجنوب وقطب الشمال . والتبلد : عجز الإنسان عمّا يريد .

[1]- الكندي : هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، والبيت من معلقته المشهورة ، وهو في ديوانـــه ٢ : ٢٤٣ . ومصام الفرس ومصامته : موقفه .

[الطويل]

بخرق يطيل الجنح فيه سجودَه ... وللأرض زيٌّ الزاهد المتعبِّدِ[1]

ولو نشدت نعشاً هناك بناته ... لماتت ولم تسمع له صوت منشدِ[2]

وتكتم فيه العاصفات نفوسها ... فلو عصفت بالنبت لم يتأوَّدِ[3]

وقد يستحسن هذا المعنى ويصرفه في شعره كثيراً كقوله[4] :

[الطويل]

كأنَّ الصَّبا فيه تُراقِبُ كامناً ... يسور إليها من خلال إكامه[5]

يمّر به رأد الضحى متنكّراً ... مخافة أن يغتاله بقتامه[6]

بلادٌ يضلُّ النجم فيها سبيله ... ويثني دجاها طيفها عن لمامهِ[7]

وإنما عرضت لك هذه الشبهة فيه لذكره الجنح وسجوده فحسبته يصف ليلاً ، وإنما يصف قفراً ، وجعل من جُمْلة هَْله طول ليله . وليس يوجب ما عرض من وصف الليل في وصف القفر أن يقال : إنه وصف ليلاً . كما أن ذكره ضلال النجم عن سبيله وصرف دجا هذه الطيف عن لمامه لا يوجب أن يقال : وصف الليل والنجوم ، فهذا أحد الخطأين .

١- شروح سقط الزند ، ق ٨ ، ج ١ : ٣٧٦ – الخَرْق من الأرض الفلاة الواسعة تنخرق فيه الريح . والجُنحُ : الليل ، وهو بضم الجيم وكسرها . وللأرض زيّ الراهب : أي أنها سوداء ، والمراد به شدة الظلمة .

٢- النَّعش : كواكب شبَّهت بحملة النعش في تربيعها : يقال لإحداهما : بنات النعش الصغرى وبالآخر بنات النعش الكبرى .

٣- يريد بها أنها أرض مخوفة لا يقدم أحد فيها على رفع صوته ترفقاً على نفسه ، فإذا مرّت بها الرياح العاصفات خفضت أصواتها .

٤- شروح سقط الزند : ق ١٥ .

٥- يسور : يثب إليه . الإكام : الأرض المرتفعة .

٦- القتام الغبار . رأد الضحى : ارتفاعه . والبيت في وصف القفر بكثرة ما فيه من الغبار والحر ؛ لأنّ القفار التي يكثر فيها الغبار تبدو فيها الكواكب صغاراً لا تكاد ترى .

٧- أي أن النجم لا يهتدي فيه لشدة الظلمة ز اللمام : الزيارة الخفيفة .

وأما الخطأ الثاني ؛ فقولك : إنّه أراد ثبوت النجوم لثبوت القطبين ؛ لأنَّ ثبوت القطبين ، لا يوجب ثبوت النجوم ؛ لأنهما أبداً ثابتة والفلك دائر ، والنجوم طالعة وغاربة ، وهذا كلام من لا عنده علم الهيئة .

ورأيناك لما وصلت إلى قول المعري [1] :

[الخفيف]

فلـــــك دائـــــر أَنَـــــى فَتَيـــــاهُ وَنْيـــــةً ، أو يفـــــرَّق الفتيـــــانُ

((يفرَّق)) بالرفع ، فما هذا الغلط ؟ أليست ((أَوْ)) هذه هي التي [2] تنصب بعدها الفعل المضارع في نحو قولك : لألزمنَّك أو تقضيني حقّي ، ولأسيرنّ [3] في البلاد أو أستغنيَ ، وقول امرئ القيس [4] :

[الطويل]

فقلت لـــه : لا تبكِ عينـــك إنَّمـــا نحـــاول ملكـــاً أو نمـــوتَ فنعـــذرا

وكنّا رأيناك لما وصلت بالنظر إلى قول المعري [5] :

[الخفيف]

فكأنّي مـــا قلـــت والليـــل طفـــلٌ وشـــباب الظلمـــاء في العنفـــوانِ

لـــيلتي هـــذه عـــروس مـــن الـــزنج عليهـــا قلائـــد مـــن جمـــانِ

//كتبت في الطرّة : ((صوابه وروايته : والبدر والطفل)) . وحكيت عن شيخك أنه فسَّره فقال : يعني أوّل الشهر . وقد رأيت هذه الرواية في بعض نسخ ((السقط)) فلم أعرج عليها وأنزلتها منزل الغلط ؛ لأنّه كلام متناقض ، وذلك أنه لا يصح أن يوصَفَ بالطفوليَّة إلا الهلال ، لأنه في أول نشئه . وأما البدر فلا يجب أن يقال له : طفل ، لأن اسم البدر إنما يقع في تمامه وامتلائه . فمن سمى البدر طفلاً كان كمن سمى الكهل صبياً ، والتام ناقصاً ، فلا يصح أن [٥ /آ]

١- اللزوميات ٢ : ٣٤٨ . الفتيان : الليل والنهار . الونْية : المرة من الوَنْي ، وهو الفتور .

٢- مطموسة في الأصل .

٣- طمس نصف الكلمة في الأصل .

٤- ديوان امرئ القيس : ٤٢٥ .

٥- شروح سقط الزند : ق ١٤ ، ب ٦ – ٧ ، ج ١ ٤٢٨ ، وروايته ((.... والبَدْر ...)) – العنفـوان : أول كل شيء ومقدَّمه . قال البطليوسي ١ : ٤٢٩ : ((وجعل الليل طفلاً في هذا الموضع طفلاً لاقتباله . وقد جعله في موضع آخر كهلاً لما فيه من النجوم الشبيهة بالشيب .

يسمى البدر طفلاً ولا هلالاً ، كما لا يصح أن يسمى الهلال بدراً . وأما الليل فإنه يشَّبه في أول انبعاثه بالطفل ، وفي حين انتصافه واستحكام ظلامه بالكهل ، وفي حال إدباره بالشيخ ، وفي ذلك كثير من الشعر .

فمن مليح ما جاء في ذلك قول أبي فراس [1] :

[الطويل]

لبسنا رداء الليـــلِ والليـــلُ راضِـــعٌ إلى أن تــــــردَّى رأســـــه بمشــــيبِ

فجعل الليل في أوله كالطفل الراضع ، وفي آخره كالشيخ الأشيب .

وقد وصفه أبو العلاء بالاكتهال في قصيدة أخرى فقال [2]:

[الطويل]

من الزنْج كهلٌ شابَ مفرقُ رأسِـــه وأوثـــق حتَّــــى نهضُـــه متثاقـــلُ

وقد ألممت ببعض هذا المعنى استحساناً فقلت :

[الطويل]

ترى ليلنا شـــابت نواصـــيه كِبْـــرةً كما شبتُ ، أو في الجـــو روض نهـــارِ

كأنّ الليالي الشفعَ في الأفق جُمِّعـــتْ ولا فضــــلَ فيمـــا بينــــها لنــــهارِ

ومما يدل على أن ذكر البدر هنا غلط خروجه من التشبيه المذكور في البيت الذي بعده ؛ لأنه شبه الليلة بسوداء ، وشبه النجوم بقلائد الجمان و لم يشبه البدر ولا الهلال بشيء.

ورأيناك قد زدت في القصيدة المهموزة بيتاً فاسد الوزن ، وهو [3] :

[الخفيف]

أنـــــت يـــــا آدّ ! آدمُ الّســـــرب حـــــواؤك فيـــــه حـــــوّاء أو أدمـــــاءُ

١- ديوان أبي فراس : ٣٩ .

٢- شروح سقط الزند ، ق ١٦ ، ب ٣٣ ، ق ٢ : ٥٤٥ .

٣- اللزوميات ١ : ٤٨ ، والرواية : ((أنت يا آدم ......)) — السِّرب : القطيع من النساء والظباء — حواء : من اختلط بياضها بسواد .

وهذا البيت أسقطناه من الشعر متعمدين لإسقاطه لما فيه من الاستخفاف بآدم – صلى الله عليه وسلم – وهكذا فعلنا بكثير من شعره . وإنما ذكرنا منه ما لــــه تأويل حسن ، فكيف أفسدت علينا

[٥/ب] الكتاب بإثباته // فيه وكان يجب أن تتنزّه عنه كما تنزَّهنا ؟ وقوله : ((يا آدَ !)) أراد : يا آدم فرخَّمه . وأما معناه فلا حاجة بنا إلى ذكره، فاذكره أنت إن شئت كما ألحقته. ورأيناك لما وصلت إلى قوله[1]:

[الطويل]

هــــذه الشّـــــهب خلتُهــــــا شـــــبكَ الـــــدهر لهــــا فــــوق أهــــلِ إلمــــاءُ

وقرأت تفسيرنا له فوجدتنا قد قلنا : إنه أنه أراد أن الفلك محيط بالخلق والخلق قبضته لا يقدرون على الخروج منه ، فكأنّه لما فيه من النجوم المشتبكة شبكة أرسلها قانص على صيد فهو يضطر فيها ولا يقدر على التخلص منها ، فحملك قلّة التثبُّت على أن كتبت في الطرّة : هذا اللفظ لا يطلق إلا على الله –تعالى– ونسيت قول الله –عزَّ وجل–: ﴿يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أنْ تنفذوا من أقطار السموات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان﴾ [الرحمن ٥٥: ٣٣] فوصف تعالى أن الخلق في قبضة الفلك لا يقدرون على الخروج منه ، فلم يزد الشاعر على معنى الآية أكثر من تشبيه بالشبكة . فإن أنكرت أن يكون الفلك هو السماء بعينها أو ....[2] ذلك في القرآن العزيز . قال الله تعالى – جلَّ من قائل – : ﴿ تبارك الذي جعل في السماء بروجاً وجعل فيها سراجاً وقمراً منيراً ﴾. [الفرقان ٢٥:٦١] وقال : ﴿ ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقاً وجعل القمر فيهن نوراً ، والشمس سراجاً ﴾ [نوح ٧١:١٦] فكر في هاتين الآيتين العزيزتين أن الشمس والقمر في السماء . ثم قال في آية أخرى : ﴿ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكلٌ في فلك يسبحون ﴾ [يس:٤٥] فانتتج من مجموع هذه الآيات أن الأفلاك السموات .

١– اللزوميات ١ : ٤٧ ، ب ١٠ – الإلماء : أتن يلقي الصياد شبكته على صيده .

٢– بعض الكلمات لم أستطع قراءتها.

ولما وصلت إلى قوله[1]:

[الطويل]

وإني لمثـــر يـــا بـــن آخـــر ليلـــة   وإن عَـــزّ مـــالي فـــالقنوع ثـــراء

وجدت الناسخ قد عظم الراء فصارت كالنون فنبهت عليه في الطرَّة أنها ((مُثر)) لا ((مثن)) . فهلّا تأملت – أبقاك الله – الشرح فيكون لك فيه كاف و مغن ؟ ولكن صدق الله – تعالى – إذ يقول: ﴿ خلق الإنسان من عجل ﴾ وكذا فعلت في مواضيع كثيرة . كتبت الطرَّة ما كنت غنيًّا عن

[٦/آ] كتابته // لو تأملت الشرح كفعلك حين وصلت بالمطالعة إلى قول المعري [2]:

[المنسوخ]

بـــالله يـــا دهـــر أذق غرابهـــا   موتـــاً مـــن الصـــبح بـــاز كـــرز

فإنَّك وجدت الباء من ((باز)) قد سقطت عليها نقطة فتوهمت أنا رويناه : ((ناز)) – بالنون – فكتبت في الطرَّة : ((صوابه بباز)) . فهلّا قرأت الشرح فوجدت كلامنا على البازي ، وتمثيلنا هذا البيت بقول تميم[3] بن المعز ؟ :

[الخفيف]

وكـــأنَّ الصـــباح في الأفـــق بـــازٍ   والـــدّجى بـــين مخلبيـــه غـــراب[4]

---

[1]-شروح سقط الزند ، ق ١٠ ، ب ٥ ، ج ١: ٣٩٤ . ورواويته : ((و إن عزّ مال ....)) . والمـــراد : يا بن آخر ليلة من ليالي الطّهر . يقال : إن المرأة إذا حملت بالولد في آخر ليلة من طهرها كان مذموماً ويقال فيه : حملته أمه تضعاً ووضعاً . وإذا حملته في أول الطهر كان محموداً . والقنوع : القناعة . و المثري : المكثـــر من المال .

[2]- لم أقف عليه في أثار أبي العلاء .

٣- هو تميم بن المعز بن المنصور بن القائم بن محمد المهدي ، ولد في تونس سنة ٣٢٧ هـــ ، توفي سنة ٣٧٥ عن ثمانية و ثلاثين عاماً . مقدمة ديوانه بتحقيق محمد حسن الأعظمي ، وكتاب تميم بن المعز للدكتور حفـــني شرف .

٤- البيت في ديوانه : ٧٠ .

ما هذا الحيف –أبقاك الله – في الحكم ، والميل إلى حيِّز الظّلم ؟ أظننتنا جهّالاً بهذا القدر ،كما توهمت أننا نكسر وزن الشعر ، هلّا دلّك كتابنا على أنَّ لنا حظاً من كثير من العلوم ؟ وتصرّفاً في الحديث منها و القديم ؟ وقد ضمّنا معنى بيت المعري في شعر صنعناه ، أيام الصّبا ، وقبل أن يعظنا واعظ النّهى ، ونحن نستغفر الله منه ،ونسأله التجاوز عنه ، وهو[1] :

[الكامل]

يــــاربَّ قـــد هتكـــت حجابـــه بمدامـــــةٍ وقَّـــادة كالكوكـــــبِ
يسعى بها أحـــوى الجفـــون كأنَّهـــا من خـــدّة ورضـــاب فيـــه الأشـــنبِ[2]
بدران : بدر قـــد أمنـــت غروبـــه يســـعى ببـــدر جـــانح للمغـــربِ
فإذا نعمت برشـــف بـــدرٍ غـــاربٍ فـــانعم برشـــفة طـــالعٍ لم يغـــربِ
حتى تـــرى زهـــر النجـــوم كأنّهـــا حـــول المجـــرَّة بـــرب في مشـــربِ[3]
والليـــل منمعـــزٌ يطـــير غرابـــه والصـــبح يطـــرده ببـــاز أشـــهبِ

[1] – روى المقرِّي هذه الأبيات منسوبة إلى أخي ابن السيد، وهو علي بن السيد مع شيء من التغيير. نفح الطيب ٤: ٧٢.

٢- الأحوى : الحُوة : حمرة ضاربة إلى السواد . والأشنب : برد الفم و الأسنان ، ويقال: الشنب : حداثـة الأسنان وطراءتها ، وقيل : صفاؤها ونقاؤها .

٣- الربرب : القطيع من الظباء .

ورأينالك – أبقاك الله – تصحيفاً طريفاً في قول المعري [1]:

[الطويل]

تحلّي بأسنى الحلي واحـــتلبي الغـــنى فأفضل من أمثالك أن النّفـــر الشّـــعث [2]
يسيرون بالأقدام في ســـبل الهـــدى إلى الله حَزْنٌ مـــا توطـــأنَ أو وعـــثُ [3]
وما في يدٍ قلبٌ ، ولا أســـؤقٍ بُـــراً ولا مفـــرقٍ تـــاجٌ ولا أذنٍ رعـــثُ [4]

ثم كتبت عليّ : ((هذا وهم)) ، وصوابه : ((واجتنى الغنا)) . وكتبت على الحلي : ((الخلق)) ، وكتبت : المعنى مفهوم وعليه يدل ما بعده وخاصة الثالث من الأبيات . وليس لذكر الخلق واجتناب الغنا مدخل في هذا الشعر ، ولا عُلم كيف قام ببالك أن البيت الثالث يدل عـــلى

[٦/ب] استحالة ذكر التحلي بالحلي // واجتلاب الغنا في البيت الأول ؟ إلا أن تكون توهّمت أنه نقا القلب و ((البرا)) والتاج ، والرعث عن المرأة المخاطبة ، وليس كذلك ، وإنما نعني هذه الأصناف من الحلي عن النفر الشعث ، وأراد بهم الحجّاج فقال : الحجاج الشعث الذين لا يستعملون شيئاً من أصناف الحلي زهادةً في الدنيا ، وانقطاع إلى الله – تعالى – أفضل منك ومن أمثالك ممَّن تحلى بالحلي ، ويجتلب أخلاق الغنا ، ويظن الفضل في ذلك .

وكذلك فعلت في قول المعري [5] :

[البسيط]

يا راعيَ المِصْرِ ما سوّمت في دَعـــةٍ وعِرْسُك الشاةُ فاحذر جـــارك الـــذيبا

١- اللزوميات ١ : ١٨٦ ، ب ٣ – ٥ .
٢- الشُّعث : مفردها أشعث وهو الذي لم يتعهد شعره بالدهن ، والمراد هنا : الحجاج المحرمون للحج .
٣- الحزن : ما غلظ من الأرض . الوعث : الليِّن من الأرض حتى تسوخ فيه القدم .
٤- القُلب : الأساور . الأسؤق : جمع ساق . والرَّعث: القرط .
٥- اللزوميات ١ : ١٠٢ .

كتبت مكان في ((دعةٍ)) في ((رغدٍ)) ، وليس للرغد هنا مدخل ، إنما هو تصحيف تصحّف من الدعة . ومعنى الشعر يقتضي ((الدّعة)) ، لأنه يقول : يا راعي ! أراك ترسل شاتك وتظن أنك في أمن من الذئاب فكن على حذرٍ وخوفٍ لا على دعةٍ وأمنٍ ، فإن جارك ذئب يأكلها

إن كان منك لها تسيّب ، وأما قول المعري[1] :

[الطويل]

هجـــر العـــراق تطرّبــاً وتغرّبــاً ليفـــوز مـــن سمـــط العـــلا بغرابـــهِ

فإني رأيتك قد أنكرت كسر (الغين) من ((غِرابٍ)) وما فسّرناه ، وكتبت في الطرّة : هو ضرب من الحلي : فليتك إذ كتبت هذا زدت أنه مضموم الغين فيسلم اعتراضك من الخطأ . ولكنك شرحت ((الغِراب)) المكسور الغين بأنه نوع من الحلي فلم يقم اعتراضك بخطئك . وهذا النوع من الحلي إنما يقال له : غُراب – مضموم العين – وصورته صورة ((الغِراب)) كما قالوا لنوعٍ منه : ((أرنب)) لكونه على شكل الأرنب ، ولنوع منه : ((نخلٌ)) لكونه على شكل النخل . قال رؤبة[2] :

[مشطور الرجز]

وعُلِّقـــت مـــن أرنـــبٍ ونخـــل

وقد أولع الناس بروايته مضموم العين وعند نافيه رواية صرفتنا عن ذلك : أخبرنا أبو الفضل البغدادي[3] شيخنا في شعر أبي علاء ، قال : جرى بيني وبين رجل ببغداد تشاجر في هذا البيت فضم ((الغين)) وأبيت أنا إلا كسرها ، وقلت لـــه : ليس للغِراب الذي يراد به الحلي من الفضيلة مـــا

[٧/آ] يوجب تخصيصه بالذكر // إنما الوجه بـــ ((غِرابه)) – مكسور الغين – أي أنه فاز بالغريب من الحلي الذي لا نظير لـــه فيكون جمع غريب أو غريبة ، وهو مدح لأنه يدخل في كل حلي نفيس

١– شروح سقط الزند : ق ٢٨ ، ب ١٣ ، ج ٢ : ٧٢٣ – السمط : ما يعلّق من القلادة على الصـــدر . والغِراب : جمع غريب أو غريبة .

٢– ديوان رؤبة : ق ٤٩ ، ب ١٠٠ ، ص : ١٣٠ .

٣– وهو محمد بن أبي سعد بن أحمد بن الحسن بن علي البغدادي : من بيت علم وإسناد كان شيخ أصبهان ، ولد سنة ٤٢٣ هـــ ، وتوفي سنة ٤٨٠ ه ـــ في بغداد . ترجمته في : المنتظم ٩ : ٤٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٨ : ٥٣٢ .

. فذكر أنه بالضم ، رواه عن المعري . قال : فلما لقيت المعري أخبرته بما جرى فقال : أنا مسرور لحسن فهمك ، بورك فيك ! الكسر أفخم للمعنى وأمدح للغنى فلا تروه عني إلا هكذا .

ورأيناك لما انتهيت إلى قول المعري [1] :

[الطويل]

وإن يكن وادينا من الشعر واحداً فغــــير خفـــيٍّ أثلــــه مــــن ثُمامـــه

أنكرت ((الأثل)) وعوّضت منه ((النبت)) ، وهذا تصحيف ؛ لأن الثُمام نوع من النبت . وإنما كان يصحّ ما ذكرت لو كان النبت اسماً واقعاً على غير الثمام . وإنما يستقيم الذي قصده بذكر

((الأثل)) ؛ لأنه قال للممدوح : ((منزلة شعرك من شعري في الفضل كمنزلة ((الثُمام)) من ((الأثل)) ؛ لأن ((الأثل)) شجر قوي ، و ((الثُمام)) شجر ضعيف)) .

وكذلك لما وصلت إلى قول المعريّ [2] :

[الرجز]

مـــتى يقـــول صــــاحبي لصــــاحبي بـــــدا الظـــــلام مــــوجِزاً فـــأوجزِ [3]

ذكرت أن الصواب ((بدا الصباح)) ، وهو خطأ ؛ لأنه قد ذكر الصباح في البيت الذي بعده ، وهو قوله[4] :

[الرجز]

ويطلــــع الصــــبح وفــــوق جفنـــــه مــــن النجــــوم حيلـــــة لم تحـــــرزِ

١- شروح سقط الزند : ق ١٥ ، ب ٣ ، ج ٢ : ٤٧٤ ، والرواية فيه : ((.... نبته من ثُمامه)) . الأثل : شجر قوي ، وقيل : يقال له الطرفاء . والثُّمام : شجر ضعيف يسمّى الحَلفاء .

٢- شروح سقط الزند ٢ : ٤٧٥ .

٣- شروح سقط الزند: ق ١٣ ، ب ٩ ، ج١ : ٤٢٠ ، وروايته : ((.... بــدا الصــباح .....)) . قــال البطليوسي: ((إنما قال صاحبي لصاحبي ؛ لأن العبارة جرت من الشعراء بأن يصف الشــاعر منــهم أن لــه صاحبين)) . شروح سقط الزند ١ : ٤٢٠ .

٤- شروح سقط الزند : ق ١٣ ، ب ١٠ ، ج ١ : ٤٢٠ وروايته :

ويطلــع الصــبح وفــوق جفنــه مــن النجــوم حيلــة لم تحــرزِ

وإنما أراد إشراف الظلام وأخذه في الانحقاز ، فلذلك استعار لـــه لفظة الإيجاز . ونحوٌ من قوله في قصيدة أخرى [1] :

[الطويل]

وقد أغتدي والليـــل يبكـــي تأسّــفاً   على نفسه والنجمُ في الغـــرب مائِـــلُ

فوصفه الليل بالبكاء على نفسه نظير وصفه بالإيجاز .

وكذلك لما وصلت إلى قوله [2] :

[الطويل]

عـــن عـــالجٍ بـــاتوا برملـــةِ عـــالجٍ   في رَبْـــوتي عَـــوْدٍ كظهـــر الفـــالجِ

ذكرت أنك رويته عـــن شيخك أبي زكريا : ((ربْوتي عورٍ)) والأمر في هذا أمم ؛ لأنـــه يحتمل

[٧/ب] الوجهان وليس كالتصحيفات المتقدِّمة . //

وما روينا عن شيخنا أبي الفضل البغدادي وعبد الدائم القيرواني : ((إلا ربوتي عَوْدٍ)) ، والعَوْدُ : الطريق القديم ، شبّه بالعَوْد من الرجال والإبل وهو الكبير المسنّ ، قال الراجز [3] :

[مشطور الرجز]

عَوْدٌ على عَوْدٍ علـــى عَـــوْدٍ خَلَـــقْ

أي : شيخ مسن على جمل مسنٍّ على طريق قديم . ووصف الطريق بالسن إشارة إلى قدمه وبلاه من كثرة سلوك السالكين له ، وما الذي أفدْتنا – أعزَّك الله – أن كتبت على قول المعري حين

١– شروح سقط الزند : ق ١٦ ، ب ٢٥ ، ج ٢ : ٥٣٨ . قال البطليوسي : ((وصفه الليل بأنه يبكي على نفسه تأسفاً من بديع الاستعارة ومليح الإيماء والإشارة وذلك أن الليل لما كان قد اشرف على الزوال والنـــهار قد أخذ في الإقبال شبّه بالذي أشرف على حتفه فهو يبكي على نفسه)) . شروح سقط الزند ٢ : ٥٣٩ .

٢– اللزوميات ق ٢٩ ، ب ١ ، ج ١ : ٢٠٥ ، ورواية البيت : ((عن لاعج .... الفالج)) – اللاعج الحزن والوجد . و العالج : رملة بين ديار بني كلب . العَوْد : الطريق القديم . الفالج : الجمل ذو السنامين .

٣– الرجز في شروح سقط الزند ٣ : ١١٧٨ ، و اللزوميات ٢ : ٢٠٥ ، واللسان (عود) .

وصلت إليه [1] :

[الطويل]

بأشنبَ معْسولِ الغريزة مُقْسِمٌ لسابقه إن القَسيمة مِتْفالُ

إن معطاراً أشبه من ((مَعْسول)) . ونحن قلنا في شرحه : إن معطاراً أحسن لما فيه من الطباق ، وهلا تأملته فلا تحتاج إلى تكلّف ما كتبته ، إنما يستدرك على ما غلط فيه أو غفل عن ذكره .

وكذلك لّما ووصَلْتَ إلى قوله[2] :

[الطويل]

طويتَ الصِّبا طيّ السجلِّ وزادني زمان له بالشيب حُكمٌ و إسجالُ

أنكرت (زادني) – بالدال - ، وكتبت (وزارني) – بالراء – وما نعرفه إلا ((زاد)) – بالدال – ومعناه صحيح . إنما أراد به طوى ثوبه صباه في حال الصغر وزاده رغبة في طيِّه الشيب الوارد عليه عند الكبر[3] فعفَّ في حالتي صغره وكبره وامتنع من نيل لذاته ووطره ، وهذا معنى حسن ، لأن النسك المحمود أن يعف الإنسان [4]في شبابه جدير و محبوبه مطلوع له على ما يريد ، وذكر هذا في موضع آخر فقال[5] :

[الطويل]

١- شروح سقط الزند : ق ٥٩ ، ب ٢٤ ، ج ٣ : ١٢٣٧ ، والمتفال : ضد المعطار ، وهي التي لا تستعمل الطيب . والقسيمة : جَوْنة العطر . والأشنب : فمها ، وهو عطر بالطبع والغريزة الطيب مستعمل . السا : الشام، وساف الشيء إذا شمَّه .

٢- شروح سقط الزند : ٥٩ ، ب ٣ ، ج ٣ : ١٢٥٢ ، وروايته : ((... وزارني ...)) . الإسجال : مصدر أسجل إذا عقد سجلاً . السجل : الكتاب ، والكاتب أيضاً .

٣- الكلمة غير واضحة وهي منسجمة مع السياق .

٤- الكلمة مطموسة في الأصل ويقتضيها السياق .

٥- ديوان أبي فراس : ١١٩ .

تشكَّيت بعـــد الأربعـــين ضـــرورةً　　و لم يبـــقَ إلا أن تقـــوم الصـــوارخُ
وكيـــف ترجِّـــي أنْ تُثـــابَ و إنمـــا　　يفضّل نسْك المـــرء والمـــرء شـــارخُ[1]

١- الشارخ : الشّابّ .

ونحو قول أبي فراس الحمداني[1] :

[الطويل]

عفافُــكِ عَــيٌّ إنمــا عفــة الفــتى إذا عــفَّ عــن لذَّاتــه وهــو قــادرُ

وقال أبو الطيب المتنبي [2] :

يُردّ يداً عــن ثوبهــا وهــو قــادِرٌ ويعصي الهوى في طيفها وهــو راقِــدُ

[٨/آ] // ورأيناك – أعزّك الله – لما انتهى بك النظر إلى قوله [3] :

[الطويل]

فــذكَّرني بــدر الســماوة بادنــاً شفاً لاح من بــدر الســماوة [4] بــالِ

أنكرت ((السماوة)) الثانية وكتبت : ((السماوة)) – بالهمز – فلمَ أنكرتها علينا ؟ أحسبت أنها لا تقال أم حسبت أنها أليق بالبيت ؟ وكلا الأمرين لنا الظهور عليك ؛ لأن أهل اللغة حكوا أنه يقال: سماءٌ وسَمَاءَةٌ – بالهمز – وسَمَاوة بالواو ، وسَمَاة على وزن ((قطاة)). فمن قال: سَمَاءة فهمز بناها على سماء كما هُمزت السماء . ومن قال : سماوة – بالواو – بناها على الفعل الذي هو سما يسمو . وهذا كما يقال : امرأة سقَّاءة وسقَّاية فمن همز بناها على سقَّاء ومن لم يهمز بناها على سقيت ، فهذا ما فيها من طريق اللغة .

١– ديوان أبي فراس : ١١٩ .

٢– ديوان المتنبي ١ : ٣٩٠ . وهو من قصيدة يمدح بها سيف الدولة الحمداني مطلعها :

عــواذل ذات الخــال فيَّ حواســد وإن ضــجيع الخَــوْد مــني لماجــدُ

وقد علق ابن جني البيت بقوله : لو قدر على أن يقول موضع قادر : يقظان أو مستيقظ لكان أجود في الصناعة ، ولكنه لم يقدر . وردَّ أبو الفضل العروضي على ابن جني هذا النقد فقال : ((وهذا النقد غير جيد ؛ وذلك أنه لو قال : يقظان أو ساهر لم يزد على المعنى انه تركها صلف نفس وحفظ مروءة لاعن عجز ورهبة ...)) . نقلاً عن حاشية ٣ ج ١ ص ٣٩٠ من شرح البرقوقي .

٣– شروح سقط الزند : ق ٥٨ ، ج ٣ : ١١٩٧ ، وروايته : ((السماءة)) . والسماوة : يقال لها سماوة كلب . وبدر السماوة : المحبوبة ، والسماءة : السماء . وشفا الشيء : بقيّته . البادن : السمين العبل الجسم .

٤– قال الخوارزمي : ((قال الفراء : السماء كأنها جمع سماوة وسماءة)) .

وأما من طريق الترجيح بين اللفظتين ؛ فإن السماوة أحسن الوجهين ، أحدهما أنه أفصح اللغتين ، لأنها أكثر استعمالاً ، وأوسع مجالاً . ويدل على ذلك أنهم قالوا في الجمع : سماوات ، وبذلك قرأ القرّاء ولا يكادون يقولون : سماءات .

والوجه الثاني : أنها أليق بالبيت لما تقدّم في صدره من ذكر السماوة الخرى ، فأفسدت على الرجل التجنيس الذي جرى إليه ، وحام فكره عليه ، فما هذا الخلاف والعناد ؟! وأين النظر الحسن والانتقاد ؟!

ورأيناك – أعزّك الله – لما وصلت إلى قول المعري [1] :

[الوافر]

ذكـــيٌّ[2] القلـــب يَخْضِـــبها نجيعـــاً   بمـــا جعـــل الحريـــرَ لهـــا خِـــلالا

قرأت شرحنا للبيت قراءة منتقدة ، وتتبعته تتبع طالب للعثرات ......[3] فوجدتنا قد قلنا : إن هذه الباء تسمّى باء الجزاء وباء البدل وباء العوض . فكتبت في طرة الكتاب متوهِّماً أنّك ظفرت بثمرة الغراب : أين[4] الجزاء ؟ وإنما المعنى بأنه أكرمها بأنْ صيّر جلالها حريراً استجاز أن يتبعها في الحرب حتى تختضب بالدم .

وقد أخطأت – أبقاك الله – من وجهتين : أحدهما : أنّا لم نرد أن هذه الباءَ تكون بمعنى الجزاء في كـــل موضع[5] ، وإنما أردنا أن نبين مواضعها مـــن كلام العرب[6] . والثاني أن هذا البيت لا

[٨/ب] يستنكر أن يكون فيه معنى الجزاء مضمناً على وجه // تذكره . أما كون هذه الباء بمعنى الجزاء فكقول العرب: هذه بتلك والبادئ أظلم[7]. وقول الله تعالى: ﴿ذلك بما قدمت يداك﴾ [الحج ٢٢ : ١٠] . وكقولهم في المثل السائر : ((يومٌ بيوم الخفض المجوّر))[8] .

١- شروح سقط الزند : ق ١ ، ب ٢٥ ، ج ١ : ٦٠ ، وهو كذلك في ٢ : ٦٤٠ .

٢- ذكيّ القلب : متوقد القلب . النجيع : الدم الطري . الجلال : يكون للواحد والجمع .

٣- طمس لم أستطع قراءته .

٤- طمس بعض الكلمة ولعل الصواب ما أثبته !

٥- طمس بعض الكلمة ولعل الصواب ما أثبته !

٦- كتبت هذه الكلمة في النسخة الخطية على نحو تقرأ عليه : ((الغراء)) ، ولست أجد لها مناسبة هنا .

٧- ومنه قول أبي سفيان عند هزيمة المسلمين في أحد : ((يوم بيوم بدر)) .

٨- مثل أول من قاله الفرزدق . وهو في مجمع الأمثال ٢ : ٤٠١ رقم ٤٥٨٩ ، والمستقصى ٢ : ٣٨٨ رقـــم ١٤٢٧ ، وتتمته : ((وهذه بتلك فهل جزيتك يا عمرو ؟)) وبرقم ١٤٢٨ وتتمته : ((والبادي أظلـــم)) ،



وهما مثلان يضربان في المجازاة ، وفي ديوان طرفة : ((هذا بذلك)) ، وفي شروح سـقط الزنـد ١: ٦٠، ٢: ٦٤٠: ((هذا بذاك)).

وأما كونها بمعنى العوض والبدل ، فكقول طرفة [1] :

[الطويل]

بما قد أرى الحـــيّ الجميـــع بغبطـــةٍ   إذِ الحـــيُّ حـــيٌّ والحلـــولُ حلـــولُ

وقول الآخر [2] :

[الخفيف]

فـــإن كنـــتَ لا تحـــير جوابـــاً   لمـــا قـــد تـــرى و أنـــت خطيـــبُ

وأما تضمُّن بيت أبي العلاء لمعنى الجزاء ؛ فوجهه أن يكون من المقلوب ، وقد أراد أنه جعل لها الحرير خلالاً لما يخضبها نجيعاً ؛ أي : يجيب إليها مجازاة على اختضابها بالدم في محاربة أعدائه . والقلب كثير في الكلام المنثور والشعر المنظوم ، كقولهم : أدخلت القَلنسوة في رأسي ، وأدخلت الخاتم في إصبعي . وإنما الوجه : أدخلت رأسي في القلنسوة ، وأصبعي في الخاتم . وكذلك يقولون : أعطي درهمٌ زيداً ، والوجه : أعطي زيدٌ درهماً . ومنه قول الفرزدق [3]:

[الطويل]

غداة أحلت لابـــن أَصْـــرم طعنـــةٌ   حصينٌ عبيطـــات الشـــرائف والخَمْـــرُ

وقد جاء المعري هذا المعنى غير مقلوب في قصيدة أخرى:

[الطويل]

غذاهنَّ مُحمـــرُّ النجيـــع قوارحـــاً   بمـــا قـــد غـــذاهنَّ الضـــريب مِهَـــارا

كذلك وقع في بعض نسخ ((سقط الزند)) ، وفي بعضها ((كما)). وقد يمكن أن يظن بيت المعري غير مقلوب فيكون قد أراد به الخير يختصّ بالنجيع في مرضاته مكافأة له على إحسانه إليها،

١- ديوان طرفة : ٨٢ .

٢- البيت مجهول القائل وهو في شروح سقط الزند ١ : ٦١ .

٣- ديوان الفرزدق ١: ٢٨٣ .

فيكون كقول مالك[1] بن نويرة [2] :

[الطويل]

جزاني دوائي ذو الخمـــار وصَـــنعتي بمـــا بـــات أطـــواء بـــنيّ الأصـــاغر

ورأيناك – أكرمك الله – لما انتهيت بالقراءة إلى قول المعري [3] :

[الطويل]

ومازالت الحُمر الـــرواهنُ [4] للقِـــرى تكشِّف غُمَّـــاتِ الوجـــوهِ الروامـــي [5]

كتبت في الطرّة : ((الصواب : الروامي)) . وهـــذه لفظة وجدناها مفسَّرة عن المعري أنها الثابتة

[٩/آ] المقيمة كما قال الشاعر // :

[مشطور الرجز]

والمـــاء والخبـــز لهـــن راهـــنُ[6]

وقوله : ((للقرى)) يبيِّن ذلك ، أي أنّها محبوسة للقرى وقف عليه ، كما قال الشاعر [7] :

[الطويل]

١- شروح سقط الزند : ق ١٩ ، ب ٣٣ ، ج ١ : ٦٤٠ ، وروايته : ((... الحليب ...)) . والضريب : اللبن الذي يخلَط حامضه بحلوه ، وثخينه برقيقه .

٢- البيت لمالك بن نويرة ، وهو في شعره : ٦٩ وتخريجه ثمة .

٣- طمس جزء من الكلمة والبيت في :

٤- كررت كلمة الروامي مرتين وبذلك يختل وزن البيت .

٥- طمس جزء من الكلمة .

٦- اللسان (رهن) ، وروايته : الخبز واللحم لهن راهنٌ وقهوةٌ راووقها ساكبُ .

وطعام راهن : مقيم .

٧- لم أقف عليه .

حَبَسْنا فلمْ تشرحْ – لكـــيلا يلومَنـــا   لنفريـــه صـــبراً – معـــوَّدة الحـــبْسِ

وقول الآخر[1] :

[الطويل]

وأموالنا وقفٌ على مبتغـى القِـرى رواهـن للمسـتنيخين وللجُمَـم

والمستنيخون : الذين ينيخون بالليل إذا لم يعلموا أين الحي لتجيهم الكلاب فيهتدوا بها . والجُمَم : جمع جُمَّة ،وهم القوم يسألون العون في الديات .

ولما وصلت إلى قول المعري[2]:

[الوافر]

زمـانٌ لا ينـال بنـوه خـيراً إذا لم يخلطـوه بـالتمنّي

أنكرت ((يخلطوه)) وكتبت ((يلحظوه)) و ((الخِلْط)) بهذا البيت أليق من ((اللحظ)) ؛ لأن التمني ههنا إنما هو ((الكذب)) فأراد أن الزمان لا يصل بنوه إلى الخير الذي يؤملونه حتى يمزج جو الباطل بالحق ، ويخلطوا الكذب بالصدق . وقد أوضح المعريّ هذا المعنى في موضع آخر من شعره فقال [3] :

[الوافر]

تعـالى الله فهـو بنـا خـبيرٌ فقد اضـطرت إلى الكـذب العقـول

تقول علـى المجـاز وقـد علمنـا بـأن القـول لـيس كمـا تقـول

و قال آخر[4] :

[الطويل]

تخلَّق مع الأقوام إن رمـت ودَّهـم بصـدق وكـذْبٍ خفيـة وعلانيـة

فإنَّ منَ الأقـوام مَـنْ إن صـدقته طوى لك حقـداً أو رمـاك بداهيـة

١- لم أقف عليه .

٢- اللزوميات ، ق ٨٦ ، ب ١٢ ، ج ٢ : ٣٨٥ ، وروايته : ((..... إذا لم يلحظوه بالتمني)) .

٣- اللزوميات ق ٢٣ ، ب ١ – ٢ ، ج ٢ : ١٨٥ .

٤- لم أقف عليه .

ورأيناك لما انتهيت إلى قول المعري [1] :

[البسيط]

من قد[2] تبـــيَّن قـــدري أن معـــرفتي   أبا الرضا سوف يرضيني عـــن القـــدرِ

ذكرت أن شيخك أبا زكريا إنما قرأه على المعري : ((مَنْ تعلمين سترضيني عن القدر)) . ومثل هذا – أبقاك الله – لا يعدّ خطأ ، إنما هو لفظ قاله أبو العلاء ثم غيَّره ، كما غيَّر كنية الممدوح الذي مدحه[3] :

[البسيط]

أبـــا فـــلانٍ دعـــاك الله مقتـــدراً   أبا المكـــارم وابـــن الصّـــارم الخَلِـــس

وكذلك فعل بأشياء كثيرة من شعره في آخر عمره . فمنها أشياء أسقطها بالجملة ، ومنها ما ذكر

[٩/ب]بعضه وحذف بعضه . ومنها ما غيَّر لفظه إلى لفظ آخر استقباحاً له ، كقوله في رثاء أبيه // :

[الطويل]

ورآها سليل الطين والشيب شـــاملٌ   لهـــا بالثريّـــا والسِّـــماكينِ والـــوَزْنِ
زمـــانَ تولَّـــتْ وأد حـــوّاء بنتـــها   وكم وأدت من قبل حواء مـــن قَـــرْنِ

هكذا قال أولاً – فيما أخبرنا أبو الفضل البغدادي ، ثم عوِّض منه : ((في إثر حوَّاء)) .

ورأيناك أيضاً لما انتهيت إلى قوله [4] :

١- شروح سقط الزند، ق٨، ج١: ١٣٥، ب٢٣، ورواية عجزه: ((....... من تعلمين سترضـــيني عـــن القدر)).

٢- الكلمة مطموسة في المخطوطة واستكملت من السقط .

٣- شروح سقط الزند : ق ٢٧ ، ب ٢٩ ، ج ٢ : ٧١١ . ابن فلان : مجاز يراد به المصـــاحبة الملازمـــة . والعرب تقول : فلانٌ ابن الليل ، وأخو الحرب ، والمراد أنه ملازم له غير منفك عنه . وقوله أبا فلان : كنايـــة عن الممدوح بهذا الشعر . شروح سقط الزند ٢ : ٧١٢ .

٤- شروط سقط الزند ، السفر الثاني ، القســـم الأول ، ق ، ب ٧٩ ، ج ١ : ١١١ . والأيم : الحيَّـــة ، وكذلك الأَيْن . والمساورة : المواثبة .

[البسيط]

بوقـــت لا يطيـــق الليـــث فيـــه مســـــاورة ، ولا الأَيْـــــمُ اختيـــالا

ذكرت أنك رويته عن شيخك أبي زكريا: ((ولا السِّيْد)). وما ثبت في أصلنا الذي رويناه إلا ((الأيمُ)) . ومثل هذا الخلاف لا يلتفت إليه .

ورأيناك لما وصلت بالتفح والنظر إلى قوله [1] :

[الطويل]

والعَيْش أَيْنٌ وفي مثوى امـــرئ دعـــةٌ والله فَـــرْدٌ وشِـــرْبُ المـــوت مشـــترك

ذكرت أن الصواب : ((مَيْن)) لا ((أين)) . وهذا بيت ذكرناه في بعض كتب الشيخ كما ذكرت ، ووجدناه في بعضها كما ذكرنا فاخترت ((الأَيْن)) على ((المَيْن)) ورأيناه أليق بذكر المثوى والدّعة . وإنما معناه أنَّ عيش الفتى كأنه وطنٌ له قد تودّع فيه وسكن كأنه من فراقه قد أمن و لم يفكِّر في أن كل ساكن في منزل فلا بد له أن يستقلّ عنه . أنّ شرب الموت مشترك بين الخلق لابد لهم منه . وهذا معنى نظر فيه أبو الطيب المتنبي [2] :

[الطويل]

ذر النفسِ تأخذ وسْعها قبـــل بينـــها فمفتـــرق جـــاران دارهمـــا العُمْـــرُ

فجعل أبو العلاء العيش للإنسان وطناً كما جعل المتنبي العمر داراً ، فلا يقال في هذا تصحيف وتحته معنى شريف . والمَيْن أولى بأن يكون صحيحاً ؛ لأن المثوى والدعة لا يلتئمان بالمين كالتئامهما
بـــ ((الأَيْن)) .

ورأيناك – أبقاك الله – قلت في قول المعري [3] :

[الوافر]

١- اللزوميات ق ١١ ، ب ٨ ، ج ٢ : ١٥٠ .

٢- ديوان المتنبي ٢ : ٢٥٢ .

٣- اللزوميات : ق ٨٩ ، ب ٥ ، ج ١ : ٣٨٩ .

عفا أثـــري الزمـــان ومـــا أغنَّـــت ضـــــــباعٌ في المحلَّـــــــة تعتفـــــــيني

إنه أراد : ضباع في منزلي تأخذ عفوي و لم ترضَ قولنا : إن معناه : ((تقصد)) . وهذا خطأ من وجهين ؛ أحدهما : أنَّـــه لا يقال : اعتفيت الرجل إذا أخذت عَفْوه ، واعتفيته : إذا قصدته . والخطأ

[١٠/آ] الثاني: أن هذا // التفسير لا يولفق معنى الشعر ؛ لأن المعري إنما أراد انه فرّ من الناس واستتر في منزله، وإذا هم -مع ذلك- واطئون إليه، مقتحمون عليه. ويدل على ذلك قوله قبل هذا البيت [1]:

[الوافر]

قد اســـتخفيت كالجســـد المـــوارى ولكـــــــن الطوائــــــف تختفـــــيني

ومعنى ((تختفيني)) : تستخرجني ، فكيف توهَّمت أنه أراد ضباعاً في منزله تأخذ عَفْوه ؟ وأين النقد والحس والزمن الزهق ؟! هيهات ضاع ضيعة هبود ونام نومة عبود !

وهكذا رأيناك قد قلت في قوله:

[الطويل]

لقد مسختْ قلـــبي وفاتـــك طـــائراً فأقســـم ألا لســـتكنّ علـــى و كـــنِ

أن الصواب : ((لقد مسحتْ مني)) ، وإنما هو تصحيف نصحَّف ، ولفظ تحرَّف . إنما أراد الشاعر أن قلبه لا يستقر خفقانه ، كما قال عروة بن حزام [2] :

[الطويل]

كـــأنَّ قطـــاة عُلِّقـــتْ بجناحهـــا على كبـــدي مـــن شـــدَّة الخفقـــانِ

وقال المجنون [3] :

[الطويل]

١- اللزوميات ٢ : ٣٨٩ ، والرواية فيه : ((ولكن الطوارق تختفيني)) .

٢- ديوان عروة بن حزام : ١٣ ، ٣٢ ، وتاريخ ابن عساكر ٤٧ : ٢٢٨ .

٣- ديوان مجنون ليلى : ١٦٢ ، ومسالك الأبصار ٩ : ١٤٢ .

وداعٍ دعا إذْ نحن بالخِيف مــن مِــنىً | فهيَّج أحــزان الفــؤاد ومــا يــدري
دعا باســم ليلــى غيرهــا فكأنمــا | أطار بليلى طــائراً كــان في صــدري

وهذا كثير في الشعر جداً . ومنه قول بشار بن برد [1] :

[الوافر]

كــأن فــؤاده كــرة تنــزَّى | حــذار الــبين لــو نفــع الحــذارُ

١- ديوان بشار بن برد ٣ : ٢٢٤ ، وروايته :
كأن فؤاده ينزى حذاراً | حذار ....
وانظر اختلافات الرواية في هوامش ص ٢٢٤ .

ورأيناك لما وصلت بالقراءة والتصفّح إلى قوله [1]:

[الكامل]

فإذا رأيت وليــداً والنَّــوى كَثــبٌ   يــومَ القيامـــة لم أعدِمْـــه تبكيتـــا

ذكرت أن رواية شيخك ((قدف)) . وهذا من الألفاظ التي ذكر أن المعري غيَّرها في آخر عمره لما فيها من قبيح التأويل ، والقال والقيل ؛ لأن الكثيب : القرْب ، وهو الشيء القريب أيضاً ،
والقَذَف : ضده ؛ فإذا قال : والنَّوى كثب ؛ فإن فيه تقريب الأمر ، وأنه مقامه اليوم أو الغد . و إذا قال قذف ، ففيه استبعاد ليوم القيامة .

ورأيناك لما وصلت إلى قوله [2] :

[البسيط]

لا يرقُبُ الموتَ مَنْ كان امرأً فطِنـاً   فــإنَّ في العــيش أرزاءً وأحــداثا ؟

وجدتنا قد فسرناه بما يطابق غرضه وفحواه فقلنا : يقول : لا يحب العيش ويكره الموت إلا رجل لا

[١٠/ب] يفهم حقائق الأمور . وأما مَنْ فهم الحقائق فإنه يرى // أن الموت خير له من الحياة ، وهو نحو قوله – عزَّ وجلَّ – : ﴿ يا أَيُّها الذين هادوا إنْ زعمتم أنكم أولياء الله من دون الناس فتمنوا الموت إنْ كنتم صادقين ﴾ [الجمعة ٦٢ : ٥] . فأخبر أن أولياء الله يحبون الموت ويتمنَّونه ، فكتبت في
الطرّة : هذا وهم قبيح ، هذه معجزة لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – ذكرها اليهود فما منهم أحد تجرَّأ أن يتمنى الموت ، ولو تمنَّوه أو تمنَّاه أحدهم لمات ، وهذا اعتراض طريف . متى

١- سقط الزند ، السفر الثاني ، القسم الرابع ، ق : ٦٧ ، ب ٤٦ ، ص : ١٦٠٢ ، وروايته :
((فإن لقيت .....   قذف ....)) – التبكيت : قطع الإنسان بالاحتجاج والمناظرة حتى لا يقـد علـى الجواب .

٢- اللزوميات : ق ٧ ، ب ١ ، ج ١ : ١٨٨ .

أنكرنا أنه معجزة للنبي – صلى الله عليه وسلم — وما الذي أدخل ذكر المعجزة فيما نحن بسبيله ؟

وإنما قلنا : إنّ في ضمن هذا الكلام إخباراً بأن أولياء الله يحبون لقاءه ، وهذا ما لا ينكره مسلم . ولو لم تكن هذه صفة من صفات أولياء الله لما قامت بهذا حجة عليهم ، ولكنه لما ادعوا أنهم أولياء الله قيل لهم : فتمنَّوا الموت كمن يتمنونّه لتصحّ دعواكم . ولكن من يعتقد أن النفس عرض تنحلّ بانحلال الأجسام لا يتمنى لقاء الحِمَام ، وإنما يتمنى لقاءه من هو واثق ببقاء نفسه بعد هلاك

جسمه، وهو خفيف الظهر والآثام والأوزار ؛ فإنه حينئذ يقول ما قاله بعض الفضلاء الأبرار [1] :

[الطويل]

جزى الله عنّا المــوت خــيراً فإنَّــه أبــرُّ بنـــا مـــن كـــل بـــرٍّ و أرْأفُ
يعجِّل تخليص النفــوس مـــن الأذى ويدني من الدار الــتي هــي أشــرفُ

وفي قوله تعالى: ﴿ولا يتمنَّونه أبداً بما قدمت أيديهم﴾ [البقرة ٢: ٩٥] نبأ كافٍ، وإيضاح لهذا شافٍ.

فإن قيل : فكيف كره الأنبياء والفضلاء الموت مع معرفتهم بفضيلة الدار الآخرة ، وما يصيرون إليه من الدرجات العالية ؟ فالجواب : أن كراهيتهم للموت ليست من أجل [2] رغبتهم في الدنيا ، وإنما ذلك لأمرين ، أحدهما : ما يلاقون من غصص الموت [1] وألمه وسكراته وغُمَمه . والثاني : أن في بقائهم صلاحاً للعالم ، وكفاً لهم عن التعدي والتظالم ، فهم يحبون أن يمد لهم في البقاء ليستكثروا
من[1] الأعمال ، ويهتدي بهم أهل الزيغ والضلال فتكثر حسناتهم وتعلو درجاتهم [1] .

١– الأبيات للإمام علي –كرم الله وجهه– وهي في ديوانه: ٢٨٤، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٢٩٢/٨، ومدارج السالكين ٢٧٥/٣.

٢– الكلمات مطموسة واجتهدت في قراءتها وتبيّنها .

[١١/آ] وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلّم – : ((لَأنْ يهدي الله – تعالى – // رجلاً واحداً خير مما طلعت عليه الشمس))[1] .

ولما وصلت إلى قوله[2] :

[الكامل]

لم يستريحوا مـــن شـــرور زمـــانهم إلا بنقلـــــهم إلى الأحــــــداث

كتبت في الطرّة : ((ديارهم أشبه)) . فليت شعري! فمتى صارت نسبة الشرّ إلى الديار عندك أحسن إلى نسبته إلى الزمان ؟! وما هذا الانتقاء الذي ينبغي أن يكتبه في الحرق والأكباد ؟

١- الحديث في صحيح البخاري: ٣٠٠٩، كتاب الجهاد والسير، باب (أفضل مَن أسلم علـى يـد رجـل) وروايته: ((لأنْ يهدي الله بك رجلاً خيرٌ لك من أن يكون لك حمر النَّعم)). وانظر: صـحيح البخـاري: ح ٢٩٤٢، كتاب الجهاد والسير ، باب (دعاء النبي – صلّى الله عليه وسلّم – الناس إلى الإسـلام والنبـوة) ، وفتح الباري ٦ : ١٣٠ .

٢- اللزوميات ١ : ١٨٩ .

ولما وصلت إلى قوله[1] :

[الوافر]

كأنَ الركض أبــدى المحــض منــه فمــــجّ لبانــــه لبنــــاً صــــريحا

وجدتنا قد قلنا في شرحه ((إنما هذا الأنَّ عرق الخيل إذا جفَّ عليها ابيضَّ)) ، وأنشدتنا بيــت الغنوي يصف الخيل[2] :

[الطويل]

كأن يبــيس المــاء فــوق متونهــا أشــارير ملــح في جبــاء مجــرّب

وأنشدتنا شاهداً آخر على ذلك قول بشر[3] :

تراهــا مــن يبــيس المــاء شــهباً مخــــالط درّه منــــها غــــرار

كتبت في الطرة بقلم أحمر : ((عرق : فرس الكندي مع كمتته)) . فما هذه الأعجوبة ـــ أبقاك الله ـــ متى وصف الكندي قط عرق فرسه أنه أحمر ؟! إنما قال[4] :

[الطويل]

كــأنّ دمــاء الهاديــات بنحــره عصــارة حنّــاء بشــيب مرجّــل

فشبّه حمرة دم الصيد على صدره بحمرة الحناء على الشيب ، فانتقد هذا عليه بعض أصحاب المعاني وقالوا : إنما كان يصح تشبيه حمرة الدم على صدره بحمرة الحناء على المشيب لو كان

---

[1]- شروح سقط الزند : ق ٥ ، ب ١٩ ، ج ١ : ٢٥٤ . الصريح من اللبن : الذي لم يخالطه ماء ، والصريح من اللبن أيضاً : ما سكنت رغوته .

[2]- ديوان طفيل ق ١ ، ب ٢٧ ، ص٢٤ ، وشروح سقط الزند ١ : ٢٥٤ . والأشارير : القطع . مباءة الإبل : مبركها . المجرب : الذي أصاب الجرب إبله .

[3]- هو بشر بن أبي خازم الأسدي ، والبيت في ديوانه : ق ١٥ ، ب٤٨ ، ص٧٥ ، وشروح ســقط الزنــد ١ : ٢٥٤ ، والمعاني الكبير ١ : ١٠ ، واللسان ((يبس)) ـــ يبيس الماء : العرق الذي يجف . الشــهب :؛ جمع أشهب والشهباء وهو الأبيض والبيضاء . والمراد أن العرق يجف عليها فتبيض . والــدرة : درة العــرق ، وهو خروجه من الفرس . الغرار : قلة الدرة وانقطاعها .

[4]- ديوان امرئ القيس ١ : ٢٦٦ ـــ الهاديات : المتقدمات من الإبل . المرجل : المسرح .

الفرس
أشهب . وقد ذكر الكميت في قوله[1] :

[الطويل]

كميتٌ يزل اللبد عـــن حـــال متنـــه   كمـــا زلّـــت الصـــفواء بـــالمتنزل

فإذا صحّ أنه كان كميتاً بطل التشبيه . فقال آخرون : إنما قال هذا لأنّ الفرس عرق وييس العرق على صدره فابيضَّ فصار لذلك كالأشهب ، كما قال بشر[2] :

تراهـــا مـــن يـــبس المـــاء شـــهباً

فردّ عليه آخرون فقالوا : قد وصف امرؤ القيس فرسه بأنه لم يعرق في قوله[3] :

[الطويل]

و لم ينضـــــح بمـــــاء فيغســـــل

فبطل ما اعتذرتم به ، فردّ عليهم خصماؤهم بأن قالوا : لم ينف عنه امرؤ القيس العرق في جميع الأوقات ، لأنَّ ذلك عيبٌ في الفرس .

[١١/ب] وإنما وصف أنه صاد قبل أن يعرق ، وهذا لا يبطل // أن يكون عرق والدليل على أنه عرق بعد الصيد قوله[4] :

[الطويل]

و رحنا وراح الطرف ينفض رأســه   متى مـــا ترقـــى العـــين فيـــه تسّـــل

و لم ينفه بعد .

---

[1]- نفسه ١: ٢٤٩ ــ الكميت : الأحمر الذي داخله السواد . الحال : موضع اللبد .

[2]- سبق تخريجه .

[3]- بعض بيت لامرئ القيس ، وتمامه :

فعادى عداء بين ثور ونعجة   دراكاً ، و لم ينضح بماء فيغسل

[4]- ديوان امرئ القيس ١: ٢ ــ الطرف :كل شيء كريم من الفرس ، والأنثى : طرفة .

واختلف أصحاب المعاني في اختضاب صدره بالدم على أي جهة كان ؟ فقال بعضهم : أراد أنَّ راكبه لَّما طعن الثور أو النعجة ثار الدم من الطعنة إلى صدره فاختضب به . وقال آخرون : بل كانوا يخضبون قوائم الفرس أو صدره بدم صيده ليعلم من يراه أنه قد صاد ، واحتجوا بقول امرئ القيس[1] :

[الطويل]

وقام طوال الشخص إذ يخضبونه ... قيام العزيز الفارسيٍّ المنطق

وقال :

[الطويل]

فرحنا به ينضو الجياد عشية ... مخضبة أرساغه وعوامله

ورأيناك لما وصلت إلى قول المعري في هذه القصيدة :

[الوافر]

ويوشع ردّ يوماً بعض يوم ... وأنت متى سفرت رددت يوماً

وجدت في الشرح أن بعض النسابين ذكر أن يوشع ابن أخت موسى ــ صلى الله عليهما وسلم ــ فكتبت في الطرة : إنما هو عبد موسى في كتاب الله تعالى وهذا شيء لا يلزمنا ؛لأنا لم ننكر أنه كان فتى موسى ، وإنما حكينا ما قاله النسابون : فإن كان ما قالوه صحيحاً فليس في كونه عبد موسى وفتاه ما يناقض ذلك ويأباه ؛ لأن العبد يسمى به غير المملوك ، وذلك معروف في اللغة ، كقول الشاعر[2] :

---

[1]- البيت في ديوان امرئ القيس :٦٣٨ ، ق ٣٤ ، ب ٣١ ــ المنطق : ذو المنطقة . العزيز الفارسي : شبّهه بالرئيس من الفرس المعظم عندهم .

[2]- البيتان في حماسة أبي تمام ، حماسة رقم ٣٤٢ ، وفي شرحها للأعلم ١ : ٥٠١ ، ونسب إلى كعب بن زهير وليسا في ديوانه ، وشرحها للخطيب التبريزي ١ : ٤٠٧ ، وبلا نسبة في شرح المرزوقي ٢ : ٩٨١ ، ق ٣٤١ ، والثاني في اللسان (حوذ) .

[الوافر]

نعى الناعي الـــزبير فقلـــت تنعـــي ... فـــتى أهـــل الحجـــاز وأهـــل نجـــد

خفيـــف الحـــاذ ، نسَّـــال الفيـــافي ... وعبـــــداً للصـــــحابة غـــــير عبـــــد

ورأيناك لما انتهيت إلى قول المعري :

[الوافر]

أفـــوق البـــدر يوضـــع لي مهـــاد ... أم الجـــوزاء تحـــت يـــدي وســـاد؟

عارضتنا في شرحه موضعين ، أحدهما : أنَّا قلنا إن هذا استفهام يستدعى به تقرير المخاطب على أمر قد ثبت وعرف والمراد أن ينبه على أمر يتوقع أن يكون ينكـــره ، أو قـــد غفـــل عنـــه ، وأن يعجل توطئته ومقدمة لأمر يراد إنتاجه منه ، فكأنه قال : ألست قد اتخذت البدر مهاداً ؟ // [١٢/آ] ألست قد اتخذت الجوزاء وساداً ، فلم ترض بقولنا ، وأنكرت دخول ((ألست)) ههنا ، ومـــا ذكرناه من معنى التوطئة و المقدمة[١] ، وكتبت في الطرة : هو استفهام فيه معنى التعجـــب مـــن إعجابه بنفسه ، ولا يقدر بـــ ((ليس)) ، وهي من حروف النفي . ولو تأملت ــ أبقاك الله ــ حق التأمل لرأيت أنك لم تأت بشيء غير ما قلناه ؛ لأن التعجب مضمّن فيما ذكرناه ، و لم يرد أن لفظ البيت كما هو و يقدر بـــ ((ليس)) ، إنما أردنا أن المعنى راجع إلى ذلك . وبيان هذا أن حرف النفي إذا دخل عليه حرف الاستفهام دخل الكلام معنى التقرير ، واستدعاء ما معـــنى المخاطب من إثبات لما يقرر أو يكتم ، والشيء المسؤول عنه ثابت في نفسه ، ولكن يتوقع مـــن المخاطب أن ينكره . فإذا قلت لمن تخاطبه : ألم أحسن إليك ؟ فمعناه أتقول : إني لم أحسن إليك ؛ فلـــــــــــــــــذلك يقـــــــــــــــــول هـــــــــــــــــو في جوابه : ((بلى)) دون ((نعم)) ؛ ليحقق الإحسان ويعترف به . ولو قال : نعم لحقق النفـــي وكان معناه : نعم : لم تحسن إلي . فإذا اعترف بإحسانك إليه قلت له حينئذ فلم لم تشكر ذلك

الحاذ : الحال ، والمراد : خفيف الحال من المال ، وأصل الحال : طريقة المتن من الإنسان . والحاذات : أدبـــار الفخذين ،وقيل هو الظهر . النسَّال : قطّاع الفيافي مسرع فيها . عبداً للصحابة : هو كريم الصحبة ، حســـن التوفر على الرفاق .

[١]- شروح سقط الزند : ب ١ ، ج ١ ص ٢٨١ .

؟ فتنتج له من التقرير استحقاق الملامة استيجاب العقوبة ، ويتضمن الكــلام معــنى التعجــب للسامعين من سوء معاملته إياك مع إحسانه إليك ، وتوالي أياديك لديه .

وكذلك لو قلت له : ألست قد أحسنت إليك ؟ لأفاد ذلك المعنى بعينه . فلما كان غرض المعري أن يعجب المخاطبين ويقدمه على مرتبته في الشرف آل معنى كلامه إلى معنى قول من يقــول : ألست قد اتخذت البدر مهاداً ؟ ألست قد اتخذت الجوزاء وساداً ؟ فظهر كلامه راجعاً إليه وإن كان ذلك غير ظاهر فيه . ومن هذا الباب قول جرير[1] :

[الوافر]

ألستم خــير مــن ركــب المطايــا ‌ ‌ ‌ وأنــــدى العــــالمين بطــــون راح

هو تقرير وتعجب معاً فقال له عبد الملك بن مروان[2] : بلى . نحن كذلك . ولو قال جرير : أنتم خير من ركب المطايا لكان جوابه : نعم . نحن كذلك .

إلى غرض واحد ،و إن اختلف الجوابان و اللفظان.

[١٢/ب] فهذا الجواب عن اعتراضك الأول .و أما اعتراضك الثاني ؛ فإنا قلنا في الشرح : إنما // خــص البدر وقد كانت الشمس أنوه في الذكر ، وأعظم في الفخر لما أراد من التصاعد من أول مرتبــة في الفخر إلى آخر مرتبة فيه . فذكر البدر الذي هو أقرب الكواكب إلينا ، ثم تصاعد إلى الجوزاء التي هي في الفلك الثامن ، وهي أرفع مراتب الكواكب ، فكان أن أخذ بطرفي الفخر)) .

وتكلمنا على تخصيصه الجوزاء دون سائر الكواكب الثانية ، لئلا يطول ذكره فعارضــتنا بــأن كتبت في الطرة : لا . إنما ذكر البدر لأجل ذكره الجوزاء والليل يجمعهما . ولو ذكر الشمس مع الجوزاء لافترقا له وافترق المعنى . وهذا الذي قلته ــ أبقاك الله ــ معنى آخر ممكن أن يقال . غير أن الذي أومأنا نحن إليه ، ونبهنا عليه أحسن معنى ، وألطف مغزى . والشــعراء يســتعملون التصاعد من الأدنى إلى الأعلى مبالغة في المعاني ، فتقول : هو كوكب ، بل هو بدر ، بل هــو شمس ، فيكون أبلغ من قولهم : هو شمس دون أ يذكر البدر والكوكب وأما اعتراضك بأنه لــو ذكر الشمس مع الجوزاء لتناقض الكلام ؛ لأن الشمس تطلع بالنهار ، والجوزاء بالليل ، فكلام

---

[1]– ديوان جرير : ٨٩ ، ب ١٥ ، وشروح سقط الزند ١ : ٢٨٠ .

[2]– عبد الملك بن مروان ، أبو الوليد : من دهاة خلفاء بني أمية ، نشأته في المدينة ، استعمله معاويــة علــى المدينة المنوَّرة وهو ابن ست عشرة سنة ، كان متعبداً ، ناسكاً ، ضابطاً للأمور . الأعلام ٤ : ١٦٥ .

غير صحيح[1] ؛ لأن الجوزاء طالعة بالنهار مع وجود الشمس كطلوعها مع وجود القمـــر ، وإن كانت تمتنع من رؤيتها الأبصار ؛ لأن نور الشمس يغلب جميع الأنوار ، وكيف تنافرها الشمس وهي من بروجها ومن أوجها ؟ وأما قولك : والليل مجمعها ؛ فكلام طريف ؛ لأن الموضع الذي فيه الشمس والجوزاء لا يصل إليه الليل والظلماء ، كما يصل الليل إلى موضع الليل ، ونحن ههنا عن الكلام ، ونقبض عن العلم تأدّباً ، كقول المتنبي[2] :

[المنسرح]

أبلـــغ مـــا يطلـــب بـــه   القصـــد وعنـــد التعمـــق الزلـــل

ورأيناك ـــ وفقنا الله وإياك ـــ لما وصلت إلى قول المعري[3] :

[الطويل]

فبعداً لهذا الجسم يـــا روح مســـلكاً   وبعداً لهذا الروح يـــا جســـم ســـالكاً

تواصلتما فاستحدث الوصل منكمـــا   عجائـــب كانـــت للرجـــال مهالكـــا

[١٣/آ] فأنكرت علينا في بعض كلامنا أنّ الروح طاهر شريف ، والجسم دونه موات لا يقع عليه تكليف ، وكتبت في الطرة : صوابه : موجود شريف ، وكيف حدثت باقترابهما خطيئة ، وهو قـــول بقدم الأعراض ، أو مجاز لا يعدم انتقاضاً[4] .

وهذا كلام أوَّل ما ينتقد منه فساد الإعراب تبرك نصـــب ((والانتقـــاض)) ووجهـــه الانتصاب. وبعد ذلك تقول: كيف أنكرت قولنا: إن الروح طاهر شريف، وقد طهـــره الله – تعالى– وشرفه وكرمه على النفس، وقدمه في القرآن المنزل علينا ، وفي كتبه المتقدمة لنا ؟ أما في كتابنا العزيز ؛ فإنه نسب الشر إلى النفس فقال : ﴿ إن النفس لأمارة بالسوء ﴾ [يوسف ٩ : ١١٢] ، و لم يقل إن الروح لأمارة بالسوء وذكر أن النفس هي المثابة المعاقبة فقال : ﴿ كـــل نفـــــــــــس بمـــــــــــا كســـــــــــبت رهينـــــــــــة ﴾

---

[1]– الكلمة مطموسة في المخطوطة .

[2]– ديوان المتنبي ٣ : ٣٣٦ ، وروايته : ((.... والطبع ...)) .

[3]– اللزوميات ٢ : ١٥٤ .

[4]– في الأصل : ((انتقاض)) ، وسينبه المؤلف عليها في الفقرة التالية .

[المدثر ٧٤ : ٣٨] ، وقال : ﴿ أن تقول نفس : يا حسرتا على ما فرطت في جنـــب الله ﴾ [الزمر ٣٩ : ٥٦] الآية . ولم يقل في الروح شيئاً من هذا ، بل قدسه وشرفه بأن أضافه إليـــه فقال في آدم ـــ عليه السلام ـــ : ﴿ ونفخت فيه من روحي ﴾ [الحجر ١٥ : ٢٩] ، ولم يقل : ونفخت فيه من نفسي . وقد أجمع المسلمون على الاستعاذة بالله من شرور أنفسهم لا مـــن شرور أرواحهم ، فهذا ما في كتابنا العزيز ، وملتنا الحنيفة التي شرفنا الله بها .

وأما في ملل غيرنا ؛ فذكر وهب بن منبه[١] (٣٤ ـــ ١١٤ هـــ) أنه وجد فيما قرأه من التوراة وكتب الله المنزلة أن الله ـــ تعالى ـــ قال : إني خلقت آدم وركبت بدنه من أربعة أشـــياء ، ثم جعلتها وراثة في ولده وذريته ، تنشأ في أجسادهم وينمون عليها إلى يوم القيامة ؛ وذلـــك أني ركبت جسده من رطب ويابس ، وسخن وبارد ؛ وذلك أني ركبته من تراب وماء ، ثم نفخت فيه نفساً وروحاً ، فيبوسة جسده من التراب ، ورطوبته من الماء ، وحرارته من النفس ، وبرودته من الروح ، وذكر كلاماً طويلاً قال فيه : فمن النفس تكون حدّته وخفّتـــه ولعبـــه ولهـــوه ، وضحكه وسفهه ، وخداعه وشكره ، وعنفه وخرقه . ومن الروح يكـــون حلمـــه ووقـــاره ، وعفافـــــــــــه وحيـــــــــــاؤه ، ونقـــــــــــاؤه وصـــــــــــفاؤه،

[١٣/ب] وكرمه وصدقه ، ورفقه وصبره ، فنسب إلى النفس الأمور المذمومـــة ، وإلى الـــروح الأمـــور المحمودة.// فصارت الروح بظاهر ما ذكرناه أشرف من النفس ، وذلك خـــلاف مـــا يقولـــه المتفلسفون ؛ لأن النفس عندهم أشرف من الروح ، فكان الشيء المسمى في الفلسفة نفساً هـــو المسمى في الشرائع روحاً . وهذا مجال ضيق لم يكن بنا حاجة إلى الخوض فيه لولا ما رأيناه من إنكارك علينا ووصف الروح بالطهارة .وكذلك تهمك أن فيما فاله المعري ، القول بقدم العَرض توهُّم فاسد ، وكلامك فيه منتقض .

ورأيناك ـــ وفقنا الله وإياك ـــ قد قلت : إن تفريقنا بين الزمان والدهر تحكم ، وأن لك في ذلك تحقيقاً ذكرته في كتاب ((المقسط))، فليتنا رأيناه حتى نرى ما قلت في قول الله -عز وجـــل-: ((وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون)) [الحج: ٤٧] وقوله : ((تعرج الملائكة والـــروح إليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة)) [المعارج: ٤] . فمن أي قسم يعدُّ هذان اليومان ؟

---

[١]– هو وهب بن منبّه الصنعاني ، أبو عبد الله : مؤرخ ، عارف بالإسرائيليات ، معدود في التابعين ، ولادتـــه ووفاته في صنعاء . ترجمته في : الأعلام ٨ : ١٢٥ .

أمن قسم الدهر أم من قسم الزمان ؟ ووجدنا النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قد ذكر الدهر في قوله : ((لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر)) ، و لم يذكر الزمان .

وكذلك قالت العرب للذي يقول بالدهر : ((دهري)) بفتح الدال ، وللمسن : ((دُهــري)) بضم الدال ، و لم يقولوا : ((زمني)) . وقالوا : لا أفعله دهر الداهرين ، و لم يقولوا زمن الزامنين ، ولا زمن الزمنين . ولعل كتاب ((المقسط)) سيقع إلينا فنرى ما تضمنه ــ إن شاء الله ــ .

ورأيناك ــ وفقنا الله وإياك ــ قد أنكرت علينا قولنا : إن المعري كان لا يرى أكـل اللحـم ، ويعتقد أن ذبح الحيوان من الظلم . وذكرت أنه كان يمتنع من أكله لعلة بجسمه . ويدل علـى ذلك ما قلته استفاضة الخبر بذلك عنه ، وما في شعره منه . بل كان يغلو في ذلك ويفرط ، حتى إنه كان ينكر أكل البيض واللبن ونحوهما مما يختص بالحيوان كقوله في صفة الـديك ــ وهـي قصيدة قد أنشدناها وشرحناها ــ أولها[1] :

[الطويل]

أيا ديك ! عدّت من أياديك صـيحة ... بعثـت ميـت الكـرى وهـو نـائمُ
ولو كنت لي ما أرهفت لك مديـةٌ ... و لا رام إفطـاراً بأكلـك صـائمُ

[١٤/آ] و لم يغل مـاء كـي تمـزَّق حلـة ... حَبَتْك بأسـناها العصـورُ القـدائمُ //
ولا عمتَ في الخمر التي حال طعمها ... كأنك في غـمٍّ مـن السـيل غـائمُ

وكقوله يخاطب حمامة :

[الطويل]

أَعكرمَ [2]! إنْ غنَّيتِ ألفيـت نادبـاً ... فـلا تتغنَّـي في الأصـائل عِكْرمـا
بـنظم شـجا في الجاهليـة أهلـها ... وراق مع البعث الحنيـف المخضـرَمَا
وقد هاج في الإسـلام كـلّ مولَّـدٍ ... أَطـرب ذا نسْـك آخـر مُجْرمـا

---

[1]- اللزوميات ٢ : ٢٦٨ .

[2]- اللزوميات ٢ : ٢٩٤ . العكرمة : الحمامة ، وأجراها مجرى العلم فرخَّمها .

لك النّصْحُ مني لا أعاديـــك خــــاتِلاً بمكــــرٍ ولكنّــــي أُغَاديـــك مُكْرِمـــا
إذا ما أخذت الصقر يوماً فحـــاذري أخا الأنـــس أيامـــاً وإن كـــان محرِمـــا
يصوغ لك الغاوي قـــلادة هالـــكٍ من الـــدم تجـــني وجـــدك المتضـــرِّما
وكم شحنت كفاه مثلك في ضـــحى شبيبتها إذْ لم تـــري الـــدهر مُهْرِشمـــا
وراع بقصٍ مـــن جناحيـــك آمنـــاً فظل على الـــريش النـــهوضُ محرَّمـــا
وقد يبرم الحـــينَ القضـــاء بناشـــئ يـــراوح خيطـــاً شـــده بـــك مبرمـــا
كما قيض الســـلطان حـــل جناتـــه ليقـــتص منـــه ، أو ليغـــرم مغرمـــا
فزوري وبار الفقر من كـــل وابـــرٍ وإلا فرمـــي خلـــف ذلـــك مخرمـــا
بحيـــث تـــوافين الصـــحابي معـــوزاً من الناس ، والماء الســـمائي خِضـــرما
وحلـــي ثقـــافي إن أطقـــت بلوغـــه فـــأفني لديـــه عمـــرك المتصـــرِّما

وكقوله ينكر أكل البيض في قصيدة قد أنشدها :[1]

[الوافر]

ومـــا الظبيـــات مـــني خائفـــاتٍ أرُحْـــنَ مـــع الأصـــائل أم ربضْـــنهْ
فـــلا تأخـــذ ودائـــعَ ذات ريـــشٍ فمالـــك آيهـــا الإنســـان بَضْـــنَهْ

وله أشعار كثيرة في مثل هذا النوع.

وأخبرني أبو الفضل البغدادي[2]: سمعنا في شعره : لما مرض أبو العلاء مرضه الذي مات فيه ، وكان ذلك في سنة ثمانٍ وأربعين وأربعمائة ، وكان قد بلغ ستاً وثمانين سنة ، ودخل عليه الطبيب ورأى ما به من الضعف . فلما خرج قال لأهله : لو أكل اللحم لرجعتْ إليـــه قوّتـــه وتماسكت ، فإلا فهو هالك ، فسهَّلوا عليه ذلك فأخبر بما ذكر الطبيب وقيل له : ما عليـــك في أكـــــــــــــل اللحـــــــــــــم حـــــــــــــتى تتراجـــــــــــــع

١- اللزوميات : ٣٥٨ .

٢- هو: محمد بن أبي سعد أحمد بن الحسن بن علي البغدادي، ثم الأصفهاني، من بيت علم وإسناد، ولد سنة ٤٢٣هـ، وتوفي سنة ٤٨٠هـ، في بغداد. المنتظم ٩: ٤٢، وسير أعلام النبلاء ١٨: ٥٣١.

[١٤/ب] قوتك ثم تستمر بعد ذلك على مذهبك ؛ فأنزل ذلك منزلة أكل الميتة عند الضرورة . فأجاب // إلى ذلك ، ثم سمع صوت دجاجة تستغيث . فقال : ما لها ؟! قالوا نريد ذبحها ، ويُصنع لك منها طعام . فقال : ناولوني إياها . فأخذوها ولمسها ، فوجدها ترعُد ، وقلبها يخفق . فقال : إن لم تبق نفسي في جسمي إلا بهلاك هذه النفس ، فلا أبقاها الله ! خلو عنها .

وهكذا رأيناك قد أنكرت علينا قولنا: إنَّ ذا النون الأخميميّ الزاهد من الباطنية. وقلت: الباطنية لفظة تقع على الزنادقة و((ذو النون)) رجل فاضل. وهذه اللفظة لا تقع على الزنادقة فقط، كما قلت، بل هي في الحقيقة لفظة يصحّ أن يُسمَّى بها كل من خالف الظاهرية. إلا أن هذه اللفظة جعلت لفظاً للقرامطة والإسماعيلية وغلبت عليهم. وهم قوم يظهرون محبة علي – رضي الله عنه والتشيّع له– ويزعمون علم الباطن وأسرار القرآن والشريعة، ويقسمون الأنبياء إلى ناطق وصامت، والأدوار: دور سَتْر ودور كشف، ولهم مذاهب سخيفة. ولأبي بكر الباقلانيّ كتاب في الرد عليهم.

وقد نزَّه الله – تعالى — ذا النون أن يكون منهم ؛ فإنَّ كفر هذه الفرقة لا يخفى على من له أدنى بصر . وإنما أردنا بقولنا المذكور أنه كان ممن يقولون بالباطن مع قوله بالظاهر ، وكانت له مشاركة في العلوم القديمة مع خيره وفضله . والصوفية كلها تقول بالباطن ، إلا أن منهم من كان يُفْرط في ذلك إفراطاً يخرجه إلى الكفر ، نعوذ بالله من الخذلان .

ورأيناك — وفقنا الله وإياك — قد عارضتنا في أشياء من العلوم النظرية : مثل مخالفتك لنا في الدهر والزمان والدهر ، وإثبات إرادة الإنسان . وقولنا إنّ النفس جوهر باق لا يهلك بهلاك الأجسام ونحو هذا مما يمتد فيه با ع الكلام ، كأنك نقمت علينا أن نقتصر هذه الأمور النظرية على مذهب الأشعريَّة . ولو شئت لأجبناك عنها كما فعلنا بالأمور الأدبية فاستدلَّ ببعضٍ على بعض .

واعلم بأن اتباع الناس على آرائهم ليس بواجب ولا فرض ، ولا سيما بمن ينزه نفسه عن أن

[١٥/آ] يكون من أهل التقييد الذين ينادون // من مكان بعيد. وليس إمساكنا عن القول في هذه الأشياء والخوض فيها جهلاً منا بأغراضها ومعانيها ، ولكنها أمور نكتفي بالإشارة والتلويح عن الإبانة والتصريح ، فنحن نطويها على غرمها ، مخافة أن تدنسنا بعَرْفها . وليس يخفى التعسُّف والإنصاف، ولا يعلم ما في الخُفّ إلا الله والإسكاف.

وكذلك رأيناك قد عبتنا بذكرنا بعض الفلاسفة المتقدمين من الطبيعيّين والإلهيين ، وذلك أمر قد اضطررنا إليه ؛ إذ كان شعر هذا الرجل يبعث عليه ، لأنه سلك بشعره مسلك الشعراء ، وضمّنه نكتاً من المذاهب والآراء ، وأراد أن يرى الناس معرفته بالأخبار والأنساب، وتصرّفه في جميع الآداب. و لم يقتصر على ذكر مذاهب المتشرعين حتى خلطها بمذاهب المتفلسفين . فتـــارة يخرج ذلك مَنْ يرد عليهم ، وتارة يخرجه مخرج مَنْ يميل إليهم . و ربَّما صرَّح بالشيء تصريحاً، وربما لوَّح به تلويحاً . فمن تعاطى تفسير كلامه وشعره ، وجهل هذا من أمره ، بعد عن معرفة ما يومئ إليه ، إنْ ظنّ أنه عثر عليه؛ ولهذا لا يفسر شعره حقَّ تفسيره إلا من له تصرّف في أنـــواع العلوم، ومشاركة في الحديث منها والقديم. فلم يكن بدٌّ من ذكر المعاني التي أومئ إليها، وحـــام فكره عليها، كمثل ما أنشد من قوله [1]:

[السريع]

أزرى بـــك المُبْـــرأ يـــا بائســـاً وخالفـــك هيلأجـــك الكُـــزْ خُـــذَاه

فطـــال منـــك العمـــر في شـــقوةٍ كـــاليَتَم اســـتولى عليـــه خَـــذَاه

كأنمـــا النَّصْـــبةُ قـــد أومـــأتْ للفقـــر والبـــؤس وقالـــت : خُـــذَاه

فهذه قطعة لا تبين إلا بذكر مذاهب المنجمين.

ونحو قوله [2]:

[السريع]

شـــكلٌ غـــدا يجذبـــه شـــكله كـــالأرقم المرهـــوب مـــن مُنْكـــزِه

تشـــاكلا في البَـــرْد فاســـتجمعا والبرد يـــدني الشـــيء مـــن مركـــزه

وهذه القطعة لا تبين إلا بذكر مذاهب الطبيعين.

ونحو قوله [3]:

[البسيط]

---

[1]- لم أقف على الأبيات في آثاره .

[2]- لم أقف عليهما .

[3]- لم أقف على الأبيات في آثاره، وذكرت منسوبة له في: مجلة رسالة الإسلام، ع٥٩، ص٧٣.

يا ليت شعري ! وهل ليتٌ بنافعةٍ ماذا وراءك أم ما أنتَ يا فَلَكُ؟
كم خاض في أمرك الأقوام واجتهدوا قِدْماً ، فما أوضحوا ولا تركوا
[١٥/ب] شمس تغيب ويقفو إثرها قمر ونور صبح يوافي بعده حلكُ//
طحنت طحنَ الرّحى من قبلنا أمماً بانوا و لم يَدْرِ خلق أيَّةً سَلَكُوا
وقال ألا طبعٌ خامسٌ يقر عمري لقد زعموا بُطْلاً وقد أفكوا
راموا سرائر للرحمن حجَّبها ما نالَهنَّ نبيٌّ لا ولا مَلَكُ

فهذه قطعة تحوج إلى ذكر الفلاسفة في الخلاء والملاء، وتنازعهم في الفلك، هل هو من الطبائع الأربع أو طبيعة خامسة.

وكذلك قوله[١]: [الطويل]

وقال أناسٌ ما الأمرِ حقيقةٌ فما أثبتوا يوماً شقاءً ولا نُعْمَا

فهذا بيت يحوج إلى ذكر مذاهب السوفسطائين.

وكذلك قوله[٢]: [الطويل]

وشكّكٌ في الإيجاب والنفي معشر حيارىٰ جرت خيل الظلال بهم شِعْبَا

ففي هذا إشارة إلى اختلاف الفلاسفة في إثبات الهوية ونفيها وهي من العلم الإلهي ذكرها أرسطاطاليس في كتابه في مابعد الطبيعة فلا بد فيها من ذكر المتفلسفين المتنازعين في هذه المسألة، كأرسطاطاليس، وأفراطيس، وديوجانيس، ونحوهم. وهذه مسألة لم يتكلم فيها أحد علمناه من متكلمي المسلمين.

ونحو قوله[٣]: [الطويل]

مكانٌ ودهرٌ أحرزا كلَّ مدرَكٍ وما لهما لونٌ يُحَسُّ ولا حَجمُ

فهذه إشارة لا يفهمها إلا من رأى اختلاف الناس في المكان والزمان[٤]، وما حقيقة كل واحد منها.

١-
٢-

٣-

٤- طمس بعض الكلمة.

وكذلك قوله[1]: [الطويل]

نحن غـواةٌ يـرجمُ الظـنّ بعضـنا ليُعلم مـا نـور الكواكـب بـالرَّجم

فهذا بيت يحوج إلى الكلام في الآثار العلوية واختلاف النور[2] في الكواكب، هل هو ذاتي لهـا أم مستعار من نور الشمس.

وكذلك قوله[3]: [الوافر]

لنا شـرف ينيـف علـى الثريّـا وتغشـى دونـه الحـدق الجحـاظُ

كثالثـة الـدوائر لا حـرام روي فيهـا المحـال ولا وحـاظُ

وأنـت كرابـع الأشـكال يُـؤبى وتنكـره المسـامعُ واللحـاظُ

فهذه القطعة فيها إشارة إلى علوم شتى، فقوله: ((كثالثة الدوائر)) يتعلق بعلم العروض، وقولـه: ((ولا حرام روى فيها المحال ولا وحاظ)) يتعلق بعلم رجال الحديث، و((أنت كرابع الأشكال)) يتعلـق بعلـم

[١٦/آ] المنطق.// فمثل هذا لا يفهمه ولا يقدر على تقسيمه إلا من له بصر، بهذه العلوم الثلاثة، وقـد جمع فيها بين علوم حديثة وعلوم قديمة، ولا بد في مثل هذا من ذكر الأشكال المنطقية التي يدور عليها البرهان المنطقي وهي على مذهب أرسطاطاليس إمام هذه الصناعة ومذهب جميـع أهـل المنطق، وهي ثلاثة إلا جالينوس فإنه زاد فيها شكلاً رابعاً وظن أنه قد أتى بزيادة، والذي توهمه مضمن في الأشكال الثلاثة.

ونحو قوله[4]: [الوافر]

مقـالٌ كالأئمَّـة عنـدَ قـومٍ رأوا منـهم عَليّـاً والحسـينا

وقوله: أَحَدُ الخمسةِ الَّذين هُمُ الأَغراضُ في كلِّ منطقٍ والمعاني. [الخفيف]

وقوله[1]:

[الخفيف]

---

١ -

٢ - طمس بعض الكلمة.

٣ -

٤ -

لا تكن مجبراً ولا قــدرَّياً واجتهــدْ في توسُّـــــط بـــــين بَيْنـــــا

وقوله[2]:

[المتقارب]

مغيريَّــــــة ورِزاميَّـــــــة وبُتريَّـــــــة كلُّهــــــم قــــــد لّغَــــــا

وعُتْبيَّـــــــة ومتمّيَّـــــــة أطاعـــــــتْ شـــــيئاً[3] طينـــــها النَّزعَــــــا

وقــــــالوا ســـــوانا حِماريَّــــــة وكلُّهــــــم مثـــــل شــــــاء ثَغــــــا

فهذه الأبيات تحوج إلى ذكر فرق الشيعة كالقطعيّة والمتميّة والقراتيــة والطالبيــة والبينيــة و[ ][4] والمغيريّة والرِزاميّة والبَتْريّة والعُتْبيّة، وتحوج إلى ذكر الجبرية والقدريّة[5].

وكذلك قوله[6]: [الطويل]

وقـــال بأحكـــام التناســـخ معشــرٌ غلوا فأجازوا النسخ في ذاك والرَّســخا

فهذا الباب لا يفهمه ولا يفسّره إلا من علم مذاهب القائلين بالتناسخ، وقولهم: إنه أربعة أنواع: نسوخ ومنسوخ وفسوخ ورسوخ، وله أيضاً أشعار في مناقضة الأشعريّة لم نر لذكرها وجهــاً، ولأجل صار شعر هذا الرجل ديوان علوم من حديث وقديم، وإنما تكلفنا شرحه لّما رأينا النـــاس يخبطون فيه العشواء ويفسّرونه بغير الأغراض التي أراد والأنحاء.

ولو استقبلنا من الرأي فيه ما استدبرناه لما تعرضنا للكلام في شعره ولا شرحنا ذكره ولما نعي علينا من تفسير شعره ولكن سبق السيف العذل، وخلق الإنسان من عجل، ولو تكلّــف[7] غيرنــا

١ـ.

٢ـ.

٣ – في الأصل ((شياءً))

٤ – طمس لم أستطع تبينه.

٥ـ

٦ـ

٧ـ طمس بعض الكلمة.

[١٦/ب] من شحه ما تكلفناه لقصر عن مدانا الذي بلغناه، // ولأكثر تصحيفه وتحريفه، و لم يبلغ مدنا فيه ولا نصيغه، ونحن نستعيذ[١] بالله من الزلل ونسأله التوفيق لصالح العمل، إنه المرجوّ والمؤمَّل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

كمل الجزء والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد النبي الكريم وعلى آله وذريَّته أجمعين.

---

[١]- طمس بعض الكلمة.

الرسالة الثانية

الفرق بين الاسم والمسمَّى

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمَّدٍ النبي الكريم وآله

مسألة تتصل بهذا الكتاب

قال الفقيه النحويُّ أبو محمَّد عبد الله بن محمد بن السيد البَطَلْيوسي – رحمه الله - :

الحمد لله الذي منَّ علينا بالهدى ، وأنعم وعلَّمنا ما لم نكن نعلمُ، وصلَّى الله على محمـــد وآلـــه وسلم :

سألتني – أعزَّك الله بالتقوى ، وجمع لك خير الآخرة والأولى عمَّا كثر فيــه خــوضُ الخائضين من أمر الاسم والمسمَّى . وقلت : كيف يصحُّ أن أحدهما هو الآخر . وذلك مُحَالٌ في الظاهر ، لأنَّ العبارة غير المعبَّر عنه باتفاق ؟ ولو صحَّ أن يكون الاسم هو المسمَّى لوجـــب أن يَرْوى من قال : ماءٌ ، ويشبع من قال : طعام ، ويحترق من قال : نار ، ويموت من قال : سُمٌّ . كما قال ابن جِرار[1] :

[ ]

هيهـــاتَ يـــا أخـــتَ آلٍ بمـــا غَلطـــتِ في الاســـم والمســـمّى

لو كـــان هـــذا وقيـــل : ســـمٌّ / مـــات – إذن – مـــن يقـــول : سُـــمَّا

ولعمري ! لقد جرْت في القضيَّة، ومِلْتَ مع العصبيَّة، فإنِّي لا أعلم أحداً من أصـــحابنا قال: إنَّ العبارةَ هي المعبَّر عنه، فيلزم من قولهم ما أردت أن تقول. وإنَّما قالوا: إنَّ الاسم هـــو المسمَّى على وجهٍ غير الوجه الذي ذهبت إليه حسب ما تراه من كتابنا هذا وتقف عليه.

وقد تأمَّلْت القولين على شدَّة ما بينهما من التباين والتنافر ، فوجدت كلَّ واحدٍ منهما من

[١٧/آ] وجه غير الوجه الذي يصحُّ منه الآخر، وقسَّمت الكلام في ذلك على // أربعة أبواب:

الأول: منها أذكر فيه كيف يكون الاسم غير المسمَّى. والثاني: أذكر فيه كيف يكون الاسم هو المسمَّى. والثالث: أذكر فيه كيف يكون المسمَّى هو التسمية. والرابع : أذكر فيه كيف يكـــون

[1]- لم أعرفه ، و لم أقف على البيتين المذكورين .

الشيء الواحد مسمًّى من جهةٍ وتسمية من جهة أخرى. وأنا أسأل الله العون على مـــا أنويـــه، والتجاوز عمَّا عسى أن يقع من الخلل فيه، إنَّه ولي الفضل ومسديه، لا ربَّ غيرُه.

الباب الأول

(في تبيين كيف يكون الاسم غير المسمَّى)

هذا النوع أشهر الأنواع الأربعة عند الجمهور ، فلذلك قدمنا القول فيـــه . اعلـــم أنَّ الاسم الذي يقال : إنَّه غير المسمَّى هو الاسم الذي يراد به التسميةُ والعبارة عن المعنى الذي يروم المتكلم تقريره في نفس من يخاطبه ، وهذا الاسم هو المراد بقولهم للرجل : ما اسمك ؟ لأنَّه ليس يريد أن يُعْلَمه بذاته ما هي ، وإنَّما يلتمس منه أن يُعْلمه بالعبارة المعبَّر بها عنه ، المشار بها إلى ذاته ، وكذلك قولهم : محوتُ اسمَ زيدٍ من الكتاب ، واثبتُّ اسمه في الدِّيوان ، فالاسم في هذا كلـــه غير المسمَّى اضطراراً ، لأنَّ اللفظة ليست الشخص الواقع تحتها . والاسم والتَّســـميةُ في هـــذا الكتاب لفظان مترادفان على معنى واحد ، كما يقال : سَيْف ، وحُسَام ، وصَمْصَام . والاسم ههنا — وإنْ كان يفيد ما تفيده التسمية — فبينهما فرقٌ ، وذلك أنَّ التسمية مصدرٌ منْ قولك : سَمَّيتُه أُسمّيه تَسْمِيةً ، فأنا مُسَمٍّ ، وهو مُسَمًّى . كذلك : سوَّيتُه أسوِّيهِ تَسْوِيةً ، فأنا مُسَوٍّ ، وهو مسوًّىً . والاسمُ ليس بمصدر ، لأنهُ يُرَادُ به الألفاظُ المعبَّر بها عن الأشياء ، كـــ ((زيد)) و ((عَمْرو)) ، ((جَوْهر)) ،و ((عَرَض)) .يدلُّك على الفرق بينهما أنَّ التسمية تعمل عمل الفعل والاسم لا يعمل عمل الفعل . ألا ترى أنك تقول : عجبت من تسمية ((زيد)) ابنَه كَلْبـــاً ، كما تقول : عجبت مِنْ قَوْت زيدٍ عيالَه -بفتح القاف- فإنْ ضممتَ ((القاف)) لم يُجـــزْ، لأن القَـــــــــوْت -بفـــــــــتح القـــــــــاف- مصـــــــــدر: قاتَـــــــــه،

[١٧/ب] يقُوته، قَوْتاً. والقُوتُ – بضمٍّ // القاف - : الطعام نفسُه ، فجرى مجرى الاسم في الامتناع من العمل، لأنَّه نوع من أنواع الاسم .

فممَّا جاء من هذا الباب قوله تباركَ وتعالى: (ولله الأسماءُ الحُسْنَى فـــادعوهُ بهـــا) [الأعـــراف: ١٨٠/١٠]. يريد التسميات . ومن ذلك قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : ((لله تسعةٌ وتسعون اسماً ، مَنْ أحصاها دَخَلَ الجنَّة))[1] . ولو كان الاسم – ههنا – المسمَّى لكان الله تسعةً وتسعين شيئاً ، وهذا كفْرٌ بإجماع .

ومن هذا الباب قول عائشة للنبيِّ – عليه السَّلام - : ((والله – يا رسولَ الله : ما أهجُرَ إلا اسمَـــك))[2] .

[1]- صحيح البخاري ، كتاب الشروط ، باب ما يجوز من الاشتراط ج ، ص .

[2]- مسند أحمد ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

ومنه قول النابغة : [ ]

نُبِّئــتَ زُرْعــةَ والسَّــفاهةُ كاسمِهــا يُهْــدي إليَّ غرائــبَ الأشْــعارِ[1]

ومنه قول الرجز[2] : [الرجز]

سَمَّيتُها إذْ وُلِدتْ تموتُ[3]

وقول الآخر[4] : [ ]

وسمَّيتــه يحــيى لِيَحْيــا فلــمْ يكُــنْ لِــردٍّ قضــاءِ اللهِ فيــه ســبيلُ

ولو كان الاسم – هنا – هو المسمَّى ، لوجبَ أنْ يموتَ مَنْ سمِّي ((يمــوتُ)) ، ويحيــا مــن سمِّي ((يحيى)) .

ومنه قول علي – رضي الله عنه – : [الرجز]

أنا الذي سمَّتني أمي حَيْدَرَهْ[5]

وهذا النوع كثيرٌ في القرآن ، والحديث ، وكلام العرب ، يُغْني ما ذكرْناه عن الإكثار فيه .

---

[1]– ديوان النابغة الذبياني : ٩٧ ، وروايته : ((..... يهدي إليَّ أوابدَ .....)) . والمثبت رواية الأصمعيّ وأبي عبيدة . وزُرْعة : هو زُرْعة بن عمرو بن خُوَيلد . قال ابن السكِّيت : ((والسَّفاهة كاسمها : اسـمُ السـفاهة قبيحٌ ، وهي قبيحة كاسمها)) .

[2]– يدعى الراجز أبا فرعون ، ولم أقف على ترجمة له ، وقد ذكره صاحب تاج العروس (موت) .

[3]– البيت أحد ثلاثة أبيات في : الجمهرة ٢ : ١٦ (ربت ، زمت) وتاج العروس (مـوت) – تمـوت : امرأة سمَّاها أبوها بذلك

[4]– البيت لمحمد بن عبد الله بن كناسة الأسديّ ، وهو في : الصناعتين : ٣٦٠ ، والإشـارات والتنبيهـات : ٢٩٠ مع اختلاف يسير في رواية عجزه ، ومعاهد التنصيص ٣ : ٢٠٨ مع اختلاف في الرواية أيضاً .

[5]– صدر بيت لعلي – كرَّم الله وجهه – وعجزه :

.... أضربُ بالسيفِ رؤوسَ الكَفَرهْ

والبيت في تهذيب اللغة ٤ : ٤١٠ ، والصحاح (حدر) ، وشرح ديوان الحماسـة : ١١٥ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ ، ٦١١ ، ٦٤٢ ، ٨٦٩ ، ١٠٧٨ ، والاقتضاب : ٣١٥ ، والأمالي الشجرية ٢ : ١٥٢ ، والروض الأُنف ٢ : ٢٤٢ ، والتذييل ١/٢٢٧/ب ، وهمع الهوامع ١ : ٨٦ ، وخزانة الأدب ٢ : ٢٥٣ ، ونتائج التحصـيل ٢ : ٧٦٨ ، والدرر اللوامع ١ : ٨٦ . وصدره في شرح الجمل ١ : ١٨٩ ، وشرح الكافية : ٢ : ٤٣ .

الباب الثاني
(في تبيين كيف يصحُّ أن يُقَال : إن الاسم هو المسمَّى)

اعلم أنَّه لا يصحُّ أن يقال : إنَّ الاسم هو المسمَّى على معنى [أنَّ][1] العبارة هي المعبَّــر عنه ، وأن اللفظ هو الشَّخص ، فإنَّ ذلك محال لا يتصور في الذهن ، وإذا ثبت هــذا ســقط اعتــــــــــــــــــــراض مــــــــــــــــــــــــــن
قال : إنه يلزم من ذلك أن [يحترق][2] فمُ مَنْ قال : نار ، ويشبَعَ من قال : طعام . وصــحَّ أنَّ الاعتراض جَهْلٌ به من أو مغالطة . ولكن يُقَال : الاسمُ هو المسمَّى على معانٍ ثلاثةٍ منها : مــا يجري مَجْرى المجاز ، ومنها ما يجري مجرى الحقيقة .

الأوَّل منها : أنَّ التي أوجبت وَضْعَ الأسماءِ على المسَمَّياتِ إنَّما هي مغيبها عَنْ مشاهدة الحواس لها ، ولو كانت الأشياء كلُّها بحيث تدركُها الحواسُّ لم يُحْتجْ [إلى][3] الأسماء، ولكن لما لم
[١٨/آ] يمكن مشاهدة الأشياء كلِّها احتاجَ مَنْ شاهدها [شيئاً][4]// أن يخبر عنــه مَــنْ لم يشــاهدْه ، فأوجب ذلك وضعَ الأسماءِ باتّفاق ، أو لمعنى آخر على الخلاف في ذلك فقيل : رجلٌ ، وفرسٌ ، وحمارٌ ، ونحو ذلك . فصارتْ هذه الأسماء تنوب في تصوّر المعاني في نفوس السَّــامعين مَنــابَ المسمَّيات أنفسِها لو شاهدها . فإذا قال القائل : رأيتُ جَمَلاً ، تُصوِّر مِنْ هذا الاسم في نفــس السامع ما كان يُتَصوّر من المسمَّى الواقعِ تحتَه لو شاهده . فلمَّا نابَ الاسمُ مِنْ هذا الوجه مَنَاب المسمَّى في التصوُّر ، وكان المتصوَّر من كلِّ واحدٍ منهما شيئاً واحداً ، جازَ منْ هذا الوجــه أنْ يقال : إنَّ الاسم هو المسمَّى على ضَرْب منَ التّأويل ، وإنْ كنَّا لا نشُك في أنَّ العبارة غير المعبَّر عنه ، فهذا وجه .

---

[1] – الكلمة مطموسة في الأصل المخطوط ، والسياق يقتضيها .

[2]– الكلمة مطموسة في الأصل المخطوط ، وهي مفهومة من السياق .

[3]– الكلمة مطموسة في الأصل المخطوط ، والسياق يقتضيها.

[4]– الكلمة مطموسة في الأصل المخطوط ، والسياق يقتضيها .

والوجه الثاني : أكثرُ ما يُتَبيَّن في الأسماء التي تُشْتقّ للمسمَّى من معانٍ موجودة فيه ، قائمةٍ به ، كقولنا لمن وُجِدتْ فيه الحياة : حَيٌّ ، ولمنْ وُجِدَتْ فيه الحركةُ : متَحرِّك ، ونحو ذلك . فالاسم في هذا النوع لازمٌ للمسمَّى ، يرتفعُ بارتفاعه ، ويوجَدُ بوجوده . أَلَا ترى أنَّ الحياةَ إذا بطَل وجودها من الجسم بَطَل أن يُقال له : حيٌّ ، وإذا بَطَل أن يقال له : حيٌّ بَطَل أن تكون به حياةٌ ؟! وكذلك إذا بَطَل وجود الحركة في الجسم بطل أنْ يقال له : متحرِّك ، وإذا بطل أن يُقَال له : متحرِّك بطل أن تكون فيه حركة . فيجوز من هذا الوجه أيضاً أن يُقَال : إنَّ الاسمَ هو المسمَّى ، وإذا كانَ يوجَد بوجوده ، ويرتفع بارتفاعه على ضَرْب من التَّأويل ، وإنْ كنَّا لا نشك أن العبارة غير المعبَّر عنه .

والوجه الثالث أنَّ العرب قد تذْهَبُ بالاسمِ إلى المعنى الواقعِ تحتَ التَّسمية ، فيقولون : هذا مسمَّىً زيدٌ ، هذا المسمَّى بهذه اللفظة التي هي : الزاي ، والياء ، والدال .

ويقولون في هذا المعنى : هذا اسم زيدٍ ، فيجعلونَ الاسمَ والمسمَّى في هذا الباب مترادفَيْن على المعنى الواقع تحتَ التَّسمية ، كما جعلوا الاسمَ والتَّسمية في الباب الأوَّل مترادفَيْن على العبارة . وهذا باب طريف[1] من كلام العربِ يحتاج إلى فضل نظر، ويجيء في كلام العرب على ضـ...ـرْ[2] بَيْن،

[١٩/ب] أحدهما: صُرِّحَ فيه بلفظ الاسم حتَّى بانَ لمتأمِّله. والثاني: لم يُصَرَّحْ//فيه بلفظِ الاسمِ، ولكنَّه موجود من طريق المعنى.

فمما صُرِّح فيه بلفظِ الاسمِ قول ذي الرِّمَّة[3] : [البسيط]

---

[1]- طمس نصف الكلمة في الأصل المخطوط .

[2]- طمس نصف الكلمة في الأصل المخطوط .

[3]- البيت الأول هو البيت الخامس عشر من قصيدته المشهورة :

أأنْ ترسَّمت من خرقاء منزلةً ماء الصَّبابة من عينيك مسجومُ

وهو في ديوانه ١ : ٣٨٦ . والبيت الثاني هو البيت الثامن عشر منها ، وهو في شرح المفصل ٣ : ١٤ ، وصدره في بدائع الفوائد ١ : ٢٢ ، وعجزه في ١ : ٢٠ ونسب إلى الأعشى ، وهو في كتاب الشعر : ٣٠ ، والخصائص ٣ : ٢٩ ، والإفصاح : ٨١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ : ٤١٨ ، والشيرازيات ١٥٠/ب .

كأنَّها أمُّ سَاجي الطَّــرف أخــدَرَها مستودَعٌ خَمَــرَ الوَعْســاءِ مرخــومُ

لا يَـــنْعَشُ الطــرفَ إلا مــا تخوَّنــه داعٍ يناديــه باســم المــاء مَبْغــومُ

وصف غزالاً استوْدَعَتْه أمُّه في الخَمَر ، و هو كل ما يواري الإنسانَ من شجر و غيره .

والوَعْساء : رملَة ليِّنة . و مَرْخوم : محبوبٌ ، يقال : أرخى عليه رَخْمَتَهُ أي : محبَّته .

يقول : هو نائم في الخَمَر ، لا ينتبه من النّعاس إلَّا إذا تقفَّزته أمّه للرَّضاع فصاحتْ به : يا ماءُ ، و هو حكاية صوتِ الظَّبي . و يعني بالراعي أمَّه . والبُغَام : صَوت الظبي . يقال : بَغَمت الظبية فهي باغمة، والمدْعوّ به مبْغوم به ، فتقديره : يناديه بمسمَّى الماء ، أي :بالصوتِ المسمَّى بـــ ((ماء)) ، فوضع الاسم موضع المسمَّى ، وصارتِ الفائدة منْ قوله : يناديه باسم الماء ومن قوله : بالماء واحدة .

وقد بين ذو الرمَّة في قطعة أخرى فقال :

الساجي : الساكن . أخْدَرها: حبسها مع ولدها . شبَّه المرأة بظبية أقامت على ولدها وتركت أُلَّافها . يَنْعش : يرفع . تخوّنه : تعاهده .

[الطويل]

فنـــادى بـــه مـــاءٍ إذا ثـــارَ ثَـــوْرةً أُصَـــيْبحُ نـــوَّامٌ يقـــومُ ويُخَـــرقُ[1]

يريد بقوله : ينادي به ماءٍ ما أراد بقوله : يناديه باسم الماء سواء .

ومن ذلك أيضاً قول ذي الرمة يصف إبلاً تشرب الماء في الحوض : [الطويل]

تداعَينَ باسْـــمِ الشِّـــيبِ في متـــثلَّمٍ جوانبــــه مــــن بَصْـــرةٍ وسِـــلامِ[2]

و ((شِيب)) : صَوْت مشافر الإبل إذا شَربتِ الماء . فمعنى تداعتْ باسم الشِّيب تداعين بمسمَّى ، أي : بالصوت المسمَّى شيباً .

وقد بيَّن الراعي ذلك بقوله : [الطويل]

إذا ما دَعَـــتْ شِـــيْباً بجَـــنبيْ عُنَيْـــزةٍ مَشَـــافرُها في مـــاءِ مُـــزْنٍ وبَاقِـــلِ[3]

فصار قول الراعي إذا ما دعت شيباً ، وقول ذي الرمة تداعين باسم الشيب يرجعان إلى معـــنى واحد .

ومن هذا الباب قول لبيد : [الطويل]

إلى الحَوْل ثُمَّ اسمُ السَّـــلامِ عليكمـــا ومَنْ يبكِ حَوْلاً كامِلاً فقدِ اعْتَـــذرْ[4]

---

[1]- ديوان ذي الرمة ، ق ١٣ ، ب ٣٩ ، ص : ٤٨٢ ، ورواية الديوان :
((................ أصيبح أَعْلى نقبة اللَّونِ أطرقُ)) . والمثبت رواية المخصَّص ٨ : ٢٧ ، وشرح المفصل ٣ : ١٤، وهو في : كتاب الشعر : ٣٠ ، وصدره في الخزانة ٤ : ٣٤٥ . والأُصَيْبح : الغزال الصغير . نادى به ماءٍ : حكى صوت الظبية : ماء ماء . والضمير في نادى عائد إلى الخِشفِ . النُّقْبة : اللون . والأَطرق : الضَّـــعيف اليدين .

[2]- ديوان ذي الرمة ، ق ٣٣ ، ص ١٠٧٠ ، وكتاب الشـــعر : ٣٥ ، والشـــيرازيات ١٤٢ / أ ، ١٥٠ / ب ، وشرح المفصل ٣ : ١٤. والخزانة ١ : ١٥١، تداعين : أراد بها الإبل . باسم الشِّيب : صوت مشافر الإبل عند الشرب . المتثلِّم : الحوض المتكسِّر ، البَصْرة : الأرض الرخوة لا حجارة ولا طين فيها ، ويقال لها : كـــذَّان . سِلام : حجارة، الواحدة : سَلِمة .

[3]- البيت في ديوان الراعي ، ق ٥٧ ، ب ١٥ ، ص ٢٠٨ ، وروايته : ((إذا ما دعتْ ....)) وانظر تخريجه ثمة . وهو في كتاب الشعر : ٣٤ ، وشرح المفصل ٣ : ١٤ من غير نسبة . والشِّيب : حكاية صوت جـــذب الإبل الماء .

[4]- ديوان لبيد ، ق ٢٨ ، ب ٧ ، ص ٢١٤ ، وتأويل مشكل القرآن : ١٩٨ ، ومجـــاز القـــرآن ١ : ١٦ ، والخصائص ٣ : ٢٩ ، والمفصَّل ٤٨ ، ومعاني القرآن ١ : ٤٤٨ ، والمنصف ٣ : ١٣٥ ، وتفسير القـــرطبي :

تقديره : إلى الحول ، ثم مُسَمَّى السلامِ عليكما ، أي ثم الشيء المسمَّى سَلاماً عليكما . فصارت الفائدة من قوله : ثم ((اسمُ السَّلام عليكما)) مثلَ الفائدة من قول جرير :

---

٢٠ : ١٣ ، صدره فقط ، وشرح المفصل ٣ : ١٣ ، وبدائع الفوائد ١ : ٢٠ ، وشرح الأشمـــوني ٢ : ٢٤٣ ، وهمع الهوامع ٢ : ٤٩ ، ١٨٥ .

[الكامل]

يا أُختَ ناجيةَ السَّلامُ عليكمُ   قبلَ الرّحيل وقبل لَوْم العُذَّلِ [1]

[١٨/أ] فالاسم في هذه المواضع هو المسمَّى بعينه ، وهما مترادِفان على معنى واحد ، كما كان الاسم والتسمية في الباب الأوَّل .

وقد تأوَّلَ الناس في هذه الأبيات تأويلَيْن غير التأويل الذي ذكرنا ، أحدهما تأويل أبي عبيدة مَعْمر بن المثَّنى [2] ؛ وذلك أنَّه كان يذهب إلى أن الاسم في هذه المواضع زائد [3] ، والتقدير عنده : تداعَيْن بالشِّيب وداعٍ يناديه بالماء وإلى الحول ، ثم السَّلام عليكما . والتأويل الثاني حكاه ابن جني [4] عن أبي علي الفارسيّ ، وهو أنّه كان يحمل هذه الأبياتَ على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه ، والتقدير عنده يناديه باسم معنى الماء ، واسم معنى الماء هو الماء بعينه [5] .

---

[1] – البيت السادس من قصيدة لجرير في ديوانه : ٩٣٩ وروايته : ((يا أم .... قبل الرواح ....)) .

[2] – معمر بن المثنى ، أبو عبيدة : من أئمة اللغويين ، ولد في البصرة ، قرأ عليه هارون الرشيد شيئاً من كتبه . توفي سنة ٢٠٩ هـ . الأعلام ٧ : ٢٧٢ .

[3] – يفهم ذلك من قوله في تفسير البسملة ١: ١٦: ((بسم الله : إنَّما هوبالله ، لأنَّ اسم الشيء هو الشيء بعينه)). والجامع لأحكام القرآن ١ : ٩٨ . ونقل عن قطرب أن زيادة ((اسم)) هنا لإجلال ذكره تعالى وتعظيمه . وقال الأخفش: ((اسم صلة زائدة زيدت ليخرج بذكرها من حكم القسم إلى قصد التبرّك، لأن أصل الكلام : بالله)). معاني القرآن ١ : ١٤٧. وقد خطأ المبرد أبا عبيدة، وقال: ((والذي عندنا أنّ لبيداً أراد بقوله: ((اسمُ السلام)): اسم الله – عز وجل – فقال الواسطي : السَّلام عندي هاهنا هو اللفظ الموضوع لتقضى الأشياء فتختم بها الرسائل والخطب والكتب والكلام الذي يستو في معناه فليس لها مسمى غيرها ، وهو مثل : حسب ، وقط ، وقد ، الموضوعات لتقضى الأشياء وختم الكلام ، فهي اسم لا مسمى له غيره)) . منتخب القبس ٥٩ / أ [عن مجاز القرآن ١ : ١٦ ، ح ١] .

[4] – الخصائص ١ : ٣٠ . قال ابن جني : ((فأبو عبيدة يدَّعي زيادة ذي واسم ، ونحن نحمل الكلام على أن هناك محذوفاً . قال أبو علي : وإنما هو على حد حذف المضاف ، أي : ثم اسم معنى السلام عليكما ، واسم معنى السلام هو السلام ، فكأنه قال : ثم السلام عليكما . فالمعنى – لعمري – ما قاله أبو عبيدة ولكنه من غير الطريق الذي أتاه هو منها ، ألا تراه هو اعتقد زيادة شيء ، واعتقدنا نحن نقصان شيء ؟ !)). وانظر: شرح المفصل ٣ : ١٣ – ١٤.

[5] – كتاب الشعر : ٣٣ . وجعل أبو علي الاسم هو المسمَّى من باب الاتساع ، لمصاحبته له ، وكثرة الملابسة .

وكذلك تداعين باسم الشّيب ، أي باسم معنى الشّيب ، واسمُ معنى الشّيب هو الشيب بعينـــه . وكذلك قول لبيد : ثم اسم السَّلام تقديره عنده : ثم اسمُ معْنى السلام ، واسم معنى السلام هو السلام بعينه ، فتأوَّلها أبو عبيدة على أنَّ في الكلام زيادة ، وأوَّلها الفارسي أنَّ في الكلام حذفاً ، وهو ضدُّ قول أبي عبيدة . والقول يوجب في الكلام حَذْفاً وهو ضد قول أبي عبيدة ، والقول : [الثاني لا يوجب][1] زيادة ولا حذفاً ، فهو أولى بالتأويل. فما يمكن أنْ يُتَأوَّل على هـــذا قولـــه تعالى: (سبِّحِ اسمَ ربِّكَ الأعْلى)[2] [الأعلى: ١]، تقديره: سبِّح مسمَّى ربك، وكذلك قوله تعالى: (ما تَعْبدونَ منْ دونِ اللهِ إلَّا أسماءً سميتموها) [يوسف:٤٠]، أي: مسمَّيات[3] .

وإنَّما قلنا : إنَّ هاتَيْن الآيتين يمكِنُ تأويلُهما على هذا ، و لم نقل : إنَّه لا يجُوز غيرُ ذلك ، لأنَّه يمكن تأويلهما على أنَّ الاسم غير المسمَّى ، لأنَّ التسبيح في اللغة هو التنـــزيه[4] ، واسم الله الذي هو عبارة عنه ينبغي أن يُنَزَّه ويكرَّم فلا يذكر في المواضع التي لا يليق ذكره فيها . ويكون التقدير في الآية الثانية إلا [أ][5] صحاب أسماءٍ ، فحذف المضاف ، فهذا هـــو النـــوع الـــذي صرَّحت فيه العرب ، [بـــ][6] وَضْع الاسم موضع المسمَّى . وأما النَّوع الثاني الذي لم يصـــرَّح فيه بذكر الاسم إلا أنه موجود من طريق المعنى ، فمنه قولهم : ((كتبتُ اسمَ زيدٍ)) ، فلـــيس المرادُ أنَّه كتب اسمَ هذه اللفظة

---

[1]- زيادة يقتضيها السياق ، ويبدو أنها كتبت وطمست في التصوير .

[2]-ونقل القرطبي عن ابن عباس والسُّدّي أن معنى ((سبِّح اسمَ ربِّك الأعلى)) ، أي : عظم ربَّك الأعلـــى . وقال : ((والاسم صلة ، قصد بها تعظيم المسمَّى)) . الجامع لأحكام القرآن ٢٠ : ١٣ . وقال أبو حيـــان في البحر ١ : ١٦ : ((وقد تأوَّل السهيليّ – رحمه الله – قوله تعالى : (سبِّح اسمَ ربِّك) بأنه أقحم الاسم تنبيهاً على أن المعنى سبح ربك واذكر بقلبك ولسانك حتى لا يخلو الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان ، لأنَّ الـــذكر بالقلب متعلّقه المسمَّى المدلول عليه بالاسم ، والذكر باللسان متعلّقه اللفظ)) .

[3]- الجامع لأحكام القرآن ٩ : ١٩٢ . قال : ((أي ما تعبدون إلا أصناماً ليس لها من الإلهية شيء إلا الاسم ، لأنها جمادات)) .

[4] – جاء في تاج العروس : ((التسبيح : التنزيه . وقولهم : سبحان الله ، بالضم : معناه تنزيهاً لله من الصاحبة والولد ..... وقال الزجّاج : سبحان في اللغة : تنزيه الله عزّ وجلّ عن السوء)) . التاج (سبح) .

[5]- طمس بعض الكلمة .

[6]- مطموسة في الأصل ، والسياق يقتضيها .

[١٨/ب] التي هي الزاي والياء // والدال. إنَّما يريد أنَّه كتبَ هذه اللفظة التي هي المسمَّى الواقع تحتـــها، فأقام اللفظة التي هي الاسم مقام المعنى الواقع تحتها ، ولا يصحّ تأويلُه إلَّا على ذلك . وإن لم تقُلْ ذلك لزمك أن تجعل للتسمية تسميةً ، وللعبارة عبارة .

وكذلك قولهم : ((رأيت زيداً)) ، إنَّما يريدون رأيت المعنى الواقع تحتَ هذه اللفظة ، وعلى هذا مَجْرى كلام العرب وغيرهم . فلمَّا كانَ المسمَّى من هذه الجهة لا سبيل إلى تصويره في نفس مَنْ تخاطبه إلا بواسطة اسمه ، جاز من هذه الجهة أنْ يقال : إنَّ الاسمَ هو المسمَّى ، وإن كان العلم محيطاً بأن اللفظ ليس المعنى الواقع تحته .

ومما أضافوا المسمَّى إلى اسمه الذي يُرادُ به التسميةُ والعبارة ، وإنْ كانوا لم يصرِّحوا فيه بالمسمَّى، ما حكاه ثعلبٌ[١] عن ابن الأعرابيّ[٢] في قولهم : ((هذا ذو زيدٍ))[٣] ، أي صاحب هذا الاسم . فهذا كقولهم : هو سُمَيٌّ زيد ، أي : المسمَّى بهذه اللفظة فأجرَوْه مجرى قولهم : ((هذا ذو مال)) . وعلى هذا قول الكُمَيْت : [الطويل]

إلـــيكمْ ذوي آلِ الـــنَّبِيِّ تطلعـــتْ   نوازعُ مِـــنْ قلـــبي ظمـــاءٌ وألْبُـــبُ[٤]

---

[١] – ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى الملقب بـــ (ثعلب) : إمام النحو الكوفي ، كان ثقةً حجةً في العربية ، عارفاً بالقراءات ، توفي سنة ٢٩١ هـــ ، من آثاره : فصيح ثعلب ، ومجالس ثعلب . البلغة في تاريخ أئمة اللغة : ٣٤ ، ترجمة : ٦٣ . وانظر : مصادر ترجمته ثمة.

[٢] – هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي : نحوي لغوي ، قرأ على المفضل الضبي ، وسمـــع كـــثيراً مـــن أعراب بني أسد وعقيل ، وروى عنه ابن السكيت وثعلب وغيرهما . ولد سنة ١٥٠ هـــ وتوفي سنة ٢٣١ هـــ . البلغة : ٢٢٢، ترجمة رقم : ٣١٨ . وانظر : مصادر ترجمته ثمة.

٣ – قال المرتضى : ((وقال ابن جني : وروى أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب عن العـــرب : هـــذا ذو زيـــدٍ ، ومعناه : هذا زيدٌ ، أي : هذا صاحب الاسم الذي هو زيد)) . الخصـــائص ٣ : ٢٧ ، والتـــاج (ذو) ٤٠ /٤٢٨ .

[٤]– البيت للكميت ، وهو في شرح هاشميات الكميت ب ١٩ ، ص ٥١ ، والمحتسب ١ : ٣٤٧ ، والمخصص ١٦ :٤٥ ، والمفصل : وشرح المفصل ١ : ٣٤ ، ٥٤ ، ٣ : ١٢ ، ١٥ ، والخصـــائص ٣ : ٢٧ ، وفرائـــد القلائد ٣ : ١١٢ ، وخزانة الأدب ٤ : ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، واللسان والتاج (ظمأ ، لبب ، ذو ، نسا) . ذوو آل النبي : أي العلماء منهم وأصحاب الرأي . وأجاز أبو رياش القيسي أن يكون ذوو آل النبي وصـــلاً للكلام على حدّ قولهم : هذا ذو رجلٍ . تطلَّعت : أشرفت . وقيل : إن المراد يا أصحاب هذا الاسم الذي هو ذوو آل النبي . انظر : تاج العروس (ذو) ٤٠ / ٤٢٩ .

يريد المسمَّى بآل النبي .

ومثله قول الأعشى : [البسيط]

فكـــذَّبوها بمـــا قالـــتْ فصـــبَّحها ذُو آلِ حسَّان يردي الموت والشَّرعا[1]

أي : صبَّحهم المسمَّون بـــ (آل) حسَّان .

---

[1]- ديوان الأعشى : ق ١٣ ، ب ٢٠ ، ص ١٥٣ ، والخصائص ٣ : ٢٧ . يزجي : يدفع ويسوق . والشَّرَع : مفردها شرعة ، وهي الوتر الرقيق . وذو آل حسّان : أي الجمع الذين اطلق عليهم هذا الاسم ، وهـــو : آل حسان. والبيت شاهد على إضافة الاسم الى المسمى.

ومثله قول جميل : [الطويل]

بثينـــةُ مِـــنْ آلِ النســـاءِ وإنَّمـــا يكـــنَّ لأَدْنى لا وِصَـــالَ لعاتـــبِ[1]

يريد : المسمَّيات بالنساء ، فهذا كله شبيهٌ بقوله تعالى : ((سبِّحِ اسمَ ربِّك الأعْلى))[2] أي سبِّح مسمَّى هذه اللفظة التي هي الرَّب ، ومسمَّاها هو الله [تعالى][3] .

وقد احتجَّ كثير من أصحابنا – رحمهم الله تعالى – على أنَّ الاسم ههنا المسمَّى . بقول سيبويه في كتابه : ((وأمَّا الفعلُ فأمثلةٌ[4] أُخِذَتْ منْ لفظِ أحداثِ الأسماء))[5] . وردَّ هذا كثير من المتكلمين وقالوا : هذا الكلام ليس فيه دليل قاطع على ما قالوه ، لأنه يمكن أن[6] يريد بالأسماء : المسمَّيات ، كما قلنا في هذا الباب . ويمكن أن يريد أصحاب الأسماء فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقَامه .

[١٩/آ] والذي// عندي في ذلك أنَّ سيبويه لا يُنْكِر أن يكونَ الاسمُ هو المسمَّى من جهة ، ويكون غيرَه من جهة أخرى على ما قدَّمنا ذكره . وقد جاء في كتابه الأمران معاً فقال في آخر باب الفاعل الذي لم يتعدَّه[7] فعلُه إلى مفعول : ((فالأسماء المحدَّث عنها ، والأمثلة دليل[8] على ما مضى ، وما لم يمض من المحدَّث به عن الأسماء ، وهو الذّهاب ، والجلوس ، والضَّرْب . وليست

---

[1]- البيت في الصاحبي : ٢١٧ بلا نسبة ، والخصائص ٣ : ٢٧ ونسبه إلى كثيِّر ، ونقله محقق ديوان كـثير في تخريجه قصيدة على هذا الروي ، وقال : ((وهو قد يقع بعد البيت ٦)) . وليس في ديوانه .

[2]- سبق تخريجها .

[3] – طمس أكثر الكلمة في الأصل المخطوط .

[4]- طمس بعض الكلمة في الأصل المخطوط .

[5]- الكتاب ١ : ١٢ مطموسة في المخطوطة . قال ابن قيم الجوزية: ((......... الاسم غير المسمى . وقد صرَّح بذلك سيبويه . وأخطأ من أضاف إليه غير هذا وادَّعى أن مذهبه اتحادهما. والذي غرَّ من ادّعى ذلك قوله: ((الأفعال أمثلة ....)) وهذا لا يعارضُ نصَّه قبل هذا ، فإنه نصَّ على أنَّ الاسمَ غير المسمَّى ، فقال : الكلم : اسم وفعل وحرف)) فقد صرّح بأن الاسم كلمة فكيف تكون الكلمة هي المسمَّى والمسمَّى شخص . ثم قال بعد هذا : تقول سمَّيتُ زيداً بهذا الاسم كما تقول علّمته بهذه العلامة . وفي كتابه قريب من ألف موضع أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمَّى)) . . بدائع الفوائد ١ : ١٦ .

[6]- سقطت الكلمة من الأصل المخطوط .

[7]- في الأصل : ((يتعدّ)) ، والتصحيح عن الكتاب ١ : ٣٣ .

[8]- في الكتاب ١ : ٣٤ : ((دليلةٌ)) .

الأمثلة بالأحداث ،

وما[1] تكون[2] فيه الأحداث ومعنى الأسماء))[3] . فظاهر كلامه هذا أنّه أوقعَ الأسماءَ مَوْقع المسمَّياتِ ، لأنَّ الألفاظ لا يُحَدَّث عنها ، ولا تُوصَفُ ، لأنَّ الأحداث تكونُ منها ، فهذا ما قاله في هذا الكتاب . ثم قال في باب[4] تسمية الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء : ((وتقول إذا نظرتَ في الكتاب : هذا عمرو ، وإنما المعنى هذا اسم عَمْرو ، وهذا ذِكْرُ عمرو ونحو هذا . إلا أنَّ هذا يجوز على سَعَة الكلام كما تقول : جاءت القرية . وإنْ شئت قلت : هذه عمرو ، أي : هذه الكلمة اسم عمرو))[5] .

فهذا نصٌّ جليٌّ بأنَّ الاسم قد يكون عنده غيرَ المسمَّى ، فقد ظهر مما أوردناه من كلامه أن الاسم عنده قد يكون المسمَّى وقد يكون غيرَه على ما تقدَّم من قولنا ، وبالله التوفيق .

[1]- في الكتاب ١ : ٣٤ : ((ولا ما يكون)) .

[2] - في الكتاب ١ : ٣٤ : ((تكون منه)) .

[3] - في الكتاب ١ : ٣٤.

[4]- الكتاب ٣ : ٢٦٧ - ٢٨٠ .

[5]- الكتاب ٣ : ٢٦٩ .

الباب الثالث

(في تبيين كيف يكون المسمَّى بمعنى الاسم الذي يراد به التَّسمية ؟)

هذا الباب[1] ينكره أكثرُ مَنْ يسمعه ممَّن لم يتميَّز في معرفة كلام العرب حتى يتبيَّن له وجهه، وهو شيءٌ يخصُّ اللغة العربية، ولا يكادُ يوجَدُ في شيء من سائر الألسنة [2]، ولا غناء له في الغرض الذي يقصده المتكلمون في الاسم والمسمَّى .وإنما ذكرنا هذا وشبهه لنستوفي الكلامَ في هذا الشيء[3] الذي قصدناه .

اعلم أنه لا خلافَ بين البصريين والكوفيين -فيما أعلمه- أنَّ كل فعلٍ تجاوز ثلاثة أحرف فإنَّه يجوز أنْ يأتيَ مصدرُه على مثال مفعوله قياساً مطَّرداً[4]، كقولك: انطلق انطلاقاً، ومُنْطَلِقٌ، والمفعول: مُنْطلَقٌ به، وأدخل إدخالاً ومَدْخلاً، والمفعول مُدْخل، ومَزَّقته تَمزيقاً ومُمزَّقاً، وسرَّحتُه تسريحاً ومُسَرَّحاً.

[١٩/ب] قال الله تعالى: (ونُدْخِلُكُمْ مُدْخَلاً كريماً)[5]. وقال:// (ولقد بوَّأنا بني إسرائيل مبوَّأ صدقٍ)[1]. وقال تعالى: (ومزَّقناهم كل ممزَّق)[2].

---

[1]- طمس الجزء الأخير من الكلمة .

[2] – الألسنة : جمع لسان ، ويجمع على ألسنة ولُسْن ، ويراد به : آلة القول . ويطلق أيضاً اللسان على اللغة ، ويجمع على ألسنة . ومنه قوله تعالى : ((وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسان قومه)) ، أي بلغتهم . انظر : تاج العروس (لسن) ٣٦ / ١١٣ .

[3]- طمست الكلمة في الأصل المخطوط .

[4]- الكتاب ٩٥/٤ : ((فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناء المفعول ،وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه، فيضمّون أوَّله كما يضمّون المفعول .... يقولون للمكان: هذا مُخْرَجُنا ومُدْخُلنا، ومُصبحُنا ومُمسَانا، وكذلك إذا أردت المصدرَ ....)) . وانظر : شرح المفصل ٦ : ٥٣ ، والخصائص ١ : ٣٦٧ .

[5]- النساء ٥ : ٣١ . قرأ أبو عمرو وأكثر الكوفيين ((مُدْخلاً)) بضمِّ الميم فيكون مصدراً بمعنى الإدخال ، ويكون المفعول محذوفاً ، والتقدير : وندخلكم الجنة إدْخالاً . ويحتمل كونه بمعنى المكان فيكون مفعولاً . وقرأ أهل المدينة بفتح الميم فيكون مصدر (دخل) ، ويجوز أن يكون اسم مكان ويكون منصوباً على أنه مفعول به ، وتقديره : وندخلكم مكاناً كريماً وهو الجنة . الجامع لأحكام القرآن ٥ : ١٦١ . وانظر : حجة القراءات : ١٩٩ – ٢٠٠ ، والدر المصون ٣ : ٦٦٥ .

[1]- يونس : ٩٣ ، والآية بتمامها : (ولقدْ بوَّأنا بني إسرائيل مُبوًّأ صدقٍ ورزقناهم منَ الطيباتِ فما اختلفـــوا حتَّى جاءهم العلم إنَّ ربك يقضي بينهم يومَ القيامة فيما كانوا فيه يختلفون) .

[2]- سبأ ٣٤ : ١٩ ، والآية بتمامها : (فقالوا : ربَّنا باعدْ بين أسفارنا وظَلموا أنفسَهم فجعلنـــاهُم أحاديـــثَ ومزَّقناهمْ كلَّ مُمزَّق ، إنَّ في ذلك لآياتٍ لكل صبَّار شكور) .

وقال جرير : [الوافر]

ألم تعلـــمْ مُســـرَّحيَ القـــوافي فـــلا عَيَّـــاً بهـــنَّ ولا اجتلابـــا/[1]

وقال القُطَامي : [البسيط]

ما اعتادَ حُبَّ سُلَيْمى حينَ مُعْتاد[2]

وقال النابغة : [الوافر]

فأضْـــحى في مَـــدَاهِنَ بـــارداتٍ بُمْنَطلَـــق الجَنـــوبِ علـــى الخيـــامِ[3]

وقال آخر : [الطويل]

أقاتـــلُ حتَّـــى لا أرى لي مُقَـــاتَلاً وأنْجو إذا غُمَّ الجبانُ مـــنَ الكَـــرْبِ[4]

ويُروى عن أبي حاتم أنه قال : قرأتُ على الأصمعيِّ شعرَ العجَّاج فلما انتهيت إلى قوله :

[الرجز]

.... ترى بِلِيتِهِ مُسَحَّجا[1]

---

[1]- ديوان جرير ، ق ١٩ ، ب ٢٣ ، ص ٦٥١ وروايته : ((ألم تُخبر بمسرحي)) ، والكتـــاب ١ : ٢٣٣ ، وتحصيل عين الذهب ١ : ١١٩ ، ١٦٩ ، والكامل : ٢٦١ ، والمقتضب ١ : ٧٥ ، ٢ : ١٢١ ، والخصائص ١ : ٣٦٧ ، والأمالي الشجرية ١ : ٤٢ ، واللسان =(حلب) . ومُسَّرحي : تسريحي . قال ابن الشـــجريّ : ((..... إذا بنوا الـــمُفْعَل بمعنى المصدر مما جاوز الثلاثة جاؤوا به على صيغة اسم المفعول ، فقالوا : أكرمتـــه مُكرَماً ، ودحرجته مُدَحْرجاً .... قال جرير : [البيت])) . الأمالي ١ : ٤٢ . والكامل : ٢٦١ .

[2]- ديوان القطامي :

[3]- ديوانه ق ٣٠ ، ب ١٤ ، ص ١٦١ ، ورواية الديوان : ((فأضحت الجَهام)) – المداهن : مناقع المـــاء في الصفاة . الجهام : الغيم الخفيف الذي سقط ماؤه . منطلق الجنوب : ممرّ ريح الجنوب .

[4]- نسب البيت إلى كل من مالك بن أبي كعب ، وإلى ابنه كعب بن مالك ، وهو في شعر مالـــك : ١٨٤ ، وهو في الكتاب ٤ : ٩٦ منسوباً إلى مالك بن أبي كعب ، وتحصيل عين الذهب بهامش الكتـــاب ٢ : ٢٥٠ ، وحماسة البحتري ٤٢ ، والأشباه والنظائر للخالديين ١ : ١٧ ، والمقتضب ١ : ٧٥ ، والخصائص ١ : ٣٦٧ ، ٢ : ٣٠٤ – المُقَاتل : القتال . وشرح المفصل ٦ : ٥٠ ، ٥٥ ، واللسان (قتل) .

قال الأعلم : ((الشاهد فيه : (مُقَاتلاً) يريد قتالاً فبناه بناء المفعول ، ويجوز أن يريـــد اســـم الموضـــع ، لأن المصدر والمكان يجريان على بناء واحد فيما جاوز الثلاثة)) . وانظر : شرح المفصل ٦ : ٥٥ .

[1]- ديوان العجّاج ، ق ٣٣ ، ب ٧٩ ، ج ٢ : ٥٣ ، وروايته :((.....تليله)) وهو في الخصائص ١ : ٣٦٦ ، والمزهر ٢ : ٣٧٥ – ٣٧٦ ، واللسان (سحج) . الجأب : الغليظ . والتليل : العنق ، والليت : العنق أيضاً . مسحَّجاً : مقشّراً ، يريد أن عنق حمار الوحش مقشَّرين من كثرة قتاله الحمر الأخرى .

ردَّ علي فقال : تليله ، قلت لـــه : ما قرأت على أبي زيد إلا هكذا . فقا ل: وما يكون ((مُسَحَّج)) ، فقلت له : مصدر : فقال : هذا لا يجوز . فقلت له : ألم يقل جرير :

[الوافر]

ألم تعلمْ مُسَرَّحي القوافي ؟

فكأنه أراد تقليل ذلك وإنكاره . فقلت له : قد قال الله – تبارك وتعالى - : (ومزَّقناهمْ كلَّ ممزَّق) [سبأ: ١٩]، فسكت[1] . وإنَّما أُوتيَ الأصمعيُّ من ضعفه في صناعة النحو ، فقال على قياس ما ذكرناه : سَمَّيْتُه[2] ، أُسَمِّيه تَسْميةً ومُسَمَّى ، كما تقول : سوَّيْتُ الشيء أسوِّيه تَسْويةً ومسوَّى . وتقول : أعجبني مُسَمَّى ابنِك عَمْراً ، كما تقول : أعجبني تَسْميةُ ابنك محمَّداً ، فيكون الاسم والمسمَّى والتَّسميةُ في هذا الباب ثلاثة أسماء مترادفة على معنى واحد . ومن هذا الباب قول الشاعر :

[الطويل]

فلو كان في ليلى شداً من خُصُـــومةٍ ... للوَّيْتُ أَعْنـــاقَ الخصـــومِ الملاويـــا[3]

يريد بالملاوي جمع ((مَلْوىً)) ، وهو مصدرٌ بمعنى التَّلوية ، كقوله : المسمَّى بمعنى التسوية ، وبالله التوفيق .

---

[1]- انظر الخبر مع بعض التغيير في : الخصـــائص ١: ٣٦٦ – ٣٦٧، والمزهـــر ٢: ٣٧٥ – ٣٧٦، واللســـان (سحج) .

[2]- تفرد ثعلب بحكاية : ((سَمَّوته)) . اللسان (سمو) .

[3]- تهذيب اللغة ١٣ : ٤٧ ، واللسان (سدا) بلا نسبة ونسبه ابن برِّي إلى مجنون ليلي وليس في ديوانـــه ، وهو في ديوان قيس بن الملوَّح: ٣١٣، والتاج (شدا) صدره فقط. . وينشد البيت برواية : ((الشدا)) و ((الشذا)). قال ابن منظور : ((وأكثر الناس على أنه بالدال)) – الشدا : الحدّ ، الشدا : بقيـــة الشـــيء ، أو الشيء القليل . اللسان (شدا) . وقال الزبيدي: ((والشّدا : ... حدّ كل شيء ، لغة بالذال المعجمة أيضاً)) . التاج (شدو) ٣٥٧/٣٨ .

الباب الرابع
(في تبيين كيف يكون الشيء الواحد مسمًّى من جهة وتسميةً من جهة أخرى)

اعلم أن قولنا : اسمٌ ، لفظة تجري مَجْرى الجنس والنوع ، لأنَّها تقع على جميع الألفاظ التي يعبَّر بها عن المعاني كجَوهر[1] ، وعَرَض[2] ، ورجلٍ ، وفرس ، وزيد ، وعَمْرو . كل واحد من هذه الألفاظ يقال لـــه : اسمٌ ، وهو تسميةٌ لما تحته من معنى ، فيكون بإضافته إلى الاسم الذي فوقه
مسمًّى ، ويكون بإضافته إلى المعنى الذي تحتَه تسميةً واسماً .

[٢٠/آ] ومثال ذلك قولنا: ((زيدٌ))، و// ((إنسانٌ))، و((حيٌّ))، فإنَّك تجد الإنسان الذي هو واسطة بين ((زيدٍ)) و((الحيِّ)) مُسَمًّى إذا كان يقال عليه الحيُّ، واسماً إذا كان يقال ((زيدٌ))، وتجد ((زيداً)) و((الإنسانَ)) -وإنْ كان أحدهما مسمًّى والآخر اسماً لـــه- قد تساويا في أنهما مُسَمَّيان للحيِّ إذا كان (الحيُّ) يقال على كل واحد منهما . وتجد الحيَّ الذي هو اسم للإنسان ، والإنسان الذي هو مُسَمًّى له قد تساويا في أنهما اسمان لزيدٍ ، فيجوز من هذه الجهة أيضاً أن يقال : إنَّ الاسم هو المسمَّى على ضربٍ من التأويل ، وإن كان غيَره من جهة أخرى .

فهذا ما حَضَرني — أعزَّك الله — من القولِ في الاسم والمسمَّى . أما الثّمرة والنتيجة من معرفة الاسم هل هو المسمَّى أو هو غيره ؟ فإنَّا أضربنا عن الخوضِ فيه لأنَّ غرضَنا في هذه المقالة إنَّما

---

[1]- الجوهر : الذات والماهيّة والحقيقة ، ويطلقه الفلاسفة بمعنى الموجود الذي يقومُ بنفسه . ومعنى القيام بنفسه أن يصحّ وجوده من غير محل يقوم به . الكليات ٢ : ١٦١ .

[2]- العَرَض: معنى زائد على الذات ، وهو ما لا يقوم بذاته ، وهو الحالُّ في الموضوع فيكون أخص من مطلـــق الحال. الكليات ٣ : ٢٢٩ — ٢٣٠ .

كان تبيين كيف يقال : إنَّ الاسمَ هو المسمَّى ، وكيف يقال إنَّه غيرُه ، وأنَّ كل واحد من القولين صحيحٌ . ونحن نحمد الله – تعالى – على نعمه ، ونسأله المزيدَ من قسمه ، لا ربّ غيُره ، ولا معبودَ سواهُ .

تمت المقالةُ في الاسم والمسمَّى

والحمد لله ربِّ العالمين ، وصلواته على محمد

الرسالة الثالثة
في تحقيق معنى لفظ (ربَّ)

بسم الله الرحمن الرحيم

صلَّى الله على محمد و آله وسلَّم أفضل التسليم

[.....][1] المؤلف بهذا الكتاب قراءة مني عليه

قلت له :

قلتَ[2] -رضي الله عنك-: سألت -أدام الله عزَّك[3]، وحرسَ على النُّوبِ حَوْزتَك، وملَّكك [نوا][4]صيَ النِّعم، وبلَّغك أقاصي الهِمم- عن قول النحويين: إن (رُبّ) للتقليل، وقلت: كيف يصحّ ما قالوه[5] ، و كلام العرب المنظوم و المنثور[6] يشهد بضد ما زعموه ؛ لأنّ القائل إذا [قال : رُبَّ عالمٍ][7] لقيت[8] ، و ربَّ طعام [طيِّب][9] أكلت[10] ؛ فإنما غرضه أن يكثر مَنْ لقيه من العلماء[11] و ما أكله من الطعام الطيِّب ؟

[٢٠/ب] و كذلك قول امرئ القيس[12] //: [الطويل]

---

[1] - كلمة لم أستطع تبيُّنها، ورسمها يوحي بأنها ((خبرني)).

[2] - في ب : ((قال الشيخ رضي الله عنه)) .

[3] - في ب : ((أعزَّك الله ، و يسرَّنا – و إياك – لما يرضاه))

[4] - مطموسة في الأصل .

[5] - مطموسة في ب .

[6] - ((المنظوم و المنثور)) مطموس في ب .

[7] - ما بين حاصرتين مطموس في ب.

[8] - في م ، ب ((لقيته)) .

[9] - زيادة من ب .

[10] - في ب ، م ((أكلته)) .

[11] - في م : ((للعلماء)) .

[12] - البيت في ديوان امرئ القيس ١:١٧٨ بشرح أبي سعد السكري (تـ ٢٧٥هـ)) ، و شرح القصائد العشر : ٣٣ ، ب ١٠ ،وجمهرة أشعار العرب : ب١٤ ،ج١ ، ص٢٤٨، دارة جلجل : اختلف المؤرخون فيها ، و ذكروا فيها أقوالاً كثيرة ، و المراد بالدارة : رملٌ مستدير في وسطه فجوة . و دارة جلجل هذه معروفة حتّى اليوم ، و تعرف بدارة جَلاجل ، و هي دارة واسعة تحفّ بها الجبال ، و تتبع إدارة الدواسر ، و

ألا ربَّ يــومٍ لـــكَ منـــهنّ صـــالحٍ　　　و لا ســـيِّما يـــومٌ بـــدارةِ جُلْجـــلِ

فيها غدير تدفع فيه السيول ، و لذا سماها بعضهم غدير جَلاجل أو دارة جَلاجل . معجم الأماكن الـــواردة في المعلقات العشر ص ١٨٨ - ١٩١، و الخزل و الدَّأل ١ / ١٧٠ .

و قال الأعشى[1] : [الخفيف]

رُبّ رفدٍ هَرَقْتُه ذلك اليومَ و أسرى من معشر أقْتالِ

لا يليق بهما التقليل ؛ لأنَّ بيت امرئ القيس بيت افتخار بكثرة الأيام الصالحة التي تنعَّم فيها بالنساء ، وأنَّ يوم (دارة جلجل) كان أجلَّها وأحسنَها ،و بيت الأعشى بيت مدحٍ، و لم يمْدَح الـذي مدحه بأنه أراق رِفداً واحداً .

و مثل هذه[2] الأبيات – أدام الله عزَّك[3] – حملَ القائلين على أنْ يقولوا : إنَّ (ربَّ) للتكثير ، مع أنَّ[4] سيبويه قال في باب (كم)[5] : ((و مَعْناها كمعنى[6] ربَّ)) ، فتوهَّموا أنَّ مذهبَه أنَّها للتكثير .

---

[1] – ديوانه ،ق١ ، ب٧١ ، ص٦٣ ، و هو في الإيضاح : ٢٥٢ ، و مجاز القرآن ٢٩٩/١ ، و المفصَّل ١٥٦ ، وشرح المفصّل ٢٨/٨، و شرح الجمل ٥٠٣/١ ، و البسيط /٨٦٥ ،و مغني اللبيب /٨٦٤ ، و همع الهوامــع ١ : ٩، و خزانة الأدب ٤ : ١٧٦ ، و المقاصد النحوية ٣ :٢٥١ ، و نسبه إلى أعشى هَمْدان وليس في ديوانه . و يروى : ((أقيال)) – الأقيال : جمع قيلُ و (مِنْ معشر) : صفة (أسرى) لأنه مجرور (ربّ) لعطفــه علــى مخفوضها . و نقل ابن أبي الربيع عن الفارسي إجازته أن يكون (من معشر) متعلّقاً بـــ (أسرى) نائبــاً منــاب الصفة لإفادته ما تفيد الصفة . البسيط /٨٦٦ ، و شرح الجمل ٥٠٣/١ من غير عزو إلى الفارسي .

[2] – طمس بعضها .

[3] – في ب : ((أعزك الله)) .

[4] – مطموسة في أ .

[5] – الكتاب ٢ : ١٥٦ .

[6] – في الكتاب ١٥٦/٢ : ((معنى ربَّ)) . و انظر موارد المســألة في : الكتــاب ٢: ١٥٦ ، ٣: ١١٧ ، و المقتضب ٤: ١٣٩ ، والأصول ١:٤١٦ ، و المسائل البغداديات :٢٣٩ ، و الإيضاح :٢٥١ ، و الأزهيــة في علم الحروف: ٢٥٩، و معاني القرآن و إعرابه ٣: ١٧٢ – ١٧٣ ، ٥: ٧٤ ، و شرح الكتــاب ١: ١٣٧ – ١٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٠٠ ، و المقرّب ١: ٩٩ ، وشرح المفصَّــل ٨: ٢٦ ، و الإنصــاف :٨٣٢ ، و حروف المعاني :١٤، و اللمع :١٥ ، و المقتصد ٢: ٨٢٨ ، و معجم مقــاييس اللغــة (ربَّ) ، و الصاحبي :٢٢٨ ، و الأمالي الشجرية ٣/ ٤٦ – ٤٩، ٥٦٥/٢، ١: ١٧٩ ، و المفــردات :٢٧٠ ، و شــرح الكافية :١١٧٣– ١١٨٨ ، و الجنى الداني :٤٤٠ ، ورصف المباني ومغني اللبيب : ١٨٠ وما بعدها، و الــدر المصون ٤: ٦٠٢ ، ٧: ١٣٧ ، وارتشاف الضرب :١٧٣٨، و المساعد ٢: ٢٩٥ ، و همع الهوامــع ٢: ٢٥ ، و شرح التصريح على التوضيح ٢: ٢٢ وما بعدها .

وقد كان أشكل عليَّ من أمرها قبل فَوْتي في هذه الصناعة ما أشكلَ عليك، وحَسِبت أنَّ أبـــا

القاسم الزجَّاجي[1] و أبا جعفر النَّحاس[2] و نحوهما من صغار النحويِّين غَلِطوا في ذلك ، فجعلت أبحثُ عمَّا قاله فيها جلَّة[3] النحويين ، فوجدتُ كُبَراء البصريِّين و مشاهيرَهم مجمعين على أنهـــا للتقليل[4] ، و أنها ضدّ (كَمْ) في التكثير ؛ كالخليل ، و سيبويه ، و عيسى[5] ابن عمر ، و يونس[6] ، و أبي زَيْد الأنصاري[7] ، و أبي عمرو بن العلاء[8] ، و الأخفش سعيد بن مسعدة[1] ، والمازني[2] ، وأبي

---

[1] – عبد الرحمن بن إسحاق : تلميذ أبي إسحاق إبراهيم الزجاج ، و إليه نُسب ، قرأ على أبي حعفر الطبري ، وروى عن ابن دريد، و نفطويه ، و ابن السرَّاج ، مات بطبرية سنة ٣٤٠هــ . ترجمته في : ســير أعــلام النبلاء ١٥: ٤٧٥ (ت ٢٦٨) ، و بغية الوعاة ٢: ٧٧ ، ترجمة ١٤٧٩م .

[2] – أحمد بن إسماعيل المصري ، رحل إلى بغداد و أخذ عن الزجّاج ، قال الذهبي عنه : ((كان مـــن أذكيـــاء العالم)). مات غرقاً في النيل سنة ٣٣٨هــ . ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥: ٤٠١ ترجمة (٢٢٢) ، و بغيـــة الوعاة ١: ٣٦٢ (ترجمة ٧٠٣) .

[3] – طمس بعضها .

[4] – طمس بعضها .

[5] – أبو عمر الثقفي ، أخذ عن الخليل و الأصمعيّ ، و أخذ القراءة عن عبد الله بن إسحاق ، نحوي بصـــري ثقة . قال الذهبي ((وأراه وهماً ، فإن سيبويه جالسه ، و أخذ عنه ، و لعله بقي إلى بعد الستين و مئة)) تـــوفي سنة ١٤٩ هــ . ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٧: ٢٠٠ (ترجمة:٢٠) ، و بغي الوعاة ٢: ٢٣٨ ، و ترجمـــة رقم ١٨٨٠ .

[6] – أبو عبد الرحمن البصري الضّبيّ ولاءً؛ أخذ عن حمّاد بن سلمة وأبي عمرو بن العلاء، و أخذ عن ســـيبويه والكسائي والفراء، توفي سنة ١٨٠هــ. ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٩١/٨ (ترجمة ٢٩)، و بغيـــة الوعـــاة ٣٦٥/٢ ، (ترجمة ٦: ٢٢) .

[7] – هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري : لغوي حافظ ، روى عن أبي عمرو بن العـــلاء ، ورؤبـــة بـــن العجاج ، وأبي حاتم السجستان وغيرهم . من تصانيفه : خلق القرآن ، والنوادر ، والمطـــر ، وفي ســـنة ٢١٥ هــ . ترجمته في بغية الوعاة ٥٨٢/١ .

[8] – اسمه زَبَّان ، ولد سنة ٧٠هــ ، و اشتهر بالقراءة فكان أعلم الناس بالقراءات و العربيـــة . مـــات ســـنة ١٥٧هــ. ترجمته في سير أعلام النبلاء ٦: ٤٠٧ – ٤١٠ (ترجمة ١٦٧) ، و بغية الوعاة ٢: ٢٣١ ، ٢٣٢ .

الجرميّ[3]، و أبي العباس المبرِّد[4]، وأبي بكر بن السرَّاج[5] ، و أبي إسحاق الزجـــاج[6]،و أبي علـــي الفارسي[7]، و أبي الحسن الرمّاني[8] ، وابن جنّي[1] ، والسيرافي[2] . وكـــذلك جلّـــة الكـــوفيين ،

[1] – إمام في النحو ، أخذ عن الخليل ، و لزم سيبويه . قال عنه ثعلب : كان أوسع الناس علماً . توفي ســنة ٢١٠ هــ ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٠: ٢٠٧ –٢٠٨ ، (ترجمة :٤٨) ، و بغية الوعــاة ١: ٥٩ (ترجمــة ١٢٤٤) .

[2] – هو بكر بن بقية ، أبو عثمان المازني : إمام في العربية ، واسع الرواية ، روى عن أبي عبيــدة والأصــمعي وأبي زيد ، وروى عنه المبرد وجماعة ، من آثاره : علل النحو ، والقوافي ، وما تلحن فيه العامة . توفي سنة ٢٨ هــ . ترجمته في بغية الوعاة ٤٦٦/٢ .

[3] – صالح بن إسحاق الجرمي ، أخذ العربية عن الأخفش ، ويونس ، وأبي عبيدة وكان أثبت القوم في كتاب سيبويه ، وكان ورعاً . توفي سنة ٢٢٥ هــ . ترجمته في سير أعلام النــبلاء ١٠ : ٥٦١ — ٥٦٣ (ترجمــة ١٩٣) ، وبغية الوعاة ٢ : ٨ ، ٩ .

[4] – محمد بن يزيد الأزدي : أخذ عن المازني والسجستاني ، وأخذ عنه نفطويه والصّولي ، وغيرهمــا ، وكــان إماماً في النحو ، فصيحاً . توفي سنة ٢٨٦ هــ . ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٣ : ٥٧٦ — ٥٧٧ (ترجمة ٢٩٩) ، وبغية الوعاة ١ : ٢٦٩ (ترجمة ٥٠٣).

[5] – محمد بن السري : أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والرماني ، وغيرهما ، توفي سنة ٣١٦ هــ . ترجمتــه في : سير أعلام النبلاء ١٤ : ٤٨٣ ، ترجمة (٢٦٨) ، وبغية الوعاة ١ : ١٠٩ (ترجمة ١٨١) .

[6] – إبراهيم بن محمد بن إسحاق الزجاج : لازم الرشيد فعلَّمه ، و كان من ندماء المعتضد . أخذ عنــه أبــو علي الفارسي و غيره . توفي سنة٣١١هــ ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٤: ٢٠٩ ، (ترجمة ٢٠٩) ، و بغيــة الوعــــــــــــــــــــــــــــاة ١: ٤١١(ترجمة ٨٢٥) .

[7] – الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي : قرأ على الزجاج و مَبْرمان و ابن السرَّاج ، و اتصل بســيف الدولة الحمداني ، و تخرَّج به أئمة أهمهم ابن جني ، و علي بن عيسى الرَّبعي ، وتوفي سنة ٣٧٧هــ ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٦: ٣٨٩ ـترجمة ٢٧١) ، و بغية الوعاة ١ : ٤٩٦ –٤٩٨ .

[8] – علي بن عيسى الرمّاني ، أخذ عن الزجاج وابن دريد ، وصنف في موضوعات مختلفة ، وكان أبو حيــان التوحيدي يعلي من شأنه.توفي سنة ٣٨٤ هــ . ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٦ : ٥٣٣ (ترجمــة : ٣٩٠) وبغية الوعاة ٢ : ١٨٠ ، ١٨١ .

كالكسائي[3] ، والفرّاء[4] ، ومعاذ الهرَّاء[5] ، وابن سَعْدان[6] ، وهشام[7]، و لم أجد لهم مخالفاً إلا صاحبَ كتاب (العين)[8] ؛ فإنّه

---

[1] – في ب : ((الجنيي)) ، وفي م : ((جنيي)) . وهو أبو الفتح عثمان بن جني : لازم أبا علي الفارسي طويلاً ، وقرأ على المتنبي ديوان شعره ، وتخرج به كثيرون . ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٧ : ١٧ – ١٩ (ترجمة ٩) ، وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢ (ترجمة ٦٢٥) .

[2] – الحسن بن عبد الله بن المزربان : نحوي من رؤساء البصريين ، أخذ اللغة عن ابن دريد ، والقراءات عن ابن مجاهد ، وكان ديناً ورعاً ، لا يأكل إلا من كسب يده . توفي سنة ٣٦٨ هـ . ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٦ : ٢٤٨ (ترجمة ١٧٤) ، وبغية الوعاة ١ : ٥٠٧ (ترجمة ١٠٤٧) .

[3] – علي بن حمزة الكسائي ، أبو الحسن الأسدي : جالس الخليل ، وكان عالماً بالنحو، وعمل مؤدباً لأولد الرشيد، أخذ القراءة عن حمزة ثم اختار له قراءة، توفي سة ١٨٩ هـ . ترجمته في: بغية الوعاة وتاريخ العلماء النحويين ٢٢١.

[4] – يحيى بن زياد بن عبد الله الكوفي ، صحب الكسائي فروى عنه ، وتولى تعليم المأمون. قال بعضهم : الفراء أمير المؤمنين في النحو، توفي سنة ٢٠٧ هـ . ترجمته في : تاريخ النحويين : ١٨٧ – ١٨٩، وسير أعلام النبلاء ١: ١١٩ – ١٢١ .

[5] – أبو مسلم الهراء الكوفي ، نقلت عنه بعض القراءات ، وكان أستاذ الكسائي توفي سنة ١٨٧ هـ . ترجمته في سير أعلام النبلاء ٨ : ٤٨٢ (ترجمة ١٢٧) ، وبغية الوعاة ٢ : ٢٩٠ (ترجمة ٢٠٠٦) .

[6] – محمد بن سَعْدان الضرير ، روى عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي ، وعبد الله بن أحمد بن حنبل ، كان ثقة ، وكان يقرأ بقراءة حمزة الزيات ، ثم اختار له قراءة مستقلة ، وهو من نحاة الكوفة . توفي سنة ٢٣١ هـ . ترجمته في معجم الأدباء ٦ : ٢٥٣٧، (ترجمة:١٠٥٠) ، وبغية الوعاة ١ : ١١١ (ترجمة: ١٨٢) .

[7] – هشام بن معاوية ، أبو عبد الله الضرير : نحوي كوفي ، شهر بصحبته الكسائي وعنه أخذ النحو . توفي سنة ٢٠٩ هـ . ترجمته في : معجم الأدباء : ٢٧٨٢ ، (ترجمة ١٢٠٨) ، وبغية الوعاة ٣٢٨/٢ ، (ترجمة ٢١٠١).

[8] – هو الخليل بن أحمد ، و لم أقف على رأيه في معجم العين، وبرأي الخليل قال سيبويه ، وابن درستويه، وابن الطراوة. انظر في ذلك على التوالي : الجنى الداني : ٤٤٠، ومغني اللبيب : ١٨٠ والمساعد ٢ : ٢٨٥ ، وارتشاف الضرب : ١٧٣٧ ، وهمع الهوامع ٢ : ٢٥، والذي أراه أنسب الآراء هو رأي أبي حيان ، فقد ذهب إلى أنها لا تدل على تقليل أو تكثير ، ولكنَّ ذلك يُستفاد من السياق .

صرّح بأنها للتكثير ، و لم يذكر بأنها تجيء بمعنى التقليل وهذا من أطرف شيء ، لأنَّ (ربَّ) قد كثر استعمالها في مواضع [لا يسوغ][1] التكثير فيها[2] ، سنذكرها إذا انتهينا إليها إنشاء الله .
ورأيت الفارابيَّ[3] قد ذكر في كتاب (الحروف)[4] أنها تكون تكثيراً وتقليلاً[5] و [رأيت][6] قوماً من نحويي زماننا[7] هذا ومن قرب زمانه من زمانهم يعتقدو[ن][8] أنها للتكثير مثل (كم) ، وكأنهم يعتقدون أنَّ النحويين المتقدِّمين غلطوا فيها ، ورأيتهم يتعلَّقون بالمواضع التي ظاهرها التكثير ، ويغفلون المواضع التي لا تحتمل[9] إلا التقليل .
[٢١/أ] ورأيت[10] قوماً[11] منهم//يحتجون بقول سيبويه في(كم)[12]:((إنَّ معناها كمعنى[13] (ربَّ))) وقد

---

[1] – مطموسة في الأصل ، والتكملة عن ب .
[2] – وقد أنكر الزجاج دلالتها على التكثير أصلاً ؛ وعدَّ القول بذلك خروجاً على الوضع اللغوي ؛ لأنَّ حروف المعاني يلتزم فيها أصل وضعها ، و(ربَّ) موضوعة أصلاً للتقليل ، فهي على العكس من (كم) الموضوعة في الأصل للدلالة على التكثير . معاني القرأن وإعرابه ٣ : ١٧٣ .
[3] – هو محمد بن طَرْخان بن أوزلغ : فيلسوف حكيم ، لقي يونس بن متّى وأخذ عنه ، ورحل إلى مصر ، ثم استقر في دمشق حتى توفي فيها سنة ٣٣٩ هـ وله ثمانون سنة . ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥ : ٤١٦ – ٤١٨ (ترجمة: ٢٣١) ، والوافي بالوفيات ١ : ١٠٦ – ١١٣ ، وشذرات الذهب ٢ : ٢٥٠ – ٣٥٤ .
[4] – لم أقف على قول الفارابي في كتابه المذكور ، وقد حرِّف الاسم إلى الفارسي في كل الكتب التي جاءت بعد ابن السيد .
[5] – في ب : ((تقليلاً وتكثيراً)) بتقديم الثانية على الأولى .
[6] – مطموسة في الأصل ، والتكملة عن ب .
[7] – يريد بهما ابن الباذش وابن طاهر الإشبيلي . ارتشاف الضرب : ١٧٣٨ ، ومغني اللبيب ٢ : ٤٤٢ . قال ابن طاهر : ((وهي لمبهم العدد ، فتكون تقليلاً وتكثيراً)) . وهو قول الكوفيين .
[8] – طمس الحرف الأخير منها .
[9] – في ب : ((لا تحمل)) .
[10] – طمست الهمزة في (ب) .
[11] – طمست ميمها الأخيرة في الأصل .
[12] – الكتاب ١ : ٢٩١ (ط . بولاق) ، و ٢ : ٤٥٦ (ط هارون) .
[13] – في الكتاب : ((معنى ربَّ)) .

يتعيَن على المنصف إذا رأى[1] رأياً يخالف ما رآه المبرِّزون في صناعة من الصنائع أن يتَّهم رأيه ، ولا يتسرَّع إلى تخطئتهم،وإنَّما ينبغي أن يلتمس معرفة حقيقة ما قالوه ، فلسنا نشكّ في أنَّ الخليـــل وجميع من سمَّيناه من البصريين والكوفيين قد رأوا الأبيات التي ظاهرها التكثير ، كما رآها هؤلاء المعترضون عليهم لأنها كثيرة جداً . وليس مجيئها للتكثير شاذّاً قليلاً فيتوهَّم أنه غاب عنهم لقلَّته، بل تكاد المواضع التي ظاهرها الكثرة تكون موازية للمواضع التي تقع فيها للقلَّة[2] .

ففي[3] اتفاق جميع من ذكرناه على أن أطلقوا[4] أنَّ (ربَّ) للتقليل و (كم) للتكثير دليل على أنَّ لهم في ذلك غرضاً ينبغي أن يُعلَم ويوقف عليه ، وكذلك قول سيبويه:((إنَّ (لَمْ) معناها كمعنى ربَّ[5] لا دليل فيه على أنَّها عنده للتكثير من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّ سيبويه لم ينازع غيره في قولهم : إنَّ (ربَّ) للتقليل ، و (كم) للتكثير .

والثاني : أنَّ سيبويه إذا تكلَّم في الشواذِّ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقـــول : ((وربَّ شيٍ هكذا)) ؛ يريد أنه قليل نادر ، كقوله[6] في باب (ما) وقد أنشد بيت الفرزدق :

[البسيط]

فأصـــبحوا قـــدْ أعـــادَ الله نعمـــتَهم إذْ هم قريشٌ وإذ ما مثلـــهم بشـــر[7]

((وهذا لا يكاديعرف ، كما أنَّ (لاتَ حينَ مناصٍ) [ص ٣٨ : ٣] كذلك ، وربَّ شـــيءٍ هكذا.

[1] – طمس الحرف الأخير منها .

[2] – في ب: ((للقلة)).

[3] – في م : ((فهذا)) .

[4] – في الأصل : ((أصل)) وفي ب : ((أصلوا)) ، ولعلَّ الصواب ما أثبته .

[5] – الكتاب ٢/١٥٦.

[6] – الكتاب ١: ٦٠.

[7] – البيت في ديوان الفرزدق ١ : ٢٢٣ ، والكتاب ١ : ٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١ : ١١٨ ، والمقتضب ٤ : ١٩١ ، وتحصيل عين الذهب:٨٥،وأسرار العربية:٢٤٦، وشرح شواهد المغني:٨٤، وشرح الأشموني ١ : ٢٣٠، وخزانة الأدب ٢: ١٣٠ (ط. بولاق). والشاهد فيه نصب خبر (ما) مقدماً على اسمها .

وهو كقول بعضهم : هذه مِلحفةٌ[1] جديدةٌ ، في القلَّة[2])) .فكيف يُتوهَّم عليه أنه أراد بقوله : إنَّ معنى (كم) كمعنى (ربَّ) أنها مثلها في الكثرة ، وهو يستعملها في كلامه ، وما يتكلم[3] عليه من مسائل كتابه بصدد ذلك ؟

والوجه الثالث : أنَّ كلَّ مَنْ شرح كتاب سيبويه لم يقل أحدٌ منهم : إنَّ سيبويه أراد بهذا الكلام أنَّ (ربَّ) للتكثير . وقد فسَّر أبو علي الفارسي هذا الموضع فقال[4] : ((إنَّما قال : إنَّ معنى (كم) كمعنى (ربَّ) لأنها تشارك (ربَّ) في أنهما يقعان صدراً[5] ، وأنَّهما لا يدخلان إلا على نكرة ، وأنَّ الاسم المنكور[6] الواقع بعدهما يدلُّ على أكثر من واحد ، وإنْ كان الاسم // الواقع بعد [٢١/ب] (كم) يدلّ على كثيرٍ ، والاسم الواقع بعد (ربَّ) يدلّ على قليلٍ ، فيختلفان في هذا الوجه ، ويختلفان في أنَّ (كم) اسمٌ ، و (ربَّ) حرفٌ[7])) . وكذا قال ابن درستويه والرماني وغيرهما في

---

[1] – أي أنَّ بناء (فَعيل) مشترك بين التذكير والتأنيث ، والأصل في هذا البناء أن تلحقه تاء التأنيث إذا ذُكر موصوفه. والعلة في ذلك أنه يشبه المصادر الواقعة على الأجناس ، وأنه أشبه (فعولاً) ذلك أنه صفة مثله وثالثه حرف مد . شرح التصريح ٢ : ٦٧ . وانظر ٢ : ٨٠ .

[2] – الكتاب ١ : ٦٠ .

[3] – في م : ((يستعمله)) ، ولا وجه له .

[4] – التعليقة ١ : ٣٠٠ بتصرف . وانظر : الأصول ١ : ٣١٧ – ٣١٨ .

[5] – انظر : حروف المعاني للزجاج : ١٤ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٠٧ ،والتعليقة ١ : ٣٠٠ ، وشرح اللمع : ٥١٣ ، ومغني اللبيب : ١٨١ ، والجنى الداني : ٤٢٨ .

[6] – في التعليقة : ((النكرة)) .

[7] – الكتاب ١ : ٢٩٣ (ط . بولاق) وذهب الكسائي والكوفيون والسُّهيلي وابن الطراوة إلى أنَّها تكون اسماً ؛ ذلك أنَّها في التقليل نظير (كم) ، و (كم) اسم بإجماع ، واستدلوا على ذلك بالإخبار عنها في قول الشاعر :

إنْ يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن عاراً عليك وربَّ قتل عارُ

فجعلوا (ربَّ) مبتدأ و (عارُ) خبره .

ونقل ابن الطراوة عن الفراء وجماعة أنَّ (ربَّ) اسم معمولة لجوابها ، فهي تشبه (إذا) و (حين) من الظروف .

شرح هذا الموضع من كلام[1] سيبويه[2] . وإن كانت المواضع التي ظاهرها التكثير عند هؤلاء توجب[3] أنها للتكثير. فقد يجب أن تكون المواضع التي ظاهرها التقليل توجب[4] أن تكون للتقليل ، فلا[5] أقلَّ من أن يتعادل الأمران عندهم ، فيقولوا[6] : إنها تكون تقليلاً وتكثيراً ، كما قال أبو نصر الفارابي .

وأنا أؤصل في (ربَّ) أصلاً ينبني تفريع مسائلها عليه ، وأصرِّح[7] بما أشار أهل هذه[8] الصناعة المتقدمون إليه ، إن شاء الله .

باب
(الكلام في ربَّ وحقيقة وضعها)[9]

وجعل ابن الطراوة – تبعاً لهذا – لـ (ربَّ) عدّة مواقع من الإعراب ؛ فهي معمولة لجوابها كـ (إذ) فيُبتدأ بها، وتقع مصدراً ، نحو : ربَّ ضربةٍ ضربتُ ، وظرفاً نحو : ربَّ يومٍ سرتُ ، ومفعولاً نحو : ربَّ رجلٍ ضربت .وأنكر جامع العلوم رأي الكوفيين وما استدلوا به ، فحكمهم على (ربَّ) بالاسمية باطل ؛ذلك أنهم انطلقوا في ذلك من أنها نقيضة (كم) في الدلالة على العدد و الكثرة ، فكذلك نقيضها (ربَّ) تدل على العدد و الكثرة . وردَّ هذا بأنَّ الحكم على (كم) بالاسمية عائد إلى قبولها حرف الجر ، و (ربَّ) ليس فيها ذلك .انظر الخلاف في المسألة في : شرح اللمع : ٥١١ ،وأمالي السهيلي : ٧١ ، والإنصاف م ١٢١ ، وارتشاف الضرب : ١٧٣٧ ، والجنى الداني : ٤٣٩ ، والمساعد ٢ : ٢٨٤ ، وهمع الهوامع ٢ : ٢٥ . وانظر رد جامع العلوم في : شرح اللمع : ٥١١ .

[1] – طمس أكثر الكلمة في الأصل .

[2] – انظر شرح السيرافي ٢ / ق ١٢٦ .

[3] – في الأصل : ((يوجب)) .

[4] – في الأصل : ((يوجب)) .

[5] – في م : ((ولا)) .

[6] – في م : ((فيقول)) .

[7] – في ب ، م : ((يصرح)) .

[8] – ليست في (ب) .

[9] – نقل أبو علي القيسي وذلك في كتابه (إيضاح شواهد الإيضاح) ج ١ ، ص ٢٨٩ – ٣٠٦ ، هذا الباب مع إغفال بعض الشواهد ، وقد استعنت به في تقويم النص الذي بين أيدينا .

اعلم أنَّ (ربَّ) و(كَمْ) بُنيا على التناقض[١] في أصل وضعهما ؛لأنَّ أصل[٢] وضع (ربَّ) للتقليل ، وأصل وضع (كم) للتكثير ، هذه حقيقة وضعهما[٣] ، ثم يَعرض لهما المجاز للمبالغة وغيرهما من الأغراض ، فتقع[٤] كل واحدة[٥] منهما موقع صاحبتها مع[٦] حفظها لأصل وضعها ، وهذه[٧] سبيل المجاز؛ لأنه عارض يعرض للشيء فيُستعار في غير موضعه ، ولا يُبْطل ذلك حقيقته التي[٨] وضع عليها. ومثال ذلك : المدح والذم ، فإنَّهما[٩] وضعا على التناقض في أصل وضعهما ، ثمّ يعرض لهما المجاز [لأنه عارض يعرض][١٠] فيستعمل الذم مكان[١١] المدح[١٢] ، كقول القائل : أخزاه الله ما أشعره!

ولعنه الله ما أفصحه ! وقد يستعمل[١٣] المدح مكان[١٤] الذم فيقال للأحمق : ((يا عاقل !)) ، وللجاهل: ((يا عالم !))، وللبخيل: ((يا جواد !)) . وذلك على سبيل الهزء . قال[١٥] الله تعالى حكاية عن قوم (شعيب) أنهم قالوا له : (إنَّك لأنتَ الحليمُ الرشيدُ) [هود / ٨٧] وقال في

---

[١] - ليست في (ب) .
[٢] - طمس بعضها في الأصل .
[٣] - طمس بعضها في الأصل .
[٤] - في م : ((فيقع)) .
[٥] - في م : ((كل واحد)) .
[٦] - في م : ((ولا يبطل ذلك حقيقته التي وُضع عليها)) .
[٧] - في م : ((هذا)) .
[٨] - مطموسة في (ب) .
[٩] - في م : ((وإنهما)) .
[١٠] - ما بين حاصرتين زيادة من (ب) .
[١١] - طمس معظمها .
[١٢] - مطموسة في ب .
[١٣] - في ب ، م : ((ويستعمل)) .
[١٤] - مطموسة في ب .
[١٥] - في م : ((وقال)) ، والكلمة مطموسة في ب .

فرعـــون[1] :

(ذُقْ إنَّك[2] أنتَ العزيزُ الكريم) [الدخان : ٤٩] .

ومثله قول الشاعر[3] : [المتقارب]

وقلـــت لســـيدنا : يـــا حكـــيم إنـــك لم تـــأسُ أســـواً[4] رفيقـــاً[5]

وقال بعض شعراء اليمن[6] يخاطب جريراً : [البسيط]

[٢٢/آ] أبلغ كليبـــاً وأبلـــغ[7] عنـــك شـــاعرها أني الأغـــرُّ وأني زهـــرة الـــيمن//

فأجابه جرير يقول[8] : [البسيط]

ألم تكن في وسومٍ قـــد وُسمـــت بهـــا من حانَ موعظة يا زهـــرة الـــيمن ؟!

فسمَّاه (زهرة اليمن) حكاية لقوله وهزءاً به .

---

[1] – في م : ((الفرعون)) .

[2] – ((ذق إنك)) : مطموستان في الأصل وب .

[3] – لم أقف عليه .

[4] – في م : ((سوءاً)) .

[5] – معظم البيت مطموس في ب .

[6] – لعلَّه زهرة القناني أحد بني الحارث بن كعب بن مذحج .

[7] – ((أبلغ كليباً وأبلغ)) : مطموسة في ب .

[8] – ديوان جرير ، ق ٢٥٨ ، ج ٢ ، ص ٧٤٦ ، ورواية الديوان : ((ألم يكن .... زهرة اليمن ؟)) .

وكذلك التذكير والتأنيث نقيضان في أصل وضعهما، ثمَّ يلحقهما المجاز فيقع كل واحد منهما موقع الآخر[١]، مع حفظه لأصله الذي[٢] وضع عليه ، فيقولون للرجل : علاّمة ، ونسّابة ، ويرون أنه أبلغ من قولهم : علاّم ونسّاب . ويقولون : امرأة طاهرٌ وعاقرٌ وحاسرٌ[٣] ، ويرون ذلك أبلغ من التأنيث لو جاؤوا به ههنا[٤] ، ووجه المبالغة عندهم في هذا أن النقيضين إنما بينهما حدٌّ يفصل بعضهما مِنْ بعض ، فإذا زاد أحدهما على[٥] حدِّه انعكس إلى ضدّه ؛ لأنه لا مذهب له يذهب إليه إذ لا واسطة بينهما ، ولهذا[٦] قال الشاعر[٧] :

وشرُّ الشدائد ما يضحك

وقال أبو الطيب المتنبي[٨] : [الكامل]

و لَجُدْتَ حتى كِدْتَ تَبخَلُ جائِلاً للمنتهى ، و من السُّرور بكاءُ

[و قال أبو العلاء المعرِّي[٩] : [الطويل]

فقد[١٠] تدمعُ العينان من شدة الضِّحكِ][١١]

و على هذه[١٢] السبيل[١٣] من المجاز يضعون النفي موضع الإيجاب ، والإيجابَ مَوضع النفي ، و يخرجون الواجب بصورة الممكنِ و الممكنَ بصورة الواجب ،وغير ذلك من المجازات التي تكثُر إنْ

---

[١] – في ب ، م : ((صاحبه)) .

[٢] – مطموسة في ب .

[٣] – كذا في الأصل ، وفي إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٩٠ ، وأرى أنه الصواب .

[٤] – في إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٩٠ : ((هنا)) .

[٥] – في م : ((في)) .

[٦] – في م : ((ولذلك)) .

[٧] – لم أقف عليه .

[٨] – ديوانه بشرح البرقوقي ، ج ١ ، ص ١٥٣ – جائلاً : متحوِّلاً – المنتهى : الانتهاء .

[٩] – هذا عجز بيت ،وصدره :

فلا تحسبوا دمعي لوجدٍ وجدتُه

[١٠] – في الإيضاح ١/٢٩٠ : ((وقد ...)) .

[١١] – ما بين حاصرتين ليس في ب .

[١٢] – في الإيضاح ١/٢٩٠ : ((وعلى هذا ....)) .

[١٣] – في م : ((و على الثاني هذا السبيل)) .

ذكرناها ، وتُخرجنا عن الغرض الذي نحن بصدده و قاصدون نحو مقْصده . فكما أنَّ وقوع بعض[1] الأشياء موقع بعضٍ لا يُبْطل أصل وضْعها ، فكذلك وقوع (رُبَّ) في موقع (كَمْ) و موقع (كَمْ) موقع (رُبَّ) لا يبطل أصل و ضعهما على ما نذكره[2] بعدُ[3] ، إن شاء الله[4] .

باب

(المواضع التي تقع فيه (ربَّ) للتقليل والتخصيص على حقيقة وضعها)[5]

فمن[6] ذلك قولُ العرب إذا[7] مدحوا الرجل : ((رُبَّه رجلاً))[8] و هو شبيه[9] بقولهم : ((لله درُّه ((لله درُّه رجلاً!))[10] و هذه مسألة قد اتفق عليها البصريون و الكوفيون قاطبةً ، و نصّ عليها

---

[1] – في م ، ب والإيضاح ١/٢٩١: ((بعض هذه)) .

[2] – في م : ((تذكر)) .

[3] – ليست في م ، ولا في الإيضاح .

[4] – في ب ، م : ((إن شاء الله تعالى)) ، وفي الإيضاح ١/٢٩٠ : ((إن شاء الله)) .

[5] – عنوان لباب ليس في الإيضاح .

[6] – في الإيضاح ١/٢٩١ : ((فمن المواضع التي ...)) .

[7] – ما بين حاصرتين ليس في الأصل .

[8] – ((قول ....إذا)) : مطموس في ب .

[9] – الكتاب ٢ : ١٧٦ ، و الأزهية : ٢٦١ ، و الأغفال ٢ : ٣٣٢ – ٣٣٣ و شرح الكافية ١١١٧ .

[10] – ينقسم ما تدخل عليه (ربَّ) قسمين: اسماً ظاهراً منكوراً، أو ضميراً، ويشترط في هذا الضمير الإبهام، والتفسير، و أن يكون المفسِّر نكرة متأخرة عن الضمير ،و أن يلزم الإفراد و التذكير استغناء بتثنية مفسِّره و جمعه و تأنيثه ، نحو : رُبَّ رجلين ، و رُبَّه رجالاً. انظر : الجنى الداني : ٤٢٤ .

و لـمّا كان من أصولهم أنَّ (رُبَّ) لا تعمل في المعرفة ، اختلفوا في مدخولها إذا كان ضميراً ؛ فذهب الفارسي إلى أنه معرفة ،وتابعه على ذلك كثير من النحاة ... و ذهب الزمخشري و ابن عصفور و غيرهما إلى أنه نكرة ، و ذهب الفارسي في موضع آخر إلى أنه معرفة جرى مجرى النكرة ، و به قال ابن جني ، و علَّة ذلك أمران ، الأول : أنه إضمار على غير تقدُّم ذِكْر و تفسيره بمثابة الوصف له ، وهذا ما أخرجه عن حكم الضمير . و الثاني: أنه غير معيَّن. انظر الإيضاح : ٢٥٣ و الخصائص ٢: ٢٠ ، و الأزهية : ٢٦١ ، والمفصّل : ٥٤ ، و المقرَّب : ٢١٩ ة– ٢٢٠ ، و شرح الجمل ١ : ٥٠٤ ، و الجنى الداني ٤٢٥ : ٤٥٠ ، و ارتشاف الضرب : ١٧٤٧ ، و شرح الأشموني ١ : ٢٠٧ . و جعل أبو حيّان الأندلسي دخول (ربَّ) على الضمير و تفسير هذا الضمير بنكرة منصوبة يؤدي وظيفة دلالية و هي المبالغة في المدح أكثر من مجرد دخولها على النكرة فحسب .

سيبويه في كتابه[١] ، و هذا تقليل محْض لا يتوهَّم فيه كثرة ؛ لأنَّ الرجل لا يُمدحُ بكثرة النُّظراء و الأشباه ، وإنما

[٢٢/ب] يُمدح بقلَّة النَّظير أو عدمه // بالجملة؛ ولذلك قالوا في العجب: إنّه ما خفيَ سببه خفاء وخرج عن نظائره، و إنَّما يريدون بقولهم : ((رُبَّهُ رجلاً)) أنه قليلٌ غريبٌ في الرجال[٢] ؛ فكأنهم قالوا: ما أقلّه في الرجال و ما أشدَّه[٣] فيهم!. و يدلُّ على ذلك تصريحهم في المدح بلفظ القلّة في نحو قولهم: قلَّ مَنْ يقول هذا ، و قلَّ مَنْ يعلمَ ذلك إلا زيدٌ ،و نحو ذلك . و قال أبو زيد الأنصاريّ[٤] (بَيْدَ)[٥] بمعـــنى (غير) و ربَّما كانت بمعنى (من أجل)[٦] . و قال أبو عبيدة : ((الأُسْدُ توصَفُ بـــ(الفَدَعِ))[٧] ، و هو أن تقبل الرجل الواحدة على الأخرى ، و رُبَّما كان الفَدَع أن ينقلب الرُّسغ إلى الجانب الوحشِّي ، أراد أنَّ هذا قليل ، و الأوّل هو الأكثر)) .

وقال أبو العباس المبرِّد في الكامل[٨] : ((و كانت الخنساء و ليلى مباينتين[٩] في أشـــعارهما لأكثر الفحول، و رُبَّ امرأةٍ تتقدَّمُ في صناعة ، و قلَّما يكون ذلك . و الجملة ما قال الله — عزَّ و

---

[١] – قال سيبويه : هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير، و ذلك قولك : ويحَه رجـــلاً ، و لله درُّه فارساً)). الكتاب ٢ : ١٧٤ .

[٢] – في ب : ((الرجل)) .

[٣] – في م : ((أشدّه)) .

[٤] – ((و قال من أجل)) : ليست في م .

[٥] – التوضيح : ١٥٤ ، و اللسان (بيد) ، و مغني اللبيب : ١٥٥، و الجنى الداني : ٥٥٤ ، وتاج العـــروس (بيد) وانظر : شواهد إصلاح المنطق : ٢٨ ، و الصاحبي : ٢١١ ، و الصحاح (بيد) . و يقال فيها: مَيْـــد ، و بائد أنهم ، و بَيْد اسم ملازم للإضافة إلى (أن) وصلتها.

[٦] – مغني اللبيب : ١٥٥ ، و عليه الحديث : ((أنا أفصح من نطق الضاد بيد أني من قريش ،و استُرضـــعت في بني سعد بن بكر)) . وذهب ابن مالك إلى أنها في الحديث بمعنى غير . مغنى اللبيب : ١٥٥ .

[٧] – الفَدَع : اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب الكفّ أو القدم إلى إنسيِّها ، أو هو المشـــي علـــى ظهر القدم، أو ارتفاع أخمص القدم حتى وطئ الأفدَعُ ما آذاه ، أو هو عوَج في المفاصل كأنها قد زالت عـــن مواضعها . القاموس المحيط (فدع) .

[٨] – الكامل : ١٤١٤ .

[٩] – في الكمل : ١٤١٤ : ((بائنتين)) .

جلَّ- : ((أَوَ مَنْ يُنشأُ في الحِلْية و هو في الخصام غيرُ مبينٍ)) [الزخرف : ١٨] ومـــمّا جاءت فيه ــ(رُبَّ) بمعنى القِلّة قول العرب : ربّما[١] خانَ الأمين[٢] ، و ربَّما سفِه الحليمُ ؛ أيْ أن هذا[٣] قـــد يكون، وإن كان الأكثرُ غيرَه ، كما قال قيس[٤] بن زهير[٥] :

[الوافر]

أظــــنُّ الحلـــمَ دلَّ علــــيَّ قَــــوْمي و قــــد يُسْـــتجهَلُ الرجـــلُ الحلـــيمُ

و قال سالم بنُ وابصة[٦]: [البسيط]

لا تغتـــررْ بصـــديقٍ أنـــت مُمْحِضُـــه و خَفْه خوفَك منْ ذي الغَدر و المَلَقِ[٧]

إنَّ الزّلال ، و إنْ أنجاك مـــن غُصَـــصٍ دأبــــاً ، فربّمـــا أرداك بالشَّـــــرَقِ

و قال أعشى باهلة : [الرجز]

لا يبْطَـــــرَنْ ذامقـــــةِ أحبابُـــــه فربَّمــــا أَرْدى الفـــــتى لعابُـــــه

و قال حاتم الطائي[٨]: [الطويل]

و إنِّـــي لأُعطـــي ســـائلي و لربَّمـــا أكلَّف مـــا لا يُسْـــتطاع فـــأكلُفُ[٩]

و قال زهير[١]: [الطويل]

---

[١] - في م : ((و ربّما)) .

[٢] - في م : ((الأمير)) .

[٣] - في م : ((هذا)).

[٤] - طمس أكثر الكلمة في الأصل . و قيس بن زهير : شاعر فارس ، كان صاحب رأي تصدر عنه عـــبس في الحرب، و هو صاحب حرب داحس و الغبراء . المؤتلف والمختلف / ٢٥٥ .

[٥] - البيت في شرح الحماسة للأعلم ١ : ٣٤٢ ، حماسية (١٦٥) ، و بشرح الخطيب ١ : ٣٩٧ .

[٦] - سالم بن وابصة شاعر تابعي من بني أسد ، ولي الرقّة ٣٠ سنة ، ومات في عهد هشام بن عبـــد الملـــك . ترجمته في : الإصابة ٢ : ٦ ، و المؤتلف والمختلف ٣٠٣ ، و شرح أبيات المغني ٣ : ٤٧ .

[٧] - البيتان في : إيضاح شواهد الإيضاح ٢٩٣/١ .

[٨] - سقطت الياء من نسخة /ب .

[٩] - البيت في : ديوان حاتم الطائي ، ق ٤٢ ، ن ٨ ، ص ٢٢٤ ، و هو في أمالي القالي ١ : ٢٧٠، و التذكرة ١ : ٣٤٢ ، و خزانة الأدب ١ : ٤٩٤ .

و أبـــيضَ فيَّـــاضٍ يــــدَاه غَمَامــــةٌ   على معتفيــه مـــا تُغِـــبّ فواضـــلُه

((و هذه نصوص[2] لا وجه للتكثير فيها[3] ؛ لأنَّه إنما أراد بالأبيض حِصْن بن حُذَيفة بن بَدْرِ الفِزاريّ و لم يردْ جماعة كثيرة هذه صفتهم ، ألا تراه يقول بعده[4] :   [الطويل]

حُذَيفـــة يَنْميـــه و بـــدرٌ كلاهمـــا   إلى باذِخٍ يَعْلو علـــى مـــن يطاولـــهْ

---

[1] – البيت في ديوان زهير ، ص ١٣٩ ، و الرواية فيه : ((...ما تغب نوافلُه)) . و الرواية المثبتة هنـــا روايـــة الأصمعي . الفيّاض : السخيّ . المعتفون : طالبو المعروف . النوافل : العطاء الدائم . تُغِبّ : تنقطع . الفواضل : العطايا .

[2] – في م : ((خصوص)) ، و كذلك هي في الجنى ((٤١٩)) و قال : ((و هذا خصوص لا وجه فيه للتكثير)) .

[3] – في الأصل : ((فيه)) .

[4] – البيت في ديوان زهير ، ص ١٤٣ . الباذخ : المرتفع .

وقال خوَّاتُ بن جبير الأنصاري[1] صاحبُ ذاتِ النِّحْيَيْن[2] : [الطويل]

و ذاتِ عيـــالٍ واثِقـــين بعَقْلـــها خلجْتُ لها جارَاسْـتِها خلجـات[3]

[٢٣/آ] وإنَّما أراد بقوله : ((و ذات عقالٍ))[4] ذات النحيين وَحْدها ، و لم يردْ أنه فعلَ هذه // القصَّة مراراً كثيرة ، و كذلك قوله في هذه القصَّة : [الطويل]

و أهلِ خَبَــاءٍ صــالحٍ كــان بينــهم قد احتربوا في عاجــلٍ أنــا آجلُــهْ[5]

فإنما أراد : ما هاج بين حيِّه و حيِّها[6] من الحرب بسبب[7] هذه القصَّة ، و لم يرد أهل أخبية كثيرة .

و قال صَخْرٌ[8] بنُ الشَّريد أخو الخنساء : [الطويل]

وذي إخوةٍ قطَّعــتُ أقــران[1] بينــهم كما تركــوني واحــداً لا أخاليــا[2]

---

[1] – هو خوَّات بن جبير بن النعمان بن البُرك الأنصاري ، خرج إلى موقعة بدر ، فلمَّا كان في الطريق أُصيب بَنصيل حجر فكسر فرَّده النبي (ص) إلى المدينة ، و ضرب له بسهمه و أجره ، فكأنه ممّن حضرها . توفي سنة ٤٠هـ . ترجمته في : الطبقات الكبرى ٣ : ٤٧٧، و سير أعلام النبلاء ٢ : ٣٢٩ .

[2] – النِّحي و النَّحْي و النَّحي : الزقّ . و قيل : هو مكان للسمن خاصة . قال الأزهـري : ((و العـرب لا تعرف النِّحي غيرَ الزِّق)) . تهذيب اللغة ٢ : ٢٥٣ .

و ذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فلما جاءها خوات يبتاع منها سمناً فساومها فحلّت نحياً مملوءاً ، فقال : أمسكيه حتى أنظر غيره ، ثم جعل بنحي آخر كـذلك ، فلمـا شـغلها بالاثنين قضى و طره منها ، فقال :

و شـدَّت يـديها إذ أرادت خلاطهـا بنحـيين مـن سَـمْن ذَوَي عَجِـزاتِ

و فيها قيل : أشغل من ذات النحيين . انظر المثل في :كتاب الأمثال : ٣٧٤ ، الفاخر : ٨٦، المثل رقم ١٤٧، ومجمع الأمثال: ٣٧٦/١، والمستقصى : ١٩١/١ ، ١٩٦ ، و النهاية ٢ : ٢١١ ، و اللسان و التاج (شـرد ، نحا) .

[3] – البيت مع أربعة أبيات أخرى في : مجمع الأمثال ١ : ٣٧٧ (المثل رقم ٢٠٢٩) .

[4] – مطموسة في (ب) .

[5] – البيت في ديوان زهير : ١٤٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ : ٢٩٤ .

[6] – في م : ((حبّه و حبّها)) و هوتصحيف .

[7] – في م : ((فسبب)) .

[8] – انظر في ترجمته : أسماء المغتالين ٢ : ٢٨٩ ، ٢١٧ ، و المحبَّر : ٤٦٢ ، و الاشتقاق : ٣٠٩ . والبيت في : شرح الحماسة للمرزوقي : ١٠٩٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ : ٢٩٤ .

إنَّما أراد بذي إخوة[3] ههنا دُريد[4] بن حَرْملةَ المرِّي ، و هو الذي كان قتل أخاه معاوية ، فلما قتله بأخيه قال هذا الشعر . و قوله : [الطويل]

كما تركوني واحداً لا أخا ليا

يُبْطل توهّم معنى الكثْرة ههنا ؛ لأنَّ الذين تركوه بلا أخٍ إنما كانوا بني حَرْملة و لم يكن له أخٌ قتل غير معاوية وحده .

و قال بعض شعراء غسَّان يصف وقعة كانت بينهم و بين مَذْحج في موضع يعرف بالبلقاء[5] : [الطويل]

و يومٍ علـــى البلقـــاء لم يـــك مثلـــهُ ... على الأرض يومٌ[6] في بعيـــد ولا دانِ

و أنشد سيبويه و غيرُه من النحويِّين[7] : [الطويل]

و يـــومٍ شـــهدناهُ سُـــليماً و عـــامراً ... قليلٍ سوى الطَّعن النِّهـــال نوائلُـــه[8]

و قال ابن مِخلاةَ الحمارِ[9] في يوم مَرْج راهطٍ[10] : [الطويل]

---

[1] – في م : ((أفران)) . و رواية الكامل : ((أرحام)) .

[2] – البيت من قطعة من ثمانية أبيات في الأغاني ١٥ : ٩٩ ، و شرح الحماسة للأعلـــم ١ : ٦١٠ – ٦١٢ ، وبشرح الخطيب التبريزي ٢ : ١١٠ ، و الكامل ١٤٢٢ .

[3] – ليست في م .

[4] – في م : ((زيد)) .

[5] – في م : ((البقلاء)) . و البلقاء تأنيث أبلق ، و هي أرض ببلاد الشام ، و تقع الآن في الأردن . معجم مـــا استعجم ١ : ٢٧٥ .

[6] – في م : ((قوم)) .

[7] – البيت في الكتاب ١ : ٩٠ ، و تحصيل عين الذهب : ١٤٧ . سُلَيْم : قبيلة سليم بن عكرمة مـــن قـــيس عيلان . الاشتقاق : ٣٠٧ ، و جمهرة أنساب العرب ٢٦١ . و الشاهد فيه : نصب العائد على اليوم تشبيهاً له بالمفعول به اتساعاً .

[8] – في م : ((نوافله)) .

[9] – هو عمرو بن مخلاة الكلبي : من بني جناب بن هبل بن كلب ، شاعر إسلامي ، مدح بني مروان وشـــارك في معركة مرج راهط . ترجمته في : من اسمه عمرو ومن الشعراء / ١٩٤ ، ومعجم الشـــعراء / ٦٨ . جمـــع شعره أحمد محمد عبيد ضمن شعر قبيلة كلب ، وصدر عن المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، ١٩٩٩ . وجمعـــه مـــرة أخرى قيس كاظم الجنابي ونشره في مجلة العرب ، ج ٧ ، ٨ ، محرم وصفر / ١٤٢٣ هـــ ، ٢٠٠٢ م .

و يومٍ تــرى الرايــاتِ فيــه كأنَّهــا حَــوائمُ طَيْــر مســتديرٌ و واقــعُ[2]

فهؤلاء إنما وصفوا أيَّماً مخصوصة [بأعيانها ، يرى ذلك أيضاً إذا نُظر في أخبار هذه الأشعار التي قيلتْ فيها][3].

و من [4] ذلك ما أنشده النحويون [مِنْ قوله][5] : [الوافر]

و نارٍ قــد حضــأت بُعَيْــد و هــنٍ بــدارٍ مــا أُريــدُ بها مُقامــا[6]

وهذا شعر مشهور ، و لا معنى فيه للكثرة ؛حح ةلأنَّه إنَّما وصفَ قصَّةً جرت لم مع الحيِّ مــرَّة واحدة .

ونحن نذكر أبياتاً كثيرة من أشعار المدَثين يبين[في][7] جميعها أنَّ (رُبَّ) للتقليل،كثر استعمالها لها، فلم ينكرها أحدٌ من العلماء عليهم فصارت لذلك كأنها حُجَّةٌ؛فمن ذلك قولُ أبي تمَّام الطــائيّ[8]:[الطويل]

عسى وطــنٌ يــدنو بهــم و لعلَّمــا و إنْ تُعْتبِ[9] الأيــامُ فــيهم فرُبّمــا

يريد : فربما أعتبت في بعض الأحيان .

---

[1] – مرج راهط : موضع على بعد أميال من دمشق و قعت فيه موقعة بين المروانية ،ن و هم المــدّعون مــن مروان بن الحكم من قبائل كلب ، و عنس اليمنيتين ، و الزبيرية ، و هم قيس و من والاهم ، و فيها هزمــت القيسية بزعامة زفر بن الحارث . شرح الحماسة ٢ : ٩٨ . و البيت من قصيدة في مجموعــة الشــعري ، ص ٣٧٤ ، مجلة العرب ، ج٧ ، ٨ ، السنة ٣٧ ، ٢٠٠٢م .

[2] – البيت في : شعره ص ٣٧٤ ، مجلة العرب ، ج ٧، ٨ ، سنة ٣٧ ، لعام ٢٠٠٢م ، و تخريجه ثمة .ز و هو في شعر قبيلة كلب ، ص ٢٨٩ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٢ : ٩٨ ضمن قطعة في ستة أبيات .

[3] – ((بأعيانها.....فيها)) ليس في ب .

[4] – في م : ((و ذلك)) .

[5] – ما بين حاصرتين زيادة من ب .

[6] – البيت لتأبط شرَّاً في ديوانه ، ق ١٢ ، ب ١، ص ١٥٤ . و تخريجه ثمَّة . و البيت من قصيدة لشُمَيْر بــبن الحارث الضبي ، و هو في شعر ضبَّة و أخبارها ، ق ٥١ ، ب١ ، ص ١٢٩ ، و تخريجه ثمَّة ، و هو في اللســان (حضأ) . حضأت : أشعلت . الوهن : بعد منتصف الليل .

[7] – زيادة من ب .

[8] – ديوانه ، ق ١٤٥ ، ب ١ ، ج ٣ ، ص ٢٣٢ .

[9] – في ب : ((تعقب)) .

و قال أبو الطيب المتنبيّ : [الخفيف]

رُبَّما تحسِنُ الصنيعَ لياليه و لكنْ تُكدِّر الإحسانا[1]

[٢٣/ب] وقال أيضاً : // [الكامل]

و لربّمـــا أَطـــرَ القنـــاةَ بفـــارسٍ و ثَنَـــى فقوَّمهـــا بـــآخر منـــهمُ[2]

[1] – البيت في ديوانه ، ق ٤ ، ب ٣ ج ٤ ، ص ٢٤٠ . الصنيع : الإحسان .

[2] – التبيان في شرح الديوان : ق ٢٤٩ ، ب ٣٤ ، ج ٤ ، ص ١٣٢ . الأَطْرُ : عطف الشـــيء و حنيـــه . وتأطّر : إعوجّ، و أطرت القوس : حنيتها .

و قال :   [الطويل]

و يـــومٍ كيـــوم[1]العاشـــقين كمنتُـــه   أراقب فيه الشـــمس أيَّـــان تَغْـــربُ[2]

وقال يهجو كافوراً :   [الطويل]

و أسودَ أمَّـــا القلـــبُ منـــه فضـــيق   نخيـــبٌ ، و أمَّـــا بطنُـــه فرحيـــبُ[3]

وقال يمدحه :   [الطويل]

و أبلخَ يعصي باختصاصـــي مشـــيره   عصيتُ بقَصْديه مشـــيري و لـــوَّمي[4]

وإنما عنى بالأبلخ (كافوراً)[5] ، و بمشيره (أبا حنزابة)[6]وزيره .

وكذلك قوله لسيف الدولة[7] :   [الطويل]

علينا لكَ الإســـعاد إنْ كـــان نافعـــاً   بشـــقِّ قلـــوبٍ لا بشـــق جيـــوب

فرُبَّ كئيـــبٍ لـــيس تَنـــدى جفونُـــهُ   و رُبَّ كثيرِ الـــدمعِ غـــير كئيـــب

وقد أوضح[8] ما أراده من التقليل ههنا في موضع آخر ، فأخرجه بغير لفظ (ربَّ) و هو[9]:[الوافر]

و في الأحبـــاب مخـــتصٌّ بوجـــدٍ   و آخـــر يـــدَّعي معـــهُ اشـــتراكا

---

[1] – في ب : ((كليلٍ)) .

[2] – النبيان ١ : ١٧٩ ، و روايته : ((و يومٍ....)) .

[3] – شرح الواحدي على ديوان المتنبي / ٧٠٤ ، ورسالة في قلب كافوريَّات المتـنبي / ٩ و ١١٦ ، وإيضـاح شواهد الإيضاح ٢٩٦/١ .

[4] – التبيان ، ق ٢٥٢ ، ب ٣، ج ٤ ، ص ١٤٠ . و رواية الديوان : ((و أبلخ)) . قال شـارح الـديوان : الأبلخ العظيم ، و هو من صفة الملوك .أقول : الذي أراه أنها تصحيف ((أبلخ)) .

[5] – هو كافور بن عبد الله الإخشيدي ، يلقب بأبي المسك ، دامت إمارته على مصر اثنتين و عشرين سنة ، و ولي مصر مستقلاً بها مدة سنتين و أربعة أشهر ، توفي سنة ٣٥٧هـ ، و كان معروفاً بعلو الهمَّة و الشجاعة و الفطنة . الأعلام ٥ : ٢١٦ . و انظر : وفيات الأعيان ٤ : ٩٩ .

[6] – هو أبو الفضل حعفر بن الفضل بن محمد بن موسى بن الحسن بن الفرات ، المعروف بابن حنزابة ، كـان وزيراً لكافور الإخشيدي مدة إمارة كافور عليحا و بعد استقلاله بها . و بعد وفاة كافور وزر لأحمد بن علـي بن الإخشيد. كان محباً للعلماء ، توفي بمصر سنة ٣٩١ هـــ . وفيات الأعيان ١ : ٣٤٧ . و ما بعدها .

[7] – الكلمة مطموسة في ب .

[8] – التبيان ، ق ١٧٣ ، ب ٣٤ ، ج ٢ ، ص ٣٩٤ .

[9] – البيتان في : التبيان ، ج ١ ، ص ٥٤ .

ومن أشعار المحدثين قوله[1] : [الكامل]

الحـــرُّ طلـــقٌ ضـــاحكٌ و لربَّمـــا تلقـــاه ، و هـــو العـــابسُ المـــتجهِّم

وقال الآخر[2] : [مجـــــزوء الكامل]

احـــــــذر عـــــــدُّوك مـــــــرَّةً و احـــذر صـــديقك ألـــف مـــرَّة

فلربَّمـــــا انقلـــــب الصـــــديق فكـــــان أعلـــــم بالمضـــــرَّة

و قال عديٌّ بن زيد العبادي ، و قد أغفلت ذكره في الشعراء المتقدمين[3] :

[المديد]

يـــا لُبَـــيْنى أوقـــد النـــارا إنَّ مَـــنْ هَـــوين[4]قـــد حـــارا

ربَّ نـــارٍ بـــتّ أرمقهـــا تقضـــم الهنـــديَّ و الغـــارا

عنـــدها ظـــبيٌ يؤرِّثهـــا عاقـــدٌ في الجيـــد تقْصـــارا

فتبيّن[5] من هذا الشعر أنه إنما أراد نار لبيني[6] وحدها .

و قد أوضح ذلك المعرِّي بقوله[7] :

[البسيط]

ليســتْ كنـــار عـــديٍّ نـــارِ عاديـــةٍ باتتْ تُشَبّ علـــى أيـــدي مصـــاليتا

---

[1] – لم أقف عليه .

[2] – لم أقف عليه .

[3] – الأبيات في ديوان عدي بن زيد ، ق ٢٢ ، ص ١٠٠ ، و رواية الثالث : ((...... عاقـدٌ في الخصـر زنارا)) الهندي:

يؤرِّثها : يشبّها التقصار : القلادة ، و جمعها : تقاصير .

[4] – في م : ((إنّ من تمدين)) .

[5] – في م : ((مبين)) .

[6] – في م : ((نار تبين وحدها)) ، و لا معنى لذلك .

[7] – البيتان في شروح سقط الزند ٤ : ١٥٥٥ – و عدي : هو عدي بن زيد العبادي . العادية : من يعـدون على أرجلهم ، أو من يَعْدون من العدوان ، و هو الظلم . النار : السيوف . و المصاليت : جمع مِصـلات ، و هو الماضي في أمره.

و ما لُبَيْنَـــى – و إن غُـــرَّتْ .بربَّتـــها   لكن غـــذهَا رجـــالُ الهنـــدِ تربيتـــا

و مما تأتي فيه (رُبَّ) للتقليل و التَّخصيص إتياناً مطَّرداً ، و يرى ذلك من تأمَّل[1] الأشعار التي في اللّغْـــز

يصف فيها الشعراء أشياء مخصوصةً بأعيانها[2] ؛ فإنَّهم كثيراً ما يستعملون في أوائلها (رُبَّ) مُصرَّحاً

---

[1] – طمس معظم الكلمة .

[2] – طمس معظم الكلمة .

بها، والواو التي تنوب[1] مناها ، كقول ذي الرمَّة[2] : [الطويل]

[٢٤/آ] وجارية ليست من الإنــس تُشــتهى و لا الجن قد لاعبتها و معي ذهني //

فأدخلت فيهــا قِيــد شــبرٍ مــوقّر[3] فصاحتْ ، و لا الله ما وُجدَتْ تزني

فلمّا دنــتْ إهراقــةُ المــاءِ أنصــتتْ لأعزِلَه عنْها ، و في النفس أَنْ أَثْــني

و إنما وصف بكرةً استسقى عليها ماءً .

وكذلك قول الآخر :

[الخفيف]

ربَّ سهمٍ[4] رأيتُ في جــوفِ[5] خُــرْجٍ يترامــى[6] بموجـــه الزخَّـــار

ونهــارٍ رأيـــتَ منتصـــف الليـــل وليـــلٍ رأيـــت نصـــف[7] النــــهارِ[8]

وثلاثــين ألـــف شــيخٍ قعـــوداً فـــوق غصـــنٍ لا تنـــثني لانكســـارِ

يعني بـــ (الخُرْج) الواديَ الذي لا منفذ له ، وبـــ (النهار) فرْخَ الحُبارى ، وبالليــل فَــرْخ الكَرَوان . وبـــ (الشيخ) الرَّذاذ الصغير من المطر .

وقال الأغلب العجلي[1] ،ووصف ثعلباً أرسل عليه كلب فعقره[2] :

[الرجز]

---

[1] – طمس معظم الكلمة .

[2] – الأبيات في ديوان ذي الرمة ١٧٨٣ — الجارية : بكرة البئر ، و سميت بذلك لدوام جريانها و دورانها حول محورها. الذّهن : القوة. قِيد شبر : يراد به المحور الذي يدخل في ثقب البكرة. صاحت : صوت صريرها لدى دورانها. أنصتت : هدأت .

[3] – في م : ((موفر)) .

[4] – في ب : ((نهر)) .

[5] – في ب : ((جرف)) .

[6] – مطموسة في الأصل ، والتكملة من ب .

[7] – في ب : ((وسط)) .

[8] – في م : ((النهار)) .

وثعلـــــبٍ بــــاتَ قريـــــر العــــينِ		لاقى مــع الصُّــبح غــرابَ الــبَينِ[3]
وقـــد غــــدا مجرمِّـــزَ الشخصَـــيْنِ		فاســــتقبلته لحضـــــورِ الحَـــيْنِ
طَلْـــة كَلْـــبٍ أغضـــف الأُذنـــينِ		فمـــرَّ يهـــوي ثابـــتَ السَّـــاقينِ
إلى وجـــــارٍ بـــــين صــــخرتين		والكلــــبُ منـــه راكـــبُ المتـــنين
فلـــم يَرُعـــه غـــيرَ رَدْعتَـــيْنِ		حتَّـــى رأيـــتُ شِـــلْوه نصـــفَينِ

وقال يصف صقراً :		[الرجز]

يــا رُبَّ صَـــقرٍ يفـــرسُ الصُّـــقورا		ويكســـرُ العِقْبـــانَ والنّســـورا[4]

ترى الإوزَّ منه مستجيرا

وقال ابن الرومي[5] :		[الرجز]

ورازقـــيٍّ مخصَـــف[6] الخصُـــورِ		كأنَّـــه مخـــازِنُ البلّـــورِ

وقال أبو الطيب ، وقد أمره أبو العشائر[7] أن يصف بطِّيخة :		[الطويل]

وســـوداءَ منظـــومٍ عليهـــا لآلـــئٌ		لها صُورةُ البطيخ وهي مـــن النَّـــدِّ[8]

ومن ذلك قوله في نزهة أمره أبو علي الأوراجي بوصفها :		[الرجز]

ومنـــزلٍ لـــيسَ لنـــا بمنـــزلِ		ولا لغـــيرِ الغاديـــاتِ الهطَّـــلِ[1]

---

[1] – هو الأغلب بن عمرو بن حارثة من بني عجل : راجز مخضرم ، نزل الكوفة في جند سعد بن أبي وقاص ، واستشهد سنة ٢١ هـــ في موقعة نهاوند ، وهو معدود في المعمَّرين . قال عنه الآمدي : ((هو أرجز الرجـــاز وأرصنهم كلاماً)) . المؤتلف والمختلف : ٢٣ . وانظر : الأعلام ١ : ٣٣٥ .

[2]– في الأصل : ((كلباً)) .

[3] – الرجز غير موجود في مجموعه الشعري ، وهو مما يستدرك عليه .

[4] – الرجز خلا منه مجموع شعره ، وهو مما يستدرك عليه .

[5] – ديوانه ، ق ٧٤٤ ، ج ٣ ، ص ٩٨٧ ، وزهر الآداب ٢/ ٣٤٨ – والرازقي :عنب شهرت به الطائف ، ثمره أبيض طويل .

[6] – في ب : ((مخطف)) .

[7] – أبو العشائر :

[8] – التبيان ، ق ٨٢ ، ت ١ ، ج ٢ ، ص : ١٨ .

وكذلك قوله في صفة صيد شاهده[2] مع ابن طُغج[3] : [الرجز]

وشـــامخٍ مـــن الجبـــالِ أقـــودِ قـــرد كيـــافوخ الـــبعيرِ الأَصْـــيدِ[4]

إنما أراد[5] منـــزلاً بعينه ، ويدلّ على ذلك قوله : [؟؟؟؟؟؟؟]

زُرْناهُ للأمرِ الذي لم يُعْهَدِ

---

[1] – التبيان ، ق ٢٠١ ، ب ١ ، ج ، ٣ ، ص : ٢٠١ – الغاديات : السحب . الهطَّـــل : الكـــثيرة المـــاء ، ومفردها : هاطلة .

[2] – ((شاهده .... طغج)) ليس في ب .

[3] – هو محمد بن أبي محمد طُغج بن خاقان ، أصله من فَرْغانة ، ولي ملك مصر والشام والحجاز وغيرها ، توفي سنة ٣٣٤ هـــ . وفيات الأعيان / ٥٨ ، وشذرات الذهب ٤ / ١٨٨ .

[4] – التبيان، ق ٧٩ ، ب ١ – ٢ ، ج ٢ ، ص : ١٣ – الأقود : المنقاد طولاً . الأَصْيد : الـــذي في خلقـــه اعوجاج.

[5] – الكلمتان مطموستان في ب .

[٢٤/ب] كذلك قوله في اللعبة التي امتحنه بها ابن طُغج // :

[الوافر]

وذاتِ غـــدائرٍ لا عَيـــبَ فيهـــا ... ســوى أنْ لــيسَ تصــلح للعِنــاق[1]

قال البطليوسي[2] : فهذه المواضع كلُّها (رُبّ) فيها للتقليل ، وهي كثيرة جداً ، وإنَّما تخَيَّرتُ منْها أوضحَها ، وهذه حقيقة (رُبّ) وموضوعها ، وبالله التوفيق[3] .

باب

(ذكر المواضع التي وقعت (ربَّ) فيها بمعنى التكثير على طريق المجاز)

إنَّما تأتي (ربّ) بمعنى التكثير في معظم أحوالها في المواضع التي يُذهب بها[4] إلى الافتخار والمباهاة ، كقول القائل : ((رُبَّ عالمٍ لقيتُ)) ، و ((ربَّ يومِ سرورٍ شهدتُ)) ، لأنَّ الافتخار لا يكون إلا بما كثر من الأمور في الغالب من أحوالها ، وقد يكون لقاء الرجل الواحد أذهبَ في الفخر من لقاءِ الجماعةِ ، ولكنَّ الأول[5] هو الأكثر ، فمن ذلك قول امرئ القيس :

[الطويل]

ألا ربَّ يـــومٍ لـــكَ منـــهنَّ صـــالحٍ ... ولا ســـيَّما يـــومٌ بـــدارة جلجـــلِ

وقوله :

[الطويل]

فإنْ أمسِ مكروبـــاً فيـــا ربَّ بُهمـــةٍ ... كشفت إذا ما اسودَّ وجـــه الجبـــان[7]

وإن أمس مكروبـــا فيـــا ربَّ قينـــة[6] ... منعمـــــةٍ أعملتـــــها بكـــــرانِ

---

[1] – التبيان ، ١٥٨ ، ب ١ ، ج ٣ ، ص : ٣٥١ – الغدائر : مفردها غديرة ، وهي ذؤابة الشعر .

[2] – في م : ((قال الأستاذ أعزَّه الله)) .

[3] – ((وبالله التوفيق)) : ليس في ب . وفي م : ((والله أعلم)) .

[4] – في م : ((فيها)) .

[5] – طمس بعض الكلمة .

[6] – في ديوانه ، برواية الحضرمي : ((غارة)) .

[7] – البيتان في: ديوان امرئ القيس ، بشرح محمد بن إبراهيم الحضرمي (٦٠٩ هـــ)، ق ٧، ص: ٦٤ ، وق ٨، ص : ٨٥ – ٨٧ .

وقوله :[1]

[الطويل]

وخَرْقٍ بعيــدٍ قــد قطعــت نياطــه ... على ذات لوثٍ شهوةَ المشي مِذْعان[2]

ومَجْــرٍ كغُــلان[3] الأنــيعم بــالغٍ ... ديار العــدو ذي زُهــاءٍ وأركــان[4]

فهذه مواضع لا يليق بها إلا التكثير .

وكذلك قول أبي كبير الهذلي :

[؟؟؟؟؟؟]

أزهــير إن يشــب القــذال فــإنهم ... ربَّ هَيْضَل مَرسٍ لففــت بهيضــل[5]

وكذلك قول أبي العطاء السّندي[6] يرثي عمر بن هبيرة الفزاري[7] :

[المتقارب]

فإن يمــس مهجــورَ الفنــاء فربَّمــا ... أقــامَ بــه بعــد الوفــود وفــود[8]

---

[1] – البيتان ٩ ، ١٥ من القصيدة ٩ في ديوانه، ص ٩١، ٩٣. الخَرْق: الواسع من الأرض. النِّياط: ما يتعلّق به. السَّهْوة : الليِّنة السهلة . المذعان : المذللة . المجرّ : الجيش الضخم . الغلان : الأودية الكثير الشجر . الأنيعم : تصغير أنعم : مو ضع بالعالية زهاء : مقدار . معجم ما استعجم ١ : ٢٠٠ .

[2] – طمس بعضها .

[3] – في ب : ((كحلان)) .

[4] – في ب : ((أزكان)) .

[5] – البيت في شرح أشعار الهذليين ، ق ١ ، ب ٥ ، ج ٣ ، ص : ١٠٧٠ . والرواية في : ((.... فــإنني ...)) . الهيضل والهيضلة : واحد الجماعة من الناس يغزى بهم . القَذَال : ما بين الأذنين والقفا .

[6] – أبو عطاء السندي : من شعراء الأموية العباسية ، تشيع لبني أمية وهجا بني هاشم ، وكان دميمــاً أَلْكَــنَ يقلب الحاء هاءً والشين سيناً ، توفي بعد خلافة المنصور . معجم الشعراء : ٤٥٦ ، وخزانة الأدب: ٩ : ٥٤٥ .

[7] – قال البغدادي : إنها في رثاء يزيد بن هبيرة أحد ولاة بني أمية المعروفين ، كان مع مروان بن محمد ، ثم قتله العباسيون سنة ١٣٢ هـــ . انظر : خزانة الأدب ٩ : ٥٤٠ .

[8] – شعره ، ق ١٢ ، ص : ٢٨٢ ، البيت الثالث من قطعة في أربعة أبيات ، وهي حماسية رقم ٢٧٠ في شرح الأعلم الشنتمري ج ١، ص : ٤٨١ – ٤٨٢ ، وزهر الآداب ٣ / ٨٥٣ ، يتنازع نسبتها كل من أبي عطــاء السِّندي ومعن بن زائدة الشيباني يرثي فيها يزيد عمر بن هبيرة الذي سبقت ترجمته .

وهذا النوع في الشعر كثير جداً.والفرق بين هذا الباب والباب الأول،أن الأول حقيقة (رب)،وهذا الباب مجاز[1] يعرض لها كما يعرض للمدح[2] أن يخرج مخرج الذم،وللذمِّ أن يخرج مخرج المـــدح، وللتذكير أن يخرج مخرج التأنيث،وللتأنيث أن يخرج مخرج التذكير كما ذكرنا في الباب الأول.

[٢٥/آ] ومن[3] الفرق بينهما ، أن (كم) يصلح استعمالها في هذا الباب مكان // (ربَّ) ولا يصلح ذلك في الباب الأول ؛ ولذلك تجد المعنى الواحد في هذا الباب يأتي بلفظ التقليق مرةً وبلفظ التكثير مرةً ، كقول رجل من بني فقعس أنشده[4] أبو تمام في الحماسة[5] :

[الكامل]

وذوي ضِـــبَاب[6] مظهـــرين عـــداوةً   قَرْحى[7] القُلُوبِ معــاودي الإفنــادِ[8]
ناســـــيتهم بغضــــاءهم وتركتــــهم   و هـــم إذا صـــرخ الصـــديق أُعـــادِ

وقال ربيعة بن مقروم الضبي[9] في نحوٍ من هذا المعنى ، أنشده أبو تمام[10] : [الوافر]

---

[1] – في ب : ((مجازاً)) .

[2] – طمس بعض الكلمة في الأصل .

[3] – في م : ((من)) .

[4] – في م : ((أنشد)) .

[5] – شرح الحماسة للخطيب التبريزي ١ : ٢١٧ في باب الحماسة ، ونسبت إلى مرداش بن خشيش أخي سعد بن ثعلبة ، قال هذا الشعر لرجل من بني فقعس ، وهي في شرح الحماسة للأعلم ، الحماسية رقم ٤١٣ ، باب الأدب،

ص : ٦٥٦ ، وهي بلا النسبة في التذكرة السعدية : ٣٠٠ ، وهي في شرح الحماســـة للمرزوقـــي / ٢٩٩ و ٢٣٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٠١ .

[6] – في م : ((طباب)) . والضِّباب : جمع ضب ، والمراد هنا الحقد .

[7] – في م : ((مرضى)) . القرحى : جمع قريح وهو الجريح .

[8] – الإفناد : التفنيد والتخطئة .

[9] – شاعر مخضرم ، سجنه كسرى يوم وفد عليه بالجاهلية ، وشهد في الإسلام موقعة القادسية وغيرها . الشعر والشعراء ٣٢٦ ، والأغاني ٢٢ : ١٢٧ ، والإصابة ١ : ٥٢٧ ، والخزانة ٨ : ٤٣٨ .

[10] – الأبيات من مقطّعة في حماسة أبي تمام ٨٠٠، وشرحها للأعلم برقم ٤٥٢ ، ص : ٧٠٢ ، والأغاني ٢٢ : ٩٨.

وكم من حاملٍ لي ضبّ ظعنٍ بعيدٍ قلبه حلو اللسان
ولو أنّي أشاءُ نقِمْتُ منه بشغب أو لسان تَيَّحانِ[1]
ولكنّي وصلْتُ الحبلَ منْهُ مواصلةً بحبل أبي بَيَان[2]

وغرض الشاعرين في هذين الشعرين[3] واحد . وقد أخرجه[4] أحدهما بلفظ التقليل ، وأخرجه الآخر بلفظ التكثير فدلّ ذلك على أنَّ (كم) و (ربَّ) تتعاقبان[5] على الشيء الواحد في هذا الباب . وربما جمعهما الشاعر في شعر واحد كقول عمارة بن عقيل[6] :

[الطويل]

فإن تكن الأيام شَيّبْنَ مفرقي وكثَّرْن أشجاني وقلَّلْن منْ غَرْبي
فيا رُبَّ يومٍ قد شَرِبْتُ بمَشْربٍ شفيتُ به غمّ[7] الصَّدي باردٍ غرب[8]
وكم ليلةٍ قَدْ بِتُّها غير آثمٍ بشاجيةِ الحجلَيْن مفعمةِ القلبِ

ألا تراه قد أراد تكثير أيَّامه و لياليه ، فأخرج بعض ذلك بلفظ (رُبَّ) و بعضه بلفظ (كم) و رأى الأمرين سواءً[9] ؟

فإن قال قائل: إن كانت (رُبَّ) في أصل وضعها و حقيقتها للتقليل نقيضة (كم) ، فما الوجه في استعمالهم إياها في مواضع التكثير[1] التي لا تليق إلا بـ(كَمْ) ؟

---

[1] – البيت الثاني ليس في م . الشغب : الشر واللجاجة .
[2] – أبو بيان أحد أقرباء الشاعر .
[3] – في م : ((الشاعر في هذا الشعر)) .
[4] – في م : ((أخرج)) .
[5] – في م : ((يتعاقبان)) .
[6] – عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي ، شاعر أعرابي من شعراء الدولة العباسية ، كان يأتي إلى الحواضر فَيَتلَقّف عنه شعره جده جرير ، ويأخذون عنه اللغة . طبقات الشعراء ٣١٦ ، ومعجم الشعراء : ٧٨ ، وتاريخ بغداد ١٢ : ٢٨٢ . والأبيات في ديوانه / ٩٠ ، والأمالي ٢ / ٦٠ ، ولإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٠٢ ، وتنسب إلى أبيه عقيل .
[7] – في ب : ((غيم)) .
[8] – في ب : ((عذب)) .
[9] – ((و بعضه ....سواء)) : مطموس في ب .

فالجواب : أن ذلك لأغراض يقصدونها[٢] ؛ فمنها : أنّ المفتخر يزعم أنَّ الشيء الذي يكثر وجودُه منه يقلّ وجوده من غيره ، و ذلك أبلغ في الامتداح و الفخر من أن يكثر من غيره ككثرته منه ، فاستعيرت لفظة التقليل في موضع التكثير إشعاراً بها المعنى ، كما استعيرتْ ألفاظ الذمِّ في موضع المدح، فقيل : أخزاه[٣] الله ما أفصَحَه ! ، و لَعنه [٤]ما أشعره ! إشعاراً بأن الممدوح قد حصـــل في مرتبـــــــــــــــــــــة مَـــــــــــــــــــــــــن

[٢٥/ب]// يُشتَمُ حَسداً له على فضله ؛ لأن الفاضل هو الذي يُحسدُ و يوقع في يمرْضه ، و النـــاقص لا يُلتفت إليه، و قد صرَّح الشاعر بهذا في قوله[٥] :

[السريع]

و لا خلـــوتُ الـــدهر مـــن حاســـدٍ   فإنمـــا الفاضـــلُ مَـــن يُحسَـــدُ

و لذلك قال بعض العرب : ((السِّيد مَن إذا أقبل هِبناه ، و إذا أدبر عبناه)) . و كذلك تُســتعار ألفاظ المدح في موضع الذم فيكون ذلك أشد على المذموم من[٦] لفظ الذم بعينه ؛ لأن في ذلك مع الذم نوعاً من الهزء ، كقولهم للأحمق : يا عاقل ، وللجاهل : يا عالم . وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم ؛ فكذلك إذا استعيرت[٧] لفظة التقليل مكان التكثير[٨] [كان أبلغ في المدح والفخر ؛ لأنه يصـــير

---

[١] – الكلمة مطموسة في ب .

[٢] – الكلمة مطموسة في ب.

[٣] – في م : ((خزاه)) . ومعنى أخزاه الله : كسره وأهانه وأذلَّه ، والخِزْي : الهلاك والذُلُّ . الفاخر / ٩ .

[٤] – الفاخر / ٨ .

[٥] – البيت بلا نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح ٣٠٢/١ .

[٦] – الكلمة مطموسة في الأصل .

[٧] – طمس بعضها في الأصل .

[٨] – في م : ((والتكثير المحض)) .

المعنى ما ذكرناه من أن الشيء الذي يكثر منه يقل من غيره ، فيكون][1] أبلغ من لفظ التكثير المحض ولو وقع ههنا .

وكذلك يستعيرون[2] (كم) في موضع التقليل على وجه الهزء ويقولون : كم بطلٍ قتل زيدٌ! وكم ضيف قَرى[3] ! وهو لم يقتل بطلاً قطْ و لم يقْرِ ضيفاً ، فيكون أبلغ من قولهم : جَبان ، وهو بخيل . ويدل على أن هذا غرضهم في ذكر (ربَّ) في هذا الموضع أنّهم قد صرَّحوا[4] به في مواضع كثيرة من أشعارهم ، كقول سالم بن وابصة[5] : [البسيط]

وموقفٍ مثلِ حدِّ السيف قمتُ به ... أحمي الذِّمار وترميني به الحدق[6]
فما زلقتُ وما أبليتُ فاحشةً ... إذا الرجال على أمثالهم زلقوا[7]

---

[1] – ما بين حاصرتين ليس في م .

[2] – في ب : ((يعتبرون)) .

[3] – طمس بعض الكلمة .

[4] – في م : خرجوا به في مواضع كثيرة .

[5] – في الأصل : ((وابصة)) . وقد مر التعريف به . والبيتان في : حماسة أبي تمام رقم ٢٤٤ ، وشرحها للأعلم برقم ٢٢٧ ، ص : ٤١٩ ، وبشرح المرزوقي : ٧١٠ و ٧١١ .وبشرح الخطيب ٢ : ٢٣٦ .

[6] – الموقف : المشهد الصعب . الذمار : الحرمة .

[7] – في الأصل : ((زلقُ)) ، والتصحيح عن شرح الحماسة للأعلم : ٤١٩ . والزلق : السقوط .

ألا تراه يفتخر[1] بأنّ هذا الموقف يكثر منه مع قلة وجوده من غيره[2] ؟

ومثله قول الآخر[3] : [الطويل]

يا ربَّ ليلة هـــولٍ قـــد ســـريتُ بهـــا إذا تضجَّع عنـــها العـــاثر[4] الوكـــلُ

وكذلك قول العجاج[5] : [الرجز]

ومَهْمَـــهٍ هالـــكٍ مَـــن تعرَّجـــا هائلـــةٍ أهوالُـــه مَـــنْ أدلجـــا

إذا رداءُ ليلـــــــه تَرَجْرَجَـــــــا علوتُ أحشـــاءه[6] إذا مـــا أجمجـــا[7]

ونظير هذا [في][8] أنَّ له نسبتين مختلفتين ، نسبة كثرة إلى المفتخر ونسبة إلى [قلَّة][9] إلى من يعجز عنه فيأتي [تارة[10] على نسبة الكثرة بلفظ (كم) و] تارة على نسبة القلة بلفظ (ربَّ) أنهم إذا سمعوا رجلاً بالعبّاس ، والحارث ، والحسن ، ونحوه من هذه الصفات ، فربما أقروا فيها الألـــف واللام[11] مراعاةً لمذهب الصفة التي انتقلت عنها وربَّما حذفوا الألف واللام مراعاةً لمذهب العلم الذي صارت إليه فتكون//[لها][12] نسبتان مختلفتان تأتي بإحداهما[13] تارةً ، وبالأخرى[14] تارة[1] . [٢٦/آ]

---

[1] – في ب : ((ألا ترى أنه)) .

[2] – أقول : فسَّر الأعلم الموقف هنا بمشهد صعب قام فيه سالم بن وابصة خطيباً أو ذابَّاً عن حرمة ، فجعلـــه كحد السيف شدّةً ومضاء، لا أنه جرى منه ذلك كثيراً . شرح الحماسة : ٤١٩ .

[3] – لم أقف عليه. تضجَّع: تقاعس. الوَكل: البليد.

[4] – في ب : ((العاجز)) .

[5] – ديوانه ، ق ٣٣ ، ب ٥٨ – ٦٢ ، ج ٢ ، ص ٤٥ .

[6] – في ب : ((أحشاء)) .

[7] – في م : ((أحنجا)) .

[8] – زيادة من ب ، م .

[9] – زيادة من ب ، وهي مطموسة في الأصل .

[10] – (تارة .... كم و) : ساقط منَ م وهو في الأصل ،و (ب) .

[11] – وهي التي يقال لها : للمح الصفة .

[12] – ساقطة من م .

[13] – في م : ((إحداهما)) .

[14] – في م : ((والأخرى)) .

ونظير اجتماع الكثرة والقلة في هذا الباب لغرض من الأغراض ، اجتماع اليقين والشك في نحو قولهم : (قد علمتُ : أزيدٌ في الدار أم عمرو ؟)وهذا كلام طريف[2] على ظاهره ؛ لأنَّ الذي يدّعي العلمَ لا يستفهم ، والذي يستفهم لا يدعي العلم . وإنَّما تأويلُه أنِّي[3] علمتُ حقيقة ما يستفهم عنه غيري[4] ؛ فهذا وجه من وجوه التقليل في هذه الأشياء .

وقد يدخلها معنى التقليل على وجهٍ آخر ، وهو أنَّ القائل قد يقول : (رُبَّ عالمٍ لقيتُ)، وهو قد لقي كثيراً من العلماء ، ولكنّه يقلِّل مَنْ لقيه تواضُعاً ويكون أبلغ من التكثير ؛ لأنَّ الإنسان إذا حقَّر نفسَه تواضعاً ثمّ امتُحن[5] فوُجد أعظمَ مما يقولُ جلَّ قدرُه ، وإذا عظَّم نفسه وأنزلها فوق منزلتها ، ثم امتُحن فوُجد دون ذلك هان على من كان يعظّمه ، فهذا وجه من التقليل الـــذي يستعمل في هذه المسألة التي معانيها معاني الكثرة .

وقد يدخلها التقليل على معنى ثالث[6] ، وهو قول الرجل لصاحبه[7] : لا تعادني فربّمـــا ندمت . وهذا موضع ينبغي أن يكثر فيه الندامة وليس بموضع تقليل ، وإنما تأويله أنَّ الندامة على هذا لو كانت[8] قليلة لوجبَ أن يُتَجنَّب[9] ما يؤدي إليها ، فكيف وهي كثيرة ؟ فصـــار[10] لفـــظ التقليل[11] ههنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير . وعلى هذا تأَّل النحويون قول الله تعالى : (رُبَّما[1]

---

[1] – انظر : رصف المباني : ١٦٥ ، وارتشاف الضرب : ٩٦٧ ، ومغني اللبيب : ٧٤ و ٧٥ . قال المالقي : ((فهذان الموضعان سمع فيهما الحذف والإثبات)) .

[2] – في ب : ((ظريف)).

[3] – في م : ((وقد)) .

[4] – في م : ((غيره عنه)) .

[5] – في م : ((افتخر)) .

[6] – مطموسة في ب .

[7] – في الأصل : ((صاحبه)) .

[8] – الكلمة مطموسة في ب .

[9] – في ب : ((تتجنب)) .

[10] – مطموسة في ب .

[11] – ليست في م .

يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين) [الحجر ٢١: ١] . وعلى نحو هذا أيضاً يُتَأَوَّل أيضاً قـــول امرئ القيس :

[الطويل]

ألا ربَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ

[1] – قرأ بالتخفيف عاصم ونافع ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحمـــزة ، والكســـائي (رُبَّمـــا) بالتشديد . وروى ابن مجاهد عن علي ن نصر أنه قال : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرؤها على الوجهين جميعاً خفيفاً وثقيلاً .

وقول أبي كبير الهذلي : [الكامل]

رُبَ[1] هيضلٍ لجبٍ[2] لقيت بهيضل

إنَّ استعارة لفظة التقليل ههنا إشارة إلى أنَّ قليل هذا فيه فخرٌ لقائله[3] فكيف كثيره ؟!

وأمّا قول أبي عطاء السِّنْدي في رثائه[4] عمرو بن هبيرة الفزاري :

[المتقارب]

فإنْ تُمسِ مهجور العلاء فربَّما أقامَ به بعد الوفودِ وفودُ

فقد يُتَأوَّل على هذا المعنى ، ويُحتمل أن يريد أنَّ مدَّة حياته التي كثرت عليه فيها الوفود كانت قليلةً، فعلى نحو هذه التأويلات يتأوَّل[5] النحويون الذين أصّلوا أنّ (ربَّ) لتقليل هذه الأشياء التي ظاهرها [٢٦/ب]

// التكثير .

ومَنْ قال:إنها في هذه المواضع[6] للتكثير تلقى الكلام على ظاهره،و لم يدقق الكلام فيها هذا التدقيق،و لم يقسمها إلى الحقيقة والمجاز كما فعلنا نحن،والحمد لله كما[7] هو أهله،[وصلَّى الله على محمد النبي الكريم وآله وسلّم[8]].

---

[1] – في الأصل : ((ربَّ)) وبذلك يختل الوزن .

[2] – سقط من الأصل ، والتكملة من الديوان .

[3] – في م : ((لفاعله)) .

[4] – في ب : ((يرثي)) .

[5] – في م : ((تأوَّل)) .

[6] – في م : ((في هذا الموضع إنها ....)) .

[7] – في م : ((لما)) .

[8] – ((وصلَّى ...... وسلّم)) : ليست في ب ، م .

الرسالة الرابعة

في الوقف على الولاية في قوله تعالى: ((الولاية لله الحق))

بسم الله الرحمن الرَّحيم

صلّى الله على النبي الكريم و آله و سلّم

مسألة أخرى:

كُتِب إلى الفقيه النحويّ أبي محمد عبد الله بن محمد بن السَّيد البطَلْيوسي ، رحمه الله :

ما تقول – يرحمك الله – في قول الله تعالى : (و ما كانَ منتصراً[1] هنالكَ الوَلايــة[2] لله الحــقُّ) [الكهف ١٨: ٤٣-٤٤] هلْ يجوزُ الوقفُ على (الوَلاية) على قراءة من قرأ : (للهِ الحقُّ) برفــع القاف ، أم لا ؟ و تبيين المانع منه وما موضع (هنالك) من الإعراب ؟ و بأي شيء يتعلّــق ؟ و

---

[1] – طمس أكثر الكلمة في الأصل .

[2] – وردت قراءتان في هذا الموضع ، و لكل قراءة منهما دلالة مختلفة ، القراءة الأولى : (الوَلاية) ، بفتح الواو في هذا الموضع و في قوله تعالى : (....و الذين آمنوا و لم يهاجروا ما لكم من وَلاَيتهم من شـــيء)[الأنفـــال ٧٢/٨] . وهي بمعنى الصلة و الموالاة و النُّصرة . و هي قراءة نافع و ابن عاصم في روايتي أبي بكر و حفـــص السبعة / ٣٩٢ ، و انظر : معاني القراءات ١١١/٢ ، و التيسير / ١٤٣ ، إعراب القرآن ٤٥٩/٣ ، و الكشف عن وجوه القراءات ٦٣/٢. و حجة القراءات /٤١٨ ، ٤١٩ ، و المحرّر الوجيز ٣١٨/٩، و التذكرة ٥١٠/٢ ، و التبيان في إعراب القرآن ٨٤٩/٢ ، وغرائب القرآن و رغائب الفرقـــان ١٢٧/١٥ ، و البحـــر المحـــيط ١٣٠/٦ ، و الدرر المصون ٤٩٩/٧ ، و نظم الدرر ٦٦/١٥ .

و الثانية (الوِلاية) ، بكسر الواو على معنى الرئاسة و الزعامة و السلطان . و هي قراءة حمـــزة و الكســـائي و خلف . السبعة /٣٩٢ ، و التيسير / ١٤٣ ، و الكشف عن وجوه القراءات ٢،٦٣ ، و التذكرة ٢ ، ٥١٠ ، و حجة القراءات /٤٢٨ ، ٤١٩ ، و إعراب القرآن للنحاس ٤٥٩/٣ ، و المحرر الوجيز ٣١٨/٩ ، و البحـــر المحيط ١٣٠/٦، والدرر المصون ٤٩٩/٧ . و أنكر النحاس هذا المعنى و ذهب أبو عمرو و الأصـــمعي إلى أنّ كسر الواو لَحْن ؛ ذلك أنَّ بناء (فِـــعَالة) لا يكون إلا في الدلالة على صناعة أو معنى تلبّس بـــه صـــاحبه . إعراب القرآن للنحاس ٤٥٩/٣، و انظر : البحر المحيط ١٣٠/٦ ، و الدرر المصون ٤٩٩/٧ . و انظر في هذا البناء : الكتاب ١١/٤.

وذهب بعضهم إلى أنهما مصدران بمعنى واحد . معاني القراءات ١١٢/٢ و حجة القـــراءات/ ٤١٨ ،٤١٩ ، والتبيان ٨٤٩/٢ ، و نظم الدرر ٦٦/١٥. و ليونس بن حبيب قول طريف يكشف دلالة القراءتين ، قـــال : ((مـــــــــــــــــــــــــــــــا كـــــــــــــــــــــــــــــــــــان لله –جلَّ ذكره– فهو (وَلاَية) بالفتح من الوَلاية في الدين، و ما كان من وِلاية الأمر فهو بالكسر، يقول: هو والٍ متمكن الولاية، و هي ولِيّ بيّن الوَلاية)). الكشف ٦٣/٢. قال مكي: ((والاختيار الفتح؛ لأنَّه عليه الأكثر)). الكشف ٦٣/٢.

كـــــــــــــــــــــــــــذلك قولـــــــــــــــــــــــــــــــــه : (لِلّهِ)

وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ مجرورٍ لا بدَّ له من جارٍّ[1]؟ فقال – رحمه الله – : لا أحفظُ عن أحدٍ من السَّلف أنه أجاز الوقفَ على (الوَلاية) ؛ لأنَّهم رأَوْها متعلّقةً بما بعدها ، محتاجة إليهِ ، ألا ترى أن المعنى :

---

[1] – قراءة الرفع هي قراءة أبي عمرو والكسائي ، و حُمَيدْ و الأعمش و ابن ليلى و ابن مناذر و اليزيـــدي و ابن عيسى الأصبهاني على جهة النعتية لِـــ(الولاية) ، كأنَّ المعنى : هنالك الولايةُ الحقُّ لله ، أو على الإستئناف و القطع تقليلاً للتنبيه على أن فزعهم في مثل هذه الأزمات إلى الله دون غيره دليل قاطع على أنّ الله هو الحق و غيره باطل. معاني القراءات ١١٢/٢ ، والسبعة في القراءات /٣٩٢ ، والحجة في القراءات الســـبع /٢٢٥ ، و حجة القراءات /٤١٩ ، و المحرّر الوجيز ٣١٨/٩ ، و الكشف عن وجوه القراءات ٦٣/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٢٧/١٥ ، و البحر المحيط ١٣١/٦ ، و الدرر المصون ٥٠٠/٧ .

و قرأها أُبيّ : (هنالك الولايةُ الحقُّ لله) على النعتية لـــ(الولاية) مع تقديمها على لفظ الجلالة . البحـــر المحـــيط ١٣١/٦. و نظم الدرر ٦٦/١٥ . و قراءة أهل المدينة و حمزة (الحقِّ) بالكسر ، صفة لله عزَّ ،وجلَّ ، علـــى أن الحق مصدر وصِفَ به على نحو الوصف بـــ العَدْل و السلام ، و الدليل على ذلك سياق آيات أُخر ، كقولـــه تعالى : (و يعلمون أنّ الله هو الحقُّ) ، [النور/٢٥] و قوله أيضاً: (ثمّ ردّوا إلى الله مولاهم الحقّ) [الأنعام/٦٢] ، والخفض هو الاختيار لأنّ الجماعة عليه . معاني القراءات ١١٢/٢، و الحجة في القـــراءات الســـبع /٢٢٥، وحجة القراءات /٤١٠، وإعراب القرآن ٤٥٨/٢، والكشـــف عـــن وجـــوه القـــراءات ٦٣/٢، والمحـــرر الوجيز٣١٨/٩، والجامع لأحكام القرآن ٤١١/١٠، والبحر المحيط ١٣١/٦ ، و الدرر المصـــون ٥٠٠/٧ ، و نظم الدرر ٦٦/١٥ .

و قرأ أبو حَيوة ، و زيد بن علي ، و عمرو بن عبيد ، و ابن أبي عبْلة ، و أبو السّمال ، و يعقـــوب: (الحـــقَّ) بالنصب على أنه مصدر مؤكد ، و التقدير : هنالك أحق الحقّ . قال الزجاج في التعليق على هذا الوجه : ((و لا أعلم أحداً قرأ بها)) . معاني القرآن و إعرابه ٢٨٩/٣ . و انظر : المحرَّر الـــوجيز ٣١٨/٩ . و قـــد حسَّـــن الزمخشري هذه القراءة لأنها قراءة شيخه عمرو بن عُبَيد المعتزلي . و أنكر أبو حيان عليـــه ذلـــك فقـــال : ((....إلا أنَّ أهل السنَّة يطعنون عليه و على أتباعه)). انظر رأي الزمخشري في الكشـــاف / . و انظـــر رأي أبي حيَّان في البحر ١٣١/٦ .

هنالكَ وَلاية اللهِ الحقِّ لعبدهِ ؟ فهي مفتقرةٌ إلى ذكر الله – تعالى – لأنَّ الوَلاية تكون لله و لغـــير الله، والوقْفُ على الموصوف[1] دون صفته قبيحٌ[2] .

وقد تأملت الوقفَ على (الوَلاية) فرأيتهُ يستحيلُ من وجهٍ و لا يستحيل[3] من وجهٍ. أما مَـــنْ

[٢٧/آ]

وقف على قوله : (هنالكَ) فالوقف على هذا غير ممتنع ، و إنْ كان غيرَ مختارٍ[4]،و ينبغي أن يُجْعلَ من الوقف الذي يسمِّيه القرَّاء حَسَناً و صالحاً ، و إنْ لم يكنْ تامّاً[5] و لا كافياً[1] .وهذا النوع من

---

[1]– مطموسة في الأصل و السياق يقتضيها .

[2] – الوقف القبيح : هو الوقف الذي لا يُعْرَف المراد منه ، كالوقف على (بسم) ، و(مالـــك) ، و(ربّ) ، و الابتداء بـــ (الله) و (يوم الدين) ، و هذا الوقف يضيع المراد من الإضافة ، و يسمَّى هذا بوقف الضـــرورة لأن النفس انقطع عنده، وهو منهيٌّ عنه، ومن انقطع نفسهُ يستحبّ له أن يعود إلى ما قبله ليصله بما بعده. المكتفي /١١١ وما بعدها.

[3] – طمس بعضها .

[4] – (١) لا يحسن الوقف على هنالك في حالتين :

أ – إذا جعل (الحق) نعتاً لله ، و التقدير : لله ذي الحقِّ .

ب– إذا ألغي الظرف (هنالك) و أصبح العامل هو الاستقرار و قد قام الجار و المجرور (لله) مقامه .و يحسن الوقوف على هنالك في حالة جعل العامل في هنالك ، و قيل ما قبلـــه ، أي (منتصـــراً) ،و قيـــل : إن (هنالك) تمام المعنى و بذلك يكون العامل فيه (منتصراً) ، و قال النحاس : ((و الأحسن من هـــذا أن يكـــون (هنالك) مبتدأ ، أي في تلك الحال تتبيَّن نصرة الله جلَّ و عزّ وليه)) . إعراب القرآن ٢/٤٥٩ .

(٢) الوقف الحسن و يسمَّى الصالح : هو الوقف الذي لا يحسن الابتداء بما بعده للارتبـــاط اللفظـــي و المعنوي بينه و بين ما يسبقه، نحو قوله تعالى : (الحمد لله ربِّ العالمين) (الرحمن الرَّحيم) [الفاتحة ٢،١] فالوقف على (الحمد لله) حسن ، إذ المعنى مفهوم ، و لكن لا يحسن الابتداء بـــ (ربِّ العالمين) ، (الرحمن الرحيم) لأنها كلها مخفوضة ، فهي تابعة لما قبلها ، فالوقف عليها قبيح . المكتفي / ١١٠ . و انظر : غرائب القرآن ١/٤٠ ، ٤١ .

[5] – هو الوقف الذي يحسن القطع عليه و الابتداء بالذي بعده لعدم تعلّق الموقوف عليه بشيء بعده ، و يكون أكثر هذا النوع في الفواصل و رؤوس الآيات . المكتفي /١٠٧ . و انظر : غرائب القرآن ١/٤٠ ، ٤١ .

الوقف أجازه بعض القرّاء، و معناه عنده أن يوقف // على الكلمة — و إن كان لا يصحّ أن يُبتدأ بما بعده – كالوقف على الموصوف دونَ الصفة[٢] ، و المؤكّد دون التأكيد ، و بهذا استحبَّ جماعة من القراء الوقفَ عند رؤوس الآيات ، و إن كانت الآية متعلّقة بما بعدها ، و وقفوا على قوله تعالى : (إنَّه كان غفَّاراً)[٣] [نوح : ١٠] و هو كلام ناقص ؛ لأنَّ قوله : (يرسلِ السماءَ عليكم مدراراً) [نوح : ١١] جواب لقوله : (استغفروا ربَّكم إنَّه كان غفَّارا) [نوح : ١٠] فيكون الوقف على (الوَلاية) من هذا النوع .و لصاحب الرأي أن يقول : إنَّ الموصوفَ إنَّما يقبُحُ الوقفُ عليه دون صفتِه، إذا كان محتاجاً إليها في البيان ، و إن كان قائماً بنفسه غير مفتقرٍ إلى الصفة جاز السكوت عليه ، و ليست (الولايةُ) مفتقرة إلى أن تُوصفَ بأنَّها حقٌّ ؛ لأنَّ ولاية الله تعالى حقٌّ وُصِفَتْ بالحق أم لم توصفْ. ولو كانت الولاية — ههنا — مفتقرة إلى وصفها بالحق لما جاز خفضُ (الحق) ، و ممكنٌ أن يُجعل لله تفسيراً ، كأنه لَّما قال : هنالك الوَلايةُ ، قال قائل : لمن ؟ فقال المجيب : لله . و هذا كله توجيه لمذهب من أجاز الوقف على الولاية[٤] ظهر ليَّ من غير أن أراه لمنْ تقدَّم .

و أمَّا إعراب الآية ؛ فإنَّ (الوَلايةَ) ترتفع بالابتداء على مذهب[٥] سيبويه ، و بالاستقرار على مذهب الأخفش[٦] ، فإذا كانت مبتدأ كان الخبر (هنالك)[١] ، و إن شئت كان (لله)[٢] . فإن

---

[١] – هو ما يحسن الوقوف عليه و الابتداء بما يليه لأنه يرتبط به ارتباطاً معنوياً لا لفظياً ، نحو قوله تعالى : (حرِّمت عليكم أمهاتكم) [النساء /٢٣] إذ يصح الوقوف على أمهاتكم ، و كل كلام قام بنفسه و استغنى بعامل و معمول فيه فالوقوف عليه كاف ، و يسمّى أيضاً مفهوماً . المكتفي /١٠٩ . و انظر : غرائب القرآن ٤٠/١ ى، ٤١ .

[٢] – منع السَّجاوندي هذا النوع من الوقف إلا عند الضرورة لانقطاع النفس . كتاب الوقف و الابتدا/ ١١٣ .

[٣] – كتاب الوقف و الابتدا للسَّجاوندي / ٤٥٨ ، و غرائب القرآن ٥٤/٢٨ .

[٤] – طمست الهمزة من أولها .

[٥] – انظر الكتاب ٤٩/١ ، ١٣٦ ، ٤١٨ .

[٦] – المراد بذلك أن إعراب (الولاية) يكون فاعلاً بالاستقرار الذي دلَّ عليه الظرف (هنالك) ، و التقدير : استقرّت الولاية لله . ويكون تعلّق (لله) بالاستقرار أو بالظرف نفسه لأنه قام مقام العامل ، أو، بالولاية نفسها ، أو بمحذوف حال من (الولاية) ، و الأخفش يذهب إلى أنَّ الظرف يرفع الفاعل من غير اعتماد ، و هو أحد

اعتقدت أنَّ (هنالك) هو الخبر ، كان موضعه رَفعاً ، و إن كان ظرفاً لتضمّنه الخبر المرفـــوع و العامل فيه الاستقرار[3] ، و يكون في موضع نصب على الحال[4] ، و العامل في هذه الحـــال مـــا تضمّنه الولاية من معنى الفعل ، و (هنالك) بما تضمَّنه من معنى الاستقرار .

و إن قلتُ : (للهِ)[5] هو الخبر ، كان موضع المجرور (رفعاً) لتضمّنه الخبر الرفوع ، و كان (هنالك) منصوب الموضع على الظرف المتضمّن لمعنى الحال[6] ، كما تقول : رأيتُ زيـــداً خلفـــك ، وَ – خلفك– و إن كان ظرفاً متضمّناً معنى الحال ، و العامل في الحال ما تضمّنه قولـــه: (لله) مـــن الاســـتقرار،ومن

[٢٧/ب] (الوَلايةَ) بالاستقرار ، وهو مذهب الأخفش[7] ، فلا موضع // لـــ(هنالك) من الإعراب ؛ لأنـــه ناب مناب الفعل الذي يرتفع به فاعله ، و يكون (لله) في موضع نصب على الحال أيضاً[8] .

و من أجاز الوقف على (هنالك)[9] فالعامل فيه قوله : (منتصراً) ، و هو مذهبٌ غير مختـــار ؛ و لأبي عمرو الداني[1] في هذا الموضع كلام مشكل ؛ لأنه ذكر في كتـــاب (المكتفـــى في معرفـــة

قولي الأخفش من غير إيجاب . و الثاني : جواز ارتفاعه بالابتداء أيضاً . انظر في ذلك : الإنصـــاف /٥١ ، و شرح الكافية ٢٨/١/١ .

[1] – التبيان ٨٤٩/٢ ، و الدر المصون ٤٩٨/٧ .

[2] – التبيان في إعراب القرآن ٨٤٩/٢ ، و الدر المصون ٤٩٨/٧ .

[3] – الدر المصون ٤٩٨/٧ .

[4] – الدر المصون ٤٩٨/٧ .

[5] – التبيان ٨٤٩/٢.

[6] – التبيان ٨٤٩/٢ .

[7] – أي على أنها فاعل للظرف قبلها ، و تقديره : استقرت الولاية لله ، و هذا على أحد قولي الأخفش ؛ فقد أجاز أن يرفع الظرف الفاعل من غير اعتماد على استفهام أو غيره . انظر : الإنصاف /٥١ ، و شرح الكافيـــة ٢٨/١/١ ، و الدرّ المصون ٧،٤٩٨.

[8] – و يجوز تعلقه بالظرف نفسه لأنه قائم مقام العمل ، أو بـــنفس الولايـــة ، أو بالاســـتقرار ، علـــى رأي الأخفش المذكور في الحاشية السابقة . انظر : الدرّ المصون ٤٩٨/٧ .

[9] – و به قال ابن قتيبة الدينوري فيما نقله عنه أبو عمرو الداني على أن المعنى : و لم يكن يصـــل أيضـــاً إلى نصرة نفسه هنالك ، و العامل فيه منتصراً،و يكون لله هو الخبر. المكتفي /٢٤٠ ، و على هذا يكون الوقـــف على (هنالك) حسناً . انظر مشكل إعراب القرآن ٤٣/٢ .

الوقف)[٢] قول من جعل العامل في (هنالك) (منتصراً) . ثمَّ قال : ((و الأَوْجَهُ أنْ يكون (هنالك) مبتدأ))[٣] . و هذا كلام يوهم من سمعه أنه مبتدأٌ مسندٌ إليه ما بعده ، و ذلك غير صحيح ، و إنما أراد أنه كلامٌ مستأنفٌ منقطعٌ مما قبله .فإنْ قال قائل : فإذا جاز أن يكون (لله) في موضع نصب على الحال[٤] جاز الوقف على الولاية ؛ لأنَّ (الحال)[٥] فضلة يجوز السكوت دونها حُجَّةٌ يتعلَّق بها[٦] صاحب هذا القول . و لكن ليس معنى قول النحويين : إنَّ الحال فَضلة[٧] ، أنها مستغنى عنها في كل موضع . ألا ترى أن من الأحوال ما يسدّ[٨] مسدَّ الخبر الذي لا بدَّ منه في نحو: ضَرْبي زيـــداً قائماً. وكذلك من الفضلات ما لايسوّغ سقوطه من الكلام ، كقوله تعالى : (و لم [يكن[٩]] له كفواً أحد) [الإخلاص :٥] ، وَ (له) لا تستغني الآية عنه ، و إنْ لم يكن خبراً و لا جزءاً[١٠] منه . و إنما أراد النحويون بقولهم : إنَّ الحالَ فَضْلة[١١] ؛ أنها لا ينعقِدُ بها وحدها خبرٌ مفيـــدٌ مســـتقل

---

[١] – هو عثمان بن سعيد بن عمر الأموي ، أبو عمرو : ولد في قرطبة ، ورحل إلى المشرق في طلب العلـــم ، عاد إلى الأندلس واستقر في (دانية) وفيها توفي سنة ٤٤٠ هـــ وعمره اثنتان وسبعون ســـنة . مـــن آثـــاره المشهورة : المحكم في نقط المصاحف والتيسير والمكتفى ، وكلها مطبوعة ١٢ / ١٢٥ و ١٢٦ ، والأعلام ٤ / ٢٠٦ .

[٢] – اسم الكتاب: (المكتفى في الوقف و الابتداء)،صدر بتحقيق جايد زيدان مخلف ، عـــن وزارة الأوقـــاف والشؤون الإسلامية ، العراق ط١ ، ١٤٠٣هـــ / ١٩٨٣م .

[٣] – مشكل إعراب القرآن ٤٣/٢ ، و المكتفي /٢٤٠ ، و الدرّ المصون ٤٩٩/٧ و نسبه إلى الزجاج ، و ليس في معانيه . و انظر إعراب القرآن للنحاس ٤٥٩/٢ .

[٤] – التبيان ٨٤٩/٢ .

[٥] – مطموسة في الأصل .

[٦] – هذا هو الوجه الثالث الذي ذكره السمين في الدر المصون ٤٩٩/٧ .

[٧] – طمس بعضها .

[٨] – طمس بعضها .

[٩] – ساقطة من الأصل .

[١٠] – طمس أكثر الكلمة .

[١١] – يراد بالفضلة ما يأتي بعد تمام الجملة لا يستغني عنه الكلام ، ففي قوله تعالى: (و إذا قاموا إلى الصـــلاة قاموا كسالى) [النساء ٣ / ١٤٢] تعرب (كسالى) حالاً ، و هي مما لا يستغني عنها الكلام . شرح التصريح ٣٦٦/١ .

بنفسه ، و إنما تنعقد فائدة الخبر[1] بغيرها دونها أو بها مقترنة مع غيرها.أما أن تكون هي وحدها خبراً يستقل به كلام فلا ،وفي هذا الموضع نظر أكثر من هذا ، ليس هذا موضعه ، و لله الحمد . كملت المسألة و الحمد لله ربِّ العالمين ، و صلى الله على محمد خاتم النبيين و آله الطيبين . و مما أنشده الفقيه[2] النحوي ابن محمد [البطليوسي][3] لنفسه : [الكامل]

قالتْ : أرى ليـــلَ الشـــباب بـــدتْ   للشـــــيبِ فيـــــه أنجـــــمٌ زَهُـــــرُ
فأجبتـــها لا تكثـــري عجبـــاً مـــنْ   شـــــيبة لم يجنـــــها كِبَـــــرُ
لكـــن طويـــت مـــن الهمـــوم لظـــى   أضـــحى لهـــا في عارضـــي شـــرَرُ

[1] – مطموسة و السياق يقتضيها .

[2] – طمس أكثر الكلمة في الأصل .

[3] – الأبيات من قصيدة يعزّي فيها ذا الوزارتين أبا عيسى بن لبون في أخيه ، و هي في مجموعـــة الشـــعري ، صـــــــنعة

د. صاحب أبو جناح ، مجلة المورد ، مج٦ ، ع١ ، ص١٠٦ ، ١٩٧٧م ، و تخريجها ثمة .

الرسالة الخامسة

في تحقيق المثال المشهور: ضربَ زيدٌ عمراً

[٢٨/آ]

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد النبي الكريم

قال الفقيه الأستاذ المحدِّث ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي :

سألت – سدَّدك الله إلى الغرض الأَقْصد، وحملك على السَّنَنِ الأحمد عن قولنا: ضَرَبَ زيدٌ عمراً[١] وقلت: ما العامل في زيد؟ وما العامل في عمرو؟ وهل عاملهما واحد؟ أم العامل في أحدهما غير العامل في الآخر؟ وما هذا الكلام؟، أحقيقة أم مجاز؟ فإن كان حقيقة فكيف هو؟ وإن كان مجازاً فمن كم وجهاً دخله المجاز؟ أم من وجه واحد أم من أكثر من ذلك؟ وقلت: ما معنى قولنا: زيدٌ فاعل يضرب، وعمرو مفعول به؟ فإن كنتم تريدون أن للفعل تأثيراً في الفاعل فكيف يصحُّ ذلك والأمرُ في الحقيقة بعكس ما زعمتموه؛ لأن الفاعل هو الموجد للفعل والمحدث له وإن كان لا تأثير[٢] للفعل في فاعله فبأي شيء ارتفع الفعل؟ وقلت: أتزعمون أنَّ زيداً يرتفع باختراعه الضرب وإحداثه إيَّاه أم إسناد الفعل إليه؟ وكيف ترتيب هذه المسألة وما أشبهها على رأي البصريين والكوفيين؟ وما الأحكام التي يختصّ بها (زيد) دون (عمرو) ؟ وقد أجبتك – أرشدك الله – إلى ما سألتني عنه، وجلوت الحقيقة منه واستوفيت فيها من القول ما رَجَوْت أن يوافق مرادَك، ويطابق اعتقادك، وما العون إلاّ بالله – عزَّ وجل –.

(فصل)

أما ارتفاع (زيدٍ) من قولنا : ضرب زيدٌ عَمْراً ؛ فلا خلاف بين البصريين والكوفيين فيما علمتُه أنَّه بالفعل نفسه، وأمَّا انتصاب (عمرٍو)؛ ففيه أربعة أقوال:

أما سيبويه وأصحابه؛ فذهبوا إلى أنَّ النَّاصب له[٣] الفعل نفسُه[٤]. وأما هشامٌ الكوفيُّ؛

---

[١] – الكتاب ١ / ٨٠ و ٨١ .

[٢] – في الأصل : ((لا تأثيراً)) .

[٣] – سقطت في التصوير .

[٤] – الكتاب ١ / ٢٨٧ ، والإنصاف ١ / ٧٨ ، وحجة البصريين أن الإجماع معقود على أن للفعل تأثيراً في العمل، والفاعل لا تأثير له ، لأنه اسم ، والأسماء لا تعمل . وذهب الكوفيون إلى أن الناصب لو كان الفعل وحده لوجب أن يليه المفعول به ولا يفصل بينهما ، فلما جاز الفصل دلّ ذلك على أن الفعل والفاعل هما العامل فيه . الإنصاف ١ / ٨٠.

فذهب إلى الناصبَ له الفاعل نفسه[1]. وأما الفراء[2] ؛ فذهب إلى أنَّ العامل فيه مجموع الفعل والفاعل[3]، وأنه لا يصحُّ أن ينتصب بأحدهما دون الآخر . وذهب الأحمرُ[4] ومَنْ رأى رأيه أنَّ الناصب له المعنى[5].

والذي يُعْتمدُ عليه من هذه الأقوال الأربعة هو قول سيبويه ، وسائر الأقوال إما راجع إليه،

[٢٨/ب] وإمَّا ساقط[6] فلا يعرَّج//عليه. فممَّا يدلُّ على أنَّ الناصبَ له هو الفعل اتّفاق النحويين على تسمية

(عمرٍو) في هذه المسألة ونظيرتها مفعولاً به؛ ذلك أنَّ فِعلَ زيدٍ الضَّربَ، ووقع به؛ لأنَّ (عَمْراً) ليس بمفعولٍ لـــ (زيدٍ) على الحقيقة. وإنما المفعول عل الحقيقة (الضَّربُ) ولآجل هذا سُمِّي

---

[1] – الإنصاف ١ / ٧٨ ، والخصائص ١ / ١٠٣ ، وشرح الكافية ١ / ٢١ ، ١٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٦٦ بلا عزو، وتذكرة النحاة ٢ / ٣٣٨ ، والمساعد ١ / ٤٢٦ ، وشرح التصريح ١ / ٣٠٩. وانظر : هشام بن معاوية الضرير /٢٠٥ . وحجة هشام أنَّه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع ، نحو : ضرب زيد . وانظر الردود على هذا الرأي في: هشام بن معاوية الضرير / ٢٠٥ و ٢٠٦ .

[2] –

[3] – الإنصاف ١/ ٧٨، وتذكرة النحاة ٣٣٨، وهو قول الكوفيين عامة، وحجَّتهم أنه لا يكون معول إلا بعد فعل وفاعل لفظاً وتقديراً ، والفعل والفاعل كالشيء الواحد. انظر أدلتهم على ذلك في: الإنصاف ١ / ٧٩ و٨٠ .

وقال ابن عصفور: ((وذلك فاسد ، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع، وهو أن يتقدَّم على العامل أو يتأخّر عنه . وأيضاً فإنه يؤدِّي إلى إعمال عاملين في معمول واحد)). شرح الجمل ١/ ١٦٦ .

[4] – هو خلف بن حيَّان ، أبو محرز ، ويعرف بالأحمر: راوية وعالم في الشعر، كان أستاذاً للأصمعي، كان يعرف بوضعه الشعر على ألسنة الشعراء ، توفي سنة ١٨٠ هـــ . ترجمته في : الأعلام ٢ / ٣١٠ .

[5] – التذييل والتكميل ٢ /١٥٥ / أ [نقلا عن: هشام بن معاوية الضرير /٢٠٥ ، ح٤]، وهو مردود بأن المفعول به يرفع فيما لم يسمَّ فاعله، ومعنى المفعولية باق فيه، وبأنه يجب نصب الاسم في (مات زيدٌ) لأنَّ معنى المفعولية فيه، فلما ارتفع ما لم يسمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في (مات زيد) مع عدم معنى الفاعلية دلَّ على فساد ما ذهب إليه خلف .

[6] – طمس بعض الكلمة .

حَدَثَاً؛ لأنَّ الفاعل أحدثه، ولأجل هذا سُمِّي الضَّرب مفعولاً مطلقاً. فإذا كان (عمرو) إنَّما صار مفعولاً بمباشرة فعلِ زيدٍ إيَّاه ووقوعه به صحَّ أنَّ فعل (زيد) هو الناصب له، لا زيد.

وأمَّا قول هشام : إنّ الفاعل الذي هو العاملُ في (عمرو) دون الفعل؛ فإنَّما قال ذلك من قبلِ أنَّ الاعتماد إنَّما هو الفاعل لأنه الموجدُ للضَّرْب والمحدِث له، فلمَّا كانَ كذلك صار الضربُ وعمرو معاً مفعولَين لــ (زيدٍ)، إلاَّ أنَّ الضربَ مفعول لــ (زَيْدٍ) لا واسطة بينه وبينه، وعمرو مفعول لــ (زيد) بواسطة الضَّرب. وهذا الذي اعتقده هشام ، وإن كان صحيحاً من طريق المعنى، فإنه لا يوجب أن يكون (زيدٌ) هو الناصب لــ (عمرو) على مقاييس النحويين، بل هو خارج عن قوانينهم غير مستمرٍّ على أصولهم ، وهو منتقض عليه من وجوه :

أحدها : أن النحويين لا يريدون بقولهم : (فاعل) في صناعة النحو الفاعلَ الحقيقي ، وإنّما هو الفاعلُ عندهم ما استند إليه الحديثُ قبله ، وحُدِّث به عنْه ، سواء كان مخترعاً للفعل أو غير مخترع ، ألا تراهم يقولون[1] : ماتَ زيدٌ ، ومرضَ عمرو ، ولم يفعلا شيئاً في الحقيقة فيرفعونهما[2] ويسمّونَها فاعلَين ، كما يقال : أماتَ اللهُ زيداً ، وأمرضَ اللهُ عمراً .

ووجه ثانٍ : وهو أنَّ النحويين متّفقون على أن أصل العمل إنَّما هو للأفعال والحروف ، وأنَّ الأسماء لا حظَّ لها في العمل[3] . وإنَّما يعمل من الأسماء ما أشبه[4] الفعل الذي في أوَّله إحدى الزوائد الأربع في قول جمهور النحويين[5] ، أو ما كان بمنــزلة الفعل الماضي في قول الكسائيّ وحده[6] ، والمصادر المقدرة[7] بــ(أنْ) والفعل ، والصفاتُ المشبَّهة بأسماء الفاعلين والمفعولين ،

---

[1] – طمس في الأصل.

[2] – طمس في الأصل.

[3] – الإنصاف ١ / ٨٠ ، وشرح الجمل ١ / ٥٥٠ .

[4] – طمس في الأصل.

[5] – المسائل البغداديات / ٥٤١ (مسألة ٥٦) ، وشرح الجمل ١ / ٥٥٠ .

[6] – بل تابعه هشام الضرير وابن مضاء القرطبي. انظر: البحر المحيط/ ١٠٩، و ٧ / ٢٨، ومنهج السالك ٣٢٥/٢، ومغني اللبيب /   ، والمساعد ٢ / ١٩٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٦٦. وانظر أدلتهم في كتاب : هشام بن معاوية الضرير / ٢٥٦ و ٢٥٧ .

[7] – طمس بعض الكلمة في الأصل .

وأسماءُ الأفعال ، نحو : نَزالِ ، وتَراكِ ، وشتَّانَ ، وهيهاتَ . وأمَّا الأسماء الجامدةُ التي لا شبه[1]

للفعل فيها، خاصة

[٢٩/آ] الأعلام منها ، نحو (زيدٍ) و (عمرو) فلا تعمل شيئاً عند أحدٍ[2] // من النحويين .

وقد رأى قومٌ من النحويين أنَّ الاسم لا يعمل شيئاً في غيره وإنْ كان مشتقَّاً من الفعل ، جارياً عليه ، وزعموا أنَّ (زيداً) في قولنا (هذا ضاربٌ زيداً غداً) إنَّما ينتصبُ بفعل مضمرٍ[3] دلَّ عليه (ضاربٌ). وزعم قوم أنَّ (ضارباً) ونحوه من أسماء الفاعلين إذا انتصبَ ما بعدَه؛ فإنَّما هو فِعلٌ لا اسمٌ، وإنَّما يكونُ اسماً عندهم إذا أضفته إلى ما بعده فقلت: هذا ضاربُ زيدٍ. وقولنا في الأسماء الجوامد: أنها لا تعمل، إنَّما نريد بذلك أنَّها لا تنْصِبُ مفعولاً به ولا مفعولاً فيه، فأما الرَّفع فقد جاء في بعضها كقولهم: مررتُ برجلٍ مئةٍ إبلُه، وخزٍّ ثوبُه. وقد جاء منها ما يعمل في التمييز، نحو: خمسة عشرَ درهماً، وهذا إنَّما جاءَ في غير الأعلام؛ لأنَّها ضارعتِ الصفاتِ بما فيها من التنكير والعموم.

فأمَّا الأعلام فلم يأتِ منها شيٌ يرفعُ ولا ينصبُ ، ولو كان ما توهَّمه هشامٌ صحيحاً لجازَ لجميع الأشياء أنْ تعمل إذا كان فاعلاً من طريق المعنى ، وذلك غير جائز باتّفاق . وهذا الذي ذكرناه ممَّا يدلُّ على أنَّ الأشياء عند النحويين ليستْ على موضعها عند أهل النظر من المتكلِّمين ، وأنَّ لكلِّ صناعة سبيلاً يجب ألا يتعدَّاها مَنْ أراد تعلُّمَ تلك الصناع، وإلاَّ فسدت عليه المعاني بإدخاله في تلك الصناعة ما ليس منها . ألا ترى أنَّ النحويين قد جعلوا في هذا الذي ذكرناه الأفعال أصلاً والأسماء فرعاً محمولاً عليه ، وذلك بعكْس ما عليه الأمرُ في الحقيقة .

وقد ردَّ أبو علي الفسوي[4] قول هشام بأنْ قال : ((الدليلُ على أنَّ انتصابَ (عمروٍ) من قولنا : (ضربَ زيدٌ عمراً) بالفعل أنَّ المفعولَ يختلفُ في تصرُّفِه بحسبِ الفعل[5] ؛ فإذا كان

---

[1] – طمس في الأصل.

[2] – طمس بعض الكلمة .

[3] – المسائل البصريات ١ / ٥٤١ (مسألة ٥٦) ، وهو قول ابن السرَّاج .

[4] – هو أبو علي الفارسي ، الحسن بن عبد الغفار ، شيخ ابن جني ، ولد سنة ٢٨٨ هـ وتوفي سنة ٣٧٧ هـ . ترجمته في: البلغة / ٥٧ ، وانظر : بغية الوعاة ١ / ٥٠٢ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٢٢ .

[5] – التذييل والتكميل ٢ /١٥٤ ب – ١٥٥ / أ [نقلاً عن : هشام بن معاوية الضرير: حياته، وآراؤه، ومنهجه، ص٦. وانظر الأصول ١/ ١٧٤.

الفعل متصرفاً تصرَّفَ المفعولُ ، وإذا لم يكن الفعل متصرِّفاً لم يتصرّف المفعول. فلو كان انتصابه بالفاعل

-كما قال هشام- لم يختلف بحسبِ اختلاف الفعل، وكان يكون في جميع المواضع على وجه واحد)). قال أبو علي: ((ولو كان العاملُ فيه الفاعل لوجب أن يعمل فيه غير مسندٍ إليه الفعل)). قال أبو علي: ((فإنْ قال هشام إنَّما يعملُ فيه إذا كان بهذا الوصف، قيل له: فأجز أن تنصبَ

[٢٩/ب] بالابتداء، نحو : زيدٌ ذاهبٌ عمراً ؛ لأنه مثْل الفاعل في أنه يُحْدِث عنه. فإذا لم يجز انتصابه // بالمبتدأ مع أنه يَحْدث عنه كما يحدث عن الفاعل دلَّ على أنَّه لا يجوز انتصابه بالفاعل .

(**فصل**)

وأمَّا قول الفراء : إنَّ العامل في (عمرو) من قولنا : ضرب زيدٌ عمراً مجموع الفعل والفاعل معاً، فإنَّما قال ذلك -فيما نرى والله أعلم- لأنَّه تأمَّل الفعل والفاعِل فوجد كل واحد منهما مفتقراً[١] إلى صاحبه، فالفعل مفتقر إلى فاعله؛ لأنَّه هو الذي أوْجده وأحدثه، والفاعل مفتقر إلى فعله؛ لأنَّه به يصحُّ تأثيره في المفعول. ولو لم يكن للفاعل فِعْل لم يصحَّ له تأثير، ولا صحَّ أن يسمَّى فاعلاً. فلما وجد الحال عل وصفْناه جعل العامل في المفعول مجموعهما، إذ كان لا يصحُّ نَصْب المفعول إلا باقترانهما.

ونظير هذا من آراء البصريين[٢] رأي من رأى منهم أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يرفعان الخبر حين كان الخبر لا يصحُّ إلا بتقدمهما جميعاً ، وهذا الذي قاله الفراء راجع عندنا إلى قول سيبويه . ألا ترى أنَّ سيبويه لا ينكر أن الفعل والفاعل كل واحد منهما مفتقر إلى صاحبه[٣] ، وإن كان يعتقد مع ذلك أنَّ الفعل وحده هو العامل في المفعول. قال أبو علي الفَسَوي: ((ومِمَّا يُفْسد قول الفراء إجازة النحويين: (ضربَ زيداً عمروٌ) فيقدمون المفعول على الفاعل. فلو كان العامل في

---

[١] - طمس أكثرها .

[٢] - شرح المفصَّل ١ / ٨٥ . وقد ضعَّف ابن يعيش هذا الرأي ؛ لأن فيه إضافة العمل إلى الأسماء ، والأسماء لا تعمل . وذهب إلى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، وهو العامل في الخبر أيضاً ، إلا أنه يعمل في المبتدأ بلا واسطة ويعمل في الخبر بواسطة المبتدأ .

[٣] - طمس بعضها .

عمرو ومجموع الفعل[1] والفاعل لم يجز ذلك؛ لأنك كنت تُعْمل العامل قبل أنْ يتمَّ. ويدلُّ على فساده أيضاً أنَّ الفاعل والفعل جملة والجملة معنى، فلو كانت الجملة هي العاملة لم يجز: زيداً ضربَ عمرو؛ لأنَّ العامل المعنوي لا يتقدَّم معموله عليه، إلا أن يكون ظرفاً، فصحَّ أن الناصب له الفعل، كما قال سيبويه.

(**فصل**)[2]

وأمَّا قول الأحمر ومَنْ رأى رأيه: إنَّ (عمراً) من قولنا: (ضرب زيدٌ عمراً) ينتصب[3] بالمعنى؛ فإنه أضعف الأقوال وأوهاها؛ لأنَّ المعاني لا تنصب عندنا، إنَّما ترفع المعاني وذلك في موضعين من الكلام، أحدهما : الابتداء . والآخر : الفعل المضارع . وقد تنصب المعاني المفعول فيه على وجْه آخر غير الوجه الأول[4] ، وهي الظروف والأحوال . وأمَّا المفعول به ؛ فلا يجوز ذلك عند

[٣٠/آ] البصريين. قال : أبو علي : ((ويبين فساد قول الأحمر أنَّ الفاعل يرتفع إذا أسندت // الفعل إليه حدث المعنى في الحقيقة أو لم يحدث . ألا ترى أنَّك تقول : قام زيدٌ في حال الصدق والكذب . وكذلك تقول : لم يقم زيدٌ فيرتفع وإن كان لم يفعل في المعنى شيئاً . وتقول : لم يضرب زيدٌ عمراً ، فتنصب عمراً وإن كان زيدٌ لم يفعل به في المعنى شيئاً ، فبطل ما قاله وصح قول سيبويه)) . هذا قول الفَسَويّ. وقول الأحمر عندي ينحو نحو قول هشام وقد تقدَّم ذكْره ، وغرض كل احد منهما قريبٌ مِنْ غرض الآخر .

---

[1] – طمس بعضها .

[2] – طمس بعضها .

[3] – طمس أكثرها .

[4] – طمس أكثرها .

(**فصل**)

سؤالك الثاني ، وهو قولك : إذا قلنا : ضربَ زيدٌ عمراً ، فهل هذا الكلام حقيقةٌ أم مجاز ؟ فأقول : إنَّه مجازٌ لا حقيقةٌ ، وإن المجاز يدخله من خمسة أوجه لا من وجه واحد . فمنها : أنَّ (زيداً) يجوز أن يباشر ضَرْبَ عمرو بنفسه ، ويجوز أن يأمرَ غيره بضربه فينْسَبَ الضَّرْبُ إليه ؛ لأنه أمر به ، وإن كان غيره هو الذي تولاّه دونه . كما يقال : ضَرَب السلطانُ فلاناً ألف سوْطٍ ، أي : أمرَ بضربه . وقطع السلطان يدَ فلان ؛ أي أمر بذلك . وهذا النوع من المجاز لا يختصُّ هذه المسألة وحدها ، بل هو جائز في كل فعل حُدِّث به عن الفاعل . لأجل هذا احتيج إلى وضع التوكيد في الكلام ، تقول : كتب زيدٌ ، فيجوز أنْ يُباشر الكتابة بيده ، ويجوز أنْ يكتب عنه بأمره . فإذا أردت رفع المجاز قلت: كتبَ زيد بنفسه ، وكذلك قوله تعالى : (فأتى اللهُ بنيانَهم منَ القواعد فخرّ) [النحل ١٦ / ٢٦] وليس هنالك إتيانٌ في الحقيقة ؛ لأنَّ الله تعالى لا يوصف بالانتقال ، لأنَّ الانتقال للمحدثات ، جلَّ عن قول الجاهلين، وإنَّما معناه : فعل في البنيان فعلاً فهو إتيانُ فعلٍ لا إتيانُ ذات.

وممَّا يرفَعُ المجاز المصادر إذا أكِّدت بها الأفعالُ ، كقولنا : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وقتلتُ قتلاً ؛ ولأجل ما ذكرناه استدلَّ أهل السنَّة – رحمهم الله – على أن تكليم الله لموسى – عليه السلام – حقيقة لا مجاز بقوله : (وكلَّم اللهُ موسى تكليماً) [النساء ٤ / ١٦٤] . فإنْ قال قائل من المعتزلة المخالفين لنا في هذا : قد جاء في الشعر ما ينقُض عليكم هذه الدعوى، وهو قول الشاعر[١] :

[الطويل]

بكى الخز من رَوْحٍ وأنكَر جارَه ... وعجَّتْ عجيجاً من جذام المطارفُ[٢]

---

[١] - بل هي حميدة بنت النعمان بن بشير . والبيت في الاقتضاب / ١١٧ ، ٣٠٦ ، وسمط اللآلي/ ١٨٠، والمخصص ١٧/ ٤٠، ومعجم الأدباء ١١ / ٢٠ ، والكتاب ٣ / ٢٤٨ بلا نسبة ، والمقتضب ٣ / ٣٦٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج / ٧٥ .

[٢] - في الكتاب ٣ / ٢٤٨ : ((نبا الخز)) . رَوْح بن زنباع زوج حميدة بنت النعمان ، وكان روح سيد جذام ، وكان والياً على فلسطين أيام يزيد بن معاوية ، وهو أحد الدعاة إلى بيعته . جذام : قبيلة رَوْح . المطارف جمع مُطْرف ، وهو ثوب من خز في طرفه أعلام .

[٣٠/ب] الجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن الشاعر قصد المبالغة // في الهجو فجعل عجيج المطارف كالحقيقة لذلك ، كما يقول القائل : زيدٌ كالحمار ، فيقول له الآخرُ : هو الحمار بعينه ، وقد علم أنه ليس الحمارَ بعينه في الحقيقة ، ولكنه جعله إيَّاه مبالغةً .

وكذلك يقولون : هندٌ القمرُ ، وزيدٌ الأسدُ ، فيُسْقطون الحرف الدالَّ على المماثلة والمشابهة ويجعلون الأوَّل الثاني مبالغة ، فهذا أحد الجوابين .

والجواب الثاني : أنَّ هذا البيت لو لم نجد له أويلاً لم نَعتدَّ به حجَّة ؛ لأنَّ الشاعر يجوز له على وجه الضَّرورة ما لا يجوز في الكلام .

(**فصل**)

وأمَّا المجاز[١] الثاني الذي في قولنا : ضَرَب زيدٌ عمراً ؛ فهو أن (ضربَ) لفظة موضوعة في اللغة ليعبَّر بها عن نوع الضَّرب كلِّه . ألا ترى أنَّك تقول : ضربَ زيدٌ ، وضربَ الزيدان ، وضربَ القَوْمُ فيعبِّر بها عن النوع كلِّه. ومعلوم أنَّ زيداً لم يوقع بعمرو وقوع الضرب كلِّه ، وإنَّما أوقع به جزءاً منْه ، فبان بهذا أنه عموم وضِعَ مَوْضِع خُصوصٍ ، وهذا النوع من المجاز أيضاً مطَّرد في جميع الأفعال . ألا ترى أنك تقول : أكلْتُ خُبْزاً ، أو شربتُ ماءً ، وقد عُلِمَ أنَّك لم تفعل جميع الأكل ولا جميع الشرب. ويبيِّن ذلك قول الشاعر :

لعمري لقد أجبتك الحبَّ كلَّه

فأتى[٢] بالتوكيد ليرفع المجاز الذي وقع[٣] في الحب .

وكذلك قول الآخر[٤] : [الطويل]

وقد يجمع اللهُ الشتيتين بعدما ... يظنَّان كل الظنِّ ألا تلاقيا

(**فصل**)

---

[١] – سقط بعضها .

[٢] – في الأصل : ((فأتا)) .

[٣] – سقطت الواو .

[٤] – البيت لمجنون ليلى ، وهو في : ديوانه / ٢٩٣ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٢ ، وشرح التصريح ١ / ٣٢٨ ، وهو بلا نسبة في : الخصائص ٢ / ٤٤٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ١١٣ ، واللسان (شتت) .

وأمَّا المجاز الثالث في قولنا: ضرب زيدٌ عَمْراً ؛ فهو أنَّ الضَّرْب لم يقع بجميع أجزاءِ عمرو ، وإنَّما وقع فَنُسب البعض إلى جملته . ويدلُّ على ذلك تأكيدهم إيَّاه بما يرفع المجازَ عنْه ، وهو ما حكاه سيبويه من قولهم[1] : ضُرِبَ زيدٌ ظهرُه وبطنُهُ ، وضُرِبَ زيد الظهرُ البطنُ . وهذا النوع الثالث من المجاز أيضا مستمرٌّ في جميع المفعولات، فإنَّ الفعل إذا وقع عليها جاز أنْ يستوعبَ جميعها ، وجاز أنْ يختصَّ ببعضها[2] . ألا ترى أنك تقول : أكلتُ الخبزَ وشربتُ الماءَ وقد عُلِمَ أنك لم تستوعبْ كل

[٣١/أ] نوعِ الخبزِ بالأكل ولا جميع نوعِ الماء بالشّرب. وقد يقع مثْل هذا في الظروف// تقول: صمتُ اليومَ، وخرجتُ اليومَ ، فتجعل (اليوم) ظرفاً للصيام والخروج الصيام قد استوعبَ جميع ساعات اليوم ، والخروج لم يستوعبها ؛ لأنَّه إنَّما وقع في بعض النهار .

(فصل)

وأمَّا المجاز الرابع في قولنا : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، فقولنا : إنَّ زيداً فاعلٌ بــ (ضَرَبَ) ، ولسنا بالفاعل في صناعة النحو أن يكون محدِثاً للفعل ومخترعاً له كما ذكرنا فيما تقدَّم ، وإنَّما نريد أنَّ الفعل يُسْنَدُ إليه ويُحَدّثُ به عنه سواء اخترعه أو لم يخترعه ، فلذلك نقول : ماتَ زيدٌ ، ومرضَ عمرو ، و لم يقمْ أخوك .

(فصل)

وأما المجاز الخامس ؛ فقولنا : إنَّ عمراً مفعول لــ (زيد) وليس بمفعول له في الحقيقة ؛ لأنَّ (زيداً) لم يفعل (عمراً) ولا أحدثه، وإنَّما فَعَلَ فعلاً أوقعه به ، ولذلك سُمِّي مفعولاً به و لم يُسَمَّ مفعولاً على الإطلاق ، فهذا ما في هذه المسألة من المجاز الذي سألت عنه . وفيها أيضاً ما يشبه هذا وإن لم يكن مثله ، ونحن نذكره في الفصل الذي يلي هذا ، إنْ شاء الله .

(فصل)

---

[1] – الكتاب ١ / ١٥٨ . قال سيبويه : ((وإن شئت نصبت ، تقول : ضُرِب زيدٌ الظهرَ والبطنَ ، ومطرنا السلَ والجبلَ ، وقُلِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه ، فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبل ، وقلب على الظهر والبطن ... والعامل فيه الفعل)) .

[2] – طمس بعض الكلمة .

وأما سؤالك الثالث وهو قولك : إذا قلت : ضربَ زيدٌ عمراً ، فهل لـــ (ضربَ) تأثير في (زيد) أم ليس له فيه تأثير ؟ فإنْ قلت : له فيه تأثير ؛ فهذا عكْس ما عليه الأمرُ في الحقيقة ؛ لأنَّ الفاعل هو المحدث للفعل . وإنْ قلت : إنَّ (ضربَ) لا تأثيرَ له في (زيدٍ) فبأيِّ شيء ارتفع ؟ فإنَّ هذا سؤالُ مَنْ لا دربةَ له بأغراض النحويين ومقاصدهم ؛ وذلك أنَّ غرض النحويين في قولهم : زيدٌ فاعل بالضَّرب ، إنَّما يريدون أنَّه فاعلٌ بإحداثه لهذا النوع من الفعل ، وبإسناده إليه حسب اختلافهم في السبب الذي به يرتفع الفاعل من إسناد الحديث إليه أو اختراعه للفعل على ما تقدَّم من قولنا ، كما يرتفع المبتدأ بإسنادك الحديث إليه . ولا يريدون أن للفعل تأثيراً في فاعله في الحقيقة ، وإنَّما يؤثر الفعل في اللفظ الذي يعبَّر به عن الفاعل لا في المعنى الواقع تحته. وكذلك جميع صناعة النحو إنّما تفيد المتعلّم لها حكم الألفاظ التي يعبَّر بها عن المعاني لا حكم المعاني في أنفسها. ألا ترى أنك

[٣١/ب] تقول: ماتَ زيدٌ ، فيكون (زيد) فاعلاً من طريق اللفظ ، وإن كان مفعولاً من طريق المعنى // وكذلك تقول : ذكرت زيداً ، ومررتُ ، فتؤثر العوامل في لفظ (زيدٍ) بالنصب والخفض ، والمعنى الواقع تحته لا تأثير للعوامل فيه . كذلك تقول : سبَّح زيدٌ ربَّه ، وعظَّم عمرو خالقه . وتقول في

إعرابه : زيدٌ وعمرو فاعلان ، وربَّه وخالقه مفعولان، عكس ما على المعنى ، فصحَّ بهذا كلِّه أنَّ الإعرابَ حكْمٌ لفظيٌّ لا معنويٌّ[١] .

وقد تجد المعاني أيضاً مطابقة الألفاظ التي يعبَّر بها عنها، ألا ترى أنا نقول : قام زيدٌ ، فيكون المعنى الواقع تحت هذه اللفظة فاعلاً كما أن اللفظة التي عبِّر عنه كذلك .

وتقول : ضربتُ زيداً فيكون المعنى في نفسه الذي هو مفعول به قد وصل إليه التأثير من المعنى الذي هو فاعل. كما وصل تأثير أحدهما إلى الآخر من طريق اللفظ المعبّر به عنهما. وليْس هذا قادحاً فيما قدَّمنا ؛ لأنَّ غرضنا مِنْ ذلك كلِّه أنْ نعلم حُكْم الألفاظ وكيف نوقعها على المعاني ونعبِّر بها عنها .

وقد يؤثر الفاعل في نفسه ، وإنْ كان قَصْده التأثير في غيره ؛ فإنَّ (زيداً) ربَّما ضَرَب عَمْراً فألمتْ يده ، وربَّما أراد أنْ يرميه بسَهْم فعاد سهمه عليه فقتله، وقد يؤثر المفعول في الفاعل في وقت تأثير الفاعل فيه.

وليس مراد النحويين في هذه المسألة شيئاً من هذين الوجهين الأخيرين. وإنَّما مرادهم ما قدَّمناه. وإنما ذكرنا هذا ليتمَّ القول في هذا المعنى لا لنجيز جميع هذه الوجوه في المسألة التي سألْ عنها، فاعلمْ ذلك .

(**فصل**)

وأمَّا سؤالك عن الفاعل من قولنا : ضرب زيدٌ عمراً ، أيرتفع باختراعه للفعل أم بإسناد الحديث إليه ؟ فكلا القولين قد قاله النحويون .

والصحيح عندنا القول الثاني ، وهو أنَّ الفاعل إنَّما يرفعه إسناد الحديث إليه على نحو ما يرتفع المبتدأ ؛ فإنَّهما في الارتفاع بإسنادك الحديث إليها سواء ، وإن كانا يفترقان في أنَّ عامل[٢]

---

[١] – يجعل ابن جني العوامل المعنوية هي الأقوى، ويذهب إلى أن كل العوامل في الأصل عائدة إلى المعنى، وفي ذلك يقول: ((وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل مسبّب عن لفظٍ يصحبه، كمررت بزيدٍ ... وبعض يأتي عارياً من مصاحبة لفظٍ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء...)). الخصائص ١/١٠٩.

وأكّد الدلائي هذه الفكرة عندما جعل تأثير العامل في المعمول إنَّما مردُّه إلى العلائق التركيبية، فقال: ((العامل ما أثّر في آخر الكلمة أثراً له تعلّق بالمعنى التركيبي)). نتائج التحصيل ١/٣٠٦.

٢ – طمس أكثر الكلمة .

المبتدأ معنوي وعامل الفعل لفظي[1]، وأنَّ حديث الفاعل المسند إليه متقدِّم عليه . وغير ذلك مما ينفصلان به، وهذا رأي أبي علي الفسوي ونظيره ، ممَّن تعقَّب كلام النحويين وحرَّره[2] .

وممَّا يدلُّ على ذلك قولنا : مات زيدٌ ومرض عمرٌ، و لم يقم أخوك ، وتسمية كل واحد من هذه أسماء فاعلاً في صناعة النحو، و لم يفعل واحد منهم[3] شيئاً في الحقيقة . ويدلك على ذلك حذفك وإقامتك المفعول//مقامه في قولك: ضُرِب عمرو. فلو كان الفاعل إنَّما يرفعه إحداثه [٣٢/آ] للفعل واختراعه لم يجز ذلك كله على[4] رأي أبي علي . والكلام فيه يطول إذا ذكرنا حجج من قال بالقول الأوَّل ونقضناها عليهم فنحن نتركه لأنَّ في ما ذكرناه كفاية في هذا الموضع إنْ شاء الله .

(**فصل**)

وأمَّا السؤال الرابع وهو قولك: كيف يترتب الكلام في هذه المسألة ؟ فإنَّ هذه المسألة لها ثلاث مراتب؛ فأحسنها أن تقول : ضربَ زيدٌ عمراً ، الفعلُ ، ثم الفاعل ، ثم المفعول. والرتبة الثانية أَنْ تقول: ضربَ عمراً زيدٌ، فتقدِّم الفعل على الفاعل ثم المفعول. والرتبة الثالثة أن تقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً فتقول: عَمْراً ضربَ زيدٌ ، وهي أضعفُ المراتب الثلاث. وإنَّما كان تقديم الفعل أوَّلاً؛ لأنَّك بنيت الكلام عليه، وكان تقديم الفاعل على المفعول أوَّلاً؛ لأنَّه المعتمدُ عليه في إسناد الحديث إليه؛ ولأنَّ الفعل لا يستغني عن فاعل وقد يستغني عن المفعول. وأيضا فإن الفاعل قد يستتر في الفعل فلا يظهر نحو قولهم: زيد قائمٌ. ويتغيَّر له آخر الفعل في قولك: قمتُ وضربت، ولا يتغيَّر آخر الفعل للمفعول في قولك: ضَرَبك وقتلك. وقد يقع حَشْواً في الفعل في قولك: يضربان، ويضربون: فلمَّا كان كذلك قَبُح أن يفرَّق بين الفعل والفاعل بالمفعول أو غيره؛ لأنهما قد حلاَّ محلَّ الشيء الواحد. وقد جاء الفَصْل بين الفعل والفاعل مع ذلك في الكلام الفصيح، فمنه ما لا يجوز فيه إلا الفصل لعللٍ توجبُ ذلك ، كقولك: ضَرَب زيداً غلامُه . وقوله تعالى : (وإذِ ابتَلى إبراهيمَ ربُّه) [البقرة ٢ / ١٢٤]. فالفاعل ههنا لا

---

١ – انظر: الكتاب ٢٨٠/١، ٢٧٨، ٣٥٩، والخصائص ١٠٩/١، وشرح المفصل ٧٢/١، ٧٤، ٨٣، ٨٥.

[2] – طمس بعض الكلمة .

[3] – طمس بعض الكلمة .

[4] – زيادة يقتضيها السياق .

يجوز فيه إلا التأخير؛ لأنه قد اتَّصل به ضمير يعود إلى المفعول. فإن قدَّمت الفاعل هنا على الرتْبة كنت قد قدَّمت المضمرَ على الظاهرِ وذلك لا يجوز إلا في الشعر كقوله[1] :

[الطويل]

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فَعَل

وقد ذهب قوم من النحويين إلى أنَّ (الهاء) في (ربه) على الجزاء؛أي على ربِّ الجزاء،ودلَّ (جزاء) عليه،كما تقول[2] :((مَنْ كذب كان شرًّا))، فتضمر الكذب لدلالة (كذب) عليه. وعلى هذا

[٣٢/ب] تقول : ضربته زيداً ، تريد : ضربتُ ضَرْباً زيداً ، فلا // ضرورة في البيت على هذا التأويل .

وقد يفرَّق بين الفعل والفاعل بما فيه تأكيد الكلام؛ كقولك: قام – والله– زيد. وعلى ذلك ما أنشده ابن جنِّي مِنْ قول الشاعر[3] :

[الطويل]

وقد أدركتني – والحوادث جمَّةٌ – أسنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عزْلِ

وقد يفْصَلُ بينهما بما لا تأكيد فيه وذلك كلُّه مجاز واتِّساع . وإنَّما صار قولك : عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ أضعفَ الرتب الثلاث؛ لأنّك قدَّمتَ (المفعول) على (الفعل) الذي بُني عليه الكلام،

---

[1] – هو للنابغة الذبياني في ديوانه / ٢١٤ ، والخصائص ١ / ٢٩٤ . وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه / ١٢٤ ، وشرح التصريح ١ / ٢٨٣ ، وخزانة الأدب ١ / ١٣٤ ، والدرر اللوامع ١ / ٤٤ ، وينسب أيضاً إلى عبد الله بن همارق . وهو بلا نسبة في: الأمالي الشجرية ١ / ١٠٢ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٤٢١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٦ .

[2] – الكتاب ٢ / ٣٩١ ، والأصول ١ /٧٩ ، وشرح الحماسة / ٤٥٥ ، ١٥٧٧، ١٥٩٩، والأمالي الشجرية ٨٢/١ ، و٢/ ٣٨٥ ، وخزانة الأدب ١ / ١٢٠ ، ٨ / ١٢٠. وهو قول للعرب، تقديره : كان الكذب شرًّا له، إلا أنه استغني بأنّ المخاطب قد علم أنه الكذب لتقدم الفعل (كذب) في أول الكلام ، فصار الضمير (هو) زائداً . الكتاب ٢ / ٣٩١ .

[3] – نسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني دارم ، ونسبه ابن حبيب لجديرة بن زيد ، ونسبه أبو عبيدة إلى حويرث بن بدر. وهو في : النقائض / ٣٠٩، والخصائص ١ / ٣٣١، ٣٣٦، والأمالي الشجرية ١/ ٣٢٨، ومغني اللبيب /٤٣٢، وشرح شواهد مغني اللبيب/ ٢٧٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦ / ٨٣ ، ٢٠٦، وهمع الهوامع ١ / ٢٤٨، ولسان العرب (هيم) .

وعلى الفاعل الذي حكمُه التقديم لفظاً، كما أنَّه متقدِّم معنىً. ويدلُّك على ضعفه جواز الرفع فيه بالابتداء إذا تقدَّم، وإن كان لا ضمير في الخبر يعود عليه، وامتناع ذلك فيه إذا تأخر نحو ما أنشد[1] سيبويه[2] من قول أبي النجم العجلي[3]:

[الرجز]

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدَّعي　　عليَّ ذنباً كلُّه لم أَصْنعِ

فرفع (كلُّه) بالابتداء من غير ضرورة دعته إلى ذلك، ولو نصبه لم ينكسر الشعر، وكان النَّصبُ الوجه؛ لأن الفعل الذي بعده لا ضمير فيه يشغله عن العمل في كل، ومثله كثير.

وقد حُكي عن الكوفيين أنَّهم قالوا: الرتبة أن يقال: زيدٌ ضَرَبَ عمراً، وهذا ليسَ بصحيح؛ لأنك إذا قدّمت (زيداً) صار مبتدأ، وإنَّما كلامُنا عن الفاعل، فإذا أردت الابتداء فللكلام أيضاً ثلاث مراتب: أحسنُها أن تقول: زيدُ ضربَ عمراً، كما قالوا، يلي ذلك أن تقول: زيدٌ عمراً ضرَبَ. وبعد ذلك تقول: عمراً زيدٌ ضربَ، وهذه المرتبة أضعف المراتب الثلاث من وجهين: أحدهما: أنَّك إذا أخَّرت (زيداً) وحكمه التقديم؛ لأنَّ الكلام مبنيٌّ عليه، وهو فاعل في المعنى. وإن كان مبتدأ في اللفظ فحكمه أن يتقدَّم على المفعول، كما يتقدّمُ الفاعل.

والوجه الثاني أن عَمْراً من صلة الخبر وتمامه؛ فإذا قدّمته على المبتدأ وأخَّرت الفعل كان بعض الخبر مقدَّماً وبعضه مؤخَّراً، وهو مع هذا جائز، يدلك على جوازه، ما أنشده الفارسيّ من قول الشمَّاخ[4]:　　[الوافر]

كلا يومَيْ طُوالةَ وصلُ أَرْوى　　ظنونٌ إنَّ مطّرح الظنون

[آ/٣٣]

---

[1] – في الأصل: ((نشد)).

[2] – الكتاب ١/٨٥، ١٢٧، ١٣٧.

[3] – البيت في ديوانه/١٣٢، والكتاب ١/٨٥، ١٢٧، ١٣٧، ونوادر أبي زيد/١٩، والأمالي الشجرية ١/٩، ١٣٩، ٢/٧٢، والمفصل/٢٣، والمقاصد النحوية٤/٢٢٤، وشرح التصريح ٢/١٧٩، وخزانة الأدب ١/١٧٣، والدرر اللوامع ١/٧٣،٧٠. والبيت بلا نسبة في: الأصول ١/٢٧٠، والخصائص ١/٢٩٢، والحجة لابن خالويه /١٤٠، والمقتضب ٤/٢٥٢، وهمع الهوامع ١/٥٤، ٩٧.

[4] – ديوان الشمّاخ /٣١٩، والإيضاح /٥٢، والأغفال ١/٧٩، والإنصاف /٤٧، والأضداد لابن الأنباري /٢٠٦، ومعجم ما استعجم /٨٩٧، وسمط اللآلي /٦٦٣، واللسان (طول)، وهو بلا نسبة في شرح المفصّل ٣/١٠١.

فقدم (كلًّا) وهو صلة (ظُنُون) الذي هو خبر المبتدأ، فصار المبتدأ // الذي هو الوصل متوسطاً بين جزأي خبره. فإن قلت: من أين قرّ أبو علي من أن يكون ظرفاً للوصل دون أن يكون ظرفاً لـــ(ظنون)، فلا يحتاج إلى ما ذكره من كون المبتدأ متوسطاً بين جزأي خبره، وذلك ممكنٌ فيه شائع.

فالجواب أن الوصل مصدر والمصدر مثل هذا يقدَّر بـــ(أنْ) الخفيفة والفعل، فلو جعل ـــكلا) ظرفاً للوصل كان قد قدّم الصلة على الموصول، وذلك خطأ. وأيضاً فإن الشاعر لم يرد أنَّ الوصل وقع في كلا اليومين، وإنما وقعت فيها الظنَّة، فقد صحَّ بما ذكرناه ما قاله الكوفيون، إنَّما ترتيب هذه المسألة إذا كان (زيدٌ) مبتدأ لا فاعلاً، لأن الفاعل لا يتقدَّم على فعله. على أن الكوفيين قد أجازوا تقديم الفاعل في الشعر، وأنشدوا[1]:

[الرجز]

ماللجمالِ مشيُها وئيداً

وقالوا: التقدير: وئيداً مشيها، وذلك خطأ عند البصريين.

وزعم بعضهم أنّ (وئيداً) حال تسدُّ مسدَّ خبر المبتدأ، وشبَّهه بقولهم: ضَرْبي زيداً قائماً، وهو أيضاً غير صحيح؛ لأنه ليس مثله. وقيل: وئيداً حال من المشي والخبر محذوف كأنّه قال: مَشْيُها وئيداً واقعٌ، أو كائن، وهذا أقرب إلى الجواز. ومن خفض (مشيَها) جعله بدلاً من (الجِمال)، ومن نصبه فعلى المصدر، وإنَّما فسّرناه على مذاهب الكوفيين. ومما تأوله الكوفيون على تقديم الفاعل للضرورة على فعله قول علقمة[2]:

[الطويل]

فظلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ فقُلْ في مقيلٍ نحسُه متغيَّبُ

[1] – ينسب البيت مع آخر للزبّاء، وهو في: الأغاني ٣٢٠/١٦، شواهد التوضيح/١١١، وشرح التصريح ٢٧١/١، وشرح شواهد مغني اللبيب /٣٠٨، وشرح الأشموني ٤٦/٢، والدرر اللوامع ١٤١/١، واللسان (وأد)، وأوضح المسالك ٧٨/٢، ونسبه العيني في المقاصد النحوية ٤٤٨/٢، والمبرد في الكامل ٢٩٠/١ إلى قصير صاحب جذيمة. وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٧٣/٢ مع بيت آخر، وفي ٤٢٤/٢ منفرداً، وخظانة الأدب ٢٧٢/٣.

[2] – لم أقف عليه في ديوانه.

تأوله الكوفيون على معنى في مقيلٍ متغيبٍ نحسُه.

ومن النحويين من يقول: أراد ياء النسبة فخفَّفها كما قال النابغة[1]: [الكامل]

وبذاك خبَّرنا الغرابُ الأسوديّ

أراد الأسوديّ؛ وذلك أنّ الصفات تزاد فيها ياء النسبة مبالغة في الوصف، فيقال[2]: أحمرُ وأحمريّ، ورجلٌ ضيَّاط وضيَّاطيّ. وأنشد ابن جني[3]: [الرجز]

قَدْ عَلِمْتُ أحمرَ ضيَّاطيًّا

وقد يزيدونها في أسماء الفاعلين، وإن لم تكن صفاتٍ، كقول العجّاج[4]:

[الرجز]

والدهرُ بالإنسان دواريّ

أي: دوَّار.

وذهب بعضهم في بيت علقمة إلى أنه أراد نحسُه متغيب عنّي، ثم حذف حرف الجر بحذفهم إياه في قوله:

[البسيط]

أمرتُك الخيرَ[5]

---

[1] – البيت في ديوان النابغة (صنعة ابن السكيت)، ص٢٩،و لم أجده بهذه الرواية.

[2] – الأمالي الشجرية ١/٤١. وانظر: شرح الحماسة للتبريزي ٤/١٥٥، وشرح المفصل ١/٤٥٦، وخزانة الأدب ٦/٥٤٠.

[3] – البيت لسلمة بن الخرشب، وهو في مجالس ثعلب/٣٠٩ مع بيتين آخرين، وروايته: ((قد زوّجت أحمر ضياطيّاً))، وهو في سر صناعة الإعراب/٣٢٣ وروايته: ((قد علقت...)). الضياطيّ: الذي يلزم المنزل.

[4] – ديوان العجاج ق٢٥، ب٤، ج١، ص٤٨٠، والخصائص ٣/١٠٤، ٢٠٥، والأمالي الشجرية ١/٤١ – دواريّ: دائر. والياء زائدة لتوكيد المبالغة بالوصف.

[5] – صدر بيت مختلف في نسبته، وتتمته: ((فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب))، وهو في ديوان خفاف بن ندبة السلمي ق٣٤، ب١٠، ص١٢٦، وديوان عمرو بن معدِ كرب، ق٥، ب١٠، ص٦٣، ونسبه الهجري في التعليقات والنوادر ٢/٥٢٦، والبغدادي في خزانة الأدب ١/٣٣٩ إلى أعشى طرود. وهو في الكتاب ١/٣٧، والأمالي الشجرية ١/٣٦٥، ٢/٢٤٠، وشرح المفصل ٢/٤٤، ٨/٥٠، وهمع الهوامع ٢/٧٢. النَّشب: جمع المال. وذكر أن الهجري رواه: ((ذا نسب))، و لم أجده كذلك في كتابه



التعليقات والنوادر. ونقل البغدادي عن اللخمي والوقشي أنه الصحيح، لأنه لا معنى لإعادة ذكر المال، والمراد: تركتك غنياً حسيباً.

و: [البسيط]

أستغفر الله ذنباً[1]

[٣٣/ب] فلمّا حذف عن ذهبت نون// الوقاية التي تزاد في (منِّي) و(عنَّي)، و(ضربني)، ونحو ذلك فبقيت ياء الضمير مفردة فانكسر من أجلها آخر الاسم كما تقول: هذا ثَوْبِي، وجاء غلامي، وإلى نحو هذا ذهب أبو إسحاق ولكنه لم يوضحه هذا الإيضاح.

وزعم قوم: أن النَّحس مرتفع بـــ (المقيل) على حد قولك: مررت بقائم غلامُه ظريفٌ، وهذا يحكى عن عليّ بن سليمان الأخفش، وهذا القول خطأ؛ لأنّ (المقيل) ههنا لا يخلو أن يكون مكاناً، أو زماناً، أو مصدراً، فإن كان مكاناً، أو زماناً لم يصحَّ أن يرتفع به (نحسُه)؛ لأنّ أسماء الأمكنة والأزمنة لا تعمل شيئاً، وإنّما تعمل المصادر[2]. وإن جعلت (المقيل) مصدراً فسَد المعنى، وأن النحس ثابت حاضر فيه، والشاعر إنّما أراد لا نحسَ فيه.

فصل

وأما السؤال الخامس، وهو قولك: ما الأحكام التي يختصُّ بها (زيدٌ) دون (عمرو) في هذه المسألة؟ فالجواب عنه: أنَّ كلَّ فاعل في هذه المسألة وغيرها تختصُّ بعشرة أحكام دون المفعول، فمنها: أنْ يلي الفعل، ومنها أنْ لا تتقدّم عليه، ومنها أن يستتر في الفعل إذا تقدّم ذكره. ومنها أنْ يسكَّن آخر الفعل الماضي إذا كان مضمراً، نحو: ضَرَبْتُ، وقتلْتُ. ومنها: أن يكون واحداً لا يكون أكثر من واحد إلا على سبيل الاشتراك.

أما الأسماء المختلفة الألفاظ فيكون اشتراكها بحروف العطف، وأما الأسماء المتَّفقة الألفاظ فيكون اشتراكها بالتثنية والجمع سواءً كان الجمع مُسَلَّماً أو مكسَّراً. فالمسلَّم نحو قولك: جاء الزيدون، والمكسَّر نحو: جاء الرجالُ. ولا يجوز أن تقول جاء زيدٌ عمروٌ، فتجعل للفعل فاعلين فصاعداً على وجه الاشتراك، كما تجعل للفعل مفعولين وثلاثةً وأكثر من ذلك على غير وجه الاشتراك، نحو قولك: علمت زيداً عمراً أخاك ونحو ذلك. ومنها أنّ الفعل مفتقر إلى الفاعل لا

---

[1] – صدر بيت تتمته: ((لست محصيه ......   رب العباد إليه القول والعمل)). وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣٧/١، ومعاني القرآن ٣١٤/٢، والمقتضب ٣٢١/٢، ٣٣١، والأصول ١٢٦/١، والخصائص ٣٤٧/٣، والمخصَّص ٧١/١٤، وشرح المفصل ٦٣/٧، ٥١/٨، واللسان (غفر). [٣٤/آ]

[2] – قال سيبويه: (هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله، ومعناه؛ وذلك قولك: عجبت من ضربٍ زيداً... ومن ضربٍ زيدٌ عَمراً...). الكتاب ١٨٩/١ وما بعدها، والأشباه والنظائر ٦٤٣/١.

يخلو من المفعول ولا يفتقر إليه. ومنها أنّ الفاعل قد يفرِّق بين الفعل وإعرابه؛ وذلك في الأفعال المضارعة إذا قلت: يقومان، وتقومان، ألا ترى أنَّ النون هي إعراب الفعل وقد وقعت بين الضمير الذي هو فاعل. ومنها // أن الفعل يقترن بالفاعل وحده فيقوم كلاً منهما كلامٌ مفيد، نحو: قام زيد، ولا يكون كلام مفيد من فعل ومفعول حتَّى يكون هناك فاعل ظاهر، أو مضمر. ومنها أنّ العطف لا يحسُنُ عليه إذا كان مضمراً حتّى يؤكَّد في نحو: قمّتَ أنت وزيد، خرجت أنا وعمرو. ومناه أنّ التعجُّب إنما يكون من الفاعل ولا يكون من المفعول به، ألا ترى أنّ فعل التعجُّب إنَّما يكون من الفاعل ولا يكون من المفعول، ألا ترى أنّ فعل التعجُّب منقول بالهمزة ولا يُنْقل الفعل إلا عن الفاعل، نحو: قام زيدٌ، وأقمتُه، وخرج عمروُ، وأخرجته.

قال أبو محمد -رحمه الله- فهذا ما عندي من الجواب عمَّا سألت عنه، والحمد لله على ما منَّ به وأنعم، وصلّى الله على محمَّد وآلهِ وسلَّم وشرَّف وكرَّم.

الرسالة السادسة

في قوله تعالى: ((فأنساهُ الشيطانُ ذكر ربه))

بسم الله الرحمن الرحيم

صلّى الله على محمد النبي الكريم وآله وسلَّم

قال الفقيه الأستاذ أبو محمد -رحمه الله-

سألت عن الضميرين من قوله تعالى: (فأنساه الشيطان ذكر ربِّه) [يوسف: ٤٢/١٢] وقلت على مَنْ يعودان؟ وفي عودهما وجهان: أحدهما أنَّهما يعودان على يوسف[١]، صلّى الله عليه وسلَّم، كذلك رُويَ عن مجاهد[٢]، والحَسَن البَصْريّ[٣]، والمعنى عندهما: فأنسى الشيطانُ يوسفَ أنْ يذكر ربَّه تعالى، ويرغَب إليه، حتى قال للناجي من الفتَيَيْن: اذكرني عند ربك[٤]، فعاقبه الله -تعالى- بأنْ لبث في السجن بضع سنين.

ومما يحتجُّ به لهذا القول ما رواه إسماعيل بن إبراهيم عن يونس عن الحسن، قال: قال نبيُّ الله -صلَّى الله عليه وسلَّم-[٥]: ((لولا كلمةُ يوسف ما لبث في السَّجن ما لبث)). والوجه الآخر أنهما يعودان على الذي ظنَّ أنه ناج من الفتيين[٦]، فيكون المعنى: أنّ يوسف قال للفتى الذي ظنَّ أنّه ناج: ذكِّر الملك بأمري، ويعني بالربّ -على هذا- الملك[٧].

---

١ - الجامع لأحكام القرآن الكريم ١٩٥/٩، والبحر المحيط ٣١١/٥، والدر المصون ٥٠٠/٦، وضعّفه السمين. قال أبو حيان: ((وقيل الضمير في (أنساه) عائد على يوسف، ورتبوا على ذلك أخباراً لا تليق نسبتها إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام)). وانظر الجامع لأحكام القرآن ١٩٦/٩.

٢ - مجاهد بن جبر، أبو الحجَّاج المكي، إمام في التفسير، روى عن ابن عباس وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه، وروى عن أبي هريرة وعائشة وابن عمر، توفي سنة ١٠٢ هـ. ترجمته في: طبقات ابن سعد ٤٦٦/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤-٤٥٧.

٣ - هو الحسن بن أبي الحسن بن يَسار، أبو سعيد البصريّ، وروى عن النعمان بن بشير، وجابر، والمغيرة بن شعبة، وعن خلق من التابعين، وروى عنه خلق كثير، وعرف بالفقه والفصاحة والأمانة والعبادة والتنسّك، توفي سنة ١١٠ هـ. ترجمته في: طبقات ابن سعد ١٥٦/٧، وسير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤-٥٨٨.

٤ - ومعنى: ذكر ربه: ذكر يوسف لربه. وإنساء الشيطان له بما يوسوس إليه. البحر المحيط ٣١١/٥.

٥ - الحديث بهذا السند في: تفسير الطبري ٤٩٧/٢، وتفسير القرآن العظيم/؟؟؟، وصحيح ابن حبَّان ٧٨٢/٢، ومجمع الزوائد ١٢٢/٧، وفتح الباري ٥٠٧/٦، الجامع لأحكام القرآن ١٩٦/٩، وهو جزء من حديث في الجامع الصغير ١٤٩/٢ (الحديث رقم ٥٣٩٢).

٦ - الجامع لأحكام القرآن ١٩٦/٩، والبحر المحيط ٣١١/٥، والدر المصون ٥٠٠/٦.

٧ - الربّ: السيد والمالك. اللسان والتاج (ربب).

وهذا القول أصح القولين، لقوله عزّ وجلّ بعد ذلك: (وقال الذي نجا منهما وادَّكَر بعد أمَّةٍ) [يوسف: ١٢/٤٥]؛ أي بعد حين.

وقرأ ابن عباس[١]: (بَعْدَ أَمَهٍ)، بالهاء وفتح الهمزة والميم وتخفيفهما، ومعناه: بعد نسيان، فهذا يدلُّ على أن يوسف – صلَّى الله عليه وسلَّم– // سأل الناجي من الفئتين أن يذكِّر ربَّه بأمره، فنسي تذكيره بأمره، ثم تذكَّر بعد ذلك. وإن لم يكن التأويل على هذا فلا وجه لذكر تذكّر الفتى بعد النسيان. والذكر على هذا التأويل يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون بمعنى التذكير، أو الإذكار، كما توضع المصادر بعضها مكان بعض في نحو قوله: (واللهُ أنبتكم من الأرض نباتاً) [نوح: ١٧/١٧] فوضع النبات موضع الإنبات. وقال: (ومتِّعوهن مَتَاعاً حَسَناً) [هود: ٣/١١] فوضعه موضع التَّمتيع. والثاني: أنْ يكون مصدر ذكرتُه ذِكْراً، ويكون التقدير: فأنساه الشيطانُ ذكْره عند ربِّه، فأضاف الذِّكر إلى الربّ، وهو في الحقيقة مضاف إلى ضمير يوسف، وحاز ذلك لما بينهما من الملابسة والاتّصال. ونظير قول الله –عزّ وجلّ-: (لمنْ خافَ مقامِي)[٢] [إبراهيم:١٤/١٤] ولا مقام لله –تعالى– ولا هو من صفاته، وإنما المقام للعبد بين يديه. وإنما المعنى: مقامه عندي[٣]، أو بين يديّ، فأضاف المقام إلى شيء والمراد غيره. [٣٤/ب]

وليس في حديث النبي – صلَّى الله عليه وسلَّم– ما يمنع من هذا، ولا فيه بيان أنّ الشيطان أنسى يوسف دون أن يكون أنسى الفتى الباجي، وإنما أراد – صلَّى الله عليه– بقوله:

[٣٥/أ]

---

١ – وهي قراءة زيد والضحَّاك وقتادة وأبي رجاء وشبيل بن عزرة الضبعي وربيعة بن عمر، وابن عمر ومجاهد وعكرمة. وقرأ عكرمة ومجاهد وشبيل بن عزرة: (بَعْد أَمْه) بسكون الميم مصدر (أَمَه) على غير قياس. البحر المحيط ٥/٣١٤، والدر المصون ٦/٥٠٨. وقرأ الأشهب العقيلي: (بَعْد إِمَّةً) بكسر الهمز، أي بعد نعمة. البحر ٥/٣١٤، والدر المصون ٦/٥٠٧. وانظر شواذ ابن خالويه/٦٤، والمحتسب ١/٣٤٤.

٢ – في (مقامي) ثلاثة أوجه، أولها: أن المراد مكان وقوف العبد بين يدي الحساب، فهو كقوله تعالى: (لمن خاف مقام ربه) [الرحمن/٤٦]، وهو قول منسوب إلى الزجاج و لم يرد في معانيه.

والثاني: أنه مصدر أضيف إلى الفاعل؛ والمراد: قيامي عليه بالحفظ. وهو قول نسبه السمين إلى الفراء، وليس في معانيه أيضاً.

والثالث: أنه اسم مقحم، قال السمين: ((وهو بعيد؛ إذ الأسماء لا تقحم)). البحر المحيط ٥/٤١١ والدر المصون ٧/٧٧ و٧٨.

٣ – الجامع لأحكام القرآن الكريم ٩/٣٤٨.

((لولا كلمةُ يوسفَ)) قوله للفتى: اذكرني عند ربّك، فذكر أن العقابَ أصابه من أجل هذه الكلمة. وليس في حديثه ما يقطع بأنَّ // الشيطان أنسى يوسف دون أن يكون أنسى الفتى؛ فهذا ما عندي من الجواب عمَّا سألت عنه، والله الموفق للصواب برحمته. كملت المسألة، والحمد لله حقَّ حَمَدْه، وصلَّى الله على نبيِّه الكريم وعبده.

الرسالة السابعة

في تحقيق الدواءِ المعروف بـ ((حَبّ الملوك))

بسم الله الرحمن الرحيم

صلَّى الله على محمد النبي الكريم وآله وسلَّم

قال الفقيه الأستاذ أبو محمد –رحمه الله ونضّر وجهه–:

سألتني –أدام الله عزَّتك، وحرس من النوائب حَوْزتَك– عن قول الناس لهذا الحبِّ المشهور، حبَّ المُلوك، وذكرت أن بعض أهل[1] الأدب نازعَك فيه، وأبى إلا فتح الميم، وزعم أن ضمّها خطأ؛ لأن هذا الحبَّ لا يختصُّ بالمُلوك دون غيرهم من الناس، فلا معنى لإضافته إليهم. وماالخطأ –أعزَّك الله– إلَّا ما قال؛ لأنه قد جمع بين الغلط في الاشتقاق، والغلط في الإعراب معاً.

أما الخطأ في الاشتقاق فإنَّهُ إذا فتح الميمَ كان اسم مفعول من لاكَ[2] الشيءَ يلوكُه، سمِّي بذلك لأنَّه يلاكُ، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ اللّوْك إنما يستعمل فيما يُمضغ، ويدار في الفم مرةً بعد مرَّة[3]، وليست هذه الصفة موجودة في هذا الحَبّ. وكذلك قال صاحب كتاب (العين): اللّوْك: مضغ الشيء الصُّلْب، وإدارته في الفم، وأنشد[4]:

[ ]

ولَوْكهم جَزْلَ الحصى بشفاههم كأنَّ أكتافهم علاقاً صَخْرا[5]

وقال أبو العباس المبرد في (الكامل[6]): ((يروى أن أُحيحة بن الجُلَاح الأنصاري– وكان يُبَخَّل – إذا هَبَّت الصَّبا طَلَع من أُطمه[7]، فنظر إلى ناحية هبوبها، ثم يقول:

---

[1] – طمس بعض الكلمة.

[2] – الَّلوْك: المضغ والعلك. الصحاح، واللسان، والتاج (لوك).

[3] – التاج (لوك) ٢٧/٣٢٥.

[4] – مختصر كتاب العين/ ٨١٦، واللسان، التاج (لوك).

[5] – البيت مجهول القائل وهو في العين (لوك) ومختصره للزبيدي (لوك) ، واللسان، التاج (لوك). وروايته: ((...... فِلقاً صَخْرا)).

[6] – الكامل /٩٦٠ – وأُحيحة بن الجُلَاح بن الحُرَيْش الأوسي، أبو عمرو: شاعر داهية، سيد الأوس في الجاهلية، وكان مرابياً غنياً، توفي سنة ١٣٠ قبل الهجرة. ترجمته في: خزانة الأدب ٣/٣٥٧-٣٥٩، والأعلام: ١/٢٧٧. وأُحيحة تصغير أَحيحة، وهي الغيظ، والجُلَاح: السيل الجُرَاف .

٧ – الأُطْم الأُطُم: الحصن المبني من الحجارة، والبيت المربع المسطح، وجمعه آطام وأُطوم.

هبِّي هبوبك قد أَعْدَدتُ لك ثلاثمئة وستين صاعاً من عَجْوة، أدفع إلى الوليد منها خمس تَمَرات، فيردّ عليّ منها ثلاثاً؛ أي لصلابتها بَعْدَ جَهْد ما تلوَّك منهنّ اثنتين!!)).

[٣٥/ب]   وحكى ابن القوطيَّة[1] في (الأفعال): لاك الشيء لَوْكاً مضغه وفيه صلابة. وقال ذو الرِّمة[2]//:

[الطويل]

كأنّ على أنيابها كلّ سُدفةٍ   صياحَ البوازي من صريف اللوائك

وصف إبلاً تحكُّ بعض أنيابها ببعضٍ فتصرّ، أيّ: تصوِّت، وشبَّه صوت أنيابها إذا لاكتْ بعضها ببعضٍ بصياح البُزَاة.

وقال أبو تمّام الطائي في الخيل[3]:   [الخفيف]

في مقام تلوكها الحَرْبُ فيه   وهي مفقودة تلوك الشَكيما

والشيكم: الحديدة التي تدخل في فم الفرس من اللجام. فهذا كلُّه يبيّن لك أنه لا وجه لوصف الحب بأنه يُلاك.

وأما الخطأ من جهة الإعراب فلأنَّه إذا فتح الميم صار (المَلوك) صفة من الصّفات فلزم أن يقول: الحبَّ المَلوك، فإذا قال: حبّ المَلوك أضاف الموصوف إلى صفته. فإن قال: قد حُكي عن العرب أشياء أضيفت فيها الموصوفات إلى صفاتها، نحو قولهم: صلاة الأولى، ومسجدُ الجامعِ[4]، فما الذي يمنع أن يجعل من هذا الباب؟ قيل له: يمنع من ذلك شيئان؛ أحدهما: أن هذا الباب

---

١ – ابن القوطية: هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، أبو بكر، المعروف بابن القوطية: مؤرخ، من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب. أصله من إشبيلية، ومولده ووفاته بقرطبة سنة ٣٦٧هـــ. ترجمته في :

الأعلام ٦/٣١١.

٢ – ديوان ذي الرمة/١٧١٩، ق٦٨، ب١٧ – السُّدفة: بقعة من سواد الليل الصريف. الملوائك: المراد بها الأنياب لأنها يلاك بها؛ أي يمضغ.

٣ – ديوان أبي تمام، ق١٤٤، ب٤١، ج٣، ص٢٢٩ وروايته: ((في مكرٍّ .... وهي مقوَّرة)).

٤ – الأصول ٢/٨. قال ابن السّراج: ((...فمن قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته، لأن معناه النعت وحده، الصلاة الأولى والمسجد الجامع، ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة: هذه صلاة الساعة الأولى، وهذا مسجد الوقت الجامع، وهو قبيح بإقامته النعت مقام المنعوت، ولو أراد به نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة، لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه)). وانظر اللباب ١-٣٩١، وخزانة الأدب ١/١١٨، ١١/١٧٢، ٤/٣٥٩.

موقوف على السماع لا يجوز القياس عليه؛ فلو صحَّت عندنا روايةٌ، أو ورد سماعٌ، بفتح الميم لجعلناه من هذا النوع. فإذا عَدِمْنَا السماعَ حملْناه على ما يستعمل الجمهورُ، و لم نعدِلْ عنه إلى شيء فاسد في القياس؛ لأنّ إضافة الموصوف إلى صفته خطأ.

والثاني: أنّا -إن جعلناه من هذا الباب على ما أراده هذا مخالف لنا- لزمنا أنْ نجعلَ (المَلوك) صفة لموصوف محذوف، وتقديره: حبَّ الطعامِ المَلوك، ونحو ذلك؛ لئلا تلزمنا إضافة الموصوف إلى صفته كما قال النحويون في قولهم: صلاة الأولى، ومسجدُ الجامعِ، أنّ تقديره: صلاة الساعةِ الأولى من زوال الشمس، ومسجد اليوم الجامع[1]. وإذا قدَّرنا هذا التقدير لزمنا أنْ نطالب بالعلّة التي أضيف هذا الحبّ إلى الطعام المَلوك دون غيره من أنواع [الطعام][2]، ولزم هذا المخالف من تخصيصه هذا الحبّ بالإضافة إلى طعام الملوك دون سائر الحبوب، مثل الذي ألزمنا في إضافته إلى الملوك دون سائر الناس، فقد فرَّ من شيء ووقع في مثله مع ارتكاب القياس الفاسد، ومخالفة السماع، ولزمه مع هذا كلِّه أن يقال: ما وجه إضافته إلى الطعام الملوك، وليس هذا الحبُّ مما يُلاك؟

[٣٦/آ] فإنْ قال قائل: فما الوجه // في إضافته إلى الملوك دون غيرهم وليس مختصاً بهم؟ فالجواب عن هذا من وجهين: أحدهما: أنّ هذا السؤال لا يلزمُ؛ لأنّ العرب تسمِّي باسم مشتقٍّ من معنى موجود فيه ولا يُسمَّى غيره بذلك الاسم، وإنْ وجد فيه ذلك المعنى، لأن ذلك يؤدي إلى أن تصير الأشياء الكثيرة شيئاً واحداً فيرتفع البيان، ألا تراهم قد سمّوا بعض النجوم (سِماكاً[3]) لسُموكه، وهو ارتفاعه، وسمَّوا بعضها (دبراناً)[4]؛ لأنَّه يدبر الثُريّا، ولا يلزم من ذلك أن يقال لكل شيء دَبَر شيئاً (دبران)، وهذا كثيرٌ جدًّا يقف عليه مَنْ صرف اهتباله إليه.

والوجه الثاني: أنّه غير ممتنع أن يكون بعض الملوك -فيما مضى من الزمان- مولعاً بهذا الحبّ، مؤثراً له على غيره، فنُسِبَ إلى الملوك من أجله، ولزمه هذا الاسم وعُرِف به، كما قيل في

---

١ - قدّره ابن السّراج: ((هذا مسجد الوقت الجامع)). الأصول ٨٢/٢.

٢ - طمست في الأصل، وهي ضرورية للسياق.

٣ - السَماك: ما سُمك به الشيء، أي رُفع حائطاً كان أو سقفاً، جمعه: سُمُك. والسِّماكان: نجمان أولهما: الأعزل، والثاني: الرامح، والأعزل من جهة الشمال، وليس في أيامه برد ولا ريح، وهو من منازل القمر، والرامح: ليس من منازل القمر وليس له نور، وهو في جهة الجنوب. التاج (سمك).

٤ - الدَّبران: نجم بين الثريا والجوزاء، من منازل القمر، سمي بذلك لأنه يدبر الثريّا. التاج (دبر).

(شقائق النعمان)[1]، فنسبت إلى النعمان بن المنذر[2]، لأنه رأى منها روضة فأعجبته فجعلها حِمىً لا يُقْرب، فعرفت به إلى يومنا هذا.

وقد يسمَّى الشيء باسم ما لعلّةٍ توجب ذلك في بعض الأوقات، ثمَّ ترتفع العلة ويبقى الاسم، كما قالو في (رمضان): إنّه سُمِّي بذلك لشدَّة الرّمضاء[3] فيه، وأنّ جُمَادى سُمِّي بذلك لجمود الماء فيه[4]، وأنّ (المحرَّم)[5] سُمِّي بذلك لتحريم القتال فيه، ثم ارتفعت الأسباب التي وقعت التسمية من أجلها، وبقيت الأسماءُ، وهذا كثير. فقد تبين لك بما أوردناه ضعف قول هذا المخالف للجمهور، وأنه اختار ما ليس بمختار ولا مشهور، وبالله التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل. كملت المسألة، والحمد لله رب الحمد والنعم.

---

١ – في الأصل: ((النعمن)). والنُّعمان: الدمُ وإليه تضاف الشقائق، وهو نبات أحمر يدعى (الشَّقِر) لشدة حمرته، وقيل: هو منسوب إلى النعمان بن المنذر لأنه حماه، وعلى هذا اقتصر الجوهري في تاج العروس (نعم).

٢ – هو النعمان بن الأسود بن المنذر بن امرئ القيس بن عمر اللخمي: ملك الحيرة بعد عمه المنذر بن المنذر مدَّة أربع سنوات، واستعان به ملك الفرس قباذ الأول على فتح مدينة الرها فأعانه، فحاصر المدينة، وتوفي وهو لحاصرها، سنة (٥٠٤ م). ترجمته في: المحبَّر /٣٥٩، والأعلام ٨/٣٥.

٣ – الرَّمضاء: الأرض، والرَّمضُ: شدة الحرّ، وشهر رمضان مأخوذ من رمِضَ الصائم إذا حرَّ جوفه من شدة العطش، وجمعه رمضانات، ورماضين. الأيام والليالي والشهور /٤٣، اللسان، والتاج (رمض).

٤ – الأيام والليالي والشهور /٤٣، واللسان، والتاج (جمد). قال الفراء: ((والشهور كلها مذكَّرة، ... إلا جماديين فإنَّها مؤنثة، لأنّ جُمَادى جاءت على بنية فُعَالى، وفُعَالى لا تكون إلا للمؤنث، تقول: هذه جُمَادى الأولى، وهذه جُمَادى الآخرة)). الأيام والليالي والشهور /٤٢، ٤٣.

٥ – الأيام والليالي والشهور /٤١، اللسان، والتاج (حرم)، يجمع محرَّم على محارم ومحاريم، ومحرّمات.

الرسالة الثامنة

رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد النبي الكريم وآله وسلم

جواب الفقيه الأستاذ أبي محمد بن السّيد البَطَلْيَوسي
- رحمه الله – على سؤال من سأل عن الفرق بين النعت[1]
[٣٦/ب] وعطف البيان[2] والبَدَل[3] //وتمييز كل منهم من

صاحبه بخواصِّه اللازمة له ، ولِمَ لم يجز في النعتِ أنْ توصفَ النكرةُ بالمعرفةِ ولا المعرفةُ بالنكرة ، وجاز ذلك في البَدَل ؟ وهل هو جائز في عطفٍ أم لا ؟ ولِمَ لَمْ يجزْ أيضاً وصفُ المضمَر وجـازَ البدلُ منه ؟ وهل يجوزُ أنْ يعطَفُ على المضمر عطفَ بيانٍ أم لا ؟ ولِمَ لم يجـزْ في المعـارف أنْ توصف المعرفةُ بما هو أخصُّ منها وأكثرُ تعريفاً ، وجاز ذلك في نعْت النكرة ، نحو: مَررْتُ برجلٍ كاتبٍ ؟

---

[1]- النَّعت لغة : الوصف . واصطلاحاً : هو التابع لما قبله ، المشتق من المصدر ؛ أي الـدال علـى الحـدث وصاحبه ... أو المؤوَّل به، وهو ما أشبهه في المعنى ، كأسماء الإشارة غير المكانية ، وذي ... والمنسوب . شرح الحدود النحوية : ٣٧٣ . والنعت مصطلح كوفي ، ويقابله عند البصريين الصفة والوصف . همع الهوامـع ٢ : ١٩ .

[2]- العطف لغة : الرجوع إلى الشيء بعد تركه ، يقال : عطف الفارس علـى قِرْنـه : إذا التفـت إليـه . واصطلاحاً : هو تابع لما قبله موضح له إن كان معرفة ، أو مخصِّص له إنْ كان نكرة ، جامد غير مؤوَّل بمشتق . شرح الحدود النحوية : ٣٧٥ .

وعطف البيان مصطلح بصري ، يقابله عند الكوفيين مصطلح الترجمة . وذهب الأنباريّ إلى أنَّ عطف البيـان يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون . أسرار العربية : ٢٩٧ . وانظر : الأشباه والنظائر : ٢ : ٢٤٣ . أقول : وقد أخرجه الزجاجي من التوابع و لم يعده فيها . انظر : الجمل ١٣ .

[3]- البدل لغة : العِوَض ، وبدل الشيء : غيره والخَلَف منه وما يغني غنـاءَه . اللسـان (بـدل) . والبـدل اصطلاحاً : هو التابع المقصود بالحكم من غير واسطة . والبدل : مصطلح بصري ، وله عند الكوفيين أسمـاء مختلفة ، فقد نقل الأخفش عنهم أنهم يسمّونه ترجمة وتبييناً ، وسمَّاه الأخفش : التبيان . وذهب ابن كيسان إلى أنهم يسمّونه تكريراً لما فيه من تكرار الاسم الأول بمعناه دون لفظه . انظر : معاني الفراء ١ : ٧ ، وارتشـاف الضرب : ١٩٦٢ ، والتصريح ٣ : ٦٣١ .

وقفت على سؤالك – وفَّقنا الله وإيَّاك لما يرضيه ، وجعلنا ممَّن يتحرَّى الصواب فيما يقوله ويأتيه . وقد أجبتك على كل فصلٍ بما رأيت أنه يوافق مرادك ويطابقُ اعتقادَك . وستقفُ مِنْ جوابي هذا على أشياءَ لا تجدُها في كتبِ أصحابِ هذهِ الصِّناعة ، وإنْ كنتُ إنَّما سلكتُ على منْهجهم ، واهتديت بأَمْثلهم وأنا أحمدُ اللهَ على ما مَنَح مِنْ آلائِهِ ، وأسألهُ العَوْنَ على شُكْرِ ما خوَّلَ من نَعْمائهِ ، لا ربَّ غيرُه .

أما سؤالك عن الفَرْقِ بين النَّعتِ[1] وعطفِ البَيانِ[2] والبَدَلِ[3] ، وتمييزِ كلِّ واحدٍ منْهم من صاحبَيْهِ ؛ فإنَّ هذهِ التوابعَ الثلاثةَ يمتازُ كلُّ واحدٍ منْها من صَاحَبْيهِ بفصولٍ تخصُّهُ ، وهي معَ ذلك مشتركةٌ في أشياءَ تعمُّها . وأنا أذكر ما تنفصلُ بهِ وما تشترَكُ فيهِ ، وباللهِ أَستعينُ .

أما النَّعْتُ والبَدلُ فإنَّهما ينفصلان منْ سَبْعةِ أَوْجهٍ ، أحدُها : أنَّ النَّعْتَ سبيلُه أنْ يكونَ بالصِّفاتِ المشتقَّة منَ الأفعالِ ، أو ما هو في حكمِ المشتَقِّ[4] ، جاريةً كانتِ الصِّفاتُ على أَفعالها أو غيرَ جارية ، والبَدَلُ حكمه أنْ يكونَ بالأسماءِ الجامدةِ والمصادرِ[1] .

---

[1]- يراد من النعت تحلية المنعوت بحال خاصة به لا توجد في مشاركه في اسمه ، وذلك بغية الفصل بينهما من جهة ، والإيضاح والبيان عن طريق ذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب ، ولا توجد في مشاركه في الاسم . ولهذا منع النحاة أن تقع الجملة الإنشائية نعتاً ؛ لأنها ليست خاصة بحال ثابتة للمنعوت . انظر : المقتضب ١ : ٢٦ . وشرح المفصل ٣ : ٥٣ ، والبحر المحيط ٣ : ٣٤٢ .

[2]- سمِّي عطفاً بذلك؛ لأن فيه رجوعاً من المتكلم إلى الاسم الأول وإيضاحاً له بذكر الثاني. وقُيِّد العطف بالبيان، لأنَّ فيه تكراراً للأول بالمرادف لا باللفظ لزيادة الإيضاح والبيان، فكأنك عطفت الشيء على نفسه. التصريح ٣: ٥٣٧.

[3]- يراد من البدل رفع اللَّبس من جهة، وتكرار الحكم وإثباته من جهة ثانية. اللمع: ١٧٢، وشرح المفصَّل ٣: ٦٤.

[4]- هذا هو مذهب الجمهور ؛ ذلك أنَّ الأصل في المشتق ألا يلي العوامل ، وأن يكون تابعاً . انظر : البسيط ١ : ٣٨٧ ، والملخَّص : ٥٦٢ ، والأشباه والنظائر ٢ : ٤٨٤ .

وقد خالف ابن الحاجب فلم يجعل الاشتقاق شرطاً ، ولم يعمد إلى التأويل في غير المشتق ، لأنّه عنده عدول عن الأصل من غير ضرورة . قال : ((ولكن لما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهّم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأوّلوا غير المشتق بالمشتق)) . شرح الكافية ، وانظر : شرح الحدود النحوية : ٣٧٣ .

والثاني : أنَّ النَّعتَ يجري على المنعوتِ في تعريفِهِ وتنكيرِهِ[2] ، والبدلُ لا يلزم فيه ذلك .

الثالث : أنَّ النعتَ جزءٌ منَ المنعوتِ ؛ أَعني أَنَّهُ صفةٌ منْ جملةِ صـــفاتِهِ الَّـــتي يُوصَـــفُ بها[3] ، والبَدلُ ليسَ بجزءٍ في كل موضعٍ[4] ، بلْ قدْ يكونُ جزءاً منه ، كقولك : (ضُرِبَ زيدٌ رأسُه) ، وقد يكونُ هو إيَّاه ، كقولك : (جاءني أَخوكَ زيدٌ) . وقد يكون حَدَثاً مـــنْ أحداثِـــه[5] ، كقولـــك : (أعجبني زيدٌ حُسْنُه) وقد يكونُ اسْماً مُصَاحِباً به صُحْبةً عَرَضيَّة يمكنُ زوالُها وانفصالُها منـــه كقولك : (سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ) .

وضعَّف سيبويه النعت بالجوامد ، نحو : هذا رجلٌ أسدٌ ؛ لأنه لا يوصف بالجواهر ، وتقديره عنده على مجـــاز الحذف في المضاف ، وتقديره عنده : هذا رجلٌ مثل أسدٍ ، ومِثْل بمعنى مماثل . شرح المفصل ٣ : ٤٩ .

[1]- يرجع هذا إلى أنَّهم يجعلون البدل على نية تكرار العامل . شرح الكافية ١ : ٢٧٧ .

وسيبويه لا يقول بتكرار العامل في البدل ، ويرى أن العامل في البدل والمبدل منه واحد ، وهذا يعني أن سيبويه لا يجعل البدل من جملة أخرى غير جملة المبدل منه . انظر : الكتاب ١ : ٧٥ – ٧٦ (١ / ١٥٠) .

وخالف كل من الاخفش والرماني وأبي علي الفارسي سيبويه في ذلك ، وجعلوا العامل في البدل مـــن جـــنس الأوّل . انظر : شرح المفصل ٣ : ٦٧ ، وشرح الكافية ١ : ٢٧٦ ، والتصريح ٢ : ١٣٢ ، وهمع الهوامع ٢ : ١١٥ .

=ووافقه المبرد والسيرافي وابن مالك والرضي ، وحجتهم أن البدل إيضاح للمبدل منه فكيف يكون من جملـــة ثانية ؟ انظر : شرح المفصل ٣ : ٧٧ ، وشرح الكافية ١ : ٢٧٧ ، وهمع الهعوامع ٢ : ١١٥ .

[2]- يتبع النعت المنعوت في عشرة أشياء : حركات الإعراب الثلاث ، والتعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع . شرح المفصَّل ٣ : ٥٤ ، والبسيط ١ : ٣٩٤ ، وثمار الصناعة : ٤٦٣ .

أقول : وهذا إنما يكون في النعت الحقيقي، أما في النعت السببي فإنَّ النعت يتفق مـــع منعوتـــه في الإعـــراب، والتعريف، والتنكير .

[3]- قال ابن السرَّاج : ((فالصفة مع موصوفها بمنـــزلة الشيء الواحد)) . الأصول ٢ : ٢٢٥ وانظر : الحجة ١ : ١٤٨ ، وإصلاح الخلل : ٧٢ .

[4]- ذلك أنه قد يكون بدل كل من كل ، أو بدل بعض من كل ، أو بدل اشتمال ، أو بدلاً مبايناً . والسهيليّ يردّ بدل بعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل من الكل ، ويرى أن من سنن العرب أن تتكلّم بالعـــام وهـــي تقصد خاصاً ، وتحذف مضافاً وتنويه . انظر : توضيح المقاصد ٣ : ٢٥٠ – ٢٥١ .

[5]- أي وصفاً من أوصافه سواء أكان ملازماً له كالحسن والقبح ، أو منفكاً عنه كالكلام ونحوه .

[٣٧/آ] والرابع : أنَّ البَدَل // يجري مَجْرى جملةٍ أُخْرى ذَهَبتْ بها الجملةُ الأولى ، ويقدَّر فيــه إعــادةُ العامِلِ[1] ، والنَّعْتُ[2] لا يجري مَجْرى جملةٍ أُخرى ، ولا يُقَدَّر معهُ العاملُ ولكنْ هو الاوَّلُ بعينِهِ ، ومن جملتهِ .

[1]- ذهب سيبويه إلى أنَّ العامل في البدل والمبدل منه واحد ، وأنَّ العامل في الثاني يُقدَّر مــن جــنس الأوَّل ، وبذلك لا يجعل سيبويه البدل من جملة أخرى غير جملة المبدل منه . انظر : الكتاب ١ : ٧٥ – ٧٦ . وانظر : الأشباه والنظائر ٢ : ٤٨٤ .

ووافقه على ذلك كل من المبرد ، والسيرافيّ ، وابن مالك ، والرضيّ ، واعتلّوا لذلك بأن وظيفة البدل إيضــاح المبدل منه فكيف يكون من جملة ثانية؟ انظر: شرح المفصل ٣: ٧٧ وشرح الكافية ١ : ٢٧٧ ، وهمع الهوامع ٢ : ١١٥ .

وخالفَ سيبويه كل من الأخفش ، والرماني ، وأبي علي الفارسيّ ، وأكثر المتأخرين ، فجعلوا العامل في البدل من جملة أخرى. انظر: شرح المفصَّل ٣: ٦٧، وشرح الكافية ١: ٢٧٦، والتصريح ٢: ١٣٢، وهمع الهوامــع ٢: ١١٥.

[2]- والعلَّة في ذلك أن النعت جزء من المنعوت . انظر : إصلاح الخلل : ٧٢ .

والدليل على أنَّ البدل يجري مجرى جملةٍ أخرى نحو قول الشاعر[1] :

[الطويل]

ألا بكَر النَّاعي بخيرِ بني أَسَدْ   بعمروِ بنِ مسْعودٍ وبالسِّيدِ الصَّمَدْ

والخامس : أنَّ النّعت يكون بما هو من المنعوتِ وبما هوَ منْ سببهِ[2] ، كقولك : (مَـــرَرْتُ برجـــــل قائمٍ) ، فتصفهُ بصفةٍ هيَ لهُ ، و ((مررْتُ برجلٍ قائمٍ أبوه) فتصفه بصفةٍ هيَ لسببهِ ، ولا يبدَلُ من الاسم إلا ما هُوَ هُوَ ، أو جزءٌ منْهُ ، أو مصاحبٌ لهُ ، ولا يُبْدل منهُ ما هو لسببهِ[3] . ألا ترى أنك تقول : (ضُرِبَ زيدٌ رأسُهُ) ، ولا يجوز : (ضُرِبَ زيدٌ رأسُ أبيه) .

والسادس : أنَّ البَدَلَ قد يكون منه ما يجري مَجْرى الغَلَط ، ولا يكونُ ذلك في النعت ؟

والسابع: أنَّ النَّعتَ قدْ يكونُ منهُ ما يُرادُ بهِ المدْحُ، أو الذَّمُّ[4]، أو الترحُّمُ، ولا يكـــونُ ذلـــكَ في البَدلِ[1] .

---

[1]- البيت لسَبْرة الأسدي ، ونسب إلى هند بنت معبد بن نضلة ، وهو في : أسماء المغتالين : ١٥١ ، والبيـــان والتبيين ١: ١٠٨ ، وأمالي القالي ٢ : ٢٨٨ ، وسمط اللآلئ ٢ : ٩٣٢ – ٩٣٣ ، ومعجم ما استعجم : ٩٩٦ ، والحلل : ١٠٧ وشروح سقط الزند : ١٧١٦ ، وخزانة الأدب ١١ : ٢٦٩ – ٢٧٠ . عمرو بن مسعدة ، وخالد بن نضلة الأسديَّان ، قتلهما المنذر بن ماء السماء ، وأقام على قبريهما منارتين كان يغرِّيهمـــا بالـــدماء حتى سُمّيا بالغريَّـــين . السيِّد الصَّمد : السيِّد الذي لا أحد فوقه ، سُمِّي بذلك لأن الناس تصمُد إليـــه عنـــد الحاجة ؛ أي : تلجأ . انظر قصَّتهما في : أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام (ضـــمن نـــوادر المخطوطات ، ص : ١٥٠ – ١٥١).

[2]- وهو ما يسمَّى النعت السببيَّ والمراد بالسبب الاتصال . وقد عرَّفه سيبويه بأنه ((ما تجري فيه على الاســم الأوَّل صفة ما كان من سببه ، نحو : مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً ، أو صفة ما التبس به نحو : مرر برجلٍ مخالطه داءٌ ، أو صفة ما التبس بشيء من سببه نحو : مررت برجلٍ ضارب أباه رجل)) . الكتاب ١ : ٢٢٦ . وانظر : التبصرة ١ : ١٧٨ ، وشرح المفصل ٣ : ٥٤ ، والفروق لابن بري : ٨٥ ، والأشباه والنظـــائر ٢ : ٤٨٥ .

[3]- إصلاح الخلل : ٧٣ ، والفروق لابن بري : ٨٥ .

[4]- يشترط في قطع النعت عن النعتية شرطان ؛ الأول : أن يكون النعت ثانياً أو ثالثاً فـــأكثر . والثـــاني : أن يتضمَّن معنى المدح أو الذم . وإن لم يتحقق هذان الشرطان فالإتباع على النعتية واجب . ثمار الصناعة : ٤٦٦ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤١٧ وما بعدها .

وخالف ابن بابشاذ فذهب إلى تضعيف النعت وحسَّن الإتباع لا إلى امتناع الأول ووجوب الثـــاني . شـــرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤١٨ .

وفرَّق بعض المتأخرين في ذلك بين المنعوت إذا كان نكرة أو معرفة . انظـــر : المســـاعد ٢ : ٤١٦ – ٤١٧ ، والتصريح ٢ : ١١٧ .

[١]- إصلاح الخلل : ٧٤ ، والأشباه والنظائر ٢ : ٤٨٤ .

فهذه سبعة فُصول ينفصِلُ بها النَّعْت من البدلِ[1] .

وأمَّا النَّعتُ وعطفُ البيانِ[2] ؛ فإنَّهما ينفصلان منْ ثلاثةِ أوجهٍ ، أحـــدهما : أن النَّعـــت يكونُ بالصِّفات[3] – كما قدَّمنا – وعطفُ البيانِ يكونُ بالأسْماء الجوامد كالبَدَل[4] .

والثاني : أنَّ النَّعتَ يكونُ بالمعارفِ والنكراتِ[1] ، وعَطْفُ البيانِ لا يكون إلاَّ بالمعارفِ[2] .

---

[1]- زاد ابن برِّي على ما ذكره ابن السّيد من فوارق بين النعت والبدل ثلاثة فوارق ، هي :

أ : أن النعت يسدُّ مسدَّه الجمل والظروف ، فهو يوصف بالجمل وأشباهها . انظر : الفروق لابن برِّي : ٨٥، وشرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤١٧ ، وشرح المفصل ٣ : ٥٢ – ٥٤ ، وإصلاح الخلل : ٧٤ .

وذهب ابن جني والزمخشري وابن مالك إلى إبدال الجملة من المفرد، ومنع الوراق ذلك. انظـــر: المحتســـب ٢: ١٦٥، والكشاف ٣: ٣، وشرح التسهيل ٣: ٣٣٩ – ٣٤٠ ، والأشباه والنظائر ٤ : ٩٤ ، وحاشية الصبان ٣ : ١٣٢ .

ب : أن النعت يتبع المنعوت في الإعراب لفظاً ومحلاً ، والبدل لا يجوز فيه ذلك . تقول : ما جاءني مـــن أحدٍ إلاّ زيدٍ ، وإلا زيدٌ ، بجر (زيد) على المحلّ ، ولا يجوز فيه إلا الرفع على المحلّ . انظـــر : المقتضـــب ٣ : ٢٨١ ، وشرح الجمل ١ : ٥٥٥ ، وشرح التسهيل ٣ : ١٢٠ ، وشرح الكافية ٢ : ١٩٧ .

ج : أنّ البدل لا يجري على الاسم في إعرابه ، والنعت بعكس ذلك . فإذا قيل : ما زيدٌ شيئاً إلا شيءٌ لا يُعْبأ به، فإن لفظة (شيء) بدل من خبر (ما) المنصوب (شيئاً) ولا يجوز نصبه ؛ ذلك أنّ (إلا) ألغت عمل (ما) فعادت الجملة (ما زيد إلا شيء لا يعبأ به). وأجاز كل من ابن بري والصفّار، وابن الحاجب إبدال المرفوع من المنصوب في العبارة السابقة، وأنكر أبو حيان هذا المذهب ووهَّم القائلين به. انظر: ارتشاف الضرب ٢: ١٠٥–١٠٦.

[2]- قال في ثمار الصناعة في تعريف عطف البيان : ((أن تعطف على الاسم فتبيِّنه في الكنية ، أو على الكنيـــة فتبينها بالاسم ... وقيل : كل اسمين لا يُعْرف أحدهما إلا بالآخر . وقد يكون الأوّل اسم إشارة ، كقولـــك : هذا زيد أخوك ، إذا جعلت الأخ خبراً)) . ثمار الصناعة : ٤٧١ .

و لم يفرد سيبويه باباً خاصاً بعطف البيان ؛ ذلك أنه عالجه في أبواب متفرقة ، منها ثلاثة أبواب خاصَّة بالتوابع ، وأربعة أبواب من غيرها . انظر : التوابع في كتاب سيبويه : ٦٣ وما بعدها .

[3]- انظر ص ٢ من هذه الرسالة .

[4]- قال ابن السرَّاج : ((وإنما سمّي عطف البيان و لم يقل :إنه نعت ، لأنه اسم غير مشتق من فعل ، ولا هـــو تحلية ، ولا ضرب من ضروب الصفات ، فعدل النحويون عن تسميته نعتاً)) . الأصول ٢ : ٤٥ . وانظـــر : الأشباه والنظائر ٢ : ٤٨٤ .

والثالثُ : أنَّ النَّعتَ يكون بما هو للمنعوتِ[3] ، وبما هو لسببه – كما قدَّمنا – وعطفُ البيانِ هوَ المعطوفُ عليهِ بعينهِ .

وأمَّا البَدلُ وعطفُ البيانِ فينفصلان[4] منْ أربعةِ أوجُه ؛ أحدها : أن البدل قد يكونُ هو المبدلَ منْه بعينِه ، وقد يكونُ جُزْءاً منه ، وقد يكونُ اسماً مصاحباً له ، وقد يكون حَـدَثاً مـن أحداثِهِ ، كما قدَّمنا ، وعطفُ البيانِ هو المعطوفُ عليهِ أبداً .

والثاني : أنَّ البدلَ يكونُ بالمعارفِ والنكرات ، وعطفُ البيانِ لا يكونُ إلاّ بالأسْـماءِ المعارِفِ الظَّاهِرة[1] .

---

[1]– تنعت النكرة بالنكرة والمعرفة بالمعرفة ولا يجوز التداخل بينهما ، فلا يجوز وصف المعرفـة بالجملـة ؛ لأن الجملة عندهم معدودة في النكرات ، ولذلك اشترطوا لنعت المعرفة بالجملة الإتيان بالموصول . شرح المفصل ٣ : ٥٤ ، والجمل : ١٣ . وانظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤٢١ ، وشرح المفصَّل ٣ : ٧٢ – ٧٣ ، وتوضيح المقاصد ٣ : ١٨٦ – ١٨٩ .

[2]– ذهب البصريون إلى امتناع عطف البيان في النكرات ، وأجازه الكوفيون في القبـيلين . الحلـل : ١٠٤ ، وأوضح المسالك٣ :٣١٠ .

[3]– الأصول ٢ : ٢٤ ، والحلل : ١٠٨ .

[4]– ذهب ابن السرَّاج إلى أن الفرق بين عطف البيان والبدل أنَّ عطف البيان تقديره النعت التابع للأوّل ، وأن البدل تقديره أن يوضع موضع الأوّل . الأصول ٢ : ٤٦ .

وعُرف عن الرضي قوله المشهور: ((وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليٌّ بين بدل الكل وبين عطف البيان، بـل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فإنه لم يذكر عطف البيان)). شـرح الكافيـة ق١ مج٢: ١٠٧٤.

أقول : صحيح أنَّ سيبويه لم يذكر عطف البيان بهذا الاصطلاح ، إلا أنه ذكره بلفظ العطف مطلقاً ؛ ذلك أنه يلحظ الترابط بين الاسمين وظيفياً ، والاشتراك بينهما دلالياً ، وأن الثاني رجوع إلى الأوَّل . فسيبويه لم يرد عطف النسق حتماً ، فقد قال : ((يا زيدُ الطويلُ ذا الجمَّة ، إذا جعلته وصفاً للطويل . وإن حملته على (زيد) نصبت . فإذا قلت : يا هذا الرجلُ فأردت أن تعطف (ذا الجمة) على هذا جاز فيه النصـب ...)) ولست أراه يقصد هنا إلا عطف البيان؛ ذلك أنَّ العطف غير مقصود لعدم وجود حـرف العطـف. انظـر: الكتاب ١: ٣٦٠ ، والأشباه ٤: ٤٨١ .

ثمَّ إنَّ تفرقة النحاة بين البدل وعطف البيان مردها إلى التشبث بالناحية اللفظية من جهة ، والإلحاح على فكرة العامل من جهة ثانية . انظر : الارتباط ١٨٨ .

والثالث : أن البدل – كما قلنا – يُقدَّرُ معه إعادةُ العامل[2] ، وكأنَّه منْ جملةٍ أخرى ، وعطفُ البيانِ لا يقدَّرُ فيهِ ذلكَ[3] ، بل هو في هذا الوجه كالنَّعْتِ .

---

[1]- انظر الحاشية (٢) . وقد أجاز ابن مالك ، والسيوطي جواز عطف البيان في النكرات وجعلوا منه قوله تعالى : (توقد من شجرة مباركة زيتونة) و(زيتونة) عطف بيان على (شجرة) . انظر : شرح ابن عقيل ٢ : ١٧٢ – ١٧٣ ، وهمع الهوامع ٢ : ١٢١ ، والتصريح ٣ : ٥٤٠ . وسبق إلى إجازة ذلك كل من أبي علي الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، وابن عصفور ، وتابعهم على ذلك ابن هشام . انظر : الكشاف ٢ : ٢٩٧ ن والبحر المحيط ٣: ٥٧٢ ، وشرح التسهيل ٣ : ٣٢٦ ، وأوضح المسالك ٣ : ٣٠٩ ، ومغني اللبيب : ٧٤٣ ، والدر المصون ٤ : ٤٢٥ ، وتوضيح المقاصد ٣ : ١٨٥ ، وهمع الهوامع ٥ : ١٩٢ .

أقول: لعلَّ البصريين انطلقوا في منعهم ذلك من دلالة عطف البيان ، فهو عندهم للبيان ، والنكرة لا تبيان فيها ، ومن أمثلة سيبويه في المسألة ؛ فقد جاءت كل أمثلته معارف . والراجح وقوع عطف البيان في المعارف والنكرات ، فتكون له وظيفتان ، الأولى : التوضيح في المعرفة . والثانية : التخصيص في النكرة والحد من دائرة شمولها ؛ ذلك أنَّ عطف البيان يكون اسما ثانياً للذات المذكورة أوّلاً ، فيكون كل من النعت وعطف البيان محددين = للذات لكن مع اختلاف في المحدِّد في كل منهما ، وفق ما تشير إليه العلاقتان الآتيتان : النعت = اسم ذات + صفة من صفاتها ⟵ تحديد للذات .

عطف البيان = اسم ذات + اسم آخر للذات ⟵ تحديد الذات . المحيط ٢ : ٢٥٦ .

[2]- أنكر ابن يعيش أن يكون العامل في البدل والمبدل منه واحداً ، لأنَّ ذلك يؤدي إلى محال ، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان . شرح المفصل ٣ : ٦٧ – ٦٨ .

واستدلَّ المانعون لذلك بظهور العامل في بعض المواضع ، ومنه قوله تعالى : (وقالَ الذينَ استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمنْ آمنَ منهم) [الأعراف ٧ : ٧٥] فـ (لمنْ آمن) بدل من (الذين) بدل بعض من كل . انظر : شرح المفصل ٣ : ٧٣ .

[3]- لم يشر سيبويه إلى العامل في عطف البيان ، وجعل غيره العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه . شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤٢١ ، والحلل ١٠٨ ، وإصلاح الخلل : ٧٣ ، ٧٦ ، وشرح المفصل ٣ : ٦٤ ، والأشباه والنظائر ٢ : ٤٨٥ . وانظر : التوابع في كتاب سيبويه : ٦٤ .

وذهب الدينوري إلى أن عطف البيان لا ينفصل عند سيبويه عن البدل ؛ ذلك أنَّ البدل إعلام السامع بمجموعَيْ الاسم على جهة البيان من غير نية طرح الأوَّل من الاسمين . والدينوري في ذلك مقلّد في رأيه هذا ابن بابشاذ وناقل عنه ، فقد قال : ((... وأما البدل فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم عن طريق البيان من غير أنْ يُنْوى بالأوّل الطرح عند سيبويه دون غيره)) . شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤٢٣ . وانظر : حاشية محقق ثمار الصناعة ص ٤٧١ .

[٣٧/ب] والرابع : أنَّ البدلَ يجيء منهُ ما يرادُ به الغَلطُ ، وعطفُ البيان لا غَلط// فيه ؛ فهذه وجوهُ الانفصالِ بينَ هذهِ التوابعِ الثلاثةِ .

وأمَّا وجوهُ الاشتراكِ ؛ فإنها كلَّها تشترك في أنَّ الغرضَ فيها البيانُ ، والزيادةُ في الإيضاحِ[1] ، وفي أنَّها جاريةٌ على الأسْماء التي قبلَها في إعرابِها . وفي العربيَّة مواضعُ تشترك فيها الثلاثة كلُّها ، وفيها مواضع يشتركُ فيها بعضُها . فمن المواضع التي تشترك فيها كلُّها قولُكَ : (رَأَيتُ زيداً أبا عمروٍ) ؛ فإنَّ (أبا عَمْرٍو) ها هنا يَصْلُح أنْ يقال فيه : إنَّهُ نعْتٌ ، ويصلُح أنْ يُقَالَ فيهِ : إنَّهُ بَدَلٌ ، ويصلُح أنْ يُقَالَ فيهِ : إنَّه عطْفُ بيانٍ .

وأمَّا المواضِعُ الَّتي يشتركُ فيها النَّعتُ وعطف البيانِ [فنحوُ] ، قولك : بعثتُ إليكَ بالثوبِ الخزِّ ، وبالبابِ السَّاجِ[2] .

وأمَّا المواضع التي يشترك فيها البدلُ وعطفُ البيانِ ، فنحو قولك : (رأيت أبا عمروٍ وزيداً) ، ومن هذه المواضع ما يشترك فيه التوكيد[3] وعطف البيان وهو الموْضع الذي يكرَّر فيه الاسمُ كقولك : (رأيتُ زيداً زيداً) ، و (لقيت عَمْراً عَمْراً)[4] .

وأمَّا المواضع الَّتي ينفردُ فيها البدلُ ، والمواضعُ التي ينفردُ بها النعتُ ، فلا حاجةَ لنا إلى ذكْرها .

وأمَّا المواضعُ الَّتي ينفردُ بها عطف البيانِ ، ومنْ أجلها احتيجَ إليهِ في صناعةِ النحو ؛ فنذكرها لغرابتها عند النحويين ، وهي ثلاثة مواضع :

---

[1]- لا تقتصر وظيفة الإيضاح ورفع الإبهام على البدل والنعت وعطف البيان ، بل يدخل في ذلك الحال والتمييز أيضاً .

[2]- الحلل : ١٠٤ ففي (الخزِّ ، والساج) يجوز النعت وعطف البيان .

[3]- لم يضع سيبويه حدًّا للتوكيد وسمَّاه صفة في مواضع كثيرة من كتابه. الكتاب ١ : ٢٢٣ ، ١ : ٢٩٠ ، ٢٩٣ . وحدَّه النحاة بأنه (تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره). شرح الحدود النحوية: ٣٧٦، وهمع الهوامع ٢: ١٢٢.

والتوكيد نوعان ، لفظي : وفائدته التقوية ورفع التوهم والغلط وغيرهما . ومعنوي : وفائدته رفع توهّم الإضافة ، أو الخصوص مما ظاهره العموم .

[4]- يطلق سيبويه على التوكيد اللفظي مصطلح التكرير أو التثنية ، و لم يذكره باسم التوكيد اللفظي . انظر : الكتاب ١ : ٢٧٧ ، ٣١٥ . وانظر : التوابع في كتاب سيبويه : ٥٣ .

أحدها : بابُ النداء ، والآخَرُ : بابُ المبهمات . والثالث : بابُ اسم الفاعل . أمَّا بابُ النداء[1] ؛ فهو قولك : (يا حارثاً زيداً) ، ومنه قول رؤبة[2] :

[الرجز]

إني – وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْراً – لقائلٌ يا نَصرُ نصْراً[3] نَصْراً

فمن نصبَ جعلهما معاً عطفَ بيانٍ على موضع (نَصْرٍ) الأوَّل . ومَنْ رفع (نصراً) الثانيَ ونوَّنَهُ جعلَه عطفَ بيانٍ على اللفظِ ، وجعل (نصراً) الثالثَ عطف بيانٍ على الموضع . هذا رأيُ سيبويهِ[4] والأصمعيِّ وأبي عُبَيْدة . وفي هذا البيتِ قولان[5] آخرانِ ليسَ هذا موضعَ ذكرِهما ومن هذا البابِ قولُ الآخرِ :[1] [الطويل]

---

[1]- قال ابن برِّي: ((واعلم أنه يبين الفرق بين البدل وعطف البيان بياناً شافياً في النداء)). الفروق النحوية : ١١٠.

ويراد بذلك أن يكون عطف البيان أو البدل تابعاً للمنادى ، ففي قولنا : يا أخانا زيداً ، فلو كان (زيداً) بدلاً من (أخانا) لوجب أن يقال : يا أخانا زيدُ ، ولا يجوز فيه النصب ولا التنوين ؛ لأن (المنادى) مضاف ، والتابع مفرد علم ، والمفرد العلم المنادى لا يكون إلا مبنياً على الضم .

ويأتي تابع المنادى إذا كان عطف بيان على صورتين ، الأولى : أن يكون عطف البيان مضافاً ، وهنا يجب فيه النصب ، نحو : يا هذا ذا الجمة . وهو عند سيبويه محمول على وجوب النصب في النعت المضاف إذا كان تابعاً للمنادى ، نحو : يا زيدُ ذا الجمة . الكتاب ١ : ٣٠٦ .

[2]- البيتان في : ملحق ديوان رؤبة : ١٧٤ ، والكتاب ٢ : ١٨٥ ، والمقتضب ٤ : ٢٠٩ ، والأصول ١ : ٣٣٤ ، والخصائص ١ : ٣٤٠ ، وشرح المفصَّل ٣ : ٧٢ ، وشرح الكافية : ق١ مج١ ص ٤٣٠ ، وشرح شواهد المغني : ٨١٢ ، والدرر اللوامع ١ : ٢٠٥ ، وخزانة الأدب ٢ : ٢١٩ ، والسطر : سطر المصحف . ونصر الأول : نصر بن سيَّار أمير خراسان ، والثاني : توكيد الأول ، والثالث : حاجب نصر بن سيّار .

[3]- نقل سيبويه أنَّ بعضهم يروي البيت برفع (نصر) لثانية مع تنوينها . الكتاب ٢ : ١٨٥ .

[4]- انظر : الكتاب ٢ : ١٨٥ – ١٨٦ .

[5]- يتحصَّل من ذلك أنّ في البيت أربعة أوجه ، الوجهان الأولان هما اللذان ذكرهما ابن السيد ، وهما :

١- ضم الأول مع رفع الثاني على عطف البيان على اللفظ ، وجعله الرضي توكيداً لفظياً .

٢- ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل ، أو توكيداً ، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : أعني ، أو مصدراً بمعنى الدعاء ، أو مصدراً نائباً عن فعله .

فيا أَخَوينا عبدَ شمسٍ ونَوفلاً أُعيذُكما باللهِ لا تُحدِثا حَرْبَا

وقد روي : ((عبدُ شمس ونوفلٌ)) على إضمار مبتدأ[2] .

وأما باب المبهمات[3] فنحو قولهم : (مررت بهذا الرجلِ) و (لقيتُ هذا الغلامَ) ، والنحويّون يَتَسامحونَ في هذا ويسمّونَه نعتاً ، وإنَّما هو في الحقيقة عطفُ بيانٍ .

[٣٨/آ] وأما بابُ اسمِ // الفاعل ؛ فنحوُ قولك: (هذا الضَّاربُ الرجلِ زيدٍ)[4] بخفض (زيدٍ) على عطفِ البيانِ ، ولا يصلح أن يكون بَدلاً ؛ لأنَّ البدلَ يحلُّ محلَّ المبدلِ منه . ولو قلت : (

وقد ضعَّف الرضي هذين الرأيين ، محتجاً بأنَّ البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد ، والثاني فيما نحن فيه إلا التأكيد . شرح الكافية ١ / ١ / ٤٣١ .

أما الوجهان الآخران ، فهما :

١- ضمّ الأول وضم الثاني على الإبدال من الأوَّل .

٢- نصب الأوّل وجر الثاني على إضافة الأوَّل إلى الثاني .

انظر : المقتضب ٤ : ٢١٠ ، ح ١ .

[1]- البيت لطالب بن أبي طالب القرشي ، وهو في : السيرة النبوية ٢ : ٣٩١ ، وروايته : ((... فدى لكما لا تحدثا حربا ...)) . والجمل : ١٠٦ ، والحماسة الشجرية ١ : ٦١ ، والحلل : ١٠٥ ، والتبيان في تعيين عطف البيان : ٧٨ ، وشرح شواهد مغني اللبيب ٣ : ٨٧ . والشاهد فيه عدم جواز الإبدال في (عبد شمس ونوفلاً) ؛ ذلك أنَّ أحد المتعاطفين مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموع لا أحدهما ، فلا يصحّ تقدير حرف ، وكلاهما تابع للمنصوب لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف، وبناء المفرد على الضم والرواية بنصبهما . انظر : التبيان : ٧٨.

[2]- الحلل : ١٠٦ .

[3]- المراد بها أسماء الإشارة . جاء في الكتاب ٢ : ٩٠ : ((فهذه الأسماء المبهمة إذا فسَّرتها تصير بمنزلة (أيّ) ، كأنك إذا أردت أنْ تفسِّرها لم يجز لك أن تقف عليها . وإذا قلت : يا هذا ذا الجُمَّة ؛ لأنَّ ((ذا الجمَّة)) لا توصف به الأسماء المبهمة ، وإنّما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم ... فالأسماء المبهمة توصَفُ بالألف واللام ليس إلاّ ، ... ولا تفسَّر بما يفسَّر به غيرها إلا عطفاً)) .

[4]- ذلك أن الاسم الفاعل المقترن بـ (الـ) لا يضاف إلى المجرَّد منها إلا إذا ثنّي أو جمع جمعاً سالماً تقول : الضاربا زيدٍ ، والضاربو زيدا . الحلل : ١٠٦ .

هذا الضاربُ زيدٍ) لم يَجُزْ ؛ لأنَّ ما فيه الألفُ واللامُ لا يُضَافُ إلى ما ليس فيه ألــفٌ ولامٌ[1] .

وأنشد سيبويه للمرَّار الأسديّ[2] : [الوافر]

أنا ابنُ التَّاركِ البكريّ بشْرٍ[3] عليهِ الطَّيرُ ترقبُهُ وُقُوعا

وقد ردَّه أبو العبَّاس المبرِّد ومنْ رأى رأيه على سيبويه ، وقالوا : لا يصــحُّ إلاَّ علــى النَّصــبِ والخفضُ خطأٌ ، وتوهَّموا أنَّ سيبويه أجازّه على جهةِ البدلِ . وإنّما أجازَهُ سيبويهِ على عطــفِ

---

[1]- العلّة في ذلك أنَّ النحاة يذهبون إلى البدل على نية تكرار العامل ، فإذا جُعِلَ بدلاً يكون تقــديره : هــذا الضارب زيد ، وإضافة الوصف المعرف بــ (الــ) إلى المجرد من أصولهم المرفوضة مرفوضــة . وإذا جُعِــل عطف بيانٍ فلا لبْس في ذلك ، لأنَّه ليس على نية تكرار العامل . انظر : شرح المفصَّــل ٣ : ٧٣ ، وشــرح الجمل ١ : ٢٩٥ ، وشرح التسهيل ٣ : ٣٢٧ .

[2]- البيت في ديوان المرَّار الفقعسي : ١٦٩ ، و لم أقف عليه في مجموعَيْ شعر قبيلة بني أسد ، وهو في الكتــاب ١ : ١٨٢ ، والأصول ١ : ١٣٥ ، والمفصَّل : ٥٩ ، وشرح المفصَّل ٣ : ٧٢ ، وشرح ابن عقيــل ٢ : ٢٨ ، وهمع الهوامع ٢ : ١٢٢ من غير نسبة ، والمقاصد النحوية ٤ : ١٢١ ، وخزانــة الأدب ٢ : ١٩٣ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ بشر : هو بشر بن عمرو بن مرثد قتله رجل من بني أسد . ترقُبه الطير : تنتظر موته للانقضاض عليــه . وقوع : جمع واقع ، وهو المنقضُّ من الطير .

ووجه الاستشهاد فيه : إضافة (البكري) إلى (التارك) تشبيهاً بــ (الحسن الوجه) لاقترانه باللام . قــال سيبويه : ((وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله . وقال المرَّار الأسديّ : [البيت])) .

[3]- نسب كل من السرَّاج(تــ ٣١٦ هــ) وابن يعيش (تــ ٦٤٩ هــ) ، والرضي الأســتراباذي (تــــ ٦٨٦ هــ) إلى المبرِّد أنه لا يجيز في (بشرٍ) إلاّ النصب ؛ لأنَّ خفضه إنَّما يكون على البــدل ، والبــدل لا يكون إلا بإيقاع الثاني موقع الأوَّل ، وإذا وضعت (بشراً) موضع الأول لم يكن فيه إلا النصب . قال الرضيّ : ((قال المبرد : لا يتبع مجرور ذي اللام إلا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه ، فينشد :

أنا ابن التارك البكري بشراً

بنصب (بشراً) لا غير حملاً على محل البكري)) . شرح الكافيــة ١ / ٢ / ٩١١ .وانظــر أيضــاً ١ / ١ / ١٠٩٤ ، وخزانة الادب ٤ : ٤٨٤ .

ونقل ابن السرَّاج عن الفراء إجازته إضافة المجرَّد من (الــ) إلى المقترن بها، ورواية الجر على ذلــك، وجعلــه مقيساً . الأصول ٢ : ١٤ ، وانظر : شرح الكافية ١ / ١ / ١٠٩٤ .

ونقل ابن يعيش والرضي عن المبرد إنكاره رواية الجر . شرح المفصَّل ٣ : ٧٣ ، وشــرح الكافيــة ١ / ١ / ١٠٩٤ .

أقول : و لم أقف على البيت في آثار المبرد المعتمدة .

البيان الذي ذكرناه ، فلا يلزَمُه ما اعترضوا به . فهذه هي المواضع التي يختصُّ بها عطفُ البيانِ دونَ سائرِ التوابعِ . وأكثرُ ما يستعمل عطفُ البيانِ في ردِّ الأعلام على الكُنى ، وردِّ الكُنى على الأعلام[1] ؛ كقولك :

(رأيتُ أبا بكر[2] زيداً) و (رأيت زيداً أبا بكر) ؛ وسمِّي عطفَ بيانٍ ؛ لأنَّك عطفت على الأوَّل فبيّنته ؛ لأنَّ معنى العطفِ الرجوعُ إلى الشيءِ بعد الزَّوالِ عنْهُ[3] . والفرقُ الذي بينه وبين العطفِ الذي بالحروفِ ، أنَّك في عطفِ البيانِ[4] تعطفُ الشيءَ على نفسِهِ ، وفي عطفِ الحروف تعطفُ الشيءَ على غيره[5] .

فإن قال قائلٌ : فإذا كان معنى العطف هو الرجوعُ ، فكيف سُمِّي اشتراك الاسم الثاني معَ الأوَّلِ ، وغيرها من أخواتها عطفاً[6] ؟ فالجواب : أنَّ حرف الاشتراك في نحو : (قام زيدٌ وعمروٌ) ينوبُ منابَ العاملِ ، والأصلُ : (قامَ زيدٌ وقامَ عمرو) . وينفردُ كلٌّ واحدٍ منْهما بقيامٍ يختصُّ بهِ ؛ لأنَّه لا يصحُّ وقوعُ فعلٍ واحدٍ منْ فاعلَيْن[7] ، غير أنَّهم قَصَدوا الاختصارَ ، فحذفوا العاملَ الثانيَ اجتزاءً بالأوَّلِ ، وجعلوا (عَمْراً) شَريكاً لـ (زيدٍ) في الفعل الأوَّل نفسهِ

---

[1]- انظر : ثمار الصناعة : ٤٧١ .

[2]- سقطت من المتن وكتبت في الهامش .

[3]- انظر ح ٢ ص ١ من النص المحقّق .

[4]- ذهب الدكتور مهدي المخزومي – رحمه الله – إلى إنكار جعل العطف بالحرف من التوابع ، لاشتراك ما بعد الحرف وما قبله في الحكم . وأنكر أن يكون عطف البيان عطفاً ؛ لأنَّ العطف التشريك ، وليس فيه تشريك . النحو العربي : نقد وتطبيق ، ص : ١٩٣ .

أقول : إن العطف بمعناه اللغوي لم يرد بمعنى التشريك ، وإنَّما هو بمعنى الارتداد والانحناء والثّني . والاقتصار في العطف على المعطوف بالحرف اعتداد باللفظ من دون المعنى ، وقسر للمصطلح على انتباذ الأرضية اللغوية ، فعطف البيان سُمِّي بذلك لارتباط وظيفي ، ألا وهو الارتباط بما قبله تبياناً وتوضيحاً . ثم إنَّ التابعيَّة تعني التوافق الوظيفي بين السابق واللاحق ، فإذا كان ما بعد الواو مشاركاً لما قبله في أداء وظيفة الإسناد ، فعطف البيان تابع لما قبله في الكشف والبيان .

[5]- لأنَّ من أصولهم امتناع عطف الشيء على نفسه .

[6]- في النسخة الخطية ((عطف)) ، ولعله سهو من الناسخ .

[7]- إلا إذا كانت صيغة الفعل تقتضي اشتراك اثنين أو أكثر في فعل واحد ، واقتسامه معنى ولفظاً ، نحو : تَفَاعَلَ ، افْتَعَل .

ليفهم السامع أنَّ لكل واحد منهما فعلاً يَخُصُّهُ ، فكأنَّهم عطَفوا على الأوَّل فجعلوا لهُ شريكاً في الفعل ، بعد أنْ كانوا قدْ خصُّوه به وأفردوهُ ، كما عطفوا عليــه في الوجــهِ الأوَّلِ ، فبيَّنــوه وأوضحوهُ ، وهذا هو الفرق بين العطفين .

فإنْ قال قائلٌ : هذا المعنى موجودٌ في النَّعْت[1] والبدلِ[2] ، فهلاَّ سمَّيتموهُ عطــفَ بيــانٍ ؟ فالجوابُ عن هذا منْ وجهَيْن ، أحدهما : أنَّ الشيء إذا سُمِّي باسمٍ مشتَقٍ منْ معنى موجودٍ فيه فلــيسَ يلــزمُ أنْ

[٣٨/ب] // يُسمَّى كلُّ من وجدَ فيه ذلك المعنى بذلك الاسم في اللغة العربية . ألا تراهم سمَّــوا الــنجم (سِمَاكاً)[3] لسموكه وارتفاعه ولا يلزمُ من ذلك أنْ يُسمَّى كل مرتفعٍ سِماكاً ؟

وكذلك سمَّوا (الدَّبَران)[4] ؛ لأنَّه يَدْبُرُ (الثّريَّا) ، ولم يلزم من ذلك أنْ يُسمَّى كلُّ من يدبُر شيئاً (دبراناً) ، وهذا كثير تغني شهرته عن القول فيه .

والجواب الثاني : أنَّ النَّعتَ ، والبدلَ ، وعطف البيان ، أغراضُها مختلفةٌ ، فجُعل لكــل واحدٍ منها اسمٌ يدلُّ على الغَرَضِ المرادِ منه . فالغرض في النعت تخصــيص النكــرة[5] ، وإزالــة

---

[1]- الغرض من النعت التفريق بين المشتركين في الاسم ، وهذا التفريق يحصل عن طريق المعاني القائمة بالذوات ، والمراد بالمعاني المصادر . شرح المفصل ٣ : ٤٧ ، وشرح الكافية ١ / ٢٤ .

ويرتبط النعت بمنعوته بعلاقة متينة بدليل امتناع عطف النعت على منعوته بالواو ، ذلك أنَّ العطــف يوجــب المغايرة لاستحالة عطف الشيء على نفسه ، ومن هنا جعل النحاة وجود الواو في بدء الجملة مانعاً من جعلــها جملة نعتية . انظر : الارتباط والربط : ١٨٥ .

[2]- والغرض من البدل تفسير الأول بالثاني بعد إبهامه ، ذلك أن الإبهام أولاً ثم التفسير أشدُّ وقعــاً وتــأثيراً في النفس . انظر : شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧ .

[3]- السِّماكان : نجمان نيِّران يقال لهما الأعزلُ والرامحُ ويكون طلوع السماك الأعزل مع الفجر في تشــرين الأول ، وهو علامة على حلول الشتاء . التاج (سمك) .

[4]- الدَّبَرَان : نجم بين الثريّا والجوزان ، ويقال له : التابع والتّوبيع ، وهو منزل للقمر ، سُمِّي دَبَراناً لأنه يدبر الثريَّا ... وقد لزمته الألف واللام لأنهم جعلوه الشيء بعينه . التاج (دبر) .

[5]- يقصد بالتخصيص : إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخصّ منه أو هو تمييز أفراد البعض من الجملة بحكــم اختصّ به . الكليات ٢ : ٥٥ ، ٢٩١ . وقد نقل الزركشي عن الجويني أن أهل اللغــة يقصــدون بالنعــت التخصيص . البحر المحيط ٣ : ٣٤١ ، وانظر : المفصل : ١١٤ ، وشرحه ٣ : ٤٧ ، ٥٣ .

الاشتراك[1] الذي يعرض في المعرفة[2] ، أو المدح أو الذمّ[3] . وهذا المعنى إنما يكون بذكر صفةٍ من صفات الاسمِ داخلةٍ فيه أو خارجة عنه ، فكانَ النعتُ أليقَ الأسماء بهذا المعنى ؛ لأنَّ العرب تقول : نعتُّ الشيء أنعتُه نَعْتاً ، إذا ميَّزتُه ببعضِ صفاته ، قال الراجز :

[الرجز]

ومَهْمَهَيْن قَذَفَين مَرْتَيْن ظهراهما مثلُ ظهور التّرسَيْن[4]

---

[1]- المراد بالاشتراك هو الاشتراك في النكرة في الجنس ، نحو : رجل ، وفرس ، والاشتراك العارض في المعرفة . شرح المفصل ٣ : ٤٧ ، وشرح الكافية ١ : ٢٤ .

وهذا المعنى لا يجوز أن يراد في صفات الله – تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً – ولكن المراد بها إعلام السامع من أمر الموصوف أموراً كان جاهلاً بها ، ففي قولنا : الله العالم القادر ، السميع ، ليس المراد بها فصله عن المشارك ، ولكن المراد الثناء عليه بهذه النعوت .

أقول : ليس التخصيص مقصوراً على النعت ، فقد ذكر ابن الحاجب أن المقصد في بدل بعض من كل هو التخصيص ، وعليه قوله تعالى : (ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم) [المائدة : ٧١] . وأنكر ذلك الصفيُّ الهندي لأنه يذهب إلى أن المبدل منه كالمطروح ، فلم يتحقق فيه معنى الإخراج والتخصيص لا بد فيه من الإخراج . قال الزركشي : ((وهذا أحد المذاهب فيه ، والأكثرون على أنه ليس في نية الطرح)) . البحر المحيط ٣ : ٣٥٠.

[2]- خالف في ذلك ابن الزملكاني (ت ٧٢٧ هـ) فذهب إلى النعت إذا دخل على اسم الجنس المعرَّف بألف واللام كان للتخصيص لا للتوضيح ؛ لأن المعنى بها خاص ، ثم يأتي النعت مبيناً مقصد المتكلّم .

وقد ترتب على ذلك في الفقه أن قائلاً لو قال : والله لا أشرب الماء البارد ، فشرب ماء حاراً لم يكن حانثاً ، وإذا قال : والله لا كلَّمتُ زيداً الراكبَ ، فكلَّمه جالساً ، يكون حانثاً ؛ ذلك أن الصفة لم تفده تخصيصاً . البحر المحيط ٣ / ٣٤٢ .

وقال الزركشي : ((وظاهر تصرُّف أصحابنا أن الصفة إذا وقعت للنكرة فهي للتخصيص خلافاً لأبي حنيفة فإنها للتوضيح)) . البحر المحيط ٣ : ٣٤٢ .

[3]- وقد يأتي النعت لمجرَّد التأكيد، نحو: أمسِ الدابر، والميّت العابر. ولا يراد بالتوكيد هنا التابع اللفظي ، لكن المراد أنَّ معنى العابر تحصَّل مما في المنعوت فأصبح ذكر النعت كالتكرار من غير زيادة في المعنى. شرح المفصَّل ٣ : ٤٨ .

[4]- نسب البيت الثاني في الكتاب ٤٨/٢ ، ٦٢٢/٣ إلى خطام المجاشعيّ، والرجز في: الأمالي الشجرية ١٢/١، ٢٠٣/٢، وشرح المفصل ١٥٦/٤، وقلائد الفرائد ٨٩/٤، وخزانة الأدب ٣٧٤/٣، والدرر اللوامع ١ / ١٥، ٢٦، ونسب فيها إلى هميان بن قُحافة السَّعدي .

حَبَتْهما بالنعت لا بالنعتين

أي : وُصِفا لي مرَّةً واحدة فلم أحتجْ إلى أن يوصفا لي مرةً ثانية .

وأمَّا بدلُ الاشتمال[1] ؛ فالغرض فيه ذكر بعض ما يشتمل عليه الكلام الأوّل إيضاحاً للمراد ، كقولك: سُلِبَ زيدٌ ، فيحتمل أن يقع السَّلْبُ بثوبه وبغيره من أسبابه ، ثم تقول : ثوبُه أو نعلُه، تبييناً لما تريد. وهذه الوجوه الثلاثة يقدَّر فيها ارتفاعُ الأوّل وحلول الثاني محلَّه[2] ، فكان البدل [أليق]

[٣٩/آ] الأسماء به ليبيِّن عن معناه ؛ لأنَّ العرب تقول : أَبْدَلْتُ الشيء من الشيء إذا // عوضه منه . وتقول : خُذْ هذا بدلاً من هذا ؛ أي : عوضاً .

وأمَّا قولك : لِمَ جاز أنْ تُبْدَل النكرةُ منَ المعرفةِ ، والمعرفةُ من النكرة ، و لم يجزْ مثلُ ذلك في النَّعتِ ؟ فإنَّما امتنع ذلك من النعت لعلَّتين ، إحداهما : أنَّ المنعوتَ في أكثرِ مواضِعِهِ لا يبينُ إلاَّ بالنعتِ .

وقال الرَّاعي[3] : [الطويل]

على نعتِ نعَّاتٍ أتى الليلُ دونَها ... وأرضٍ إذا أمستْ تَشَابَهُ بيدُها

والرجز بلا نسبة في : التكملة : ١٣٢ ، والمخصَّص ٩ : ٧ ، والمفصَّل : ٨٨ ، وشرح الأشموني ٣ : ٧٤ ، وهمع الهوامع ١ : ٤٠ ، ٥١ – المهمهان : مثنى المَهْمَه ، وهو الفلاة التي لا ماء فيها ولا أنيس . اللسان (مهه) .

[1]- المقصود بالاشتمال تضمُّن الثاني للأوّل فيفهم من مضمون الكلام أنَّ المراد غير المبدل منه . قال ابن يعيش : ((وعِبْرة الاشتمال أن تصحَّ العبارة بلفظه عن ذلك الشيء ، فيجوز أن تقول : سُلِبَ زيدٌ وأنت تريد ثوبَه ، وأعجبني زيدٌ وأنت تريد علمَه وأدبَه ونحوهما من المعاني)) شرح المفصل ٣ : ٦٤ .

[2]- المراد بارتفاع الأول وحلول الثاني محلَّه أن للبدل استقلالاً قائماً بنفسه وليس تبييناً للأول على نحو ما يبيِّن النعتُ منعوتَه . البحر المحيط ٣ : ٣٥٠ .

ولذكر المبدل منه في أنواع البدل إلا بدلَ الغلط فائدةٌ لم تكن لولا ذكره ، وفيه صَوْن لكلام الله – عزَّ وجلَّ – وكلام النبي – صلى الله عليه وسلم – وفصحاء العرب من اللغو . والقول : إنَّ عدم القصدية في المبدل منه هو خلاف الظاهر ، ذلك أنه هو المنسوب إليه في البنية السطحية للعبارة . انظر : شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧٥ .

[3]- في ديوان الراعي النميري ص ٩١ قصيدة على البحر والروي وليس فيها هذا البيت .

وأما البدلُ فله ثلاثةُ أغراضٍ ؛ أما بدل الشيء من الشيء وهما لمعنى واحد ؛ فالغرضُ منه إعلام المخاطب بمجموع الاسمين[1] احتياطاً في البيان ؛ فإن فُهِمَ المرادُ بأحدهما كان الآخر تأكيداً في البيان . وإن لم يُفهم بأحدهما منهم بالآخر[2] .

وأمَّا بدلُ البعض من الكل ، فإنَّ الغرض فيه تخصيص[3] ما يجوزْ أن يكون عاماً لأ[نـــك إذا قلت :] لقيتُ القومَ جازَ أنْ تريدَ جميعهم ، وجاز أن تريدَ بعضهم فإذا قلت : أكثـــرهم أو بعضهم ، أزلت العموم وخفَّفت الخصوص .

فلمَّا كانَ كذلك صار هو والنعتُ كالشيء الواحد[4] ، ولا يصلح أن يكونَ شيءٌ واحدُ معرفةً نكرةً في حالٍ واحدةٍ منْ جهةٍ واحدة .

والعلَّة الثانيةُ أنَّ المعرفةَ لَّما كانتْ خاصَّةً أشبهتِ المفردَ ، والنكرة لما كانت عامَّةً أشبهتِ الجمع ؛ فمن حيثُ لم يجزْ أنْ يُنْعتَ جمعٌ بمفردٍ ، ولا مفردٌ بجمعٍ ، لم يجزْ أنْ تُنْعتَ معرفةٌ بنكرةٍ ، ولا نكرةٌ بمعرفةٍ[1] ، والبدلُ ليس مع المبدل كالشيء الواحد ، وإنَّما يقدَّرُ تقديرَ جملةٍ ثانيةٍ .

---

[1]- لأنَّ البدل والمبدل منه في هذا النَّوع اسمان لمسمًّى واحد ، مترادفان عليه ، إلا أنَّ الثاني أكثر شـــهرة عنـــد المخاطب فوقع الاعتماد عليه ، وكان الأول توطئة لذكر الثاني . انظر : شرح المفصـــل ٣ : ٧٤ ، وشـــرح الكافية ١/ ٢ / ١٠٧٦ .

[2]- خصَّ الرضيّ ذكر البدل والمبدل منه في هذا النوع من البدل بأمور ثلاثة هي :

أ- أن يكون الأوَّل أكثر شهرة ويكون الثاني متصفاً بصفة ، نحو : مررت بزيدٍ برجلٍ صالح .

ب- أن يكون الثاني متصفاً بصفة والثاني أكثر شهرة ، نحو : مررت بزيدٍ ، ومررت برجلٍ صالحٍ بزيدٍ .

ت- تفسير الأول بالثاني بعد إبهامه . شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧٦ . وانظر : شرح المفصل ٣ : ٧٤ .

[3]- انظر : البحر المحيط ٣ : ٣٥٠ ، والحاشية ٢ ص ١٤ من النص المحقق .

[4]- الارتباط بين النعت ومنعوته ارتباط وثيق ، ومن هنا امتنع الفصل بينهما إلا بجمل اعتراضية فيهـــا تقويـــة للكلام ، كقوله تعالى: (وإنَّه لقسمٌ – لو تعلمون – عظيم) [الواقعة : ٧٦] . وامتنع كذلك عطف النعت على منعوته بالواو ، لاستحالة عطف الشيء على نفسه ؛ ذلك أنَّ العطف يقتضي المغايرة . انظـــر : دلائـــل الإعجاز : ٢٦٠ ، وشرح المفصل ٣ : ٥٨ .

يقول عبد القاهر في ذلك : ((واعلم أنه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله فيستغني بصلة معنـــاه عند واصل يصله ورابط يربطه وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به ... كما لا تكون الصفة غير الموصوف والتأكيد غير المؤكَّد)) . دلائل الإعجاز : ٢٢٧ . وانظر : الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : ١٨٥ .

والدليل على ذلك جواز إعادةِ العاملِ معه فيما قدَّمنا ذكره ، فلم يستحلْ فيه من أجلِ ما استحالَ في النَّعتِ .

وأمَّا سؤالُك : هل يجوزُ في عطفِ البيانِ ما جازَ في البدل من حمل المعرفة على النكرة ، وحَمْل النكرة على المعرفة[2] ؟ فقد أعلمتك فيما تقدَّم من كلامي أنَّ عطف البيـــان إنمـــا يُسْـــتعمل في المعارف الجامدة الظاهرة خاصَّة عند جمهور النحويين . على أنَّ قوماً من النحويين قد سمَّـــوا ردَّ الأجناس المتكرِّراتِ على الأسماءِ في نحو قولك : مررتُ بثَوْبٍ خزٍّ وبابٍ ساجٍ ، عطفَ بيان[3] .

ورأيت أبا عليٍّ الفارسيْ قد قال في قوله تعالى: (زَيْتونةٍ لا شَرْقيَّةٍ ولا غربيَّةٍ) [النور ٢٤: ٣٥]: إنَّ (زيتونةً) عطفُ بيان[4] ، وهذا غلطٌ منهُ . والدليل على أنَّه غلط منه شيئان ، أحدهما

---

[1]- انظر : الكتاب ١ : ٣٦١ ، ٢ : ١٧ ، ٢٢٩ ، والجمل : ١٣ — ١٥ ، ولكن نقل سيبويه عـــن الخليـــل إجازته وصف النكرة بالمعرفة إذا كان ذلك من باب التشبيه . الكتاب ١ : ٣٦١ .

والعلة في ذلك أن الاسم إنَّما يوصف بما هو دونه في التعريف ، أو بما يساويه لأمرين ، الأول : أنَّ الصفة تتمة للموصوف وزيادة بيان له . والثاني : أنَّ الصفة إنّما هي خبر في الحقيقة ، ومن هنا وجب أن تكون أعمَّ مـــن الموصوف قياساً على الخبر الذي يجب الذي يجب أن يكون أكثر عموماً من المخبر عنه . ومن هنا منعوا وصف المعارف بالجمل ؛ نَّ الجمل نكرات ، فإذا أريد وصف معرفة بجملة جيء بالاسم الموصول .

[2]- قال الزجاج: ((ولو قلت : جاءني زيدٌ راكبٌ، على أن تجعل (راكباً) نعتاً لـــ (زيد) لم يجـــز ؛ لأنَّ (زيداً) معرفة ، و(راكباً) نكرة . ولكن إن جعلته بدلاً جاز، وإن جعلته حالاً فنصبته كان أجود)). الجمـــل ١٤ — ١٥ .

[3]- انظر : الحلل : ١٠٤ ، ففي (خزٍّ ، وساجٍ) يجوز جعلهما نعتين ، ويجوز جعلهما عطف بيان . وانظـــر : المقتصد ٢ : ٩٢٧ ، وانظر : ارتشاف الضرب ٤ : ١٩٤٣ .

[4]- لم أقف على ذلك في آثاره ، ولكن نُقِل عنه إجازته مجيء عطف البيان في النكرات ، وهو قول الكوفيين ، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام الأنصاري. والبصريون لا يجيزون ذلك لأنهـــم شرطوا في عطف البيان أن يكون معرفة لمعرفة. انظر: البحر المحيط ٦: ٤٥٤ ، والتصـــريح ٣ : ٥٤ ، وهمـــع الهوامع ٥ : ١٩٢.

وجعل ابن مالك الحاجة إلى عطف البيان (داعية إليه في المعرفتين فهي في النكرتين أشد ؛ لأنَّ النكرة يلزمهـــا الإبهام فهي أحوج إلى ما يبيِّنها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الحـــال). شـــرح التسهيل ٣/٣٢٦.

: أنَّ الفارسيَّ قد نصَّ في الإيضاحِ[1] على أنَّ عطفَ البيانِ إنَّما يكونُ في الأسماءِ المعارفِ الجامدةِ ، وهذا يناقض ما قاله في (زَيْتونةٍ) .

والثاني : أنَّ الغرضَ في عطفِ البيانِ تبيينُ الاسمِ الَّذي يجري عليه وإيضاحُه[2] ، ولذلك سمَّاهُ النحويون عطفَ بيانٍ ، والنكرةُ لا يصحّ أنْ يبيَّنَ بها غيرُها ؛ لأنَّه لا يُبَيَّن مجهولٌ بمجهول ، إنَّما يبيَّن المجهول بالمعروف[3] .

فإن قال قائل: فقد وجدناكم تبيِّنونَ المجهولَ بالمجهول في قولكم: ((مررتُ برجلٍ ظريفٍ))، ووجدناكم تبيّنون المعروفَ بالمجهول في قولكم : ((مررتُ // برجلٍ صالحٍ)) ، وهذا عكسُ القياس)) . فالجواب أنَّ (ظريفاً) من قولك : (مررت برجلٍ ظريفٍ) لم يُعرّفْ رجلاً حتَّى يصيرَ بحيثُ توضَعُ عليه اليَدُ ، وإنَّما أفادتْه الصفة نوعاً مِنَ التخصيص . [٣٩/ب]

والدليل على ذلك أنَّ من جَهِلَ رَجلاً يعرفه وأُخبرَ أنَّه ظريفٌ لم يُفده ذلك معرفةَ رجلٍ بعينهِ ، فقدْ سقطَ هذا الاعتراض .

وأمَّا قولُنا : (مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ)[4] ؛ فليس غرضُ المخبرِ أنْ يعرِّفَ (زيداً) عندَ من يجهله ، فيلزم هذا الاعتراضُ .

---

[1]- لم ينصَّ الفارسيُّ على ذلك باللفظ ، ولكنَّ الأمثلة التي أوردها يفهم منها ذلك ، قال في التمثيل لعطف البيان : ((... وذلك نحو : رأيتُ أبا عبد الله زيداً ، وضربتُ صاحبَك بكراً فزيد وبكر قد بيَّنا الأوّل)) . الإيضاح : ٢١٩ .

[2]- قال الفارسي في حدّه : ((وعطف البيان أنْ يجري الاسم الذي ليس بحليةٍ ولا فعل ،ولا نسبٍ على الاسم الذي قبله فيبيّنه)) . الإيضاح : ٢١٩ ، والمقتصد : ٩٢٧ .

[3]- رُدَّ ذلك بأنَّ بعض النكرات أخصُّ من بعض ، والأعم يبيَّن بالأخص . حاشية الصبان ٣ : ٨٦ .

[4]- يشترط في إبدال النكرة من المعرفة وصف النكرة في بدل كل من كل فقط . وأجاز الفارسيُّ ترك ذلك إذا استفيد من البدل ما ليس موجوداً في المبدل منه وأيَّده الرضيّ ، وجعل من ذلك قوله تعالى: (بالوادِ المقدَّس طوى) [طه : ١٢] فـ (طوى) ليس اسماً للوادي ، ولكنه مثل : حُطَم وخُتَع . قال الرضيّ : ((وهو الحق)) . شرح الكافية ١ : ١٠٨٣ .

ونقل البغداديُّ عن ابن جني أنّ البغداديين يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة أن يَكونا من لفظ واحد ، كقوله تعالى: (لنسفعاً بالناصية ، ناصيةٍ كاذبة) [العلق : ١٥ – ١٦] .

وردَّ الأخفش ذلك بقول شُمَير بن الحارث الضبيّ :

والدليل على ذلك أنَّ من جَهِلَ (زيداً) وُخبِر بأنَّه رجلٌ صالحٌ لم يكنْ في ذلكَ ما يعرفه به ، فثبتَ بهذا أنَّ القائل : (مَرَرْتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ) ليس غرضُه تعريفَ (زيـــدٍ) ن وإنَّمـــا غرضه أن يُثْنِيَ على زيدٍ بأنَّه رجل صالح ، أو يكونَ المخاطَبُ قد علم (زيداً) و لم يعلمْ أنَّه رجلٌ صالح ، أو علمَ رجلاً صالحاً و لم يعلمْ بأنَّه (زيدُ) ، فأفادَه المخبر بذلك .

وأمَّا سؤالك عن وصف المضمر فإنَّ المضمرَ لا يوصَف[١]ولا يوصف بهِ[٢] .أما امتناعه من أنْ يوصَفَ فلثلاث علل ، إحداها : أنَّ المضمرَ لا يُضمرُ إلا بعد أن يعرفَه المخاطَبُ[٣] ، فلمَّا كان ذلك استغنى عن[٤] النعت[٥] .

فلا وأبيكِ خيرٌ منك إني ليؤذيني التحمحمُ والصهيلُ

=فإذا أفادت النكرة ما أفاده الأوَّل امتنع الإبدال ؛ لأنه لا إبهام بعد التفسير . خزانة الأدب ٥ : ١٧٩ – ١٨٠ ، وانظر : شرح المفصَّل ٣ : ٦٨ ، وشرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٧٧ ، ١٠٨٤ ، و(خيرٍ) بالجر بدل مـــن (أبيك) ، وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو .

[١]- فلا يجوز أن تقول : ضربتُهُ الكريمَ ، أو : مررت به العاقلِ على النعتية ؛ لأنَّ الاسم لا يَضْمَرُ إلا بعد تقـــدُّم ذكره وتعريفاً ، ومن هنا كان مستغنياً عن النعتية إلا أن العبارتين جائزتان على البدلية . انظر : الكتـــاب ١ : ٢٢٢ ، والمقتضب ٤ : ٢٨١ – ٢٨٤ ، والجمل : ١٦ ، وشرح المفصَّل ٣ : ٥٦ .

وأجاز الكسائيُّ نعت الضمير للمدح أو للذم . دور البنية الصرفية في وصـــف الظـــاهرة النحويـــة وتقعيدها : ص ١٧٥ ، ح ٧ .

[٢]- الكتاب ٢ : ٨٧ – ٨٨ ، ٣٨٦ ، والجمل : ١٦ ، وشرح المفصَّل ٣ : ٥٦ . والعلَّة في ذلك أن الأكثر في النعت أن يكون بالمشتق ، والمضمرات جوامد لا اشتقاق لها .

وأنكر الدكتور مهدي المخزومي – رحمه الله – جعل الاشتقاق شرطاً في النعت ، وهو في ذلك يتابع ابن الحاجب . شرح الكافية : ٥٧ ، وانظر رأي المخزومي في : النحو العربي ، نقد وتطبيق : ١٨٩ .

[٣]- وتكون معرفته بتقدّم ذكره ، أو دلالة الحال عليه ؛ لذلك استغنى عن الوصف ، وبذلك اعتلَّ مـــن جعـــل المضمر أوَّل المعارف . ثمار الصناعة : ١٥٧ – ١٥٨ . وانظر حديثاً عن وصف المعـــارف في : الكتـــاب ١ : ٢٢٠ – ٢٢٣، و١١/٢، والمقتضب ٢٨١/٤ – ٢٨٤ ، والإيضاح العضـــدي : ٢١٨ – ٢١٩ ، وشـــرح المفصَّل ٣ : ٥٦ – ٥٧ .

[٤]- مطموسة في الأصل .

[٥]- انظر الحاشية ٢ .

والعلَّة الثانية أنَّ المنعوتَ لَمَّا كان لا يبين في أكثر المواضع إلاَّ بالنَّعتِ ، صار مع نعته كالشيء الواحد[1] ، فكما لا يجوز أن يكون الشيءُ مُظْهراً مُضْمراً في حالٍ واحدةٍ ، فكذلك لا يجوز أن يكون الموصوف مضمراً وصفته اسماً ظاهراً . يدلُّ على صحَّةِ هذا أنَّ العرب يقولون : ((مررتُ به هو))[2] ، و ((قمت أنا)) فيؤكدون المضمرَ بالمضمر لَمَّا كان مشاكلاً له .

والعلَّة الثالثة : أنَّ المضمر أشبه حروف المعاني ؛ لأنه لا يُعقلُ حتى يتقدَّم ما يعود عليه[3] ، فضارع الحرف الذي معناه في غيره ، فلم يجزْ أن يوصف كما لا توصف الحروف .

فإن قلتَ : فيلزمك على هذا ألاّ تصفَ شيئاً من المبنيَّات لأنَّها كلَّها مضارعةٌ للحروف . فالجواب : أنَّ المضمرَ أشدُّ المبنيَّات[4] شبهاً بالحروف ؛ فلشدَّة توغُّله في شبهها لم يكن حكمه حكم غيره. والدليل على شدَّة توغُّله في شبه الحروف أنَّك تجد من الضمائر ما هو على حرفٍ واحد[5]، ولا تجدُ في ذلك في غيرهما. وتجدُ المضمرَ قد يتعدَّى من الاسميَّة في بعضِ المواضع ويصير حرفاً محضاً، نحو (التاء) في (أنت)[6]، والكاف في (ذلكَ) وفي قولهم: (النَّجاءَك)[7] ونحو ذلك وأمَّا // امتناع المضمر [٤٠/آ] من أن يوصف به[1] ؛ فلأنَّ النَّعتَ لا يخلو من أن يراد به رفعُ الإشكال ، أو المدح ، أو الذمُّ ،

---

[1]- الأصول ٢ : ٢٢٥ . ومن هنا كان القياس ألا يحذف النعت أو المنعوت ؛ لأنَّ الإيضاح لا يكون إلا بهما مجتمعَيْن ، فإذا حذف أحدهما انتقض غرض البيان . وحذف المنعوت وإبقاء النعت لا يكون إلا بقرينة حالية أو مقالية ، وأكثر حذفه إنما يكون في الشعر لأنه موضع ضرورة . شرح المفصَّل ٣ : ٥٨ – ٥٩ .

[2]- الكتاب ٢ : ٣٨٥ ، وفيه : ((مررت به هو هو)) .

[3]- انظر الحاشية (٢) ص ١٤ .

[4]- ينعت اسم الإشارة باسم الجنس المقترن بالألف واللام ، نحو : مررت بهذا الرجل . الكتاب ٢ : ٧ ، والإيضاح العضدي : ٢٧٩ .

[5]- كالتاء في (قمتُ) .

[6]- عند من يرى أن الضمير هو (أن) ، والتاء حرف دال على الخطاب . انظر : الكتاب ١ : ١٢٥ ، وشرح المفصَّل ٣ : ٩٥ .والتعليقة ١ : ٣٨ – ٣٩ .

[7]- قول للعرب استشهد به سيبويه على أنَّ الكاف اللاحقة رويدَك والنجاءَك للتوكيد والتخصيص ، وليست ضميراً. قال : ((وإنَّما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً . ولو كانت اسماً لكان (النجاءك) محالاً ؛ لأنه

والمضمر لا يصحُّ فيه شيءٌ من ذلك . ألا ترى أنَّك إذا قلت : جاءني زيــدٌ ، فأشــكل علــى المخاطب و أشكل بغيره ، فليس في قولك : (هو)[2]ما يجعلُهُ معروفاً عنده . وكذلك إن أردت ن تمدحه أو تذمَّه فليس في قولك : (هو) معنى يُمدحُ به ، ولا معنى يُذمّ به ، فبطل الوصف به لذلك .

فإن قال قائل : فكيف جاز أن يُبدل من المضمر[3] وقد قلتم : إنَّه في نهاية البيان ، فيقال : مررتُ به زيدٍ ؟ فالجواب عن هذا من وجوه ، منها : أنَّ البدل مع المبدل منه كالشيء الواحــد فيستحيل فيه ما يستحيل في النعت ، إنَّما يُقدَّر تقدير كلمةٍ أخرى . ومنها أنَّ كل بدلٍ تقصد به رفع إشكال يعرضُ في المبدل منه ، بل من المبدل ما يراد به التأكيد وإنْ كان ما قبلَهُ غنيَّاً عنه[4] ، كقوله تعالى : (وإنَّك لتهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ ، صراطِ الله) [الشــورى ٤٢ : ٥٢]. ألا ترى أنَّه لو لم يذكر (الصِّراط) الأوَّل لم يَشَكَّ أحدٌ في أنَّ الصراط المستقيم هو صــراط الله ؟

لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام)) . الكتاب ١ : ٢٤٥ . وانظر ١ : ٢٤٤ . والتعليقــة ١ : ٣٩ ، وشرح المفصَّل ٣ : ٩٢ ، ٩٥ .

[1]- قال سيبويه : ((اعلم أنَّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر ؛ كراهية أن يصفوا كما كرهوا أن يكون (أجمعون) و(نفسه) معطوفاً على النكرة في قولهم : مررت برجلٍ نفسه ومررت بقومٍ أجمعين)). الكتــاب ٢ : ٣٨٦.

[2]- ذلك أنّ (هو) ضمير دالٌّ على مطلق الغيبة .

[3]- الكتاب ١ : ١٦٣ ، ٢ : ٣٨٦ — ٣٨٧ ، والجمل : ٢٣ ، والحلل : ١٠٩ . قال سيبويه : ((واعلم أنــه قبيح أن تقول : مررتُ بهِ وبزيدٍ هما)) . الكتاب ٢ : ٣٨٧ . ومن الشواهد التي ساقها سيبويه علــى هــذا النوع من البدل قول الأعشى :

وكأنّه لَهِقُ السَّراة كأنَّه ما حاجبَيْه معيَّن بسوادِ

والمراد (كأنّ حاجبيه) فأبدل (حاجبيه) من الهاء في (كأنه) وما زائدة . الكتاب ١ : ١٦٣ .

[4]- قال الرضيّ : ((... قد يفيد بعض الأبدال معنى ألفاظ الشمول فيجري مجرى التأكيد نحو : ضُربَ زيــدٌ ظهرُه وبطنه ... وهو بدل بعض الكل ، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى (كلّه) ، فيجــوز الرفع على البدلية والتأكيد ومنه مُطِرْنا سهلُنا وجبلُنا ، ومُطِرنا زرعُنا وضَرْعنا ، ومُطِرَ قومك ليلُهم ونهارهم ، فهذه الثلاثة الثلاثة في الأصل بدل اشتمال وجرت مجرى التأكيد ، إذ المعنى : مُطِرَ أماكنُنا كلــها)) . شــرح الكافية ١ /٢/ ١٠٦٢ .

وقد نصَّ عليه سيبويه على أنَّ من المبدل ما الغرض فيه التأكيد[1] . فإذا لم يلزم في كل بـــدل أن يكون رافعاً للإشكال لم يلزم ما سأل عنه هذا السائل .

[1]- قال: ((... وإيَّاه بدل، وإنما ذكرهما توكيداً، كقوله جلَّ ذكره: (فسجد الملائكةُ كلُّهم أجمعون) [الحجر: ٣٠، ص: ٧٣] إلا أن (إيَّاه) بدل، والنفس وصف، كأنك قلت: رأيت الرجلَ زيداً نفسَه ، و(زيد) بدل)) . الكتاب ٢ : ٣٨٨ .

ويزيد هذا عندك وضوحاً ما أجازه النحويون من إبدال المضمر من المضمر[1] ، كقولهم : (لقيته إيَّاه) . فلو كان المرادُ بكلِّ بدلٍ رفعُ الإشكال لم يجز هذا ؛ لأنَّ الهاءَ في قولك : (لقيته) إن كانت مجهولةً عندَ السامع فليس في ذكرك إيَّاه ما يجعلها معرفةً لديه .

ومن ذلك أنَّ قول النحويين : إنَّ المضمرَ امتنع وصفُه ؛ لأنَّه في غاية البيان ، ليس المرادُ بهِ أنَّ كلَّ مضمرٍ بهذهِ الصفةِ ؛ لأنَّا نجدُ من المضمرات ما هو مجهول ، كقولك : (وجدتُ في الدار رجلاً فجالسته) .فهذا الضمير ونحوه ليس بمعروفٍ . وإنَّما سمَّاهُ النحوّيون معرفةً ؛ لأنَّ السامعَ يعلم أنَّه يعوج إلى الرجل المذكور في أوَّل الكلامِ دونَ غيره[2] .

فإذا كان كذلك ثبت أنَّهم إنَّما أرادوا بهذا التعليل أنَّ بعضَ المضمراتِ لما كان في غاية البيان ، فاستغنى عن النعتِ حُملَ سائر المضمراتِ عليه ، ولهذا نظائر في صناعة النحو .

[٤٠/ب] ومع هذا فلو كان // كلُّ ضميرٍ في غاية البيان على ما توهّمه المتوهّم لوجدنا لقولهم : ((مررت به زيد)) وجهاً يصحُّ فيه البدل ؛ وذلك أنْ يجري ذكر (زيدٍ) في مجلسٍ فيقولَ قائلٌ : ((مررتُ به)) ، فيضمره لما جرى من ذكره . ثُمَّ يتوقَّع أنْ يظنَّ به أنه أراد غيره ، فيذكر اسمه رفعاً للإشكال ، وهذا وجهٌ صحيح لا ينكره منكرٌ .

---

[1]- قال سيبويه : ((فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمرٍ قلت : رأيتك إيَّاك ، ورأيته إيَّاه . فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت : فعلتَ أنتَ ، وفعل هو ، فـ (أنت) و (هو) وأخواتهما نظائر (إيَّاه) في النصب)) . الكتاب ٢ : ٣٨٦ .

وعلّق الرضيّ على جعل (أنت) في قولهم : ضربتُك أنت ، توكيداً ، و(إيَّاك) في (ضربتك إيَّاك) ، بدلاً من المضمر ، فقال: ((وهذا عجيب ؛ فإنّ المعنيين واحد ، وهو تكرار الأوَّل بمعناه ، فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين ، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي)) . شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٥٨ .

وذهب الزمخشري إلى أنَّ (بك) في مثل (مررتُ بك بك) بدل من الأول : فقال الرضي : ((وهذا أعجب من الأول إذ هو صريح التكرير لفظاً ومعنى ، فهو تأكيد لا بدل . وهو شبيه بقوله في باب المنادى : إنَّ الثاني في : يا زيدُ زيدُ ، بدل ، وجميع ذلك تأكيد لفظي)) . شرح الكافية ١ / ٢ / ١٠٥٨ . وانظر المسألة في : الكتاب ١ : ٣٩٣ ، والمقتضب ٤ : ٢٩٦ ، وشرح المفصَّل ٣ : ٦٩ – ٧٠ ، ٣ : ٤٣ ، والإيضاح في شرح المفصَّل ١ : ٤٥٣ .

[2]- لأنه لا يكون إضمار إلا بتقدم ذكر أو دلالة حال . انظر ح ٤ ، ص ١٤ من الرسالة .

ومما يؤيد بطلانَ هذا الاعتراض أيضاً — وإنْ كان بعض ما ذكرناه يكفي ، أنَّه لا يصحُّ إلا في بدل الشيء من الشيء[1] وهما لعينٍ واحدة . فأما بدلُ البعض من الكلِّ ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط[2] ، فلا يصحُّ اعتراضه في شيء من ذلك[3] .

ألا ترى أنَّك إذا قلت : ضربتُه وجهَه ، وجدت في (الهاء) من الاحتياج إلى البيان — وإن كانت معرفةً عند المخاطب — مثل (الذي) تجد في الاسم الظاهر إذا قلت : ضربت زيداً وجهَه .

وكذلك تجد قولك : (انتفعتُ بهِ علمِه) محتاجاً إلى البيان كاحتياج قولك : (انتفعت بزيد علمِه) .

وقد اختلف النحويون في ضمير المتكلم وضمير المخاطب هل يجوز إبدال الظاهر منهما[4] على إبدال الشيء من الشيء وهما لعين واحدة فيقال: (ضربتك زيداً) و(ضربتني أخاك) فكـــان

---

[1]- يسميه ابن قيم الجوزية بدل الموافق من الموافق . بدائع الفوائد ٤ : ٢٦٠ .

[2]- زاد السيوطي نوعاً خامساً من البدل ، وهو بدل كل من بعض ، وجعل من ذلك قول الشاعر :

رحمَ اللهُ أعظُماً دفنوها بسجستانَ طلحةَ الطَّلحاتِ

على أنَّ (طلحة) بدل من (أعظم) ، وهي بعضه . الهمع ٢ : ١٢٧ . ورد الشنقيطي عليه فجعله بدل كـــل من كل . الدرر اللوامع ٢ : ١٦٣ . ص ٢٦ .

[3]- لأنَّ ذات البدل في الأنواع الثلاثة الأخيرة ليست ذات المبدل منه ، فهي بعكس بدل الكل ، إذا ذات البدل فيه هي ذات المبدل منه .

[4]- أنكر البصريون هذا النوع من البدل وأثبته الأخفش والكوفيون مستدلِّين بقول الشاعر :

بكمْ قريشٍ كُفينا كلَّ معضلةٍ وأَمَّ نهج الهدى من كان ضليلا

على أنَّ (قريش) بدل من ضمير المخاطب (بكم) . شرح شذور الذهب : ٥٢٦ ، وتوضيح المقاصـــد ٣ : ٢٦٠، ومنهج السالك ٢ : ٤٣٨ ، وحاشية الصبان ٣ : ١٢٩ ، وأجازه قطرب في الاستثناء ، ما ضربتكم إلا زيداً .

وشرط النحاة لهذا النوع من البدل ثلاثة شروط ، هي :

١- أن يكون بدل كل من كل مفيداً الشمول ، وإلا امتنع وقوعه .

٢- أن يكون بدل بعض من كل .

٣- أن يكون بدل اشتمال .

الأخفش[1] يجيز ذلك ويحتج بقوله تعالى: (ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم) [الأنعام ٦ : ١٢] ، وهذا خطأ عند النحويين ، لأن ضمير المتكلم في نهاية البيان ، وكذلك ضمير المخاطَب فلا يصحُّ فيه البدل . فإن احتج الأخفش بأن من البدل ما يرادُ منه التأكيد على ما قدَّمناه لم يصح ذلك في هذا الموضع ؛ لأنه إذا أبدل الظاهر من ضمير المتكلم وضمير المخاطَب فقد حلَّ الظاهر محلَّهما ، ولا تستعمل الأسماء الظاهر في إخبار المتكلم عن نفسه ولا في الخطاب . ألا ترى أنك تقول عن نفسك : قُمتُ ، ولا يصح أن تقول للمخاطب : قام زيدٌ وأنت تريد : (قمتُ) ؛ لأنك توهم أنك تخبره عن غيره .

و لم يختلف النحويون في جواز البدل من ضمير المتكلم والمخاطَب إذا كان بدل بعض من كل وبدل اشتمال ، كقولك : ضربتُني وجهي ، وسلبتُك ثوبكَ[2] وأنشد سيبويه :

[الوافر]

ذَريني إنَّ أمركِ لنْ يُطَاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا[3]

[٤١/آ] وأما سؤالك : هل يجوز أن يعطف على المضمر عطف بيانٍ ؟ فإني لم أر في // ذلك لأحدٍ من النحويين قولاً ، والقياس عندي ألا يجوز ؛ لأنهم قد جعلوا عطف البيان بمنزلة النعت ، فيجب أن يجري في الامتناع من الجواز مجراه .

وأما سؤالك : لَمَ لم يجزْ أن توصف المعرفة بما هو أخصُّ منها وأكثر تعريفاً[1] ، وجاز ذلك في النكرة ؟ فإنَّما ذلك ؛ لأن الغرض في صفة المعرفة خلافُ الغرض في صفة النكرة ، فلاختلاف الغرضين اختلفت حالتا الصفتَيْن .

---

[1]- انظر المصادر المذكورة في الحاشية السابقة .

[2]- انظر : ح ٤، ص ٢٧ من التحقيق .

[3]- البيت لعدي بن زيد العبادي وهو في : ديوانه : ٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ : ٤٢٤ ، وشرح أبيات سيبويه : ٩٢ ، وخزانة الأدب ٢ : ٣٦٨ .

ونُسب إلى عدي وإلى رجل من بجيلة في : تحصيل عين الذهب ١ : ٧٧ – ٧٨ ، والأصول ٢ : ٤٠ ، وقلائد الفرائد ٤ : ١٩٢ .

وهو بلا نسبة في : معاني القرآن للفراء ٢ : ٧٣ ، والتمام في شرح أشعار هذيل : ٢١ ، وشرح المفصل ٣ : ٦٥ ، وشواهد التوضيح : ٢٠٧ ، وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٠١ ، وهمع الهوامع ٢ : ١٧٢ .

والشاهد فيه إبدال الاسم الظاهر (حلمي) من ضمير المتكلم (الياء) في (ألفيتني) .

أما الغرض في صفة المعرفة ، فإنَّما هو إزالة الاشتراك[2] العارض فيها ، والمدحُ أو الذمُّ ؛ فلم يجز أنْ تكون أخصَّ من موصوفها لثلاث علل إحداها : أن المعرفة لا يعرض الشك لجميع المخاطبين بها ، ولو كانت كذلك لم تسمَّ معرفة ، وإنما يعرض فيها الشك عند بعض من يخاطب بها فهي غنية عن الوصف في أكثر أحوالها وأمَّا الصفة فهي مجهولة عند كل مَنْ يسمعها حتى يذكر موصوفها الذي يخصصها . فلما كان موصوفها غنياً في أكثر أحواله وهي مفتقرة إليه في جميع أحوالها ، صار موصوفها أخصُّ منها .

ألا ترى أنَّ (العاقلَ) و(الظريفَ) و(الكريمَ) ونحوها ، صفات عامَّة يوصف بها كل من وُجِدَ فيه عَقل ، أو ظَرف ، أو كَرم ؛ فإذا ذكر المخبر شيئاً منها لم يعلم السامع من المقصود بتلك الصفة ؟ فإذا قال : زيدٌ العاقلُ ، أو عمروٌ الظريفُ ، أو جعفرٌ الكريمُ ، صارت هذه الصفات مختصة بهؤلاء المذكورين دون غيرهم ممَّن يجوز أن يوصف بها .

و لم يوضع (زيد) ونحوه من الأعلام في أصل وضعه ليُسمَّى به كلُّ مَنْ على صورته ، كما وضع (العاقل) ونحوه من الصفات ليوصف به كل من وجدت فيه تلك الصفة . فقد بان بهذا أن الموصوف أخصُّ من الصفة ، وأنَّ الصفة أعمُّ منه ، أعني ما تقدم ذكره من المعارف .

والعلة الثانية : أنَّ صفة المعرفة إنَّما المراد منها الزيادة في البيان ، والزيادة جزء من المزيد ، فيلزم من ذلك أن يكون حظ المزيد فيه من البيان أكثر من حظ الزيادة .

والعلة الثالثة – وبها ينبغي أن تعلل الصفات التي يُقْصدُ بها المدح أو الذم — أن صفة المعرفة بعض ما يشتمل عليه الموصوف من الصفات .

ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني زيدٌ العاقلُ ، و(زيد) يشتمل على صفات كثيرة[3] والعاقل[4]

[٤١/ب] واحدة منها // تخصِّصه إذا ذكرت كما يخصص (العاقل) ، فكان حظ (زيد) من التخصيص لهذا الاعتبار أضعاف حظ (العاقل) . ولهذا قال سيبويه وغيره من البصريين : ((إنَّ العلم كأنه

---

[1]- الجمل : ١٣ ، وشرح المفصل ٣ : ٧٢ .

[2]- انظر : ح ٢ ، ٣ ، ص ١٤ من هذا التحقيق .

[3]- في النسخة الخطية : ((كثيرة أحدها .....)) .

[4]- سقطت من متن الأصل وكتبت في الحاشية .

مجموعُ صفاتٍ كثيرةٍ))[1] يريدون بذلك أن (زيداً) و [غيره] لو لم يكن له اسمٌ علمٌ يخصه ثم احتاج المخبِر إلى الإخبار عنه لاحتاج أن يقول : جاءني الرجلُ الطويلُ صاحبُ الثوب الأبيض ابنُ الرجل الفلاني الساكن في موضع كذا ، فيذكر عشرين صفةً ونحوها حتى يفهم السامع عنه وربما لم يفهم السامع وعجز المخبِر عن تعديد صفات المخبَر عنه ، فاختصر ذلك كله بأن سمِّي (زيداً) أو (عمراً) فناب هذا الاسم العلم في الإخبار عنه فناب تلك الصفات الكثيرة .

فإن عرض بعد ذلك شيءٌ من الإشكال عند بعض المخاطبين زاد المخبِر عنه صفةً أو صفتين من صفاته التي اشتمل عليها فيكون ذلك أخفّ وأيسرَ من تعديد الصفات ، فلهذه العلل الثلاث لزم أن يكون الموصوف إذا كان معرفة أخصّ من صفته .

[1]- الكلمة مطموسة في النسخة الخطية ولعل السياق ما ذكرته .

فأما النكرة فالغرض في وصفها تقريبها من المعرفة ، فلم تخلُ صفتها من أحد ثلاثة أشياء ، إما أن تكون أعمَّ منها . وإما أن تكون مساويةً لها ، وإما أن تكون أخصَّ منها[1] . فلو كانت صفتها أعمَّ منها كان ذلك مبعداً لها من المعرفة لا مقرباً ، وهذا نقض الغرض . وإنَّ وإن كانت صفتها مساويةً لها في العموم عريت من الإفادة ، وكان ترك الصفة وذكرها سواء ، فلزم أن يكون أخص منها اضطراراً .

ويبين هذا أنك لو قلت لصاحبك : اذهب فجئني برجل ، لخرج وأتاك بأول رجلٍ يجده . فإن قلت له : جئني برجل ظريفٍ ، لم يجئك بكل من يجده من الرجال ، وتعذّر وجوده عليه أشد من تعذر وجود الأول . فإنْ قلت له جئني برجل ظريفٍ عاقلٍ ، كانَ أشد تعذراً وأقل لوجوده ؛ ولهذا قال المتكلمون : ((الزيادة في الحدّ نقصانٌ من المحدود)) . وفي هذا المعنى يقول بعض المحدثين:

[الطويل]

يسرُّ الفتى بالحَيْن يجلبُ راحةً ... وأيَّامُه تمضي كما انتثر العِقْدُ

وينقصُ منْه كلّ وقت يزيده ... كذا نقصَ المحدودُ حين نما الحدُّ

[٤٢/آ] //قال أبو محمد – رحمه الله – : فهذا ما عندي من الجواب عن سؤالك ، والحمد لله كثيراً ، وصلى الله على محمد بكرةً وأصيلا ، وسلَّم تسليماً .

كملت المسألة بحمد الله تعالى وعونه لا ربَّ سواه ولا معبود إيَّاه .

---

[1]- نقل أبو حيان عن الحوفي أن يكون (ذلك) في قوله تعالى : (ولباس التقوى ذلك خير) [الأعراف: ٢٦] نعتاً لـ (لباس التقوى) لذهابه إلى أن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام وما أضيف إليه وقال : ((وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً)) . البحر المحيط ٤ : ٢٨٣ . انظر : المقتضب ٤ : ٢٨٢ ، والأشباه والنظائر ٢ : ٤٧٥ .

الرسالة التاسعة

في تحقيق معنى بعض الأبيات

بسم الله الرحمن الرحيم

صلّى الله على محمد النبي الكريم وآله وسلّم

قال الفقيه الأستاذ أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي -رحمه الله-:

سألتني -أراك الله سؤْلك، ولقاك مأمولكَ- عن أبيات من الشعر ذكرت أن التنازع وقع هناك في إعرابها ومعانيها، وقد راجعتك بما عندي فيها.

أما قول النابغة الذبياني[1]: [الوافر]

وأضحى ساطعاً بجبال حُسْمَى دُقاقُ التُّرْب مُحْتزِمَ القَتَامِ

وسؤالك عن معنى هذا البيت، ونصبِ (محتزِم)، أو رفعه فإنّ ابن الأعرابي فسَّره فقالَ: ((معناه: وأضحى الغبارُ ساطعاً رفيقاً بجبال حِسْمَى وهي التي احتزمتْ بالقَتَام، وأخرج (محتزِماً) قَطْعاً من (حِسْمَى)، ورفع (الدقاق) بأضحى، و(حِسْمَى) هو الذي احتزم به القتامُ)). وهذا نصٌّ جليٌّ من كلامِ ابن الأعرابي على أنّ محتزمَ القتام منصوبٌ لا مرفوع.

وذكر الطُّوسِيُّ أنّ الأصمعيَّ، وأبا عَمْرو رَوَيا:

وأضحى عاقلاً[2] بجبال حِسْمَى[3] ....

فذكر أنّهما خالفاه في صدر هذا البيت، و لم يذكر أهما خالفاه في غير ذلك.

وهذا الذي قاله ابن الأعرابي من أنّ (محتزِماً) نَصبُ على القَطْع من (حِسْمَى) مذْهب كوفيٌ مشهورٌ عنهم، ومعنى القطع[4] عندهم أن أصل هذا وما أشبَهَه أن يكون صفة بالألف

---

[1] - البيت في ديوانه، بصنعة ابن السكيت/١٦٥، وروايته: ((وأصبح عاقلاً ...))، وهو في ديوانه بصنعة الأعلم، القسم الثاني، ق٢٤، ب٣١، ص١٣٦، بالرواية التي أثبتها ابن السيد. وهو كذلك في معجم البلدان (حِسْمَى) ٢٥٩/٢. حِسْمَى: اسم يطلق على جبال وأراض كانت جذام. وقيل هي أرض طيبة تنبت جميع النباتات، وفيها جبال كثيرة ملس الجوانب... ولا يكاد القتام يفارقها. معجم البلدان (حِسْمَى) ٢٥٩/٢ (حِسْمَى). الدُّقاق: التراب اللين، وفتات كل شيء دُقَّ . محتزِم: من الحزم، وهو شدّ الوسط بالحبل، ومنه الحزام للدابة. القَتَام: الغبار.

[2] - عاقلاً: امتنع وتحرَّن فلا يقدر عليه احد من أعدائه.

[3] - وهي رواية ابن السكيت، والأعلم الشنتمري مما لم يروه الأصمعي. وانظر ديوانه بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وبتحقيق د. شكري فيصل، في المواضع المشار إليها في الحاشية السابقة.

[4] - انظر: خزانة الأدب ٣٤/٥، ٣٦، ٤٠-٤٤.

واللام، ثم تحذفُ اللام الألف واللام منه فيُنصَبَ، وتقدير البيت على هذا الرأي: وأضحى دقاق التُّرب ساطعاً بجبال حِسْمَى المحتزم بالقتام، فكان (المحتزم) صفةً لــ (حِسْمَى)، ثمّ قُطِعَ الألف واللام ونُصِبَ،

وهكذا قالو في قول امرئ القيس: [الطويل]

وعالينَ قِنْواناً من البُسْر أحمرا[1]

بأنه أراد: من البُسْر الأحمر، ثم قطعَ الألف واللام من ونَصَبَ[2]، وهذا ونحوه يسميه البصريون حالاً.

[٤٢/ب] وفي// تحقيق مذهب الفريقين في هذا الكلام طول ليس هذا موضعَه؛ لأنه يخرجنا عن غرضنا الذي نحن بصدده. و(ساطعاً) خبر (أضحى)، و(دُقاق) اسمها، وإن جَعَلْتَ (أضحى) ههنا تامَّة، لا خبر لها كان انتصاب (ساطع) على الحال من الدُّقاق.

وأمّا سؤالك عن (محتَزِم): هل يجوز رفعه فإني لا أعلم أحداً رواه مرفوعاً، وإنّما الرواية ما قدَّمته. ورفعه -مع ما فيه من عدم الرواية- بعيد جداّ، ومخرجٌ للكلام إلى معنى غير المعنى الذي قصده الشاعر وفسَّره به الرواة؛ لأن الذي يرفعه لا يخلو من أحد وجهين: إما ان يجعله صفة للدُّقاق، وإما أن يجعله بدلاً منه، وكلا الأمرين لا يصحُّ؛ لأنه يصير المعنى إذا دقاق التراب احتزم بالقتام، وليس المراد هذا، وإنما المراد أنّ (حِسْمَى) احتزم بالقَتام واشتمل به لكثرة ما احاط به منه، وهذا الذي فسَّره به الأصمعي وابن الأعرابي.

وفي انتصاب (محتزم) على الحال -في قول البصريين- سؤال مِنْ وجهين، أحدهما: أنْ يُقال: كيف انتصب على الحال وهو مضاف إلى المعرفة[3]؟.والثاني: أنّ المعروف في العربية أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها[4]، والعامل في (حِسْمَى) الإضافة، ولا يصحُّ لهذه الإضافة أن تعمل في (محتزم)، لأنه يصير المعنى أنّ الجبال إنما هي مضافة إلى (حِسْمَى) في حال احتزامه

---

[1] – عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه، ق٤، ب٧، ج١، ص٤١٣، وصدره:

فأثَّت أعاليه وآدتْ أصوله ....

ورواية العجز: ((ومال بقنوانٍ ....)). والقِنوان والقِنْيان: عذق النخلة.

[2] – قال سيبويه: ((.... وأما الألف واللام فلا يكونان حالاً ألبتّة، لو قلت: مررت بزيدٍ القائم، كان قبيحاً إذا أردت قائماً)). الكتاب ٥٨/٢. وانظر: ١٥٠/٢، الإنصاف/٤٦٥، وخزانة الأدب ٤١/٥-٤٨. وأقول: بكون القطع إلى النصب على التعظيم والمدح أو الشّتم، ويجوز قطعه على الاستئناف، على أنه خبر مبتدأ محذوف. والقطع أبلغ من الإتباع وأذهب في الثناء. انظر: الخزانة ٤٤/٥.

[3] – لأنّ الحال لا تكون إلا نكرة. انظر: الكتاب ٤٤/١، والأشباه والنظائر ٤٧٩/١.

[4] – الكتاب ٤٤/١، وشرح المفصل ٥٨/٢، والأشباه والنظائر ٤١٣/١.

بالقَتام دون سائر أحواله، وهذا غير صحيح. ومن أجل هذا الإلزام عَدَل الكوفيون عن نصبه على الحال إلى نصبه بالقطع في ما أحسب.

وإنّما ينبغي -على مل يقتضيه معنى البيت- أنْ يكون العامل في (محتزم) (ساطعاً)، أو (أضحى) في قَول مَنْ جعلها تامّةً.

وأما من جعلها ناقصةً ففي ذلك نظر؛ لأنّ (كان)[1] الناقصة وأخواتها -عند حذّاق النحويين- لا تعمل في الفضلات.

فأمّا السؤال الأول فإن الجواب عنه أن يقال: إنّ إضافة (محتزم) إلى (القَتام) إضافة غير صحيحة يُنوى بها الانفصال، والمضاف إليه منصوب في المعنى، كما أنّ إضافة (وارد) إلى (الثمر) من قول النابغة[2]: [البسيط]

إلى حِمامٍ شراعٍ واردِ الثمرِ

غير صحيحة. و (الثمر) منصوب في المعنى؛ فلذلك صار (محتزم) حالاً من (حِسْمَى)، و(وارد) صفة لـــ (حمام) حين لم تكن إضافته محضةً[3].

وأمّا السؤال الثاني فسؤال عويصٌ، وفي الجواب عنه غموض محتاج إلى تلخيص، والجواب عنه: أنّ العامل فيه (أضحى) أو (ساطعاً) -وإن//كان كل واحد منهما لم يعمل في حِسْمَى لفظاً؛ لأنه عاملٌ فيه معنى- لأنَّ الشاعر لو قال: وأضحى (حِسْمى) محتزم القَتام، ساطعاً عليه دُقاقُ التّربِ، أو قال: ساطعاً عليه دُقاق التُّرب، أو قال: ساطعاً عليه دُقاق التُّرب في حال احتزامه بالقّتام لأدّى ذلك المعنى بعينه. ونظيره من الأحوال المحمولة على المعاني قول النابغة [٤٣/آ]

---

[1] - انظر: الأشباه والنظائر ١٩٨/٢.

[2] - لم أقف عليه في نسختيّ من ديوان النابغة.

[3] - تنقسم الإضافة قسمين، الأول: الإضافة اللفظية، كإضافة الصفة إلى معمولها، نحو: هو ضاربُ زيدٍ، وتسمّى الإضافة المحضة، ويكون فيها المعنى موافقاً للفظ. والثاني: الإضافة المعنوية، فإذا كان المضاف إليه معرفة اكتسب المضاف التعريف، وإذا كان نكرة أكتسب تخصيصاً. وتكون الإضافة المحضة على معنى حرفين من حروف الجر، هما: مِنْ، واللام. فإذا كانت الإضافة بمعنى (مِنْ) كان معناها بيان النوع، وإذا كانت بمعنى (اللام) كان معناها الملك والاختصاص. انظر: الأصول ٥/٢، شرح المفصل ١١٨/٢ و١١٩، واللباب ٣٨٨/١، ٣٩٠، والأشباه والنظائر ١٩٧/١، ٢٠٨/٢، ٢١٧، ٢١٨، وخزانة الأدب ١٧٣/٨، ١١٠/٩، ١١٠/٣، ٢٥٠/٤، ٢٦/٥ و٢٧.

الجعدي[1]:

[المتقارب]

كأنّ حواميه مدبراً خُضِبْنّ وإن كان لم يُخضب

ألا ترى أنَّ (مُدْبراً) حال من الهاء والعامل في الهاء الإضافة؟ ولا يصحُّ لهذه الإضافة لأن تعمل في (مدبرٍ)؛ لأنَّه يصير المعنى أنّ حَوَاميَهُ ليست مضافة إليه إلا في حال إدبار، وهذا غير صحيح. وإنّما العامل فيه معنى التشبيه؛ لأن التشبيه إذا عمل في (حواميه) فقد عمل، فكأنه قال: كأنه (مدبراً)

مخضوب الحوامي، ونحو هذا من الخبار التي ليست بأحوال قول الشاعر: [الطويل]

لعلِّي إنْ مالت بيَ الريحُ مَيْلةً على ابن أبي زَبّانَ أن يتندَّما[2]

فأخبر عن اسم (لعلَّ) بقوله: (أن يتندَّمَ)، وليس فيه ضمير يعود إليه؛ لأنّ الضمير إنما يرجع إلى ابن أبي زبّان، وجاز ذلك حملاً على المعنى، لأنه لو قال: لعلَّ ابن أبي زبّان أن يتندَّم إن مالت بي الريح مَيلةً عليه لأدّى ذلك المعنى بعينه. ونحوه من الأحوال المحمولة على المعاني دون موضوع الألفاظ قول امرئ القيس[3]:

[الطويل]

خرجت بها تمشي تجرُّ وراءَنا

فقول (تمشي) في موضع الحال من الباء والهاء، كأنَّه قال: ماشيَيْن.

وقد قال النحويون: إنه لا يعمل في الحال عاملان، وإذا صيّرت (تمشي) حالاً من الباء والهاء أعملت فيها (خرج) وحرفَ الجر، فصار بمنزلة قولك: (خرج زيدٌ ومررت بعمروٍ

١ - شعر النابغة الجعدي /٢٠، ق٢، ب٢٤، والشعر والشعراء/٧٨، والمعاني الكبير ١/١٦٦- الحوامي: ما فوق الحافر، مفردها: حامِية.

٢ - لم أقف على البيت وصاحبه في أي من مصادري.

٣ - صدر بيت لامرئ القيس وعجزه: .... على إثرنا أذيال مِرطٍ مرَحَّلِ

ديوانه ٢١٦/١، والدرر ٢٠١/١، وشرح شواهد الشافية/٢٨٦، وشرح شواهد المغني/٣٠٤، وهمع الهوامع ٢٤٤/١.

راكبَيْن)، وهذا لا يجوز. وإنما جاز ذلك ههنا حملاً على المعنى؛ لأنّ الباء تنوب مناب همزة النَّقْل فصار قوله: (خرجتُ بها) بمنزلة أخرجتها، وإذا صار معناه إلى هذا التقدير كان العامل واحداً، وهذا كثير جداً.

وأمّا قولك: إنَّ الأعلم -رحمه الله- رواه مرفوعاً فلا أعلم من أين ادَّعيت ذلك عليه، و لم يصرح فيه برفع ولا نصب، وإنما قال قولاً ينحو نحو ما حكيناه عن ابن الأعرابيّ، وإن كان قوله: (وحِسْمى محتزمُ القَتام) قد أوهمك أنه خبر مبتدأ مضمر فليس كذلك. إنّما//جعلها جملة في [٤٣/ب] موضع تصب على الحال كأنه قال: وأضحى دقاقُ التّرب ساطعاً بجبال حِسْمَى وحِسْمَى محتز القَتام؛ أي وحِسْمَى هذه حاله.

وأما قول زهير: [السريع]

ويحفظك[1] ما وقّى الأكارم من حُوْب تسَب به ومِنْ غَدْرِ[2]

فإن فيه روايتين ذكرهما الشنتمريّ، إحداهما: (وقّى الأكارمَ[3])، بنصب (الأكارم) وفتح الواو من (وَقّى) وتشديد القاف. والثانية: (ما وقِّى الأكارمُ)، برفع (الأكارمُ) وضم الواو من (وُقِّى) وكسر الكاف وتخفيفها، وهذه الرواية الثانية هي التي أولع جمهور الناس بها، وكلا الروايتين جائزة، الأولى هي المختارة، ومن أجل ذلك لا أكاد أعرج على الثانية.

وإنّما صارت الأولى هي المختارة لما من مطابقة بعض الألفاظ ببعض، وألفاظ البيت -على الرواية الثانية- لا يطابق بعضُها بعضاً، وفيها مجاز، وحَمْل[4] على المعنى دون موضع الألفاظ، وذلك معدوم في الرواية الأولى. ألا ترى أنّ معنى البيت وتقدير ألفاظه على الرواية الأولى: ويحفظك من الحُوْب والغدر ما حفظ الأكارمَ قبلك، فجاء بالفعلين معاً على صيغة فِعْل الفاعل، وكان يجب في الرواية الثانية أن يقول: وتوقَّى من الحُوْب والغدر ما وقِّي الأكارم، فيأتي بالفعلين على صيغة ما لم يسمَّ فاعله لتتلاءم الألفاظ وتتشاكل، فلما جاء بالفعل الأول على صيغة فعل الفاعل، وبالثاني على صيغة فعل ما لم يسمَّ[5] فاعل فتنافرت الألفاظ، واحتاج البيت إلى تأويل

---

١ - طمس بعض الكلمة.

٢ - البيت في ديوانه /٩٢ (صنعة ثعلب) و/١١٤ (صنعة الأعلم)، الحوب: الإثم، وروايته: ((ويقيك)).

٣ - شعر زهير بن أبي سلمى /١١٤ (صنعة الأعلم)، وضبطت بتشديد القاف المكسورة.

٤- طمس بعض الكلمة.

٥ - في الأصل: ((يسمَّى))

يصرفُ ألفاظه إلى التلاؤم والتشاكل. ووجه الصيغة في ذلك أن يقال: ويَبقيك: تضمَّن المعنى أنه قد وقِيَ ذلك، فدّلت صيغة فعل الفاعل على ما تضمّنه الكلام من صيغة فعل المفعول، كما أنّ القائل إذا قال: ضربَ زيدٌ عمراً فقد تضمن معنى ضُرِب عمرو، وهذا عكس قراءة[1] من قرأ: (يُسَبح لهُ بالغدوِّ والأصالِ رجالٌ) [النور/٣٦]؛ لأن المفعول في هذه القراءة قد تضمن فعل الفاعل، وبين زهير خلافُ ذلك.

وأمّا قول زهير: [الطويل]

وكانت تَشْتكي الأضغانُ منها ... لجونُ الخَبّ واللجِجُ الحَروقُ[2]

فإن هذا البيت رواه السُّكَّري:

وكانت تُشتكَى الأضغانُ[3] ...

[٤٤/آ] بضم الياء وفتح الكاف// ورفع (الأضغان) على صيغة ما لم يسمَّ فاعله، وفسَّره تفسيراً يدُّل على ذلك؛ لأنه قال: يقول : أربابها يشكون الأضغان، فجعل الشكوى لأصحاب الخيل لا للخيل[4]. ومعنى ذلك أنّ هذه الخيل كان فيها التواء على أصحابها لنشاطها؛ لأنها تذهب بهم حيث لا يريدون وتجمح، فلا يستطيعون على إمساكها إلا بجهد، ويتعذّر عليهم إلجامُها وركوبها، كما قال في قصيدته الأخرى[5]:

[الطويل]

فبتنا عُراةً عند رأس جوادنا ... يزاولنا عن نفسه ونزاولُهْ

---

١ – هذه قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم، وقرأ الباقون (يسبِّح) بالبناء للفاعل. السبعة/٤٥٦، والتيسير/١٦٢، والحجة ١١٢/٤، ١١٣، والنشر ٣٣٢/٢.

أقول: من قرأ (يسبِّح) بالبناء للمعلوم، فـ (رجال) فاعله، ومن قرأ (يسبَّح) بالبناء للمعلوم، فـ (رجال) مرفوع بفعل مضمر، والوقف على (الآصال)، وكأنما قيل من يسبِّح؟ فقال: رجال؛ أي: يسبِّحه رجالٌ.

٢ – ديوان زهير/١٥١– الضِّغن: الحقد والعداوة. واللجون: الثقيل البطيء، والخَبُّ: شبه اللجون. اللجِج: السيء الخلق. الحرون: الصعب الانقياد.

٣ – وهي رواية الأعلم أيضاً. ديوان زهير، صنعة الأعلم، ص١٥١.

٤ – ساقطة من المتن وكتبت في الهامش.

٥ – ديوانه/٤٦. نزاوله: نعالجه بالمدافعة ويعالجنا. القَذَال: جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس القفا. الخصائل: جمع خصيلة، وهي كل لحمة في عَصَبَةٍ.

ونضربُه حتَّى اطمأنَّ قَذَالهُ   ولم يطمئنَّ قلبُه وخصائلُه

فلما كانت بهذه الصفة من النشاط صارت كأنَّ في صدورها أضغاثاً على أصحابها، فوصف زهير أنّها كانت في أوَّل أمرها على هذه الصفات، وأنَّهم لم يزالوا يركبونها لكل صارخٍ يستغيث، ويرضونها بكثرة الرَّكضْ والركوب حتى أزالت أضغانها، ولانْت عرائكها، وذهب ما فيها من الالتواء والإعراض.

وتقدير البيت على مذهب الكوفيين: وكانت تشتكي أضغانُها فأقام الألف واللام مقام الضمير على حدِّ قولهم: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ[1]، أي: على معنى وجهُه. وفي قوله تعالى: (مفتحةً لهم الأبوابُ) [ص: ٣٨/٥٠] أنّ المعنى مفتّحة أبوابُها[2] فقسَّم ونوَّع فقال: اللجون الخبّ ومنها اللجج الحرونُ، فيرتفع (اللجون) بالابتداء، وخبره في قوله: (منها). واللجج مبتدأ[ ][3]وخبره محذوف، أراد: ومنها اللجج الحرون، وعطف[4] جملة على جملة. ولا بدّ من تقدير (منها) مرة ثانية لأنّه تقسيمٌ وتنويعٌ، فإنْ لم تضمر (منها) مرَّة ثانية كان التقسيم ناقصاً. ونظيره قول الله -عزَّ وجلّ-: (منها قائمٌ وحصيدٌ) [هود: ١١/١٠٠] تقديره: ومنها حصيد، فهو عطف جملة على جملة.

---

[1] – الكتاب ١/٤٢٤، و٢/٣٠. وما ذكره ابن السّيد أحد الوجوه الجائزة في إضافة الصفة المشبّهة باسم الفاعل إلى المعرف بـــ (أل)، ويجوز في (الوجه) النصب على التشبيه بالمفعول به أو التمييز. ويجوز فيه أيضاً الرفع على الفاعلية والعائد محذوف، تقديره: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ منه، وحذف للعلم به، وعلى البدلية من الضمير المستتر في (حسن)، وهو بدل اشتمال. أو أنّ (الألف واللام) بدل من الهاء، وهذا ضعيف جداً. انظر: شرح المفصل ٦/٨٥، واللباب ١/٤٤٥ و٤٤٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٤٥، وقد أوصل الوجوه الجائزة إلى ستة وثلاثين وجهاً.

٢ – بحذف الضمير وإقامة (الـــ) مقامه، وهو قول الفراء، وهو مردود؛ لأن (الـــ) حرف والضمير اسم، فلا يقوم مقامه. انظر: الجواهر/٣٢٣-٣٢٧، ٣٣١، ٩١١، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤٠٧ و٤٠٨، والخصائص ٢/٤١٤، وإيضاح المشكلات /١١٤٩، والبحر المحيط ٧/٤٠٧ و٤٠٨، ومغني اللبيب /٦٥٩. وانظر في نيابة (الـــ) عن الضمير: شرح المفصل ٦/٨٩، والجنى الداني /١٩٨ و١٩٩، ومغني اللبيب /٧٧.

٣ – كلمة مطموسة لم أستطع تبينها.

٤ – طمس أكثر الكلمة في الأصل.

ونحو قول الكميت: [الطويل]

لنا راعيا سَوءٍ مضيعانِ منهما أبو جَعْدةَ العادي وعرفاءُ جيألُ[1]

والتقدير: ومنها عرفاء جيألُ.

وأمَّا على أصول البصريين فله تقديران: أحدهما: أنْ يريد: وكانت تشتكي الأضغان منها اللجون الخبّ، وحذفوا (منها)، قالوا في (مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ): إنَّ معناه: الوجهُ منه. وفي الآية المذكورة أنّ المعنى مفتحة لهم الأبواب منها، فحذف الضميرين من الموضعين لما في الكلام عليه من الدليل. وقوله: (منها اللجون) مبتدأ وخبر، كما قال الكوفيون لا خلاف // [٤٤/ب] بينهم في ذلك. والتقدير الآخر ألا يضمر (منها) ولكن تجعل (منها) المذكورة في البيت هي التي يعود منها الضمير فتكون (منها) على هذا متَّصلة بالأضغان، وتكون الجملة الأولى قد تمت في قوله: (منها) ويجعل (اللجون) وما بعده بدلاً من الأضغان، ولا يصحُّ هذا البدل إلا على تقدير مضافٍ محذوفٍ، كأنه قال: أضغان اللجون، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامَه، فيكون مثل قول امرئ القيس[2]:

[الطويل]

.... بناظرة من وحْشِ وجرةَ مطفِلِ

في قول مَنْ جعل الناظرة ههنا (العين)؛ لأنّ تقديره على هذا القول: بناظرةٍ ناظرةِ مطفلٍ، على إبدال (ناظرة) الثانية من ناظرة الأولى[3]، فمن حذف (الناظرة) وأقام (المطفلَ) مقامها، فصار (المطْفِلِ) بدلاً من (ناظرة) لحلوله محلَّ ما كانَ بدلاً منها، ومثله قوله[4]:

[الخفيف]

---

١ - لم أقف عليه في ديوانه، وهو في اللسان (عرف). العَرْفاء: الضَّبُع لطول عُرْفها وكثرة شعرها. الجيأل: الضخم من كل شيء.

٢ - عجز بيت لامرئ القيس، وصدره: (تصدُّ وتبدي عن أسيل وتتقي .....). وهو في ديوانه /٦٣، وخزانة الأدب ٢٤٤/٤. وفي هذا البيت إشكال، ففي قوله: تصدّ وتبدي، اختلف في العامل منهما، فالكوفيّون يذهبون إلى إعمال الأول، والبصريون يعملون الثاني.

٣ - انظر: ديوان امرئ القيس بشرح محمد الحضرمي (ت٦٠٩هـــ)، ففيه تفصيل في المسألة.

٤ - البيت لعبد الله بن قيس الرُّقيات في ديوانه ق٥، ب١، ص٢٠، وديوان امرئ القيس/٦٣، والحيوان ٣٣٢/١، شرح لمفصَّل ٤٧/١، وخزانة الأدب ٩٩٢/٣، واللسان (طلح). وهو بلا نسبة في: المقتضب:

نضّرَ الله أعظُماً دفنوها بِسْجسْتان طلحةَ الطلحاتِ

٢/١٨٨، والتكملة /٥٨، والإنصاف /٢٧، والاقتضاب /٤٣٧، وهمع الهوامع ٢/١٢٧، والمخصّص ١٧/٧٩، واللسان (نضر).

في وراية من روى (طلحةِ)؛ أنه أبدلها من (أعظُم)، ولا يصحُّ ذلك إلا على حذف مضافٍ، كأنه قال: أعظم طلحة، ثمَّ حذف[1]. وإنّما احتيج إلى هذه الصنعة لأنّ الكل لا يُبْدَل من البَعْض، وإنّما يُبْدَل البعض من الكلِّ، وكذلك احتيج في إبدال (اللّجون) من (الأضغان) للصنعة المذكورة.

وإذْ كان لا يصحُّ البدل على ظاهر الكلام فهذا ما في رواية مَنْ روى: تُشْتكى -على ما لم يُسمَّ فاعله- ورواه قوم: تشتكي الأضغانَ بالنصب وفتح التاء مِنْ (تَشتكي) وكسر الكاف، فالشكوى -على هذه الرواية- للخيل لا لأصحابها، فيكون الكلام قد تمّ في قوله: ((وكانت تشتكي الأضغان))، ثمّ ابتدأ منها فقال: منها كذا، ومنها كذا، على نحو ما ذكرناه من التنويع والتقسيم.

فإن قيل: كيف وصفَ الخيل بأنّها تشتكي أضغاناً؟ وما هذه الأضغانُ التّي تشتكيها؟ فإن ذلك يحتمل معنيين، أحدهما: أنْ يكون أراد بالأضغان ما فيها من الحِرَان، واللجان، والعُسْر، والأمور التي ذكرناها؛ لأنّ الصفات المذمومة تجري مجرى الأمراض والأدواء والعيوب. ألا ترى أنّ العرب يقولون للمتكبِّر الذي لا يلتفت عجباً وزَهْواً: (أصْيَدُ)؟ وإنّما الأصيد في الحقيقة البعير الذي لا يقدِر أن يثني عُنُقه، ولا يلتفت لداءٍ يصيبه، فأجروا الزَّهْو، والتكبر مجرى الدّاء[2].

وكذلك قول الشاعر[3]: [المنسرح]

ما برح اليُتْم يعتزّون وزُرْقُ الخطِّ يشْفي السقيم من سقمِهْ [٤٥/آ]

أنه أراد الرماح تزيل نخوة المتكبر وإعجابه بنفسه، فهذا وجه. والمعنى الآخر: أن أصحاب هذه الخيل كانوا يصرفونها، ويعتبون عليها لما فيها من العُسرة والأدواء. وكأنّهم مضطغنون عليها، وهي مضطغنة عليهم، فلم تزل الحروب تروضها حتى ذهب عُسرها والتواؤها، وصارت إلى ما يوافق أصحابها، وصار أصحابها إلى ما يوافقها، فذهبت أضغانها عليهم، وأضغانهم عليها.

قال أبو محمد -رحمه الله- فهذا ما حضرني من القَوْل في جواب ما سألتعنه، ولله الحمد على جزيل نعمه، وصلّى الله على محمد وآله.

---

١ - وهو قول ضعيف؛ لأن العرب إذا حالتْ بين المضاف والمضاف إليه لا تنوِّن، وهو كثير في الشعر، ومنه:

كما خُطَّ الكتابُ بكفّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيدُ

انظر ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي، ص: ٣٦، ٦٤.

٢ - اللسان، والتاج (صيد).

٣ - لم أقف عليه في مصادري.

الرسالة العاشرة
في تحقيق بعض الأمثال والأبيات

بسم الله الرحمن الرحيم

صلّى الله على محمد وآله وسلّم تسليماً

قال الشيخ الجليل أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي -رحمه الله-:

سألتني -أبقاك الله- عن قولهم في الأمثال: دُهْدرَّيْن سعدَ القَيْن[1]، وعن قولهم: هو يضربُ أخماساً لأسداسٍ، وعن قولهم: قَوْل عارق الطائي[2]:

[الطويل]

أيوعدُني والرملُ بيني وبينَه   تأمَّل رويداً ما أُمامةُ من هِنْدِ

فأمّا قولهم: دُهْدَّرِيْن سعدَ القَيْن فقد اختلفت الرواة في حقيقة لفظه، وحقيقة معناه، وحقيقة إعرابه، وكثَر فيه التخليط. فرواه قوم: دُهْدرّيْن سَعدَ القَيْن، هذه رواية الأصمعيّ. وكان يقول: لا أدري ما أصله[3]. وروى عنه برفع (سعدٍ) و(القين)، وبرفع (سعدٍ) وإضافة إلى (القين).

وكان أبو زياد الكلابي[4] يقول: دُهْ درَّيْه -بالهاء- و(دُهْ) منفصل بين (دُرَّيه)، كذا رواه أبو عُبَيْد القاسم عنه. ورواه ابن الأعرابي: دُهْدُر بن[5] سَعدَ، ورواه أبو عبيدة معمر بن المثنّى في كتاب الأمثال: دُهْدُرَّيْن وسَعدُ القَيْن، وفسّره فقال: تركوا تنوين (سعد) استخفافاً، ونصبوا [٤٥/ب]

---

[1] - المثل في: جمهرة الأمثال ٤٤٨/١، المثل رقم ٧٨٥، وفصل المقال/٩٦ و٩٧، ومجمع الأمثال ١٨٧/١، والمستقصى /٢١٢، واللسان (دهدر)، ومعجم الأمثال ١١٤٥/٢.

[2] - هو قيس بن جروة بن سيف الأجئيّ الطائيّ: شاعر جاهلي، اشتهر بلقبه " عارق " لبيت من شعره :

لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم   لانتحين للعظم ذو أنا عارقه

وكان من سكان أجأ (أحد جبلي طيئ ، في الشمال الغربي من نجد) وإليه نسبته . اختار أبو تمام من شعره في عدة مواضع من الحماسة . وكان معاصراً لعمرو بن هند ملك الحيرة، توفي نحو ٥٠ ق.هـ. ترجمته في: الأعلام ٢٠٥/٥، وخزانة الأدب ٤٤٠/٧. والبيت في نوادر أبي زيد /٢٦٦، واللسان (أمم) وروايته: ((أأبثُرُه مالي ويُحتِرُ رفده ....)) وهو في (أمم) بالرواية التي أثبتها ابن السيد أيضاً، و(عرق).

[3] - في جمهرة الأمثال ٤٤٨/١: ((ولا نعرف أصله)).

[4] - جمهرة الأمثال ٤٤٨/١

[5] - من الأعراب البداة، كان عارفاً بالأدب، أصله من بادية العراق، ثم دخل بغداد زمن المهدي العباسي، وبقي فيها حتى مات سنة ٢٠٠ هـ. ترجمته في: الأعلام ١٨٤/٨.

(دُهْدرّين) على ضمير ينصبه[1]، // وهذا تفسير يحتاج إلى تفسير آخر. وذكر أنّ بعضهم رواه: دُهْدرّين سَعدِ القَيْن، بحذف التنوين، وخفض (سعْدِ) وترك تنوينه.

ورواه يعقوب[2] في كتاب (الأمثال)[3]: دُهْدرّين سَاعِدَ القَيْن. وقال: يريد سعدَ القين، ذكر ذلك الأصمعي، عن خلف الأحمر أنه سمع أعرابياً يرويه كذلك.

وقال أبو زيد الأنصاري[4]: ((يقال للرجل يُهْزأُ منه: دُهْدُرَّين وَطُرْطُبَّين))، و دُهْدُرَّين، ودُهْدُرِّي؛ فهذا جميع ما وقع إلينا الاختلاف في حقيقة لفظه.

فأمّا القول في حقيقة معناه وحقيقة إعرابه فإنّي لم أرَ فيه لأحد قولاً شافياً يُسْرَدُ عنه ويخبِر بالجليَّة منه، وأنا أتكلم في معناه بما يقتضيه، وأبين ما لم أجد لهم بياناً فيه، إن شاء الله.

أما من روى (دُهْدُرَّين) سعد القين فالوجه فيه أن يكون (دُهْدُرَّين) كلمة واحدة؛ لأنّ أبا عُبيدة معمر بن المثنّى قد صرّح فيه بالهاء تثنية؛ لأن أهل اللغة قد حكوا أنّه يُقال للباطل: (دُهْدُرَّين)، بالراء، و(دُهْدن)[5] بالنون، وأنشدوا:

[المنسرح]

لأجعلَنَّ لابنةِ عُثْمٍ فتا حي يكون مَهْرُها دُهْدَنا

وإعرابه -على هذا- أنه اسم للفعل بمنزلة (هيهاتَ) و(سُرْعان)، كذلك حكى ابن جنّي عن الفارسي، ومعناه: بطل سعد القين، فـــ (سعد): فاعل بـــ (دُهْدُرَّين) مرتفع به، كما كان يرتفع بالفعل الذي ناب عنه، وهو مضاف إلى القين. والمراد بالسَّعْد: السعادة، هذا على رواية من خفض (القين)، ومعناه أن (القين) كان من عاداته أنْ ينزل في الحي فيشيع أنه متحفز للحرب، غير مقيم؛ ليبادرَ إليه بالعمل. فكان في كذبه سعادة، فلمَّا عُلِمَ بكذبه بطلَ سعده، و لم ينتفع

---

[1] – جمهرة الأمثال ٤٤٩/١، وفيه: ((على ضمير فعل)).

[2] – يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف السكيت: لغوي ونحوي عارف باللغة والشعر، أخذ عن البصريين والكوفيين، توفي سنة ٢٤٤ هـــ، من أهم كتبه: إصلاح المنطق، والقلب والإبدال، وكتاب الألفاظ. ترجمته في: بغية الوعاة ٣٤٩/٢، ترجمة رقم (٢١٥٩)

٣ – من كتب ابن السكيت المفقودة، ذكره ياقوت في جملة آثاره. معجم الأدباء ٢٨٤١/٦، ترجمة رقم (١٢٤٩). وانظر: ابن السكيت اللغوي /٩٩.

[4] – نوادر أبي زيد ، وجمهرة الأمثال ٤٤٩/١، واللسان والتاج (طرطب) عن أبي زيد.

٥ – نوادر أبي زيد /٥٠.

بكذبه؛ ولذلك قالوا: إذا سمعت بسرى القين فإنّه مصبِّح. ومن رفع (القين) جعله صفة لـــ (سعد)، وجعل (سعداً) اسم رجلٍ قين، وقدّر في الكلام مضافاً محذوفاً، كأنه قال: بطل سعدُ القين، أو أقول سعد القين. وكان يجب على هذا أن ينوّن (سعداً) ولكنه حذف التنوين استخفافاً لالتقاء الساكنين[1]، كما قرأ

بعضُ القرَّاءِ: (قل: هوِ اللهُ أحدُ[2] اللهُ)، وكما أنشد سيبويه[3]:

[المتقارب]

.... ولا ذاكرِ اللهِ إلا قليلا[4]

ويجوز في رواية من رفع (سعداً) و(القين) أن يكون المعنى: اكذْب كذبتين يا سعد القين،

[٤٦/آ] فيكون (دُهْدُرَّيْن) اسماً وقع موقع // المصدر، كما وقعت (الحافرة) في قوله: [الوافر]

أحافرةً على صَلَعٍ وشيبٍ معاذَ اللهِ من سفعٍ وعارِ

موقع الرجوع الذي هو مصدر صحيح، كأنه قال: ارجعْ إلى الصبا رجوعاً بعدما شبتُ وصلعتُ، ويرتفع (سعد) على أنّه منادى مفرد، و(القين) صفته.

---

١ - الكتاب ١٦٩/١، والأمالي الشجرية ١٦٣/٢.

٢ - وهذه قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي إسحاق وأبو السمال أبو عمرو فيما رواه عنه ويونس ومحبوب والأصمعي وعبيد وهارون وعبد الوارث وعمر وعثمان والكسائي في رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر. السبعة /٧٠١، ومعجم القراءات ٦٣٧/١٠، وانظر الإحالات ثمة. وكان أبو عمرو يستحب الوقوف على (أحد) وهو وقف جائز، لاحتمال أن ما بعدها جملة أخرى أو خبران آخران. وفي الوصل وجهان: التنوين مع الكسر، والثاني حذف التنوين لاجتماع الساكنين. غرائب القرآن ٢١٧/٣٠.

٣ - الكتاب ١٦٩/١.

٤ - عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ديوانه /١٢٣، والمقتضب ٢١٣/٢، وكتاب الشعر/١١٤، وسر صناعة الإعراب /٥٣٤، والمنصف ٢١٣/٢، وشرح المفصل ٥/٢، وشرح شواهد مغني اللبيب/٣١٦، وخزانة الأدب ١٣٧/١، ٥٥٤/٤. والبيت بلا نسبة في: مجاز القرآن: ٣٠٧/١، والمقتضب ١٩/١، والأمالي الشجرية ١٦٤/٢، وشرح ديوان امرئ القيس للحضرمي /٦٣.

قال سيبويه: ((لم يحذف النون استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رمى القومُ، وهذا اضطرار)). الكتاب ١٦٩/١.

وأمّا من روى (دُهْ دَرَّيْن) بفصل (دُهْ) عن (دَرَّيْن)[1]، فقالوا: معنى (دَه) بالغ في الدّهاء والكذب، و(دَرَّين) من درَّ الشيء، يدِرُّ، إذا تتابع[2] فأرادوا بتثنيته المبالغة في الدُّر، كقولهم: لبيّك، وسَعديك، ودواليك؛ فإعرابه على هذا القول أنّ (دُهْ)[3] أمرٌ، و(دُرَّين) مفرد، و(القين) في هذا القول مرفوع على الصفة له كأنه قال: بالغْ مبالغتين في الكذب يا سعد القينِ. ويجوز في هذا القول نصبُ (القين) على أن يكون صفةً على الموضع، كما تقول: يا زيدُ الطويلُ والطويلَ. ويجب أن (دُه) على هذا الرأي مقلوباً، لأنّ الدّهاء معتل اللامِ، و(دُه) لا يكون إلّا معتل العين، فلا يستقيم أنْ يكون منه إلا على القلب[4].

وأمّا من رواه (دُهْدرَّيْه) -بالهاء- فيكون معناه إذا فصل (دَهْ) عن (دَرَيْه) بالغ في الكذب مبالغتين يا سعدَ القين، أي المبالغتين المعروفتَيْن للكذب، فالهاء في (دُرَّيه) عائدة على الكذب، وإنْ لم يتقدَّم له ذكر؛ لأنّ (دُه) قد دلّ عليه، كما قالوا: (مَنْ كذب كان شراً له)[5]، وتكون هذه التثنية يراد بها الجمع والترديد، ولا يراد بها حقيقة التثنية، كما قالوا: (لَبَّيك). ومِنْ رواه متصلاً كان اسماً للفعل على ما تقدَّم.

وأمّا مَنْ روى (دُهْدرَّي سعدِ القين) فحذف النون من (دُهْدرَّيْن) وخفض (سعداً) و(القين)؛ فليس على هذه الرواية اسماً للفعل؛ لأنّ أسماء الأفعال لا تضاف كما لا تضاف الأفعال، وإنّما هو مصدر مثنىً أضيف إلى (سعد) والعامل فيه فعل مضمرٌ، كأنه قال: اكذب كذَبَيْ سعد القين، و(سعدُ) اسم رجلٍ، و(القين) صفة له، وحذف التنوين من (سعد) لالتقاء الساكنين، على ما ذكرناه فيما تقدَّم.

وأمّا رواية ابن الأعرابي (دُهْدَرَيْن سعد) فالأظهر في هذه الرواية أن يكون (دُهدرَّ) اسم رجل معروف بالكذب؛ فإذا كذب رجلٌ شُبِّه به فقيل: (دُهْدرَّين سعد)، أي هذا دُهْدرّ // [٤٦/ب] سعد؛ أي: هذه مثلُه، ومنَّزل منزلته، كما قالوا: أبو يوسف أبو حنيفة. وإنما قلت هذا؛ لأنّ ابن

---

١ - ارتشاف الضرب /٢٣٠٣، والقاموس المحيط (دُهْدرَّيْن).

٢ - القاموس المحيط (دُهْدُريْن).

٣ - دُه: فعل أمر من الدهاء، ثم قدِّمت لامه إلى موضع عينه فصار (دُوه)، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين. ارتشاف الضرب /٢٣٠٣، والقاموس المحيط (دُهْدرَّيْن).

٤ - القاموس المحيط (دُهْدرَّيْن).

٥ - سبق تخريجه.

الأعرابي رواه برفع ابن. ويجوز على هذه الرواية أنْ يكونَ (الدُّهْدُرّ) الكذب بعينه، ووصفوه بالبنوَّة مبالغة، كما قالوا: الضلال بن فهلل، والضلال بن ثَهل، كأهم أرادوا بذكر البنوَّة أنه معروفٌ بالكذب والباطل، أو كأنّه كذب تولَّد من كذب. كما قالوا للخبز: جابر بن حبّة؛ لتولّده من الحبّ.

وأمّا رواية أبي عبيدة معمر بن المثنى (دُهْدرَّين وسعد القين) بعطف (سعد) على (دُهْدرَّين) ونصب (سعد) و(القين) فإنّ أبا عبيدة قال: تركوا تنوين (سعد) استخفافاً، ونصبوا (دُهْدرَّين) على إضمار فعلٍ، ولم يمثل الفعل الناصب له، والوجهُ في هذه الرواية أن يكون (دُهْدرَّين) اسم رجلٍ كذب سُمِّي بالتثنية، كرجل سمي (زَيْدين) أو (عُمَرَيْن)، وكأنَّهم فعلوا ذلك قصداً إلى المبالغة في وصفه بالكذب؛ لأنّ (الدُّهدرّ): الكذب، كما سَمَّوا (الضَّبع) حَضَاجر[1]، مبالغة في وصفها بعظم البطن، لأنّ حضاجر جمع حِضْجر، وهو العظيم البطن[2]. و(سعدُ) أيضاً اسم رجل قين كذَاب، و(القين) صفة لـــ (سعد)، وحذفوا التنوين من (سعد) لالتقاء الساكنين كما مضى.

وأمّا قوله: إنه انتصب بفعلٍ مضمرٍ، فالوجه فيه أن الرجل إذا كذب فقال: ما معه دُهْدَرَين وسعد القين، فكأنه يقال لمن حضر: عاينوا دُهْدَرَين وسعد القين، فإنهما حضرا بحضور هذا الكذاب، فهذا ما عندي في هذا المثل. وأمّا قولهم في الرجل الذي يستعمل المكر والخديعة: (هو يضربُ أخماساً لأسداسٍ)[3] ففيه قولان.

قال ابن الأعرابيّ: ((كان شيخ في إبلٍ معه أولادُه الرجالُ قد طالت غربتهم عن أهلهم، فقال لهم ذات يومٍ: ارعِوْ إبلكم رِبعاً فرعوها رِبْعاً نحو طريق أهلهم. فقالوا: لو رَعَيناها خِمساً

١ - اسم للضبع أو لولدها، وهو معرفة لا ينصرف؛ لأنه اسم لواحد على صيغة الجمع.

٢ - القاموس المحيط (حضجر).

٣ - الأمثال /٨٢، وجمهرة الأمثال ٤/٢ برواية: ((ضَرْب أخماسٍ لأسداسٍ))، وهو في مجمع الأمثال ٤١٨/١، والمستقصى ١٤٥/٢، وفصل المقال /١٠٥، واللسان، والقاموس، والتاج (خمس). الخِمس: ورود الإبل الماء في اليوم الخامس. والأسداس: جمع سِدْس، وهو ورودها في اليوم السادس. ويضرب هذا المثل للذي لا يعرف المكر والحيلة وأصله أوراد الإبل؛ ذلك أن الرجل يُظهر أن ورِدَه سِدس وإنما يريد الخمس، قال سابق البربري:

إذا أراد امرؤ مكراً جنى عِللاً ... وظلّ يضرب أخماساً لأسداسِ

العقد الفريد ٨٩/٣، والمستقصى ١٤٦/٢.

فزادوا يوماً قبل أهاليهم، فقال: ارعوها خِمساً، فقالوا له: لو رعيناها سِدساً، ففطن الشيخ فقال: ما أنتم إلا ضَرْبُ أخماسٍ لأسداسٍ، ما همتكم وشأنكم رعيها، وإنما همتكم أهلكم، فضرب مثلاً للذي يراوغ صاحبه ويريد أن يطيعه؛ وأنّه معه، وهو في أمر آخر))[1]. وقال غير ابن الأعرابي: أصله أن الرجل كان إذا أراد سفراً بعيداً عن أهله عوَّد إبله أن تشرب خِمساً ثم سِدساً، لتعتاد الصبر عن الماء في السفر،

[٤٧/آ] فضرب ذلك مثلاً // للمكر والخديعة؛ لأن الماكر ينقل صاحبه من حالٍ إلى حال لأمرٍ ينضوي عليه، كما تنقل الإبل من خِمسٍ إلى سِدسٍ لأمر يراد بها. ومعنى (يضربُ) هنا يجعل ويصيِّر، كما قال

-عزّ وجلّ-: (ضُرِبَتْ عليهم الذلَّه) [آل عمران: ١١٢/٣] وقال: (فلا تضربوا لله الأمثالَ) [النحل: ٧٤/١٦]، واللام في قولهم (لأسداسٍ) لام العلة والسبب؛ كأنّ المعنى/ أنه يعود الإبل الأخماس ليُدرجها إلى الأسداس.

وأمّا قول عارق الطائي: [الطويل]

.... تأمَّل رويداً ما أُمامةُ من هِنْدِ

[1] – قصة المثل بإيجاز في جمهرة الأمثال ٥/٢.

فإن صاعداً[1] اللغوي ذكر أنّ (هنداً) مئتان من الإبل، و(أمامة) ثلاثمئة[2]، ولا أحفظ هذا[3] عن غيره. وذكر أبو عمر المطرِّز[4] أنهما جبلان، والله الموفق والمرشد لا ربَّ سواه، ولا معبود إلّا إيّاه.

[1] – لغوي وأديب، أخذ عن السيرافي، وأبي علي الفارسي، والخطابي. دخل الأندلس زمن هشام بن الحكم، واتصل بالمنصور بن أبي عامر، توفي سنة ٤١٧ هـ، وترك جملة من الآثار أهمها كتاب (الفصوص)، وهو مطبوع في المغرب. ترجمته في: معجم الأدباء ١٤٣٩/٤-١٤٤٣، والعبر ١٢٤/٣، والوافي ٢٢٦/١٦، وبغية الواعة ٧/٢ (ترجمة رقم ١٣٠٢).

٢ – اللسان (أمم).

[3] – طمس بعض الكلمة.

[4] – هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرز، أبو الفتح: نحوي خوارزمي الأصل، قرأ على الزمخشري، كان معتزلياً، بارعاً في اللغة والنحو والفقه الحنفي، من آثاره: شرح غريب مقامات الحريري وهو مطبوع، والمغرب، ومختصر المصباح في النحو، وغيرها. توفي في خوارزم سنة ٦١٠ هـ. ترجمته في: بغية الواعة ٣١١/٢، وإنباه الرواة ٣٤٠/٣.

الرسالة الحادية عشرة

في تحقيق بعض الأبيات

بسم الله الرحمن الرحيم

صلَّى الله على محمد وآله وسلَّم تسليماً

قال الفقيه الأستاذ أبو محمد -رحمه الله-:

سألت -أيَّدك الله- عن قول الشاعر[1]: [الوافر]

ولا ثَوْبُ البقاءِ بثوبِ عزٍّ فيطوى عن أبي الخَنَع اليراعِ

بعد قوله: [الوافر]

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيلُ الخلودِ بمستطاعِ

وتأويله: أنه[2] أمرَ نفسَه بالإقدام، ونهاها عن الإحجام، فقال: لا تستوحشي من قصر عمر الشجاع وطول عمر الجبان، فترغبي في الجُبن حسداً للجبان على طول بقائه، فإن البقاء ليس[3] بثوب عز فيعطاه الجبان، ويُحْرمُه الشجاع، ولكنّه ثوب ذلَّةٍ وصغارٍ لما يلحق الجبان من الخزي في فراره والعار، فبذلك يعطاه الجبان، ويحرمه الشجاع. والعرب تصف[4] الشجاع بقصر العمر، والجبان بطول العمر، وذلك كثير في الشعر القديم والمحدث[5]، قال السموأل[6]:

[الطويل]

يقرِّبُ حبُّ الموتِ آجالنا لنا وتكرهُهُ آجالهم فتطولُ

وقال[7]: [البسيط]

فيمَ الشماتةُ إعلاناً بأسر وغىً أفناهم الصَّبر إذ أفناكم الجَزعُ

وقد ذكر أبو الطيب أنّ البقاء على غير الاختيار ليس ممَّا يُرْغَبُ فقال[8]: [البسيط]

---

[1] - هو قطري بن الفُجاءة، والبيتان في: شعر الخوارج، ق١٠٦، ص١٠٨، ب٣، ٤، من مقطوعة في سبعة أبيات،

[2] - مطموسة في الأصل.

[3] - طمس بعض الكلمة.

[4] - طمس بعض الكلمة.

[5] - طمست الواو منها.

[6] - حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي، حماسية رقم ١٥، ص١١٥، ب٩، وبشرح الخيطب التبريزي ٥٨/١.

[7] - ليس في ديوانه.

[8] - ديوان المتنبي ٣٣١/٢. الطبع: الصدئ.

وما الحياةُ ونفسي بعدَ ما علمتْ   أنّ الحياة كما لا تُشْتَهى طبعُ

وقال:

[٤٧/ب] لا بموتي [...][1]

يقال: الناس قد استووا في الممات، غنيُّهم، وعديمُهم، وقويُّهم، وضعيفهم // لا يزداد واحد منهم ساعةً في أجله، وليس البقاء والعمر كالعز الذي يدركه الشجاع والقوي، ولا يدركه الجبان ولا الضعيف.

كملت المسألة

[1] - يبدو أن طمساً أصاب موضع البيت، و لم أقف في ديوان المتنبي على بيت يبدأ بهذه الكلمة.

الرسالة الثانية عشرة

في بيان مسألة وقع النزاع فيما بين المصنف وابن الصائغ

بسم الله الرحمن الرحيم
صلّى الله على محمد وآله وسلم

قال الفقيه الأستاذ أبو محمد عبد الله بن محمد بن السّيد البطلوسي -رحمه الله-:
جمعني مجلس مع رجلٍ من أهل الأدب،يعرف[1] بابن الصائغ[2]،فنازعني في مسألةٍ من مسائل النحو ،ثمّ دبّت الأيّام، ودرجت الليالي وأنا لا أعيرها فكري، ولا أُخْطِرُها على بالي، ثمّ اتصل بي أنّ قوماً يتعصّبون له ويقرّظونه، يعتقدون أني أنا المخطئ فيها دونه، فرأيتُ أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعة والخصام، ليعلم المزجي البضاعة في هذه الصناعة، وبالله التوفيق.

كان مبتدأ الأمر أنّ هذا المذكور قال لي: إنّ قوماً من نحويّي (سَرَقُسْطَة)[3] -حرسها الله[4]- اختلفوا في قول الكثير[5]: [الطويل]

وأنت الـتي حبّبـت كـل قصـيرة ... إليّ،وما تـدري بـذاك القصـائرُ[6]
عنيتُ قصـيراتِ الحجـالِ ولم أردْ ... قصارَ الخطا، شرّ النساء البحـاترُ[7]

---

[1]- ((يعرف بابن الصائغ)): ليست في نسخة الأشباه والنظائر.

[2]- هو أبو بكر بن باجَّة بن الصائغ، كان وزيراً لابن تيفلويت صاحب المرّية، وأحد الأعيان وأصحاب العلم والبيان، عارفاً بعلوم الأوائل، وكان يشبَّه بابن سينا في المشرق، توفي سنة ٥٢٣ هـ، أو ٥٢٥ هـ، أو ٥٣٣هـ. ترجمته في: المغرب ١١٩/٢، ومعجم الأدباء / ٢١٦٤ – ٢١٦٥، ووفيات الأعيان ١٨/٧-٢٨، وشذرات الذهب ١٦٩/٦.

[3]- مدينة مشهورة من مدن الأندلس، تقع على نهر كبير، شهرت بصناعة نوع من الثياب المعروفة بالسرقسطية، وتسمّى السمّور، وشهرت بفواكهها العذبة. معجم البلدان ٣ /٢١٢ (سرقسطة).

[4] - ((حرسها الله)): ليست في نسخة الأشباه والنظائر.

[5] - البيتان في ديوان كثير / ٣٦٩ / ب١٢، ق٧٢، وهو في: إصلاح المنطق ١٨٤، ٢٧٤، و المعاني الكبير /٥٠٥، و تحرير التحبير /٣٣٩، و شرح المفصل ٧٩٦/١، تثقيف اللسان /٣٥٨، والأول منهما في: همع الهوامع ٨٦/١، والمخصص ١٣٩/١٦، والثاني بلا نسبة في همع الهوامع ١٠٢/١.

[6] - اللسان و التاج (قصر). قصائر: جمع قصيرة و امرأة قصيرة و قصيرة و مقصورة: محبوسة محجوبة.

[7]- قصيرات الحجال: النساء المقصورات في الحجال، وهي جمع حجلة، والمراد بها خدر المرأة. البحاتر: جمع بحتر، وهو القصير المجتمع الخلق.

فقال بعضهم: البحاتر: مبتدأ، وشرّ النساء: خبره، وقال بعضهم: يجوز أن يكون شرّ النساء هو المبتدأ

والبحاتر: خبره، فقلت له: الذي قلت -أعزك الله- هو الوجه المختار. وما قاله النحويّ الذي حكيت عنه جائز، غير ممتنع. فقال: وكيف يصحّ ما قال؟ وهل غرض الشاعر إلا أنْ يخبر أنّ البحاتر شرّ النساء؟ وجعل يكثر من الموضوع والمحمول، ويورد الألفاظ المنطقيّة التي يستعملها أهل البرهان.

فقلت له أنت -أعزك الله- تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومساحات لايستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب أن تُحْمل كل صناعة [٤٨/آ]

على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون أنّ إدخال بعض الصناعات في بعضٍ إنّما// يكون من جهل المتكلم، أو عن قصدٍ منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه الكلام .

وصناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقةً للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء، وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر، إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا[1] الحالين واحدة ،فيجيز النحويون في صناعتهم[2] :(أعطي درهمٌ زيداً)[3] ويرون أنّ فائدته كفائدة قولهم : أعطي زيدٌ درهماً يسندون[4] الإعطاء إلى الدرهم في

---

[1]- في الأصل: ((كلى)).

[2]- قال سيبويه : ((هذا باب المفعول الذي تعدّاه فعلُه إلى مفعول ، و ذلك قولك : كُسي عبدُ الله الثوبَ ..... وإن شئت قدَّمت وأخَّرت فقلت: كسيَ الثوبَ زيدٌ، وأعطي المال عبد الله)). الكتاب ٤٢/١، وانظر: المقتضب ٥١/٤.

[3]- ينقسم الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعولين قسمين، أولهما: ما دخل على المبتدأ أو الخبر بعد استيفائه الفاعل معاً، فكان المفعول الثاني هو الأول في المعنى، و ذلك نحو: ظننت و ما إليها. و الثاني: ما كان المفعول الثاني غير الأول، نحو: أعطى، ومنح، ..... فإذا بني هذا الضرب للمجهول جاز الإسناد فيه إلى المفعول الأول أو الثاني، نحو: أعطي زيدٌ درهماً، و أعطي درهمٌ زيداً، و الأولى إقامة الأول منهما مقام الفاعل، لأنه فاعل في المعنى. شرح المفصل ٧٧/٧. وانظر : المقتضب ٥٩/٤ .

[4]- في المسائل والأشباه: ((فيسندون)).

اللفظ، وهو مسند في المعنى إلى زيد[1]. وكذلك يجيزون: ضُرِبَ بزيدٍ الضربُ[2]، وخُـــرِج بزيـــد اليومُ، ووُلِدَ لزيد ستون عاماً[3] وقد عُلِمَ أن الضرب لا يُضْربُ، واليومُ لا يُخرجُ، وأنّ الســـتين عاماً لا تولدُ، فهذه[4] الألفاظ غير مطابقة للمعاني لأنّ الإسنادَ وقع فيها إلى شئ آخر ، اتّكـــالاً على فهم السامع وليس هذا بضرورة شاعر ، بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينـــهما في محاوراهما ،وهذا أشهرُ عند النحويين من أن يحتاج فيه إلى بيان .

ومما يبيِّن هذا أنّ النحويين قد قالوا: إذا اجتمعت معرفتان فأيّهما شئت الاسم، وأيّهما[5] شئت الخبر[6]، فتقول :كان زيدٌ أخاك ،وكان أخوك زيداً .فإن قال قائل :الفائدة فيهما مختلفـــة ،لأنه إذا قال: كان زيدٌ أخاك أفادنا بالإخوة[7]، وإذا قال: ((كان أخوك زيداً أفادنا أنه زيدٌ))[8]. فالجوابُ أنّ هذا جائزٌ صحيحٌ لا ينازع فيه منازع، ويجوز أيضاً أن يُقَال: كان أخـــوك زيـــداً والمراد: كان زيدٌ أخاك، فيقع الإسناد في اللفظ إلى الأخ وهو في المعنى إلى زيد، والدليل علـــى ذلك أن القرّاء قرؤوا[9] (فما كانَ جوابَ قومِه إلا أنْ قالوا) [النمل ٢٧ / ٥٦] برفع (الجـــواب)

---

[1]- قال ابن يعيش: ((فأما أعطى درهم زيداً فحسن لأن الدرهم لا يأخذ زيداً فإن رفع فلا تتوهم أنّـــه آخـــذٌ لزيد)). شرح المفصل ٧٧/٧، وشرح الأشموني ٦٨/٢.

[2]- المقتضب ٥١/٤، وشرح المفصل ٧٣/٧.

[3]- قال سيبويه: ((ومن ذلك أن تقول: كم ولدَ له؟ فيقول: ستون عاماً، فالمعنى: ولد له الأولادُ وولد ســـتون عاماً، ولكنه اتسع وأوجز)). الكتاب ٢١١/١ (ط. هارون)، وانظر أيضاً ٢٢٣/١، والمقتضب ١٠٥/٣.

[4]- ((فهذه ... للمعاني)) ساقطة من المسائل والأشباه.

[5] - في الأشباه: ((أيتهما))، وهي كذلك في بعض نسخ المسائل والأجوبة في الموضعين.

[6]- إذا كان الاسمان معرفتين و كان المخاطب يعلم واحداً منهما فالمعلوم عند المخاطب هو الاسم و الآخر هو الخبر. فإذا كان يعلمهما إلا أنه يجهل انتساب أحدهما إلى الآخر و كان أحدهما أكثر تعريفـــاً مـــن الآخـــر، فالأكثر تعريفاً هو الاسم وهذا هو المختار، نحو كان زيدٌ القائم، مع أنه يجوز -على قلّة- كان القائم زيـــداً. و إذا تساويا في التعريف فأنت بالخيار، تقول: كان زيد أخاك و كان أخـــوك زيـــداً. الكتـــاب ٤٩/١ ،٥٠، والمقتضب ٨٩/٤، والمفصل ٩٧/١، و الإيضاح ١/ ٩٧ و٩٨، ومغني اللبيب /٥٩٠.

[7]- في الأشباه: ((الأخوّة)).

[8]- انظر شرح المفصل ٩٥/٧، ومغني اللبيب/٥٠٣.

[9]- قراءة النصب هي قراءة الجمهور، و قراءة الرفع في (جواب) هي قراءة الحسن. المحتسب ١٤١/٢، والكشاف ٣٧٤/٣، وإعراب القراءات الشواذ ١١٥/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٣٣٨، والبحر المحيط ٨٦/٧، ١٤٨. قال

ونصبه. فتارةً يجعلون الجوابَ الاسمَ والقولَ الخبرَ، وتارةً يجعلون القول هو الاسمَ والجوابَ الخبر. وليس يشكّ أحدٌ في أن الغرض في كلتا[1] القراءتين واحدٌ، و أن الإخبار -في الحقيقة- إنّما هو عن الجواب، وكذلك قوله: (فكانَ عاقبتُها أنَّهما في النار) [الحشر: ٥٩/١٧] قرىء برفع (العاقبةِ) ونصبها[2]، ولا فرقَ بين الأمرين عند أحدٍ من البصريين والكوفيين، وكذلك قال الفرزدق[3]: [الطويل] [٤٨/ب]

لقد شهدتْ قيسٌ فما كانَ نصرُها   قُتَيْبةَ إلا عضُّها بالأباهمِ

يُنْشدُ برفع (النصر) ونصب (العض) وبرفع (العضّ) ونصب (النصر)، و الفائدة في الأمرين جميعاً واحدة.

و كذلك قول الآخر[4]: [الطويل]

و قد علمَ الأقوامُ ما كانَ داؤها   بثهلانَ إلا الخزيُ ممَّن يقودُها

ينشد برفعِ (الدَّاء) ونصب (الخزي)، ونصب (الداء) ورفع (الخزي)، والفائدة فيها جميعاً واحدة. وإنَّما تساوى ذلك؛ لأنَّ القائل إذا قال: شرُّ الناس الفاسقُ، أو: الفاسقُ شرُّ الناس، فقد أفادنا في كلا الحالين فائدة واحدة.

سيبويه: ((...فأنْ محمولة على كان، كأنه قال: فما كان جوابَ قومه إلا قول كذا و كذا. و إن شئت رفعت فكانت أنْ منصوبة)). الكتاب ١٥٤/٣ (٤٧٦/١ ط .بولاق). و انظر: المقتضب ٨٩/٤ و٩٠، قال ((وإنْ شئت رفعت الأول)). و انظر أيضاً مغني اللبيب /٥٩١ .

[1]- في الأصل: ((كلتى)).

[2]- قرأ الجمهور ((عاقبتَهما)) بالنصب على أنها خبر كان، واسمها المصدر المؤوّل من أنّ وما بعدها. وقرأ الحسن وعمرو بن عُبَيد وسليم بن أرْقم وهارون والعنبريّ ((عاقبتُهما)) بالرفع اسماً لـ (كان) والخبر: أنهما في النار. معجم القراءات ٤٠٣/٩.

[3]- البيت في ديوان الفرزدق ٢ /٣٣١، والمقتضب ٩٠/٤ بلا نسبة، وروايته: ((...بالأباهم))، وهو في: الروض الأنف ١/ ٥٠، والأشباه والنظائر ١٧٥/٣- قتيبة : هو قتيبة بن مسلم الباهلي . الأباهم: جمع إبهام ، وهي الإصبع العظمى، و الأصل في جمعها: الأباهيم .

[4]- ينسب البيت إلى كثير و إلى غيره، وليس في ديوان كثيِّر: وهو في: الكتاب ٥٠/١، والمحتسب ١١٦/٢، وشرح المفصل ٩٦/٧، والأشباه والنظائر ١٧٥/٣، وهمع الهوامع ١/ ١٧٦ بلا نسبة، والدر اللوامع ١٥٣/١. ثَهْلان: جبل ضخم بالعالية، و قيل: هو جبل في بلاد بني نُمَير، وقيل: لبني عامر بن صعصعة. معجم البلدان ٨٨/٢ (ثَهْلان) .

و كذلك إذا قال: (أبوك خيرُ الناس) فائدته[1] كفائدة قوله (خيرُ الناس أبوك)، لا يمكن أحداً أن يجعل بينهما فرقاً[2] و يشهد لذلك قول زهير[3]: [الوافر]

وإمّــا أنْ يقولــوا قــد أبينــا فشــرُّ[4] مــواطنِ الحســبِ الإبــاءُ

فهذا البيت أشبه الأشياء ببيت كثير، وقد جعل زهير فيه (شراً) هو المبتدأ، و(الإباء) هو الخــبر، وإنّما غرضُه أنّ يخبر أن (الإباء) هو شر مواطنِ الحسب. ولا يجوز لزاعمٍ أن يزعم أنّ (الإباء) هو المبتدأ، و(شرٌّ) خبره، لأنّ الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ إلا أن [يتضــمّن المبتــدأ معــنى الشرط، ألا ترى أنه لا يجوز][5] زيدٌ فقائمٌ، وكذلك من رواه: وشرُّ مواطن -بالواو- لأنَّ الواو لا تدخل على الأخبار، لا يجوز: زيدٌ وقائمٌ.

ومما يبين لك تساوي الأمرين عند النحو بين باب الإخبار بــ ((الــذي)) وبــالألف واللام[6]، فمن تأمَّل قول النحويِّن فيه رأى ما قلنا نصاً، لأنَّ القائل إذا سأل فقال: أخبرني عن (زيد) من قولنا: قام زيدٌ، فجوابه -عند النحويين أجمعين- أن يقال: الذي[7] قام زيدٌ، أو القائم

---

[1]- طمس بعضها.

[2]- الصواب أنَّ ثمّة فرقاً بين التركيبين، ففي العبارة الأولى إخبار عن انحصار الخيريــة في الأب، فيكــون لــه مشارك في ذلك. لأنه أخبر عن الخاص بالعام. وأما العبارة الثانية (أبوك خير الناس) فينفي أن يكون له مشارك في الخيرية لأنه أخبر بالخاص عن العام.

[3]- ديوان زهير/٧٤، والمخصّص ٢٦/١٦، والأشباه ١٧٦/٣. يريد: شرّ مواطن الحسب أن يعطي شيئاً.

٤ - انظر شروط اقتران خبر المبتدأ بالفاء في: الكتاب ١٣٨/١-١٤٠، والمقتضب ١٩٥/٣، والهمع ١٠٢/١. وسيبويه لا يرى زيادة هذه الفاء في الخبر، والأخفش يجيز ذلك مطلقاً، سواء أكان الخبر استفهاماً، أم أمراً، أو نهياً فقد حكى: ((أخوك فوجد)) ولكن الفراء والأعلم وجماعة أجازوا ذلك بشرط كون الخبر أمــراً أو نهيــاً. وذهب ابن برهان إلى أن الفاء تزاد عند البصريين عدا سيبويه، مغني اللبيب /٢١٩و٢٢٠.

[5] - ما بين حاصرتين زيادة عن الأشباه ١٧٦/٣.

[6] - ويسمى هذا بالسَّبْك، ومرادهم منه التدريب في الأحكام النحوية. انظر تفسير المســائل المشــكلة في أول المقتضب / ٥٤، ٥٥، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٩٢، وشرح المفصل ١٥٦/٣ وما بعدها، وأوضح المسالك ٢٠٩/٣.

[7]- يؤدي الاسم الموصول (الذي) الوظيفتين اللتين تؤديهما (الــ)، وهما التعريــف العهــدي ، و التعريــف الجنسي. قال الجرجاني: ((.... والقول المبين في ذلك أن يقال: إنه إنّما اجتلبت -يريد الذي- حتى إذا كان قد عرف رجل بقصته وأمرٍ جرى له، فتخصص قبلك القصة، وبذلك الأمر عند السامع، ثم أريد القصد إليه ذكر الذي)). دلائل الإعجاز /٢٠٠ ، فقرة (٢٢٣). وانظر: المقتضب ١٤٣/٢، و٣ /١٩٦ ، و٤ /١٤٦.

زيد[1]. ألا ترى أن المجيب قد جعل (زيداً) خبراً، وإنما سأله[2] السائل أن يخبر عنه، و لم يسأله أن يخبر به فلو جاء الجواب على حدِّ السؤال لقال: زيدٌ الذي قام، وزيدٌ القائمُ. وباب الإخبار كلّه مطّرد على هذا. وإنما جاز ذلك –عندهم– لأنّ الفائدة في قولك: الذي قام زيدٌ، كالفائدة في قولك: زيدٌ هو[3] الذي قام. وكذلك الفائدة في قولك: زيدٌ القائم[4] كالفائدة في قولك: القائمُ زيدٌ، ولولا أنّ الأمرين –عندهم– سواء لما جاز هذا .

ومن أطرف ما في هذا الأمر أنَّ جماعةً من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفة فلا يجيزون أن يقال: أخوك زيدٌ، والمراد//: زيدٌ أخوك[5]. واحتجوا بشيئين: [٤٩/آ]

أحدهما: أنَّ المعرفتين متكافئتان، ليست إحداهما أحقَّ بأنْ يُسْنَد إليها من الأخرى[1]، وليس ذلك بمنزلة المعرفة النكرة إذا اجتمعتا.

أقول: ولتعريف المبتدأ بالموصولية دواع كثيرة، منها: جهل المخاطب بغير الصلة من الأحوال التي يختصّ بها المسند إليه، وزيادة التقرير، والتفخيم والتهويل، والتشويق إلى الخبر .... انظر في ذلك: شروح التلخيص ٣٠٢/١.

[1] – ثمَّة فرق بين قولنا: القائم زيدٌ وقولنا: زيدٌ القائم، ففي (زيد القائم، يكون المعنى أنَّ هناك انطلاقاً قد كان وعرفه السَّامع إلا أنه لم يقف على صاحبه، فإذا قيل: المنطلق زيد أزيل الشك الذي علق في ذهن السامع وقطع بأن القيام من زيد لا من غيره.

أما في العبارة الأولى (القائم زيد) فالمعنى أن قائماً بعيد عنك، و لم تتثبت منه، و لم تعلم أزيدٌ هو أم غيره، فقال لك صاحبك: المنطلق، أي هذا الشخص الذي تراه من بعيد هو زيد، ففي العبارة الأولى الإخبار عن الشخص، أما في العبارة الثانية فعن الحدث. انظر: دلائل الإعجاز /١٨٦، والإيضاح ٩٨/١ –٩٨، ونهاية الإيجاز /٤٤، ومعاني النحو ١٥٤/١ و ١٥٥.

[2] – في الأشباه ١٧٧/٣: ((سأل)).

[3] – ساقطة من الأشباه ١٧٧/٣.

[4] – انظر: دلائل الإعجاز / ١٨٦، و معاني النحو ١/ ١٥٦ وما بعدها.

[5] – ذهب ابن الخبَّاز إلى التفريق بين العبارتين من وجهين، أولهما: أن قولنا: زيدٌ أخوك فيه تعريف بالقرابة، وقولنا: أخوك زيد تعريف بالاسم. والثاني: أن قولنا: زيد أخوك لا ينفي وجود أخ آخر له، لأنه أخبر بالعام عن الخاص، وأن قولنا: أخوك زيد ينفي أن يكون له أخ آخر؛ لأنه أخبر بالخاص عن العام، وإلى هذا يشير الفقهاء في قولهم: زيد صديقي وصديقي زيد. الأشباه و النظائر ١٣٦/٢، ومعاني النحو ١/ ١٥٦.

والحجة الأخرى: أنه يقع الإشكالُ فلا يَعْلمُ السامعُ أيّهما المسند وأيّهما المسند إليه، فلما عَرَض فيها الإشكال لم يجز التقديمُ والتَّأخيرُ، وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول، كقولك: ضَرَب موسى عيسى، وهذا قويٌّ جَّداً، غير أنَّ النحـــويين كلَّهم لم يتفقوا؛ فعلى مذهب هؤلاء لا يجوز أن يكون (شرُّ النِّساء) خبراً مقـــدَّماً بوجـــه مـــن الوجوه. فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعةَ النحو فهذا ما توجبه صناعةُ النحو، و إنْ كـــانوا يريدون صناعة النطق فقد قالَ جميع أهل المنطق، لا أحفظ في ذلك خلافاً بينهم: إنَّ في القضايا[٢] المنطقيَّـــــــــــــــــــــــة قضـــــــــــــــــــــــايا تـــــــــــــــــــــــنعكس

---

[١] – الحقيقة أن الواجب أن يكون الخبر ما يراد إثباته، ولذلك لما قال عبد الملك بن مروان: كـــان عقوبتُـــك عزلَك كان معاقباً ومعزولاً، ولو قال: كان عزلك عقوبتك، كان معاقباً فقـــط. شـــرح التصـــريح ١/١٧٢، ومعاني النحو ١/١٥٦. ثم إن المشهور أن يحكم بابتدائية المقدَّم في مسائل ثلاث، منها: أن يكونـــا معـــرفتين متساويتين في الرتبة، نحو: الله ربُّنا، أو مختلفين في الرتبة نحو: زيدٌ الفاضل والفاضل زيد. و أجيـــز جعـــل أي منهما مبتدأ أو خبراً مطلقاً. وأجيز أن يكون المشتق خبراً و لو كان مقدّماً. مغني اللبيب / ٥٨٨.

[٢] – القضيَّة: وتسمّى أيضاً الخبر والتصديق، وهي قول يصحُّ أن يقال لقائله: إنه صادق أو كاذب، وتنقســـم القضية إلى: حَمْلِّية وشرطية؛ فالحملية نحو: الحيوان جسم. والشرطية نحو: إن كانَ زيد حاضراً فأنـــا مســـافر. كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٣٢٥، وتلخيص كتاب أرسطوطاليس /٤٧ .

فيصير موضوعها[1] محمولاً[2]، و محمولها موضوعاً، و الفائدة في كلا[3] الحالتين[4] واحدة، وصدقها، وكيفيَّتها محفوظان عليها. قالوا: فإذا انعكست[5] و لم يُحفظ الصدق و الكيفيَّة سُمِّي ذلك انقلابَ القضية لا انعكاسها.

ومثال المنعكس من القضايا قولنا: لا إنسانٌ واحدٌ حجرٌ[6]، ثم نعكسُ فنقول: لا حجرٌ واحدٌ إنسانٌ؛ [قد انعكس موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة. ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا كل إنسان حيوان][7] فهذه قضية صادقة. فإن صيَّرنا موضوعها محمولاً، ومحمولها موضوعاً، و قلنا: كلُّ حيوانٍ إنسانٌ، عادت قضَّية كاذبةً، فهذا يسمّونه انقلاباً لا انعكاساً.

وإنَّما[8] ذكرنا هذا -وإن كان لامدخل له في صناعة النحو- ليعرف هؤلاء القوم أنَّ صناعة المنطق قد ناسبت صناعة النحو في هذا المعنى بعض المناسبة، و لم يكن غَرض الصناعتين واحداً، وبالله التوفيق. تَمَّت[9] المسألة ،و الحمد لله حقَّ حمدِهِ ،و صلّى الله على محمد وآله و سلم

[1] - الموضوع (object): هو المحكوم عليه في القضية الحمليَّة. كشاف اصطلاحات الفنون ٢ /١٤٩٠، ١٦٧٠.

[2] - المحمول (predicate): هو المحكوم به ففي القضية الحملية، ويسمَّى في القضية الشرطيَّة مقدَّماً. كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٤٩٠، ١٦٧٠.

[3] - في الأصل: ((كلى)).

[4] - في الأشباه ٣/١٧٨: ((الحالين)).

[5] - العكس في القضية: تبديل كل من طرفي القضية بالآخر مع المحافظة على الصدق والكيفية؛ أي الإيجاب والسلب، ويقصد بتبديل الطرفين التبديل الذي يغير المعنى. كشاف اصطلاحات الفنون /١٢٠٣.

[6] - في الأشباه ٣/١٧٨: ((بحجر)).

[7] - زيادة عن الأشباه ٣/١٧٩.

[8] - ((وإنما ... واحداً)): ليس في الأشباه ٣/١٧٩.

[9] - ((تمت ... وسلم)) ليس في الأشباه ٣/١٧٩.

الرسالة الثالثة عشرة
في تحقيق أن لفظ أمهات جمع ما هي

[٤٩/آ]

بسم الله الرحمن الرَّحيم

صلى الله على محمد النبيّ الكريم وآله

قال الفقيه الأستاذ أبو محمد بن السَّيد البطليوسي –رحمه الله- مجاوباً لمن سأله عن لفظة (أمَّهات) جمع ما هي ؟فإن كانتْ جمع (أمٍّ) فلأيِّ شيء دخلت الهاء فيها؟ وإن كان فيها لغةٌ أخرى، فجُمعت هذا الجمع فبيِّنهُ؛ لأنَّ متوهِّماً توهَّم أنَّ واحدها (أمَّهةٌ) مثل (قـرة) ودخلـها التعليل، فهل ذلك صحيح أم لا؟ وهل يؤتَى هذا الجمع في بني آدم و البـهائم أو في أحـدهما، وكذلك (أمٌّ)؟ وإن قيل: إنَّ الهاء زائدة فلمَ زيدت؟ وهل لها أختٌ في اللغة؟

الذي ذهب إله جمهور النحويين والعلماء بالتَّصريف منْهم أنَّ الهاء في (أمَّهاتٍ)[١] زائدة، ووزنها عندهم (فُعْلَهات)[٢] وأمَّا الواحدة منها فالمشهور أنْ يُقال أمٌّ، وأمَّة، ولا يكاد يقال: أمَّهةٌ. والغالب على (أمَّة) –بالتأنيث- أن يستعمل في النداء،كقولهم: يا أمَّتي لا تفعلي وتاء التأنيث فيه معاقبة ياء الإضافة، لا تجتمع معها، وقد جاءت في الشعر مستعملةً في غير النداء، أنشد الطوسيُّ:

[الطويل]

تقيَّلْتــها مـــن أمَّـــة لـــك طالمـــا   تُنوزع في الأسواق عنـــها خمارُهـــا

و قد حكى اللغويون (أمَّهة) –بالهاء- وأنشدوا[٣]:   [الرجز]

أمَّهتي خِنْدف وإلياس أبي

ووزنها –عندهم-(فُعْلَهة).

وذهب بعض النحويِّن إلى أنَّ الهاء في (أمَّهات) و(أمَّهة) أصيلة، وذكر ابن جـني أنـه مذهبُ أبي بكر بن السَّراج، ووزنها عندهم (فُعْلَهة) بمنزلة (تُرَّهة) و(أُبَّهة)، ويقـوي ذلـك أن

---

[١] – قال في المنصف ١ /٢٦: ((ألا ترى أنَّهم حكموا بزيادة الهاء في أمَّهات وإن كانت في حَشْو الكلمة إلا أنّ الهاء في (أمهات) تلي الطرف فهي من موضع الزيادة أقرب)). وانظر سر صناعة الإعراب/٥٦٤.

[٢] – أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر لابن القطاع / ٢٤٣.

[٣] – الرجز لقصيّ بن كلاب، وهو في جمهرة اللغة ٢٦٧/٣، وسمط اللآلي /٩٥٠، وشـرح الملـوكي/٢٠٣، والمقاصد النحوية ٥٦٥/٤، شرح و شواهد الشافية /٣٠١، وخزانة الأدب ٣٠٦/٣، و الدرر اللوامع ١/ ٥. وهو بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب /٥٦٣ – ٥٦٤، والمحتسب ٢٢٤/٢، و المفصّل/٢٠٠، وشرح المفصَّل ٣/١٠ و٤، والممتع في التصريف /٢١٧. و شرح التصريح ٢/ ٣٦٢، و همع الهوامع ١/ ٢٣، ولسان العـرب (أمه). خندف امرأة إلياس بن مضر.

صاحب كتاب (العين)[1] حكى (تأمَّهته أمَّاً) ووزنه (تفعَّلته). وجمهور النحويين مخـالفون لهـذا الرأي، ومعتقدون أنَّ (أُمَّاً) و(أُمَّات) الأصل، وأنَّ الهاء زيدت فَرْقاً بينَ منَ يَعقلْ وما لا يعقـل، فيقولون في من يعقل: (أمَّهاتٌ) وفيما لا يعقل: (أمَّاتٌ)[2]. قال الله عزَّ وجل-: (ما هنَّ أُمهاتِهم إنْ أمهاتُهم إلا اللائي وَلَدْهم). وقال الراعي يصف إبلاً[3] :

[الكامل]

كانـت نجائـبُ منـذرٍ ومحـرّق　　　أمهـاتُهُنَّ وطَـرْقُهن فحـيلا

[٥٠/آ] هذا هو الأكثر في الاستعمال، وقد جاء عكس ذلك، قال ذو الرّمّة[4]:// [الطويل]

سوى ما أصابَ الذِّئبُ منـه وسُـرْبُةٌ　　　أطافتْ به مـنْ أمهـاتِ الجـوازلِ

يعني القطا. وقال جرير[5]: [؟؟؟؟؟؟]

لقـد وَلَـدَ الأُخيطـلَ أمُّ سَـوْءٍ　　　مقلَّـدةً مـنَ الأمَّـات عـارا

و ليس في حكاية صاحب كتاب العين (تأمَّهت).

أما دليلٌ على أنَّ الهاء أَصْلٌ فمن وجهين:

أحدهما: أنَّ كتاب (العين) كتابٌ مطعون عليه، معيب عند كُبراء البصرِّيين لا يرونه حجَّةً فيما ينفردُ بهِ، ولا يوجد في غيره، لأنَّ فيها خطأً كثيراً في التصريف يخالف مذهب الخليـل[6]، و لـو كان الكتاب تأليف الخليل-كما زعموا –لم يكن مخالفاً لما رواه سيبويه و غيره من أصحابه.

---

[1]- عدَّ ابن عصفور الفعل (تأمَّهت) مما انفرد به الخليل بن أحمد الذي ((كثيراً ما يأتي في كتاب العـين مـا لا ينبغي أن يؤخذ به)) الممتع /٢١٨.

[2] – إملاء ما من به الرحمن ١/١٧٣. و قال الرضي ((و قد يجيء العكس)). شرح الشافية ٢/٣٨٣. و انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٩٣.

[3] – البيت في شعره /٤٨، ب٩.

[4] – ديوان ذي الرمة /١٣٤٦، ق٤٥، ب٢٨. يريد: شربن بماء أبقيت من ماء آجن سوى ما أصاب الذئب منه، أي شيئاً من أصابة الذئب لم يذهب كله. السُّرْبة : الجماعة من القطا و الحمام . الجوازل: جمع جَوْزل، وهـو الفرخ.

[5] – لم أجده في ديوانه.

[6] – انظر في ذلك : الممتع/٢١٨ .

و الوجه الثاني: أنَّه لو صحَّ قولهم: تأمَّهتُ أُمَّا، لم يدلَّ ذلك أن الهاء أصليَّة؛ لأنّا قد وجدنا العرب ربَّما صرفوا من الكلمة المزيد فيها فعلاً فحذفوا الزيادة، كقولهم في تصريف الفعل من الشمال: (شَمَلت الريحُ)، وربَّما تركوا الزيادة في الفعل على حالها، كقولهم في تصريف الفعل من (القَلَنْسُوة):

تَقَلْنس الرجلُ، ومن (المسكين) تَمَسْكن، فتركوا الميم والنون -وهما زائدتان-، فوزن (تَقَلْنَس) تَفَعْنل

ووزن (تَمَسْكن) تَمَفْعَل[1] فإن كان هذا معلوماً من مذاهبهم لم ينكر أنْ يكون (تأمَّهتُ) من هذا الباب، فتكون الهاءُ زائدةٌ كزيادتها في (أمَّهة)، و يكون وزن (تأمَّهت) تفعَّلت. فإنْ قالَ قائل: مايُنْكرُ مِن أن تكون (أمَّهةٌ) هي الأصل ووزنها (فُعَّلَة) وتكون أمٌّ محذوفةً منها فيكون بمنزلة (شَفَة، وشية، وعِضَة) في أنَّ الهاء محذوفةٌ منها، وأصلها: (شَفَهةٌ،شِيهة،وعِضَهة) فالجواب: إنَّ هذا يبطلُ من وجوه، منها:

١- أنَّ هذا الوهُم -لو كان صحيحاً- لكانت الميم من (أمٍّ) مخفَّفة و لم تكن مشدَّدة؛ لأن تشديد الميم يوجب أن يكون وزن (أمٍّ) (فُعْلاً)، ولام الفعل منها محذوفة من (أُمَّهة). ويشهد بصحة ذلك قولهم: أمٌّ بيِّنة الأمومة[2]، وما كانت أُمَّاً، ولقد أَمَهْتُ؛ فهذا كلُّه يدلُّ على أنَّ الميم من (أمٍّ) مضاعفة كالميم في (سُمّ) و(هَمّ).

٢- ومنها أنَّ حروف الزوائد التي الهاء//أحدها إنما سمَّاها النحويون حروف الزيادة و لم [٥٠/ب] يسموها حروف الحذف، وإن كان منها ما يُحْذف في بعض المواضع؛ لأنَّ الغالب عليها أن تزاد لا أن تحذف، فنسبت إلى الزيادة التي هي أغلب عليها. فإذا جاء منها حرف يحتمل الزيادة والحذف، لزم أن يُحْكم بالزيادة التي هي الباب فيه حتى يقوم دليلٌ على الحذف هو أقلُّ حاليه. هذا هو محضُ القياس وطريقُه.

٣- ومنها أن الذين تكلموا في الاشتقاق لا نعلم أحداً منهم جعل (الأمّ) مشتقةً من (أَمِهَ، يأمَهُ)، وإنَّما قالَ بعضُهم: إنَّها مشتقة من (أمّ يؤمُّ) إذا قَصَدَ، سُمِّيت بذلك لأنَّ وَلَدها

[1] - جعل ابن جني هذا البناء شاذاً فقال ((و نظيره في الشذوذ -يريد في الشذوذ- قولهم: تقلْنَس في معنى تقلَّس، و مثاله (تفعنل). ونظير هذا الشذوذ قولهم: تمدْرَعَ وتمسكن إنما هي من الشاذ، و مثالهما: تمفعل، ألا ترى أن عثمان قال: إنَّ اللغة الجيدة عندهم تدرَّع ؟)). المنصف ١/ ١٠٧.

[2]- سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٤، وانظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر/١٠٤، وشرح الملوكي/٢٠٣.

يؤمُّها ويتبعها[1]. وقال بعضهم: سُمِّيت أمَّاً لأنَّها أصلُ الولد، وأمّ كل شيء: أصلُه كما قال لـ (مكَّة): أمَّ القرى، وقالوا الفاتحة الكتاب: أمَّ الكتاب، وقالوا اللوح المحفوظ الذي كتبَ الله - تعالى- فيه كل شيء: أمَّ الكتاب، ويقال: فلان أمُّ القوم، وأبو القَوْم إذا كان مَفْزَعاً لهم وأصلاً يرجعون إليه، ويعتصمون به. قال ابن مُقْبل يمدح عثمان بن عفَّان -رضي الله عنه-:

[الطويل]

وملجأ مهـــرومين يُلْقــى بـــه الحيـــا إذا صرَّحت كَحْل هـــو الأب والأمُّ[2]

يقال: هَرَأه البردُ إذا أضرَّ به. وقد سمَّى الله-تعالى- النار أمَّ الكفار لأنها مَجْمع الكفَّار و مقرُّهم فقال (فأمُّهُ هاويةٌ) [القارعة:١٠١/٩] وقال العجَّاج[3] : [الرجز]

ما عندهمْ من الكتاب أمُّ

أيْ: أصلٌ يرجعون إليه . فهذا كلَّه يدلُّ على أنَّ أصل الكلمة عندهم (الأمّ)دون (الأمَّهة).

---

[1]- جاء في اللسان (أمم): ((...كانت لها عمَّة تؤمُّها))، أي تكون لها كالأم واستأمَّها وتأمَّها: اتخذها أماً)).

٢- لم أجده في ديوان ابن مقبل.

[3]- ديوان العجاج ١٣٢/٢، ق٣٥، ب٢٨، وروايته: ((ما فيهم ...)). الأمُّ: الأصل. وأمَّم: أصان أمَّ رأسه.

وأمَّا قولك: هل لزيادة هذه الهاء نظير في كلام العرب؛ فإنَّ الهاء المزيدة[1] نوعان: نــوع متَّفق على زيادته، ونوعٌ مختلف فيه؛ فمن المتّفق عليه زيادة الهاء في النُدْبة[2]، كقولهم: وازيــداه، وفي الإنكار كقولهم: أزيدُنيه، وفي الوقف[3]،كقوله-تعالى-: (ماأَغْنَى عنِّي ماليَهْ * هلــك عنـــي ســـــلطانيةْ)

[الحاقة: ٦٩/٨ ٢-٢٩]،و قول الراجز[4]: [مجزوء الكامل]

و يقلْن: شَيْبٌ قد علاكَ، وقد كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إنَّهْ

إي:نعمْ[5]

ومن المواضع المختلف فيها قولهم: رجلٌ هِجْرع[1] للطويل، وهِبْلَع[2] للكثير المال، وامرأة هِرْكَوْلة[3] للعظيمة الوركين، فإنَّ الأخفش[4] ذهب إلى أن هذه الهاءات زوائد، وجعل (الهِجْــرَع)

---

[1]- يوافق المبرد سيبويه في أنَّ الهاء تزاد لبيان الحركة و لخفاء الألف. و نسب إليه ابن جني وابن يعيش وابــن عصفور وأبو حيان أنه لا يجعل الهاء من حروف الزيادة. انظــر: الكتــاب ٢٣٦/٤، والمقتضــب ١٥٦/١، ١٦٩/٣، وسر صناعة الإعراب ٦٢، ٥٦٣، وشرح الملوكي/ ١٠٥ ، ٢٠١ ، و الممتع /٢٠٤ ،و ارتشــاف الضرب /٢١٨ .

[2]- الكتاب ٣٢١/١، والمقتضب ٤/ ٢٦٨، وشرح الملوكي/٢٠٠. وهذه الهاء تلحق الألف في الوقف لخفــاء الألف، فتبيَّن بالهاء، وتبيَّن بها الحركة، وهي تحذف في الوصل. انظر: أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر /١٠٤.

[3]- يوافق المبرد سيبويه في أنَّ الهاء تزاد لبيان الحركة و لخفاء الألف. ونسب إليه ابن جني و ابن يعيش و ابــن عصفور وأبو حيان أنه لا يجعل الهاء من حروف الزيادة. انظر: الكتاب ٢٣٦/٤، والمقتضب ١٥٦/١، ١٦٩/٣، وسر صناعة الإعراب /٦٢، ٥٦٣، وشرح الملوكي /١٠٥، ٢٠٠، ٢٠١، والممتع /٢٠٤، وارتشاف الضرب /٢١٨ .

[4] - البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرُّقيَّات في: ديوانــه ق١٢، ب٢، ص/٦٦، والأصــول ٣٨٣/٢، والمسائل البغداديات /٤٢٩، والأزهية /٢٦٧، والأمالي الشجرية ٢/ ٦٥ مع بيت آخر، ورصف المباني ١١٩، والجنى الداني /٣٩٩، وشرح شواهد مغني اللبيب /٤٧، وخزانة الأدب ٤٨٥/٤. و هو بلا نســبة في: الكتاب ١٥١/٣ مع بيت آخر، و ١٦٢/٤، والحجَّة لابن خالويه /٢٤٣، وسمط اللآلــئ /٩٣٩، والمفصَّــل /١٦٣، وشرحه ١٣٠/٣.

[5] - قال سيبويه: ((و أما قول العرب في الجواب: إنَّهْ، فهو بمنزلة أَجَلْ. وإذا وصلت قلت: إنَّ يا فــتى، وهـــي بمنزلة أجل)). الكتاب ١٥١/٣، و انظر: ٤/ ١٦٢ أيضاً.

من الجَرْع وهو// رَمْلٌ مستطيلٌ، وجعل (الهِبْلَع) مشتقاً من البَلْع، والهِرْكَوْلة° الـــتي تركُـــلُ في مشيها. [٥١/آ]

والذي عليه أكثر الناس أنَّ الهاء في هذه الألفاظ أصلٌ، ويؤيد ذلك أن أبا العبَّاس ثعلباً حكى[٦] : ((هذا أهجرُمن هذا، أي: أطول منه)) وأمَّا قولهم: أهرقت[٧] الماء فإن الهاء فيه زائدة عند جمهور أهل التصريف، وزعموا أنها زيدت عوضاً من ذهاب عين الفعل؛ لأنَّ الأصل: أَرْيقْت، وأَرْوقت، على الخلاف في ذلك[٨].

---

[١] - الكتاب ٢/٩، ٣٣٥، ٣٥٣، ٣٤٢، والمقتضـــب ١/ ٦٦، ٢٥٦، ٢/ ١٠٧، ١٠٨، والمنصـــف ١/٢٥ و٢٦، وسر صناعة الإعراب ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٦٥٩، ٦٩٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٩٤، وشرح الملوكي /٢٠٤ وسفر السعادة /٤٩٩، والممتع /٢١٩، وشرح الشافية ٢/٣٨٥.

[٢] - الكتاب ٢/ ٣٣٥، و أبنية الأسماء والأفعال و المصادر /١٠٤،وسر صناعة الإعراب /٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، وشرح الملوكي /١٩٨، ٢٠٤، – الْهِبلَع : الواسع الحنجرة .

[٣] - هو رأي الخليل ووزنها عنده: هِفْعَوْلة. ورأيه في شرح الشافية للرضي ٢/٣٨٣، وسر صـــناعة الإعـــراب ٢/٥٦٤، والمنصف ١/٢٥، وارتشاف الضرب /٢١٩ .

[٤] - شرح الملوكي /٢٠٥، الممتع١ /٢١٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٩.

[٥] - أبنية الأسماء والأفعال والمصادر /٣١٤: ((وعلى فِعْلَوْلة، نحو: هِرْكولة للضخمة)). وفي القـــاموس المحـــيط (هركل): ((الهُرَكِلَة – كعُلَبِطة، وسِبَحْلَة – والهِرْكولة كبرذونة. و الهِرْكيل –كقنديل-: الحســـنة الجســـم و الخلق والمشية .... والهَرْكلة: مشية في اختيال. وكِبْرذَرْنة : المرتجّة الأرداف)).

[٦]- شرح الملوكي /٢٠٥.

[٧]- قال الجوهري: ((أهراق يُهَريق أهرياقاً فهو مهريق، والشيء مُهْراق ومُهَرَاق أيضاً بالتحريك، وهذا شـــاذ، ونظيره اسطاع يسطيع اسطياعاً)). الصحاح (هرق). وانظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر /١٠٤ وكتـــاب الأفعال له أيضاً ٣/٣٣٩، وفيه: ((أهراق يُهْريق إهراقاً)). و انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٩٣، وجعل ابن الحاجب إدخال الهمزة على الهاء غير فصيح. ولسان العرب، تاج العروس (هرق).

[٨]- قال ابن القطاع: ((... وقيل: إنَّ الهاء في هرقت مبدلة من همزة فيكون حينئذ رباعيـــاً مســـتقبله أريقـــه، وقالوا: أهريقه)).

و زعم بعض ضعفاء النحويين أنها أَصْلٌ، وحملهم على ذلك قولهم في معناه: هَرَقْــتُ، وكذلك قال ابن قتيبة[1] في بعض كلامه؛ لأنَّه أدخل هذه الكلمة باب (فَعَلْتُ وأَفْعلت)، وهــذا غلط[2]، وإنما الهاء في (هرقْت) بدلٌ من الهمزة في أَرَقْتُ. ويدلّ على أنَّ (أَهْرَقت) لــيس وزنــه (أَفْعَلْت) كما قال هؤلاء الجاهلون بالتصريف قولهم في اسم الفاعل منه: مُهَرِيق-بالياء- وفي اسم الفاعل: مُهَراق-بالألف- ولو كان (أهْرقْت): (أَفْعَلْت) لقالوا: مُهْرِق ومُهْرَق، كما يقــال في أكرمْــــــــــتُ: مُكْـــــــــرِمْ

[1]- أدب الكاتب /٤٣٥، وما جاء على فَعَلْت وأَفْعلت بمعنى واحد/٧٥.

[2] - الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب ٢/ ٢٤٢ و٢٤٣. قال ابن السِّيد: ((والصحيح أنَّ هرقت وأهرقــت: فعلان رباعيان معتلّان، أصلهما أرقْت، فمن قال: هرقت فالهاء عنده بدل من همزة أفعلت، كما قالوا: أرحــت الماشية وهَرَحتها ... ومن قال: أهرقت، فالهاء -عنده- عوض من ذهاب حركة عين الفعل و نقلها إلى الفــاء، لأن الأصل: أَرْيقت و أرْوقت ... ثم نقلت حركة الواو أو الياء إلى الراء، فانقلبت حركة العلة ألفاً لانفتاح ما قبله، ثم حذف لسكونه وسكون القاف)). وانظر: خزانة الأدب ٩/٦٥٠، وتاج العروس (هرق).

ومكرَم، و لم يكن للياء والألف فيها مَدْخل، فدلَّ هذا على أنَّ أصلَها (مُرِيق) و(مُرَاق)، وهذا بيِّن جداً. قال العُدَيل بن الفرج العجلي[1]: [الطويل]

فكنت كمهريــق الَّــذي في سِــقَائِه	لرقـــراقِ آلٍ فـــوق رابيـــةِ صَـــلْدِ

و قال آخر[2]: [الخفيف]

مــــا غَنَــــاءُ الحــــذارِ و الإشــــفاقِ	و شــــآبيب دمعــــك المهــــراقِ

فهذا ما حضرني في جواب ما سألت عنه، والله الموفِّق للصواب بمنّهِ، لا ربَّ سواه، ولا معبودَ إلَّا إيَّاهُ.

[1] – مجموع شعره ، مجلة المورد ، ع ، و الاقتضاب ٢/ ٢٤٣ ، و اللسان ، و التاج (هرق) .

[2] – لم أقف عليه. الشؤبوب: الدُّفعة من المطر وغيره.

الرسالة الرابعة عشرة

في قوله تعالى: ((يستفتونك))

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد النبيّ الكريم

قال الفقيه الأستاذ أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد-رحمة الله عليه- مجاوباً على سؤال من سأله عن قول الله-تعالى وجلّ-: (يستفتونك، قل! اللهُ يفتيكمْ في الكَلالة[1] إنْ امرؤٌ هلكَ ليسَ له وُلدٌ[2] ولهُ أختٌ[3] فلها نصفُ ما ترك وهو يرِثُها إن لم يكن لها ولد، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك) [النساء: ٤/١٧٦].

[٥١/ب] ما النكتة في الضمير الذي في (كانتا) اثنتين وهو ضمير التثنية، وليس في الآية إلّا// واحدٌ يقع عليه الضمير؟

ذهب الأخفش[4] سعيد بن مَسْعدة إلى أنَّ الضمير إنَّما يثَّنى -وإن كان لم يتقدَّم اسم شيء يعود عليه- حملاً على المعنى كأنَّه قال: فإنْ كان مَنْ ترك اثنَين، فثنّى الضمير على معنى (مَنْ)[5]، وهذا كلام غير بيِّن، وتلخيصُ تأويله أنْ يُقَال: إنَّ الضمير في (كانتا) يعودُ على الكلالة، والكلالة: اسمٌ مفرد يقع على الواحد، والاثنين، والجميع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، فيجوز في الضمير العائد عليها أن يُفْرد. ألا ترى أنَّك تقول مَنْ في الدارْ يحبّانك، ومَنْ في الدار

---

[1] - الكلالة : مَنْ لا ولد له ولا والد، وما لم يكن من النسب لحَّاً، أو من تكلّل نسبه بنسبك كابن العم وشبهه، أو هي الأخوَّة للأم، أو بنو العم الأباعد، أو هي من العَصَبَة من ورش معه الإخوة للأم. القاموس المحيط (كلل).

[2] - المراد بالولد في الآية الابن؛ لأنه هو الذي يسقط الأخت، وأما البنت فلا تسقطها. غرائب الفرقان ٢٦/٦.

[3] - يراد بالأخت هنا الأخت من الأب والأم أو من الأب. غرائب الفرقان ٢٦/٦ .

[4] - لم أقف عليه في معاني القرآن، و هو في مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٦، و مجالس العلماء /٧٦ (المجلس الخامس والثلاثون)، ومجمع البيان ٢/ ١٤٨، والبيان ٢٨٠/١، وإيضاح المشكلات ١/ ٣٣٣، والبحر المحيط ٣/ ٤٠٨، والإيضاح /١٢١، و درَّة الغواص/ ٣٦ و٣٧.

[5] - ذكر أبو حيَّان أن في الضمير تقديرين: الأوَّل: أنه لا يعود على أختين و لكنه يعود على الوارثين، و تكون هناك صفة محذوفة، أو اثنتين بصفته هو الخبر، والتقدير: فإن كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات فلهما الثلثان ..... والثاني: أن يكون الضمير عائداً على الأختين، وخبر كان محذوفاً لدلالة المعنى عليه، وإن كان حذفه قليلاً، و(اثنتين): حال مؤكدة. البحر ٤٠٨/٣، والدر المصون ٤/ ١٧٥.

يحبّونَك، ومَنْ في الدَّارِ يحبّك، ومَنْ في الدار تحبَّانك، ومَنْ في الدار يحبْنَنك فتثني الضمير وتجمعه وتؤنثه حملاً على معنى (مَنْ).

ولك أن تذكِّر الضميرَ أبداً، وتفرده حملاً على لفظها، وكذلك القول في الكلالة؛ ولأجل هـذا الذي قلنا جاز أنْ يُخْبَر عن الضمير بقوله: (اثنتين).

و قد أجمع النحويون على أنه لا يجوز: إن الزيدين كانا اثنين؛ لأن ما تقدَّم من تثنية الضمير، وزيد قد أفاد أنَّهما اثنان، فصار الخبر لَغْواً لا فائدة فيه، وسبيل الخبر أن تكون فيه فائدة ليست في الاسم المخبر عنه، وإنَّما حسن في الآية كما ذَكَرْنَاه منْ أنَّه كلامٌ حُمِلَ على المعنى، و لم يتقدَّم لنا شيء يعود الضمير من (كانتا) إليه، فصار بمنزلة قول القائل: انظر مَنْ في الدار،فإن كان واحداً فدعْه، وإن كانا اثنين وكانوا أكثر فأخرجهم منها. فيحسُن هذا في هذا الموضوع من حيث كانت التثنية معنويَّة لا لفظية، و لم يمتنع كما يمتنع قولك: إنَّ الزيدين كانا اثنين من حيث الضمير كان يعود إلى تثنية لفظية.

وقد قال أبو علي الفارسي[1]: ((إنَّما جاز (فإنْ كانتا اثنتين) [النساء: ٤/١٧٦] من حيثُ كان يفيد العددَ مجرَّداً من الصغر و الكبر)) وهذا كلام غير واضح. وما قَدَّمناه أوضح ويدلُّ على استجازتهم في الأمور المعنوية ما لا يستجيزونه في اللفظ قول الله -تعالى-: (وقالوا لن يدخلَ الجنَّة إلا مَنْ كان هوداً أو نَصارى) [البقرة :/١١١] فجعل اسم كان مفرداً حَمْلاً على لفظها[2]، وخبرها جمعاً حملاً على معناها.

[٥٢/آ] ولو حُمِل الاسم والخبر معاً على معناها// لقال: إلاّ َمن كان هوداً أو نصارى صارت هذه الآية العزيزة بمنزلة قول القائل: لا يدخل الدار إلاّ مَنْ كانوا غافلين، وهذه مسألة لم يجزْها ابنُ السرَّاج[3] وجماعةٌ من النحويين. قالوا لا يَجُوزُ إلَّا أنْ يُحْمَل الاسمُ و الخبرُ مَعَاً على اللفظِ، فيقال:إلا مَنْ كان غافلاً، ويُحْملا معاً على المعنى فيقال: إلَّا مْن كانوا غافلين. وقد جاء في كتاب الله –تعالى- بخلاف ما قالوا. هذا ما حضرني من جواب مسألتك، وبالله التوفيق.

تمت المسألة و الحمد لله.

---

[1] - الإيضاح / ١٢٥ بتصرُّف يسير، وهو بلا عز و في: إيضاح المشكلات ١/ ٣٣٣، وهو معنى قول المازني في مجالس العلماء /٧٦ (مجلس ٣٥).

[2] - طمس بعض الكلمة في الأصل المخطوط.

[3] - الأصول ٢/٣٥٨.

الرسالة الخامسة عشرة

في تحقيق قوله تعالى: ((الله نور السماوات والأرض))

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد النبي الكريم و آله و سلم

سألت -أعلى الله قَدْرك، وحرس من النَّوائب طَوْرك، ونوَّر بالعلم صدرك- عن قـــول الله-عـــزَّ وجلَّ-: (الله نورُ[1] السماوات و الأرض ،مَثَلُ نوره كمشكاةٍ[2] فيها مصْباحٌ[3])[النـــور:٢٤/٣٥] إلى آخر الآية. وذكرت أنَّك لم ترَ فيها للمفسِّرين قولاً يزيل الحَيْرة، ويكشف الغُمَّـــة. وأئمتنـــا المتقِّدمون -رضي الله عنهم- وإن كانوا لم يوضِّحوها كلَّ الإيضاح، و لم يفْصحوا عن معناهـــا غاية الإفصاح لقد نهجوا لنا السبيل إلى معرفة معناها، ونبَّهوا بيسير كلامهم على لطف غرضها وبُعْد مرماها، ونحن نقول فيها بحول الله قَوْلاً يعرب عنها، ويشرحُ المبْهَم منها، وإن المجسِّمة[4] من

[1] - ذكر في تفسير الآية أقوال ثلاثة، هي:

١- أنها على حذف المضاف ،و التقدير: ذو نور، لأنه قال: مثل نوره، ويهدي الله لنوره مَنْ يشاء و المضـــاف مغاير للمضاف إليه.

٢ – أن معناها: الله منوِّر السماوات كقراءة من قرأ : (الله نوَّر السماوات)، وهي قراءة يزيد عن طريق ابـــن عبلة وابن مشيا. ومعنى النور هنا: الهداية والحق، وقيل : النور هم الملائكة و الأنبياء و العلماء ، و هو يـــروي عن أبيّ بن كعب ، و الحسن ، و أبي العالية . و قيل : بل هو التدبير للكون كما يوصف الرئيس المدبر بأنـــه نور البلد .

و قيل : هو نظمه إيَّاهما على الوجه الأصلح و قد يعبر عن النور بالنظام . غرائب القرآن ١٨ / ١٠٦ و ١٠٧ .

[2] - المشكاة: قيل: هي الكوَّة بلغة الأحباش، وقيل: المشكاة عربية من كلام العرب وبه قـــال الفـــراء، ومنـــه المشكاة للزق الصغير. معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٣، وغرائب القرآن ١٨/ ١٠٦.

[3] - المصباح: السراج الضخم الثاقب، والسُّر في قوله تعالى: (المصباح في زجاجة): أن النور في الزجاج أبـــين منه في أي شيء آخر، وضوؤه يزيد في الزجاج. معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٣ و٤٤.

[4] - المجسِّمة: فرقة ترى أن الله -تعالى عن قولهم – جسم على الحقيقة، وأنه مركَّب مـــن لحـــم و دمٍ، ومـــن هؤلاء: مقاتل من سليمان. وقيل: إنه نور يتلألأ كالسبيكة البيضاء وطوله سبعة أشبار من شبر نفسه. ومنـــهم من يبالغ فيرى أنه على صورة إنسان شاب، أمرد، جعد، وقيل: هو شيخ أسمط الرأس واللحية، تعالى الله علَّـــواً كبيراً. كشَّاف اصطلاحات الفنون /١٤٧٣.

أهل ملتنا قد اغتُّروا بظاهرة قوله -عزّ وجلّ-: (اللهُ نوُر السماوات والأرض) فحملَهم الجهـــل بحقيقة معناهُ على أنْ زعموا أنَّ ربَّهم نورٌ ونسوا قوله عزَّ من قائلٍ: (ليسَ كمثلهِ شــيءٌ وهـــو السميعُ البصيرُ) [الشورى: ١١/٤٢] وقد كذَّبهم الله -تعالى- في دَعْواهم هذه لقوله في عقب الآية: (ويضربُ اللهُ الأمثال للنَّاسِ و اللهُ بكلِّ شيءٍ عليمٌ) [النور: ٢٤ /٣٥] فأخبرنا نصَّاً بـــأنَّ جميع ما ذكره في الآية منَ النور، والمِشْكاة، والمصباح، والزجاجة، والشجرة والزيتونـــة أمثـــالٌ مضروبةٌ يعقلها عن الله -تعالى- مَنْ وفِّق لفهمها، وكشفت له الحجب عن مكنون//علمها، كما قال الله -تعالى-: (وتلكَ الأمثالُ نضربُها للنّاسِ وما يعقلُها إلَّا العالمون) [العنكبوت ٤٣/٢٩] [٥٢/ب]
وبحق ما قيل: لو سكتَ من لا يعلم لسقط الخلاف.

و إنَّما معنى قول الله —تعالى-: (اللهُ نورُ الســماواتِ والأرضِ) [النـــور ٢٤/٢٤] الله هادي السماواتِ والأرض، فشبَّه الهدى بالنور، كما شبه الكفـــر بالظلمـــات[1] في قولـــه: (أو كظلماتٍ في بحر لجيٍّ) [النور ٤٠/٢٤] واختلفوا في الضمير من قوله: (مَثَلُ نورهِ) علـــى مَـــنْ يعود[2]؟ فذهب قوم إلى أنه يعود على الله، وذهب آخرون على أنَّه يعود على النبي -صـــلى الله عليه و سلَّم -. وقال آخرون: بل يعود على المؤمن[3]، واحتجوا بقراءة أُبَيّ بن كعب[4]: (مَثَلُ نورِ المؤمنِ) وأحسنُ هذهِ الأقوال أن يكون عائداً على اللهِ -تعالى- لتقدُّم ذِكره في الآية، و لم يتقدَّم للنبيّ -صلى الله عليه وسلّم- ولا للمؤمن ذكر فيعودَ الضمير إليه وأحسِب أنَّ الـــذين جعلـــوا

---

[1] - غرائب القرآن ١٨/ ١٠٩ .

[2] - ذكر الزجاج ثلاثة احتمالات في معنى (النور) فرأى أنه قد يكون بمعنى التدبير ، و أن يـــراد بـــه القـــرآن الكريم بدليل قوله تعالى : (قد جاءكم من الله نور و كتابٌ مبين) [المائدة / ١٥]، وأن يقصد به النبيُّ الكريم - صلَّى الله عليه وسلّم- لأنه المرشد الناقل عن الله ما هو نير بيِّن. معاني القرآن وإعرابه ٤٣/٤. وانظر في ذلـــك أيضاً: غرائب القرآن ١٠٦/١٨.

[3] - ذكر ابن الأنباري أنه لا يجوز جعل الضمير عائداً على الله —تعالى- لأنَّ نوره لا يُحدّ. إيضـــاح الوقـــف والابتداء /ج٢، ص ٧٩٧. و ينظر: القطع و الائتناف ١٥٧/ أ، والجامع لأحكام القرآن ٢٥٧/١٢ ،و ابـــن كثير ٢٩٠/٣.

[4] - أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد، صحابي أنصاري، كان عارفاً بالقراءة و الكتابة، وحبراً من أحبار اليهود، وعند إسلامه أصبح من كتاب الوحي، وشهد بدراً والخندق مع رسول الله، صلى الله عليه وسلّم، توفي ســـنة ٢١ للهجرة. ترجمته في: الأعلام ١/ ٨٢.

الضمير عائداً على النبي-صلّى الله عليه وسلّم أو على المؤمن إنّما كرهوا عودته على الله - تعالى- لئلا يشبّهوا نورَ الله الذي لا يُحَدّ لعظمته وجلاله بنور المصباح في صغره وقلّته، وليس الأمر على ما توهموا؛ لأنَّ المعنى: مثلُ نورِه الذي يضعه في قلب المؤمن كمثل المصباح في المشكاة: الكوَّةُ بلسان الحبشة[1] فسبه الهدى بالنور لأنه يزيل ظلمة الجهل كما يزيل النور ظلمة الليل، وشبَّه قلب المؤمن بالزجاجة، وصدره بالمشكاة؛ لأنَّ الوعظ والتذكير يقويان الإيمان و الهدى في قلوب المؤمنين فيصيران مادَّة للهوى، كما يكون الزيت مادَّة للمْصباح وشُبِّه النبيُّ-صلّى الله عليه وسلّم- بالزيتونة؛ لأنَّ الهُدى انبعث من قلبه كانبعاث الزيت من الزيتونة. وجعل الزيتونة لا شرقيَّةً ولا غربيَّةً؛ لأنَّ مبعثَه -صلّى الله عليه وسلّم- كان بمكة، وهي بين المشرق والمغرب؛ فهذا تمثيل خرج على أحسن وجوه التمثيل، وتشبيه جرى على أبدع مجارى التشبيه، بخلاف ما توهمته المجسِّمة ،نعوذ بالله من عدم التوفيق.

و قوله -عزَّ من قائل-: (مثلُ نورِهِ كمشكاةٍ فيها مصباحٌ) كلام خرج مخرج مجاري كلامِ العرب الذي تستعمله في ألفاظها، وتقدير الكلام: مثلُ نوره كمصباح في مشكاة[2]؛ لأنَّ النور لم يشبه بالمشكاة، إنَّما شبِّه//بالمصباح فوقع التشبيه على المشكاة في اللفظ، وهو واقع على المصباح في المعنى. وهذا نحوٌ ممَّا حكاه سيبويه من قول العرب[3]: ((ما رأيت كاليوم رجلاً)). والمعنى: ما رأيت كرجل أراه اليوم رجلاً، فأوقعوا التشبيه على اليوم في اللفظ، والمراد به الرجل في المعنى. [٥٣/آ]

---

[1] - معاني القرآن و إعرابه ٤ / ٤٣ ، و غرائب القرآن ١٨ / ١٠٦ و ١٠٧ .

[2] - زعم بعضهم أن في الكلام قلباً، وأنَّ المراد: (المصباح في مشكاة). قال الحسن النيسابوري: ((والصحيح أنه لا حاجة إليه، لأنَّ هذا تشبيه مركّب ... وأمَّا الإمام الغزالي ... فإنه يقول: المشكاة، والزجاجة، والمصباح، والشجرة والزيت عبارة عن المراتب الخمس الإنسانية ...و أما الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا فإنه نزل الأمثلة الخمسة على مراتب إدراكات النفس الإنسانية. فالمشكاة هي العقل الهيولاني .... و الزجاجة هي العقل بالملكة، وهي قوة النفس حين حصل لها البديهيات .....)) غرائب القرآن ١٨ / ١١٥و١١٥.

[3] - الكتاب ١/ ٢٢٤ ، ٢٤٨ (ط. هارون) والمقتضب ٢/ ١٤٩. و التقدير فيه ما رأيت كرجلٍ أراه اليوم رجلاً، فحذفوا (كرجل) لكثرة دوران العبارة على ألسنتهم حتى صارت بمنزلة المثل. و مثل ذلك حذفهم الفعل في قول القطامي:

فكرَّتْ بتتغيه فوافقته ... على دمه و مصرعه السِّباعا

فأضمر (وافقت) لتقدم ذكرها في الأول. انظر أمثلة على ذلك في الكتاب ١/ ٢٢٤ ، ٢٨٤ و٢٨٥.

وتحقيق تقديره: ما رأيت كرجلِ اليومِ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ومثله قول النابغة[1]:

[؟؟؟؟؟؟]

تحيدُ من أَسْتنٍ سُوءٍ أسافُله   مَشْيَ الإماء الغوادي تحملُ الحُزَمَا

فأوقع التشبيهَ على (مشي الإماء) والمراد به الإماءُ أنفسها .

و قوله -تعالى- (يوقَدُ منْ شَجَرة مباركة) [النور :٢٤/٤٣] قال الفارسيُّ: ((مِنْ دُهْنِ شجرةٍ))، فحذفَ المضاف. قال: وزيتونةٍ عطف بيان على الشجرة. وقال غيره: زيتونة بدل من الشجرة. وقوله تعالى: (لا شرقيِّةٍ ولا غرْبيَّةٍ) [النور: ٢٤/ ٤٣]: صفتان منفيَّتان، كقوله: مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ[2].

وقال المفسِّرون: إنَّما جعلها لا شرقيَّةً ولا غربيَّةً؛ لأنَّه أنعمُ لها وأحسنُ لنباها، تقول العرب[3]: ((لا خيرَ في شجرة في مَقْنأة)) وهي المكان الذي لا تصيبُه الشمس، ((ولا خير في مَضْحاة))، وهي المكان الذي لا يصيبه الظلُّ، وإنَّما صلاح النَّبْتِ بأن تصيبهُ الشمس تارةً، ويصيبه الظلّ تارةً.

وقال الفارسيّ: (قوله: لا شرقيَّةٍ ولا غربيَّةٍ) أي: هي شرقيَّة غربيَّة، كأنَّ نسبتَها إلى كلِّ واحدٍ من الشرق والغرب مثلُ نسبتَها إلى الآخر، لا يغلبُ عليها أحدهما[4]. وإذا كانَ كذلك كان أشدَّ لاعتدال زيتها، وبحسب اعتداله يكون صفاؤه وإشراقُ المصباح إذا أسرِج به.

---

[1] - ديوان النابغة: ق١٣، ب٢٣، ص١١١، ولسان العرب (ستن)، والرواية فيهما: (مثل الإماء). تحيد: تنفر وتبتعد. الأستن: أصول الشجر البالي، مفرده: أستنةٌ. وقيل: الأستن: شجر يفشو في منابته ويكثر، وإذا نظر إليه الناظر من بَعْد حسبه أشخاصاً. اللسان (ستن).

[2] - الكتاب ٤٢٩/١، ٧٦/٣، والمقتضب ٢/ ٣٠ ، ٣/ ٦ .

[3] - رواه النيسابوري على أنه من حديث النبي صلى الله عليه و سلم قال: ((لا خيرَ في شجرة في مقنأة ، ولا نبات في مقتأة، ولا خير في مضحى)). انظر: غرائب القرآن ١٠٩/١٨.

[4] - جاء في غرائب القرآن ١٨ / ١٠٩ : ((و معنى (لا شرقيَّة و لا غربية) أنها منبتها في أكثر الشام، وزيتونها أجود الزيتون، والشام قريب من وسط العمارة ليس على الطرف الشرقي من الربع المسكون ولا على الطرف الغربي منه. وعن الحسن: أراد شجرة الزيتون في الجنة، إذا لو كانت من شجر الدنيا لكانت إما شرقية أو غربية. وضُعِّف بأن المثل إنما يضرب بما يشاهد، وأنهم ما شاهدوا شجرة الجنة. وقيل: أراد أنها شجرة ملفوفة

وقوله: (يكادُ زيتُها يضيءُ)؛ أي: يكاد يضيء دون أن يُسرَج به مصباح من شدَّة صفائه. والوقف عند قوله: (ولو لم تَمْسسْهُ نارٌ[1]) ثم ابتدأ فقال: (نورٌ على نورٍ)؛ يعني نور المصباحِ على نور الزجاجة والدهن.

وقوله -عزَّ وجلَّ-: (الزجاجةُ كأنَّها كوكبٌ درِّيٌ[2]) شبَّه الزجاجة بالكوكب لشدَّةِ صفائها و بياضها، وإنَّما وَصَفَها بهذه الصفة لأنه شبَّه بها قلبَ المؤمنِ الَّذي قد ملأه نور الهدى فأشرق وأنار. و هذا نظير الحديث: (وإنّما نور الإيمان يبدأ في القلب لُمظة[3]) أي لمعةَ بيضاء، فكلَّما ازداد العَبْد من العمل والطاعة ازدادت تلك اللُمظَة، وإذا غلبت على القلب فذلك الذي لا تضرّه فتنة، وإنَّ الكفرَ يبدأ في القلب طَمْسة[4]، فكلَّما اقترف//العبد من المعصية ازدادت تلك [٥٣/ب]

بالأشجار أو بأوراقها فلا تصيبها الشمس. وعن ابن عباس، وسعيد بن جبير، وقتادة، وهو اختيار الفراء والزجاج: المراد أنها ليست مما تطلع عليه الشمس في وقت شروقها أو غروبها فقط، بل تصيبها بالغداة و العشي جميعاً لأنها في موضع مكشوف، فيكون فيه دليل على كمال النضج الموجب لصفاء الزيت)). و انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٥.

[1] - ذهب ابن الأنباري إلى أنه وقف حسن . إيضاح٢ الوقف والابتدا ٢/ ٧٩٧ و منار الهدى / ٢٧٨ .

[2]- في (دُرِّي) قراءات كثيرة، قرأ ابن كثير: (دُرِّيٌ)، بضم الدال وتشديد الراء المكسورة وتشديد الياء من دون همز. وقرأ نافع، وابن عامر، وحفص بن عاصم كذلك. أما أبو عمرو فقد قرأها (دِرِّيء) بكسر الدال مع الهمز. وقرأ حمزة و عاصم في رواية أبي بكر (دُرِّيء) بالهمز مع ضم الدال. وقرأ الكسائي كقراءة عمرو، بكسر الدال مع الهمز. السبعة في القراءات /٤٥٥ و٥٥٦، والحجة للقراء السبعة ٣٢٢/٥ و٣٢٣.

وقرأ زيد بن علي، والضحَّاك، وقتادة: (دَرِّي) بفتح الدال من دون همز، وقرأ الزهري: (دِرِّي) بالكسر من دون همز أيضاً. مختصر الشواذ لابن خالويه /١٠٢، والبحر المحيط ٦ /٤٥٦، والدر المصون ٢٢٠/٥.

و قال الفراء : ((ولا تعرف جهةُ ضم أوّله وهمزة، و لا يكون في الكلام (فُعِّيل) إلا أعجمياً)). معاني القرآن ٢٥٢/٢، وبه قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٤.

وقد ردَّ الفارسي على ذلك، وأبطل إنكار الزجاج الهمز مع ضم الدال، وذهب إلى أنه بناء معروف وهو أنه (فُعِّيل) من الدر الذي هو الدَّفْع، وهو صفة، ونظيره من الأسماء غير الصفة قولهم: المُرِّيق للعصفر، وهو اسم، حدَّثنا بذلك أبو الخطاب عن العرب. وقالوا: كوكب دُرِّيءٌ، وهو صفة)). الكتاب ٢٦٨/٤. قال أبو علي: ((هكذا قرأته على أبي بكر بالهمز في دُرِّيء)). الأغفال ٢/ ٤٨٩، والمسائل البغداديات /٤٩٧ (المسألة ٥٧).

[3] - لم أقف عليه في مظان الحديث التي بين يديَّ، وهو في: النهاية في غريب الحديث (لمظ) ٢٧١/٤، واللسان والتاج بلفظ ((النفاق في القلب لُمْظَةِ سوداء، والإيمان لُمْظَة بيضاء،كلما ازداد الإيمان ازدادت اللُّمْظَة)).

[4] - الطَّمْس: استئصال أثر الشيء و محوه .

اللُّمْظَةُ[1]، فإذا غلبتْ على القلبِ فذلك المطبوع على قلبه لا تنفع فيـــه موعظـــةٌ، ولا يهتـــدي أبداً،نعوذ بالله من ذلك، هذا آخر ما عندي من القول في هذه الآية، وأنا أشكر الله على ما وفَّق إليه وألهم، وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وسلّم، وشرَّف، وكرَّم.

---

[1] – اللُّمْظَة: البياض، وفَرَس ألمظ: في شفتيه بياض. اللسان (لمظ).

الرسالة السادسة عشرة

في قوله تعالى: ((شهد اللّٰه أنه لا إله إلَّا هو))

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد والنبي الكريم و آله

قال الفقيه الأستاذ أبو محمَّد -رحمه الله-:

سألت سدَّدنا الله وإيّاك إلى الصَّواب، ووفقنا إلى فهم ما تضمَّنه مُحْكَمُ الكتاب عن قوله تعالى: (شَهِدَ[1] الله أنه لا إله إلاّ هو، والملائكة، وأولو العلم قائماً بالقسط، لا إله إلا هوَ العزيزُ الحكيمُ) [آل عمران: ٣ /١٨] وقلت: بأيّ شيء انتصب (قائماً)؟ وما العاملُ فيه؟ وأين خبرُ التبرئة من هذه الآية؟ وذكرتَ أن بعض المنتحلين لصناعة النحو أنكر قولنا: إنَّ قائماً -ههنا- منصوب على الحال، وزعم أنه كفرٌ مِنْ قائله.

و إنَّما ذكر ذلك -فيما يرى- لأنَّ الحال -فيما ذكر النحويون- منتقلةٌ وفَضْلة في الكلام. والقيامُ بالقسط صفةٌ لله-تعالى- لم يزل موصوفاً بها ولا يزال، ولا يصحُّ فيها الانتقال. ونحن نربأ أنفسنا أنْ نكون ممن يجهل ما يُوصفُ به الله تعالى مَّما لا يجوز أن يغيب عنا هذا المقدار من علم اللسان. وإنَّما أُوتي هذا المعترض من قلَّة بصره بهذه الصناعة، وسوء فهمه لبابِ الحال، وقد أجبتك عن ذلك فيما فيه كفاية وإقناع، و بالله أستعين، وعليه أتوكَّل.

أما خبر التبرئةِ في هذه الآية فمحذوف، تقديره عند البصريين: لا إلَه في الوجودِ[2] إلا هو، ويجوز ذلك من التقدير، وخبر التبرئة قُدْ يحذف إذا كان في الكلام دليلٌ عليه، وكقولهم: (لا بأس)[3]،

[1] - قراءة العامة : (شَهِد) بالبناء للمعلوم، و قرأ أبو الشعثاء: (شُهِدَ) بالبناء للمجهول، ولفظ الجلالة نائب فاعل. وعليه تكون جملة (لا إله إلا هو) في محل رفع على البدلية من لفظ الجلالة، وهو بدل اشتمال. البحر المحيط ٢/٤٠٣، و مختصر في شواذ القراءات /١٩، والدر المصون ٣/ ٧٢.

[2] - هذا رأيي أبي علي الفارسي و الزمخشري، وهو في: المقتصد ٢/٨٠٠، وشرح المفصَّل ٢/٩٠. و قدره في رأي ثان له بـ (لنا)، وهو في المقتصد أيضاً ٢/٨٠٠.

أقول: أنكر الرازي تقدير الخبر بـ (في الوجود) خبراً يخصصه، فلا يظل النفي على عمومه المراد منه، فلا يكون إقراراً بالوحدانية على الإطلاق. التفسير الكبير ٢/ ١٩٣ و١٩٤، ١٥٦.

[3] - الكتاب ٢/ ٢٧٩ .

ويريدون: لا بأس عليك. وكقول عبد يغوث الحارثيّ[1]: [الطويل]

فيا راكباً إمّا عرضتَ فبلِّغَنْ ندامايَ من نجران ألّا تلاقيا

أراد أنْ لا تلاقي[2] لنا .

[٥٤/أ] وقوله: (هُوَ) بدلٌ من موضع (لَا) وما عملتْ فيه؛ لأنَّ التبرئة// وما تعملُ فيه[3] في موضع رفع على الابتداء[4]، وهي في ذلك بمنزلة (إنَّ) وما تعمل فيه. فإنْ قيل: فما الذي يمنع من أن يكون (هو) خبر التبرئة فلا يحتاج إلى تكلُّف هذا الإضمار؟ فالجواب أنَّ ذلك خطأ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنّ (لا) هذه لا تعمل إلاّ في النكرات[5]، فإن جعلت (هو) خبرها أعملتها في المعرفة، وذلك لا يجوز.

والثاني: أنَّ ما بعد (لا) موجب، و(لا) لا تعمل في الموجَب، وإنَّما تعمل في المنفيّ.

والثالث: أنَّك إنْ جعلت (هو) خبر التبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرة و الخبر معرفة، وهذا عكس ما توجبُهُ صناعةُ النَّحو؛ لأنَّ الحكم في العربية إذا اجتمعت معرفةٌ ونكرةٌ أنْ تكون المعرفة هي

---

[1] – شرح المفصليات، والعقد الفريد ٥/ ٢٢٩، واللسان (عرض) والمقاصد النحوية ٢٠٦/٤، وشرح المفصَّل ١٢٨/١، وشرح التصريح ١٦٧/٢، وتحصيل عين الذهب ١/ ٣١٢، وهو بلا نسبة في ٣١٢/١، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨، والمفصل / ٢١، والمقتضب ٤/ ٢٠٤، وشرح الأشموني ١٤٠/٣، ويروي لمالك بن الريب. تحصيل عين الذهب ١/ ٣١٢.

[2] – ((أراد أنْ لا تلاقي)) : مطموس في الأصل.

[3] – يعود الحكم على موضع (لا) التبرئة و ما دخلت عليه بالرفع على الابتداء إلى أمرين: الأول: أنَّها و ما بعدها في حكم المركَّب والمركّب له حكم المفرد في موضع الإعراب. و الثاني: أن الكلام قبل دخولها خبري، فإذا دخلت (لا) بقيت الخبرية ونفي الخبر فحسب، وهو من قبلُ مثبت. اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٣٣.

[4] – طمس أكثر الكلمة .

[5] – الكتاب ٢/ ٧٥ ، ٢٩٣، والمقتضب ٤/ ٣٥٧، ٣٦٢، واللباب ٢٢٧/١، والجنى الداني /٢٩٣.

الاسم، والنكرة هي الخبر؛ فلذلك جعل النحويون الخبر في نحو هذا محذوفاً[١]. و أمّا قوله تعالى: (قائماً بالقسط)[٢]؛ فإنّه لا يخلو من أحد ثلاثة[٣] أوجه: إمّا أن يكون منصوباً على المدح والتعظيم، وإمّا أن يكون منصوباً على الحال، وإما أنْ يكون منصوباً على النَّعت لـ (إله) المنصوب بالتبرئة.

فأما نصبُه على المدح[٤] والتعظيم فواضحٌ يغني وضوحه عن القول فيه. وأما نصبُه على

---

[١] – في تقدير خبر (لا) عدة أوجه، هي:

١– الخبر محذوف، و(إلا الله) بدل من موضع (لا) مع اسمها أو موضع اسمها قبل دخولها.

٢– أن خبرها محذوف و(إلا هو) بدل من الضمير المستتر فيه ، و هو اختيار أبي حيَّان في النهر الماد ١/٢٣٠.

٣– أن الخبر محذوف و (إلا هو) صفة (لا إله) على الموضع موضع لا مع اسمها.

٤– أن يكون الاستثناء مفرَّغاً و (إله) اسم (لا) بني معها ، و (إلا هو) خبر. وهذا مردود من وجهين، أولهما: أن (لا) تعمل في النكرات فحسب، فإذا أعرب (إلا هو) خبراً عملت في المعرفة. و ثانيهما أنها لا تعمل في الموجب.

٥– أقول : يجب حذف خبر (لا) التبرئة إذا دلَّ عليه دليل عند الطائيين و التميميين. والحجازيون يوجبون حذفه، فإذا لم يدلَّ عليه دلَّ امتنع حذفه. وقد أنكر ابن مالك واللّورقي على الزمخشري والجزولي نسبة التزام تميم بحذف =خبر (لا) مطلقاً. انظر: شرح الكافية الشافية ١/٥٣٥ –٥٣٨، وأوضح المسالك ٣/٢٩، وهمع الهوامع ٢/٢٠٢ – ٢٠٣، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/٣٣١.

[٢] – قرأ عبد الله بن مسعود: ((القائمُ بالقسط)) و((قائمٌ)). الجامع لأحكام القرآن ٤/٤٣، والبحر المحيط ٢/٤٠٣، والدر المصون ٢/٤٥، وروح المعاني ٣/١٠٦، ومعجم القراءات ٢/٤٦٢.

[٣] – الحقيقة أنَّ في نصبه أربعة أوجه لا ثلاثة، هي:

١– النصب على الحال.

٢– النصب على المدح و التعظيم.

٣– النصب على النعت لاسم (لا) النافية.

٤– النصب على القطع، إذ الأصل فيه القائم نعتاً لله، والتقدير: شهد الله القائمُ بالقسط، فعندما نكِّر امتنع إتباعه للمعرفة قبله فقطع على النصب، وهو قول الفراء وحده، ونسب إلى عامة الكوفيين. معاني القرآن ١/٢٠٠، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٤٣ ، والبحر المحيط ٢/٤٠٥، والدر المصون ٣/٨٠.

[٤] – الكشاف ١/٤١٧، والبحر المحيط ٢/٤٠٥. وقد خلط الزمخشري بين النصب على المدح و النصب على الاختصاص، فجعل من ذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ، وإنّا معشر الأنبياء لا نورَثُ، وذهب إلى أنهما يجوز مجيئهما

نكرة ومعرفة. والصواب أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبْهماً، ولا يكـــون إلا معرَّفـــاً بـــالألف واللام، أو العلمية، أو الإضافة أو لفظ أيّ، ولا يكون إلا بعد ضميرٍ مختصٍّ به أو مشارك فيه وربما أتى بعـــد ضـــمير مخاطب. البحر المحيط ٢/٤٠٥، والدر المصون ٣/٨٠. وقد اعتذر السمين الحلبي لتخليط الزمخشـــري بـــأن مـــراده بالمنصوب على الاختصاص المنصوب على إضمار فعل لائقٍ، سواء أكان من الاختصاص المبَّوب له في النحـــو أم لا. الدر المصون ٣/٨٠.

الصِّفة[1] لـــ(إله) فإنَّ ذلك خَطَأ؛ لأنَّ التقدير: لا إله قائماً بالقسط إلاَّ هو، فرجع النفي خصوصاً، وزال ما فيه من العموم، وجاز أن يكون ثمَّة إله آخر غيرُ قائم بالقسط، كما أنك إذا قلـــت: لا رجلَ ظريفاً في الدار إلاَّ زيدٌ، فإنما نفيتَ الرجال الظرفاءَ خاصَّةً، وجاز أن يكون هناك رجـــلٌ آخر غير ظريف، وهذا كفر صريح، نعوذُ بالله منه .

وأما نصبه على الحال فلا يخلو من أحد أربعة أوجه[2]: إما أن يكون حالاً من اســـم الله تعالى[3]، وإما أن يكون حالاً من المضمَرِ في خبر التبرئة[4]، وإما أن يكون حالاً من المضمر الذي في خبر التبرئة المقدر.

فإنْ جعلتَه حالاً من اسم (الله) تعالى فالعامل فيه (شَهِدَ)[5] تقديره: شهدَ اللهُ في حال قيامِه بالقسط بالقسط أنَّه لا إله إلا هو، وشهدتِ الملائكة وأولوا العلم، وليس هذا قبيحاً من أجل أنَّك قـــد ذكرت أسماء كثيرة وجئت بالحال من بعضها دون بعض: قال ابنُ جنِّي: ((ألا ترى أنَّك لو قلتَ جاء زيدٌ راكباً وعمروٌ، وخالدٌ، فجعلت الحال من//بعضهم دونَ بعضٍ لجـــاز باتفـــاق)). وإذا جعلتَ (قائماً) حالاً من (هو) فالعامل في الحال معنى النفي؛ لأنَّ الأحوال تعمل فيها المعاني كما تعمل في الظروف[6]، فيكون التقدير: شَهِدَ الله أنَّ الربوبيَّة ليست إلاَّ له في حال قيامه بالقســـط، فهذان الوجهان صحيحان. [٥٤/ب]

---

[1] – و هو قول الزمخشري في الكشاف ٤١٧/١. وقال: ((و هو أوجه من انتصابه من فاعل (شهد))).

[2] – ذكر السمين ثلاثة أوجه في العامل في الحال، هي:

أ – الفعل (شهد)، ب– خبر المبتدأ لتضمُّنه معنى المشتق؛ لأنه بمعنى (المسمّى)

ج – المبتدأ لما فيه من معنى التنبيه .

[3]– الكشاف ٤١٧/١، والجامع لأحكام القرآن ٤٣/٤، والبحر المحيط ٤٠٥/٢، والدر المصون ٧٥/٣، وهـــي حال مؤكدة –و أنكر أبو حيان جعلها حالاً مؤكدة– كما –رأى الزمخشري– لأن (قائماً بالقسط) ليس بمعنى (شَهِد)، وليس مؤكداً لمضمون الجملة السابقة .

و اعتذر السمين للزمخشري وردَّ على أبي حيان، وذهب إلى أن الحال قسمان: مؤكدة ومبيِّنـــة، ولا يجـــوز أن تكون مبيِّنة هنا؛ لأن الأخيرة تكون منتقلة، وهذا غير جائز ؛ لأن عدل الله لا يتغيَّر. فإذا قيل: هناك حال ثالثة وهي اللازمة، فإنّ كل مؤكدة لازمة مؤكدة، فلا فرق بين قوله لازمة ومؤكدة. الدر المصون ٧٥/٣ و٧٦.

[4]– مشكل إعراب القرآن ١/ ١٣٠ ،و الكشاف ١/ ٤١٧ ، و الدر المصون ٣/ ٧٧ .

[5]– الكشاف ٤١٧/١، والبحر المحيط ٤٠٥/٢، والدر المصون ٧٥/٣.

[6]– اللباب ٢٨٩/١، وشرح المفصَّل ٥٦/٢، ومغني اللبيب /٤٩٠، وهمع الهوامع ٢٤٢/١.

فأمَّا كونُه حالاً من الضمير المنصوب بــ(أنَّ)، ومن الضمير الــذي في خــبر التبرئــة المحذوف فكلاهما خطأ لا يجوز. أما امتناعه من أن يكون حالاً من الضمير المنصــوب بــــ(أنَّ) فلعلَّتين، إحداهما: أنَّ (أنّ) المفتوحة تقدَّر هي وما عملتْ فيه بتقدير المصدر، وما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها، فإنْ جعلتَ (قائماً) حالاً من اسمها كان داخلاً في الصِّلة فتكون قد فرَّقت بين الصِّلة والموصول بما ليس من الصِّلة، وذلك مستحيل.

والعَّلة الثانية: أنَّك إنْ جعلته حالاً من اسم (أنَّ) لزم أن تعمل (أنَّ) في الحال، و(أنّ) لا تعمل في الأحوال شيئاً ولا في الظروف. فإن قلت: قد قال النابغةُ[1]: [البسيط]

كأنَّهُ خارجاً مِنْ جَنْبِ صَّفْحته

فنصب على الحال من اسم (كانَّ) وجعل العامل فيها ما في (كأنَّ) من معنى التشبيه، فهلاَّ أجزتَ مثلَ ذلك في (أنَّ)؟ فالجواب: أنَّ ذلك إنَّما يجوز- عند البصريين- في (كأنَّ) و(ليت) و(لعــلَّ) خاصَّةً؛ لأنَّ هذه الأحرف الثلاثة أبطلت معنى الابتداء مّما يدخل عليه، وأحدثت في الكلام معنى التمنّي، والترجي، والتشبيه، فأشبهت الأفعال[2].

فإنْ قيل: فأنَّ المفتوحة تدخل على الجملة فيصير بها إلى تأويل المصدر، ألا ترى أنك تقول: بلغني أنَّك قائم فيكون معناه: بلغني قيامُك، فهلاَّ أعملت في الحال ما فيها من تأويل المصدر؟ فالجواب: أنَّ ذلك خطأ؛ لأنَّ المصدر الذي تُقَدَّر به (أنَّ) المفتوحة إنما ينسبك منها ومِنْ صلتها التي هــي اسمها وخبرها، فإذا جعلت (قائماً) حالاً من اسم (كان) داخلاً في صلتها فيلزمُك من ذلك أنك تُعمل الاسمَ في نفسه، وذلك محالٌ؛ فلهذا الذي ذكرناه استحال أن ينتصب (قائماً) على الحال من اسم (أنَّ)؟

وأما امتناعُه مِنْ أن يكون حالاً من الضمير المقدَّر في خبر التبرئة المحذوف فمن أجل أنَّ المراد بالنفي العمومُ والاستغراقُ على ما قدَّمنا، فإذا جعلته حالاً من المضــمر الــذي في الخــبر

[٥٥/آ]

---

[1] - ديوانه /١١، ق١، ب١٦. و تتمته:

- - - - - - - - - -   سفُّود شَرْبٍ نَسَوْه عند مفتأدِ

السفّود: السيخ الذي تسلك فيه قطع اللحم عند الشواء. الشَّرْب: الجماعة التي تشرب. المفتأد: مكان الشــوي والطبخ.

[2] - شرح المفصَّل ٢/ ٥٦.

المحذوف صار التقدير: لا إله موجودٌ في حالٍ[1] قيامه بالقسط إلاَّ هو، فيصير النفي واقعاً علــى الآلهة القائمين بالقسط// ....[2] ويوهم هذا الكلام أن [ ][3] غير قائم بالقسط [ ][4] قلــت:

[ ][5] موجودٌ سخيَّاً إلا زيدٌ قائماً [ ][6] الرجال الأسخياء خاصَّة [ ][7] و هذا كفر، نعوذ بالله من مثله، فصحَّ بجميع ما قدَّمناه أنَّ قائماً لا يصحُّ أنْ يكون حالاً[8] إلا من الله تعــالى، وأو من ضميره، والحال منتقلة[9] وفَضْلة في الكلام، وهذه الصفة لم يزلِ اللهُ تعالى موصوفاً بها ولا يزال: فالجواب: أنَّه ليس كلُّ حالٍ منتقلة، ولا فضلةً في الكلام كما زعم هذا الزاعم، بل مـــن الأحوال ما لا يصحُّ انتقاله، ولا يجوز أنْ يكون فضْلةً، ألا ترى أنَّ النحويِّين قد أطلقوا الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصحُّ فيها الانتقال؟ كقوله تعالى: (هو الحق مصدِّقاً) [البقرة: ٢/ ٩١] و(إنَّ هذا صراطي[10] مستقيماً) [الأنعام : ٦/ ١٥٢] والحق لا يفارق التصديق، وصــراط الله – تعالى– لا تفارقه الاستقامة؟

وقالوا في قوله تعالى : (نعبدُ إلهك وإله آبائك إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاق إلهاً واحــداً) [البقرة: ٢/ ١٣٣]: حال. وقال في قول الله –تعالى– (ألم، اللهُ لا إله إلاّ هو الحيُّ القيّوم نــزَّلَ

---

[1] – : ((موجود في حال)): الكلمتان مطموستان.

[2] – طمس لم أستطع تبيّنه.

[3]- بياض قدر كلمتين.

[4]- بياض قدر كلمتين.

[5]- مطموس قدر كلمة.

[6]- بياض قدر كلمة.

[7]- بياض قدر كلمة.

[8] – مطموس في الأصل، ولعل ما ذكرته مناسب للسياق.

[9] – يراد بالانتقال في الحال أنها ليست صفة ثابتة، ففي قولنا: جاء زيد راكباً، ليس (راكبــاً) صــفة دائمــة لصاحبها، فقد ينتقل عنها إلى غيرها، وليس في ذكر هذه الحال تأكيد لما أخبر به، و إنمــا ذكــرت زيــادة في الفائدة وفضلة في الخبر. ففي الجملة (جاء زيد راكباً) إخبار بالمجيء من جهة، وبالركوب من جهــة، ولكــن (الركوب) وقع على سبيل الفضلة لاستيفاء الاسم قبله ما يستحقه من الإخبار بالفعل.

[10] – طمس بعض الكلمة في المخطوط .

عليك الكتاب بالحق) [آل عمران :٢/ ١٥٥]: إنها جملة في موضع الحال من (الله) -تعالى- كأنَّه قال: اللهُ الحيُّ القيُّوم نزَّل عليك الكتاب متوحِّداً في الربوبيَّة. وأجازوا أيضاً أنْ يكون في موضع الحال من الضمير في (نزَّل)، وكذلك قولك العرب: ((هذا زيدٌ منطلقاً))[١] و((أكثرُ شربي السَّويق ملتوتاً))[٢]، ونحو ذلك مما يكثر إذا تتبَّعناه.

فإن قال قائل: كيف يصحُّ أن تُسمَّى هذه الأشياء أحوالاً وهي غير منتقلةٍ، والكلام محتاج إليها؟ فالجواب عن ذلك من وجوه كلَّها مُقنع، أحدها: أن الحال شبيهة بالصِّفة[٣]، والصِّفة ضربان: ضَرْب يحتاج إليه الموصوف، ولا بدَّله منه، وذلك إذا التبس بغيره، وضَرْب لا يحتاج إليه، وإنما يُذكر للمدح، أو للذمِّ، أو للترحُّم، فوجب أن يكون الحالُ كذلك.

ومنها أنَّ الشيء إذا وجِد فيه بعضُ خواصِّ نوعه و لم يوجْ فيه بعضُها لم يُخْرِجْه من نوعه نقصان ما نقص منها، ألا ترى أنَّ الاسم له خواصُّ تخصُّه مثل التنوين، ودخول الألف واللام عليه، والنعت، والتصغير، والنداء، ولا يلزم أن توجد فيه هذه الخواصُّ كلُّها في جميع الأسماء. ولكن حيثما وجدت كلّها أو بعضها // أو من الضمير الذي في حُكِمَ له بأنَّه اسمٌ. [٥٥/ب]
وكذلك الأحوال في هذه المواضع فيها أكثر خواص الحال، وشروطها موجودةٌ، فلا يخرجها عن حكم الحال نُقصَان ما نقصتها منها، كما لا يُخرج (مَنْ) و(ما) ونحوهما عن حكم الأسماء نُقصان ما نقصها من خواص الأسماء.

ومنها أنَّ النحويِّين لم يريدوا بقولهم: إنَّ الحال فَضْلة في الكلام أنَّ الحال مستغنى عنها في كل موضع على ما يتوهَّمه مَنْ لا دراية له بهذه الصناعة، وإنَّما معنى ذلك أنها تأتي على وجهين :
إمَّا أن تقترن بكلامٍ آخر تقعُ الفائدة بهما معاً، ولا تقع الفائدة بها مجرَّدة. وإنما كان ذلك لأنَّها لا تُرْفع، ولا يسْند إليها حديثٌ.

واعتماد كل جملةٍ مفيدة إنَّما هو على الاسم المرفوع الذي يُسْند إليه الحديث، أو ما هو في تأويل المرفوع. ولا تنعقد جملةٌ مفيدة بشيء من المنصوبات والمجرورات حتّى يكون فيها مرفوع أو ما

---

[١] - الكتاب ٢/ ٧٢ ، ١١٣ .

[٢] - الأصول ٢/٣٦٠ و٣٦١، وشرح المفصل ١/ ٩٥ . السَّويق، والصويق لغة فيه: ما يُتَّخذ من الحنطة والشعير. والّلت: التلُّ.

[٣] - الحال صفة من جهة المعنى؛ ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات كالاشتقاق. والفرق بين الحال والصفة أنَّ الصفة تفرق بين اسمين يشتركان في اللفظ، الحال زيادة في الخبر. شرح المفصل ٢/ ٥٧.

هو في تأويل المرفوع، كقولنا: ما جاءني مِنْ أحدٍ، وإنَّ زيداً قائمٌ. فتأمل هذا الموضع فإنه يكشف عنك الحَيْرة في أمر الحال، وفيه لُطْف وغموض.

وأمَّا القيام الذي وصَفَ به الله -تعالى- نفسَه في هذه الآية فليس يراد به المثولُ والانتصاب؛ لأنَّ هذا من صفة الأجسام -تعالى الله عن ذلك- و إنَّما المراد بالقيام -هنا- بالأمر و[1] المحافظة عليه، يقال: فلانٌ يقومُ بأمرِ فلانٍ؛ أي يعتني به ويهتبل شأنه. ومنه قوله عزَّ وجلَّ: (الرجالُ قوَّامـــون علـــــــــــــــــــــــــــى النســـــــــــــــــــــــــــــاء) [النساء: ٣٤] أي متكفِّلون[2] بأمورهِنَّ، ومعنيّون بشؤونهن. ومنه قول الأعشى:

[المتقارب]

تقـــومُ علـــى الـــوَغْم في قومِـــه فيعفـــوا إذا شـــاء أو ينـــتقمْ[3]

هذا آخر ما عندي في القول في هذه الآية، ولله الحمدُ على ما سوَّغ من نعمه، و صلَّى الله على محمد و آله وسلَّم تسليماً.

---

[1] - سقطت الواو من الأصل، وهي لازمة للسياق.

[2] - في الأصل: ((متكلفون))، وهو تحريف.

[3] - ديوانه ق٤، ب٣٤، ص٨٩ — الوَغْم: القَهْرُ .

الرسالة السابعة عشرة
في تحقيق أقوال الحكماء: إن ترتيب الموجودات عن السبب الأوّل

[٥٧/آ]

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

وهو حسبي[٢]

قال الفقيه[٣] بن السيد البـ[طليوسي رحمة الله عليه] [٤]:

سألتني -أبان الله لك الخفيَّات، وعصمك من الشبُهات، وأمدَّك بنور من العقل يجلو عن عين بصيرتك ظُلَم الجهل، حتَّى ترى بعين لُبِّك مراتب المعقولات، كما رأيت بعين جسمك مراتب المحسوسات-، عن معنى قول الحكماء: إنَّ ترتب[٥] الموجودات عن السبب الأوّل يحكي دائرة وهميَّة تبدأ منْ نقطة وترجع إليها ومرجعها في صورة الإنسان، وعن قولهم: إنّ الإنسان تبلغ ذاته بعد مماته إلى حيث يبلغ علمه في حياته، وأن علمه أيضاً[٦] يحكي دائرة وهميَّة وعن قولهم: إنَّ في قوَّة العقل الجزئيّ أن يُتَصَوَّر في صورة[٧] العقل الكلي، وعن قولهم: إنَّ العَدَد دوائر وهميَّة: دائرة[٨] الآحادِ، ودائرةُ العشرات، ودائرة المئين[٩]، ودائرة الآلاف[١٠] فما زاد. وعن قولهم: إنَّ صفات الباري -تعالى- يصحّ أن يوصف بها إلا[١١] على طريق السَّلب. وعن قولهم: إنَّ البارئ -تعالى- لا يَعْرف إلا[١٢] نفسه، وما البرهانُ على بقاء النفس الناطقة بعد الموت؟ وهي -أعزَّك الله- مطالبُ ضيِّقة المسالك، وكثيراً ما تفضي[١٣] بسالكها إلى المهالك. وسأقول فيها ما انتهى إليه

---

[١] - مطموسة في الأصل

[٢] - زيادة عن ح.

[٣] - طمس أكثر الكلمة في الأصل.

[٤] - مطموسة في الأصل

[٥] -في ح: ((ترتيب)).

[٦] - في ح: ((وإن علمه يحكي أيضاً)).

[٧] - في ح: ((بصورة)).

[٨] - في ح: ((كدائرة))ز

[٩] - في ح: ((المئات)).

[١٠] - في ح: ((الألوف)).

[١١] - مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

[١٢] - مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

[١٣] - في ح: ((تقضي)).

علمي، وأحاط به فهمي، وبالله أعتصم من الخطأ[1] والزَّلل، وإيَّاه أسألُ التوفيق إلى الصـــواب في القول والعمل، [لا ربّ غيره][2].

الباب الأول

(في شرح قولهم: إنَّ ترتُّب[3] الموجودات عن السبب الأوَّل يحكي دائرة وهمية مرجعها إلى مَبْدئها في[4] صورة الإنسان).

أقول[5] -وبالله أعتصم- مخبراً عن مقاصدهم وأغراضهم[6]، وإن[7] كنت أستعمل[8]- على جهة التقريب ألفاظاً غير ألفاظهم: إنَّ البارىء -تعالى- هو[9] الذي يســـمُّونَه الســـبب[10] الأول، ويسمَّونه العِّلةَ الأولى، ويسمّونه علَّة العلل[11]، لما[12] كان هو الذي أفاض الموجودات، وأعطـــى موجود منها قسطه من الوجود، ولما لم يجز في الحكمة أن تكون كلَّها في مرتبةٍ واحدة، صـــار بعضـــــــــــــها أرفـــــــــــــع مـــــــــــــن بعـــــــــــــــــض[13]،

---

[1] - في الأصل (الخطاء) .

[2] - زيادة عن ح.

[3] - في ح: ((ترتيب)).

[4] - مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[5] - في ح: ((فأقول)).

[6] - في ح: ((أغراضهم ومقاصدهم)).

[7] - الواو مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[8] - في ح: ((استعملت)).

[9] - في ح: ((فهو)).

[10] - السَّبب: ما يتوسَّل به إلى مطلوب، وينقسم إلى سبب تام: وهو الذي يوجَد المسَّـــبب بوجـــوده فقـــط، غير تام: وهو الذي يتوقف وجود المسبَّب عليه، لكن ى يوجد المسبَّب بوجوده فقط. ويعرفه الحكمـــاء بأنـــه المبدأ وما يحتاج إليه الشيء إما في ماهيَّته أو وجوده و هو مرادف العلة. كشاف اصطلاحات /٩٢٤.

[11] - في ح: ((يسمونه السبب الأول والعلة الأولى وعلة العلل))

[12] - ساقط من الأصل والتكملة عن ح.

[13] - طمس بعضها في الأصل.

[٥٧/ب] وبعضها أحطَّ من بعض، وصار وجود أقربها [مرتبة][1] منه وِسَاطة[2] لوجود// [أبعدها فلا يوجد أبعدها منه إلا بوجود أقربها منه وتوسطه، ولست أريد بذكر القرب والبعد إثبات مكان][3] لأن الباري -عزَّ وجلّ[4]- [لا يوصف بالمكان وكذلك كلّ][5] معقول لا مادَّة له. وإنَّما أريدُ بـــذكر القرب و[البعد مراتبها في ال][6]وجود، وأقربُ ما يمثّل به وجود الموجودات عنه -تعالى- وجود الأعداد عن الواحد. وإن كان الباري –تعالى- لا يجوز أن يشبَّه بشيء، وكذلك صفاتُه وأفعالُه، ولكنه على جهة التقريب؛ فكما أنَّ الثلاثة لا توجد عن الواحد إلا بتوسط [وجود][7] الاثـــنين، كذلك الأربعة ولا توجد إلا بتوسُّط وجود الثلاثة والاثنين، ولا توجد الخمســةُ إلاَّ بتوســط [وجود][8] الأربعة والثلاثة والاثنين، وكذلك سائر الأعداد ولهذا صار وجود كل عــدد[9] علَّــة لوجود ما بعده مع كون الواحد علة لوجودِ جميعها؛ إذا كـــان لا يصـــحُّ وجـــود الأبعـــد إلاّ بوساطة[10] وجود الأقرب، فكذلك يمثّل بالتقريب وجود الموجودات عن الباري تعالى لا علـــى الحقيقة، ومعلوم أن الشيء لا يشبَّه بغيره من جميع جهاته، وإنَّما يشبَّه بـــه في بعـــض معانيـــه وصفاته. فلمَّا كان وجود الموجودات عنه -تعالى- على هذه الصفة، كان كمال[11] كل موجود

---

[1] - زيادة عن ح.

[2] - في ح: ((علة)).

[3] - ما بين حاصرتين مطموس في الأصل والتكملة عن ح.

[4] - في ح: ((تعالى)).

[5] - ما بين حاصرتين مطموس في الأصل والتكملة عن ح.

[6] - ما بين حاصرتين مطموس في الأصل والتكملة عن ح.

[7] - زيادة عن ح.

[8] - زيادة عن ح.

[9] - في ح: ((واحد)).

[10] - ليست في ح.

[11] - يطلق الكمال (perfection): على معنيين ، هما :

أولاً- الحاصل بالفعل سواء أكان مسبوقاً بالقوَّة أم لا، وسواء أكان دفعاً كما في الكون أم تـــدريجاً كما في الحركة، وسواء أكان لائقاً بما حصل فيه أم لا.

على قَدْر مرتبتهِ منه في الوجود، فكان أكملُها وجوداً أقلّها نَقْصاً في الوجود، فكان أكملُهـــا في مرتبة الاثنين تمثيلاً وتقريباً -كما قدَّمنا- من العدد[1] في ذلك، ثم الثالث أنقص من الثاني، ثمّ الرابع أنقصُ من الثالث، وهكذا لم تزلِ الموجوداتُ تنقصُ مرتبةً مرتبةً على قدر بعدها مـــن المرتبـــة الأولى، حتَّى انتهتْ إلى أنقصها مرتبةً الذي لا أنقَصُ منه، إذا كانت مراتب الموجوداتِ متناهيةً، وكان إثباتُ ما لا نهايةَ له بالفعل من المُحالِ قطعاً[2]، إنما[3] يصحّ إثباتُه بـــالقوة[4] والإمكـــان. ثم تنعكس الموجودات متصاعدة من أدناها مرتبةً إلى أعلاها، إلى أن تنتهي إلى أكمل المراتب الـــتي جُعِلَ[5] لها بالطبع أنْ تبلغها، وتسلك في تصاعدها المسلك الذي سلكته في تســـافلها؛ أعـــني ألاَّ تصعد إلى المرتبة الثانية إلا بعد الأولى، ولا إلى[6] الرابعة إلاَّ بعد الثالثة، بيان ذلك أن البـــارئ -تعالى- له المرتبة الأولى من الوجود، وهو متَّوحد بوجوده، لا يشركهُ في وجوده شيء، كما لا يَشْركه// في[7] شيء من صفاته[8]، وأول موجود أوجده وأبدعه -تعالى- الموجودات التي يسمونها[9] [آ/٧٩]
الثواني ويسمونها العقول المجردة[10] عن المادة، وهي تسعة، على عدد الآحاد التسعة، ترتَّبـــت في

ثانياً- الحاصل بالفعل اللائق بما حصل فيه. وهذا المعنى أخصُّ من المعنى السابق لأنه قُيِّد باللياقـــة. و بهذا المعنى قيل الكمالُ ما يتمُّ به الشيء في ذاته وهو الكمال الأول، أو في صفاته وهو الكمال الثـــاني، وهـــو اللاحق الشيء بعد تقوُّمه كالعلم و غيره من الفضائل. كشاف اصطلاحات الفنون /١٣٨٣

[1] - في ح: ((لما قدمناه من العذر)).

[2] - طمس بعض الكلمة في المخطوط، وهي ليست في ح.

[3] - في ح: ((وإنمت)).

[4] - القوَّة (strength): تطلق على عدة معان، منها: مبدأ الفعل مطلقاً سواء كان الفعل مختلفاً أو غير مختلف، بشعور و إرادة أم لا، وهي أربعة أقسام: قوة فلكية، وأخرى عنصرية، وثالثة نباتية، ورابعة حيوانية. كشـــاف اصطلاحات الفنون / ١٣٤٢ و ١٣٤٣.

[5] - في ح: ((حصلت)).

[6] - ليس في ح.

[7] - من هنا وقع تخليط في ترتيب أوراق المخطوط.

[8] - في ح: ((شيء في صفاته)).

[9] - مطموسة الأصل والتكملة عن ح.

[10] - يسمِّي الحكماء هذا الجوهر المجرَّد في ذاته، والمستغني في فاعليته عن آلات جسمانية، عقلاً، يسمّيه أهـــل الشرع مَلَكاً. وقيل: القول بأن العقول المجرَّدة هي الملائكة تستُّرٌ بالإسلام؛ لأن الملائكة أجسام لطيفة نورانيـــة

الوجود عنه كمراتب الأعداد أول، وثانٍ[1]، وثالث، إلى التاسع الذي هو نهايتُها، كما صار التاسع من العدد نهاية الآحاد.

وأول هذه الثواني[2] بالنسبة[3] إلى البارىء -تعالى- في مرتبة الاثنين على وجه التقريب، وبالنسبة إلى الموجودات المبدَعات في مرتبةِ الواحد؛ لأنَّ البارىء -تعالى- باينٌ عن الموجودات غير موصوفٍ بشيء من صفاتها، وكلَّ واحدٍ من هذه[4] التسعة موجود عن الباري-تعالى- بتوسُّط وجودِ كل واحدٍ من هذه التسعة [ثم تلي مرتبة هذه الثواني التسعة][5] في الوجود مرتبة العقل الموكَّل بعالم العناصر، وهو الذي يسمُّونه العقل الفعَّال[6] وهو يوافق الموجودات الثواني التسعة في أنه عقل مجرَّد من المادة مثلها، وإنَّما فصلوه منها وجعلوا لها[7] مرتبةً عاشرة على حِدَة لوجهين: أحدهما: أنَّ الثواني التسعة موكّلة بالأفلاك التسعة، والعقل الفعَّال[8] موكَّل بعالم العناصر[9]. والوجه الثاني: أنَّ هذا العقل الفعَّال تسْري قوَّته في الأجرام الناطقة التي دون فلك

قادرة على أفعال شاقّة ، متشكلة بأشكال مختلفة ، و لهم أجنحة وحواس. والعقول عندهم مجردة من المادة. كشاف اصطلاحات الفنون /١١٩٤.

[1] - في الأصل ((وثاني)).

[2] - قال الحكماء: ((الصادر الأوَّل من الباري تعالى هو العقل الكل، وله ثلاثة اعتبارات: وجوده في نفسه، ووجوبه بالغير، وإمكانه لذاته، فيصدر عنه؛ أي عن العقل الكل بكل اعتبار أمرٌ، فباعتبار وجوده يصدر عنه عقل ثانٍ، وباعتبار وجوبه بالغير يصدر عنه نفسٌ، وباعتبار إمكانه يصدر جسم، وهو فلك الأفلاك)). كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٩٥.

[3] - في ح: ((وأول هذه النسبة)).

[4] - في ح: ((الأفلاك)).

[5] - زيادة عن ح.

[6] - العقل الفعال هو جبرائيل -عليه السلام- في اصطلاح أهل الشرع، وهو المؤثر في هيولى العالم السفلي المفيض للصور والنفوس والأغراض على العناصر والمركّبات بسبب ما يحصل لها من الاستعدادات المسببة من الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية وأوضاعها. كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٩٥، ١١٩٧.

[7] - في ح: ((له)).

[8] - إذا كان بين العقل و بين الواجب واسطة فهو العقل الفعَّال، وإذا لم يكن بينه وبين الواجب واسطة وكان مبدأ الحوادث العنصرية فهو العقل الفعَّال. الكليات ٣/ ٢١٨.

[9] - كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٩٥.

القمر ، كما يسري نور الشمس و عنه يحصُل النُّطْق في كلِّ مكوّن مشعر لقبول القوة الناطقة. وكل ما تجوهر من الموجودات الطبيعية فهو به مُلْحقٌ[1]، وهذا المعنى ليس بموجود في الثواني.

وذكروا أنّ فيض العقول المجرَّدة عن المادة انقطع عن العقل الفعَّال، وليس بعد مرتبته إلاَّ مرتبةُ النفس الناطقة[2]. وإنَّما وجب أن ينقطع فيضُ العقول المجرَّدة عندَه؛ لأنَّه اجتمعتْ فيه قوى العقول التسعة كلها فصار مبدأ لما دُوْنَه من الموجودات، كما اجتمعت قوى الآحاد التسعة من العدد في العشرة فَصَارتْ بذلك مبدأ لما بعدها[3] من العشرات، ولذلك جعلوا هذا العقل المجرَّد عن المادة في مرتبة العشرة [من العدد][4]، ألا ترى أن العشرة في مرتبة الواحد، و العشرين في مرتبة الاثنين، والثلاثين في مرتبة الثلاثة، حتى تصير التسعون في مرتبة التسعة فينتهي وجود العشرات في التسعين وتصير المائة في مرتبة الواحد. وسنزيد هذا بياناً عند ذكرنا دوائر الأعداد[5] الوهمية، إن شاء الله [تعالى][6].

[٨٠/ب] //ثم[7] تلي مرتبة العقل العّضال في الوجود مرتبة النَّفْس[8]، وهي موافقة للعقول المجرَّدة من من المادة في أنها ليست بجسمٍ، كما أنَّ تلك ليست أجساماً، وهي مخالفة لها في أنها توجد مع الجسم وتقترن[9] به فأكسبها ذلك كَدَراً و ظُلْمة؛ ولذلك صارت نفس الإنسان تجهل ذاتها ولا تراها حتى تستضيء بنور العقل، وهي في ذلك بمنزلة رجلٍ حصل في ظلمة فهو لا يرى جسمه و

---

[1] – في ح: ((فبمرتبته يلحق)).

[2] – النفس الناطقة (soul): وتسمَّى النفس الإنسانية أيضاً، وهي المدرك للأمور الكلية و الجزئية ويفعل الأفعال الفكرية والحدسية ولهذه النفس قوى تختصّ بها وتسمَّى القوة العقلية. كشاف اصطلاحات الفنون /١٧١٤ و١٧١٧.

[3] – في ح: ((عداها)).

[4] – زيادة من ح.

[5] – في ح: ((العدد)).

[6] – زيادة عن ح.

[7] – مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[8] – النفس (soul, spirit): من المشترك اللفظي، والمراد بها عند الحكماء الجوهر المفارق عن المادة في ذاته دون فعله، و هذه تنقسم قسمين هما: النفس الفلكية والنفس الإنسانية. و تطلق أيضاً على ما ليس مجرداً، بل هو قوة مادية، وهي قسمان أيضاً: نفس نباتية ونفس حيوانية. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٧١٣.

[9] – في ح: ((تقرن)).

لا غيره، فإذا أضاء له الجَّو وسرى في عينيه نورُ الشمس رأى حينئذ جسده ومـــا حَوْلَـــه مـــن الجُسْمان[1] كذلك النفس تمنعها ظلمةُ الجهل من رؤية ذاتها ورؤية الصور العقليَّة المجـــرَّدة؛ فـــإذا أفاض عليها العقل نورَه رأت ذاتَها وغيرها من المعقولات، ولها مراتب كثيرة كما كان[2] للعقول المجرَّدة المذكورة مراتب. فمن الحكماء من رأى أنَّ مراتبها[3] اثنتا عَشرة: تسعٌ للأفلاك[4]، وثلاثٌ لما تحت فَلَك القمر، وهي: النفسُ النباتيَّة، والنفسُ الحيوانية، والنفسُ الناطقةُ.

ومنهم من جعلها خمس عشرة مَرْتبة: تسع للأفلاك، وخمسٌ لما دون فَلَك القمر، وهي: النفس النباتيَّة[5] وهي أدناها مرتبةً، وفَوقها النفس الحيوانية[6]، وفوقها النفس الناطقة، وفوقها النفس الفلسفية، وفوقها النفس النبويَّة، فهذه[7] أربع عشرة مَرْتبةً، والخامسة عشرة مرتبة النفس الكليَّة، ونَحْن نذكر خواص كل واحدة من هذه النفوس، وفصولها ليتبيَّن صحَّة هذا التقسيم إذا فرَغْنـــا من هذا الباب، إن شاء الله [تعالى][8].

ونرجعُ إلى ما كُنَّا فيهِ من مراتبِ الموجوداتِ، فنقول: إن الَّذي يلي مرتبةَ الـــنفْس في[9] الوجودِ مرتبةُ الصورة[10]، ثمَّ يلي مرتبة الصورة مرتبة الجوهر[1] الحامل للصورة [وإنما جعلت مرتبة

---

[1] – في ح: ((المجسمات)).

[2] – في ح: ((كما أن)).

[3] – النفس النباتية، ويشملها مصطلح النفس الأرضية أيضاً، وهي كمل أول لجسم طبيعي آلي من حيث يتولَّد ويتغذى وينمو. ولهذه النفس قوى منها مخدوفة و منها خادمة، ويطلق عليها اسم القوى الطبيعيـــة. كشـــاف اصطلاحات الفنون ١٧١٤، ١٧١٧.

[4] – انظر: كشاف اصطلاحات الفنون /١٧١٦.

[5] – طمس بعضها في الأصل .

[6] – النفس الحيوانية: كمال أول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانية، و يتحرَّك بالإرادة. وقيدت بالحركة الإرادية حتى تخرج من النفس النباتية والإنسانية والفلكية. كشـــاف اصـــطلاحات الفنـــون /١٧١٤. وتبطل النفس عند فيضان النفس الحيوانية.

[7] – في ح: ((فهي))

[8] – زيادة عن ح.

[9] – ((النفس في)): ليست في ح.

[10] – الصورة: ما يتميَّز به الشيء مطلقاً سواء أكان في الخارج فيسمى صورة خارجية، أو في الذهن ويســـمَّى صورة ذهنية. كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٠٠.

الصورة قبل مرتبة الجوهر الحامل للصورة][2] لوجهين: أحدهما: أنَّا بدأنا[3] من أعلى مراتب الموجودات منحدرين إلى أدناها، فكانتِ الصورةُ على هذا الترتيب قبلَ الجوهر الحامل[4] لها، ولو بدأنا من أدنى مراتب[5] الموجودات متصاعدين إلى أعلاها لكان الجوهرُ الحاملُ للصورة قبل الصورة في الرتبة[6]. وهذا[7] الجوهر الحامل للصورة صنفان: أرفعهما: الجوهر الذي يحمل [صورة الأفلاك وما فيها، وأدناهما: الجوهر الذي يحمل][8] الصورة التي كانت[9] تحت فَلَك القمر. وهذا[10] الجوهر الحامل للصورة هي

[٨١/آ] الموجودات التي دون فَلَك القمر يسمّونه//الهَيولى[11].

وإنَّما فصل هذا الجوهر من الجوهر الحامل لصور الأفلاك و ما فيها من الكواكب -وإن كانا قد اتفقا في أنَّ كل واحدٍ منهما جوهر حامل للصور- لأنَّ صوَرَ[1] الأفلاك والكواكب

---

[1]- الجوهر: يراد به الحقيقة و الذات الموجودة القائمة بنفسها، ويقابله العَرَض، وهو الشيء الخارج من الحقيقة. وينقسم الجوهر إلى جوهر قديم، كالجوهر المجرَّد، وجوهر حادث، كالجوهر المادي. كشاف اصطلاحات الفنون /٦٠٢.

[2] - زيادة عن ح.

[3] - في ح: ((لأننا ابتدأنا)).

[4] - في ح: ((الجوهر الذي هو الحامل)).

[5] - ليست في ح.

[6] - في ح: ((المرتبة)).

[7] - في ح: ((ولهذا)).

[8] - ساقط من الأصل والتكملة عن ح.

[9] - ليست في ح.

[10] - في ح: ((فهذا)).

[11] - الهَيولى: شيء قابل للصورة مطلقاً من دون تخصيص بصورة معينة، وتسمى المادَّة أيضاً، ويسميها المتكلمون حقائق الأشياء، وهي عند الفلاسفة ماهيات الأشياء. وتنقسم أربعة أقسام، هي: الهيولى الأولى: وهي جوهر غير جسم. والثانية: الهيولى الثانية: وهي جسم قام به صورة كالأجسام بالنسبة إلى صورها النوعيَّة. الثالثة: الهيولى الثالثة: وهي الأجسام مع الصورة النوعية التي صارت محلاً لصور أخرى. الرابعة: الهيولى الرابعة: وهي أن يكون الجسم مع الصورتين محلّاً للصورة، كالأعضاء لصورة البدن. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٧٤٧ و١٧٤٨.

ثابتة في موضوعاتها، وهذا الجوهر الآخر صورة غير ثابتة، لأنه يلبَس الصورة تارة ويخلَعها تارة، وهو[2] مستحيل متغيّر بجملته، وذلك إنَّما يتغيرَّ و يستحيل بالمكان و ما فيه من اختلاف النِّسب.

[وهذه الهيولى عندهم أحط الموجودات وأنقصها مرتبة ومنـــها تبـــدأ الموجــودات][3] الطبيعيَّة بالترقِّي صاعدةً نحو أعلى مراتبها، بعكس حالها حين انحدرتْ إلى أَدْنى مراتبها، وإنَّمـــا يكونُ كدورانِ[4] الأفلاكِ حولها وإياها للصور[5] التي كانت فيها بالقوَّة، ثم تخرج بدوران الأفلاك إلى الفعل كما شاء بارئها لا إله إلا هو. فأوَّل صورة لبستها الهيولى صورة الأركان الأربعة التي هي[6]: الأرض، والماءُ، والهواء، والنار، فكان[7] ذلك أوَّل كمالٍ لحقها، ثمَّ لبست[8] صورة المعادن بوساطة صور[9] الأرْكان، ثم صور النبات بوساطة صور المعادن وصور الأركـــان، ثم صـــور الحيـــــــــــوان غـــــــــير النـــــــــــاطق بوســــــــــاطة صـــــــــــور النبات وصورالمعادن وصور الأركان، ثمَّ صور الإنسان الذي هو حيوان ناطق بتوسُّط صـــور[10] الحيوان غير الناطق وصور النبات وصور المعادن وصور الأركان، فكانت صورة الإنسان أكملَ الصور الطبيعيَّة، ولا مَرْتبة بَعْدها إلا إن يتجوهَر الإنسان بالمعارف فيلحق بمرتبة المعقولات المجرَّدة من الهيولى و المادَّة الشبيهة بالهيولى؛ أعني موضوع صور الأفلاك وما فيها، فإذا حصل بالتجوهر في مَرْتبة المعقولات حصل في المرتبة التي منها انحطَّت النفس الناطقة إلى الإيهام[11]، وهي مرتبـــةٌ

---

١ – في ح: ((صورة)).

٢ – في ح: ((فهو)).

٣ – زيادة عن ح.

٤ – في ح: ((وإنما كان ذلك لدوران)).

٥ – في ح: ((وإلباسهل للصورة))

٦ – في ح: ((وهي)).

٧ – في ح: ((وكان)).

٨ – في ح: ((لبس)).

٩ – في ح: ((بواسطة صورة ... صورة ... بواسطة صورة ... صورة ... صورة ... بواســطة صـــورة ... صورة... صورة... صورة... صورة)).

١٠ – في ح: ((صورة)).

١١ – في ح: ((الإجرام)).

العقل الفعَّال فصارت الموجودات لهذا[1] الاعتبار كدائرةٍ استدارتْ حتّى التقى طرفاهــا وصــار الإنسان آخر الدائرةِ الذي يرجع على أوَّلها.

إلا أنَّ الإنسان عندهم لا يلحق عند تجوهره بأوَّل الثواني الذي هو أعلاها مرتبةً، وإنَّما أقصى كماله أن يلحق بالمرتبة العاشرة، وهي مرتبة العقل الفعَّال.

وهذا[2] مَذْهبُ أرسطاليس[3]، وأفلاطون[4]، وسقراط[5]، وغيرهم من مشاهير الفلاســفة وزعمائهم القائلين بالوحيد. أما فلاسفةُ المجوس فَزَعموا أنّ العقول المفارقة[6] // للمادة يترقــى[7] [؟؟/؟؟] بعضُها إلى مرتبة بعضٍ حتَّى يصير أعلاها في مرتبة البارىء -عزَّ و جلَّ- تعالى الله عمَّا يقــول الجاهلون علوّاً كبيراً، وهذا القول كفر محضٌ[8] عند أرسطاليس وجميع مَنْ ذكرناه؛ لأنَّه يوجِب استحالةَ الباري تعالى عن قولهم.

---

١ - في ح: ((بهذا)).

٢ - في ح: ((فهذا)).

٣ - أرسطاليس: ويقال له (أرسطو) فيلسوف وخطيب وطبيب، ولــد ســنة ٣٨٤ ق.م، وكــان معلــم الإسكندر المقدوني، وله إليه رسائل في تدبر الحكم، غلبت عليه الفلسفة وخلف كتباً كثيرةً، منــها: الســماع الطبيعي، والعالم الكبير، وكتاب الربوبية، وغيرها. توفي سمة ٣٢٢ ق.م. ترجمته في: طبقات الأطباء والحكمــاء /٢٥.

٤ - أفلاطون: فيلسوف يوناني وطبيب، ولد سمة ٤٤٧ ق.م، خلف كتباً كثيراً في الفلسفة والسياسة وغيرها، منها: كتاب النواميس، وكتاب السياسة، توفي سنة ٣٤٧ ق.م. ترجمته في: طبقات الأطباء والحكماء /٢٣.

٥ - سقراط: فيلسوف وحكيم يوناني، غلبت عليه الفلسفة والنُّسك والتألّه، كان شيخاً لأفلاطون، كان يعظم الحكمة فلا يستودعها الصحف، ولد سنة ٤٧٠ ق.م، وتوفي سنة ٣٩٩ ق.م. ترجمته في: طبقــات الأطبــاء والحكماء /٣٠.

٦ - المفارق: هو الممكن الذي لا يكون متحيِّزاً ولا حالّاً في المتحيز، و يسمَّى المجرَّد أيضاً. والمفارق: الغائــب عن الحس. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٦٠٥ و١٦٠٦.

٧ - في ح: ((تترقى)).

٨ - في ح: ((بحت)).

فإنْ قال قائل: فكيف صار كافراً[1]؟ وإنَّما ألحق[2] بمرتبة العقل الفعَّال على رأي أرسطو، وهي المرتبة العاشرة، وإنّما[3] كان حُكْمه -إذْ كان كالدائرة- أن يرجع إلى الثاني[4] الذي هو أوَّل موجود بدأ منه الفيضُ[5]؟

---

١ - في ح: ((كالدائرة)).

٢ - في ح: ((نحن)).

٣ - في ح: ((وأيضاً)).

٤ - في ح: ((الباري)).

٥ - الفَيض (emanation): هو فعل فاعل يفعل دائماً لغير عوص أو غرض، ولا يكون هذا الفاعل إلا دائم الوجود. و يستعمله الصوفيَّة بمعنى ما يفيده التجلِّي الإلهي. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٢٩٣ و١٣٩٤.

فالجواب عن هذا من وجهَيْن:

أحدهما: أنَّ العقل الفعَّال هو في المرتبة العاشرة عندهم، وهو آخر المعقولات المفارقة عند انحدار الوجود، وهو أوَّلها عند تصاعُد الأشياء، فإذا بلغ العقلُ الإنسانيُّ تلك المرتبةَ كان بمنزلة رجوع آخر طرفي الدائرة على الآخر.

والوجه الثاني: أنَّ العقلَ الإنسانيَّ ليس مبدؤه من الثواني -عندهم- إنَّما مبدؤه من العقل الفعال، فإذا عاد إليه كان بمنزلة الدائرة.

وقد وجب علينا أن نصل بهذا الباب ذكرَ خواص النفوس الخمس التي قدَّمنا ذكرها ليتبيَّن الفرق بينها إذ كانت الخاصة[1] قد تقوم مقام الفصل الجوهري فيما يتعذَّر تحديده[2].

خواص النفس النباتيَّة وتسمى الشهوانيَّة

خواصُّ هذه النفس: النزاع إلى الغذاء، وطلبه، والالتذاذ بوجوده إذا وجدته، والاستضرار بفقده إذا فقدتْه، واستدعاءُ الموافِق من الأغذية، ودفع المخالفِ، وحفظُ الشيء بشخصه ونوعه.

أما حفظ شخصه فإنه يكون بالغذاء. و أما حفظ نوعه فبالتوليد، ويسمَّى هذا التقويم الطبيعي، ولها الهياكل غير اللحميَّة، والأعضاء المتشابهة [الأجزاء][3]، ولها سبع قوى[4]: جاذبة، وممسكِة، وهاضِمة، ومغذِّية، ودافِعة[5]، ومنميِّة، ومصوِّرة. ولها من الشعور والإحساس: تمييز الجهات الست، وإرسال العروق نحو المواضع النديَّة، وتوجيه الفروع و الأغصان[6] نحو المواضع المتَّسِعة[7]، والانحراف عن المواضع الضيَقة.

---

[1] - الخاصَّة (particular): يطلق لفظ الخاصَّة على ما يختصّ بالشيء بالنسبة إلى كل ما يغايره كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان. و يطلق أيضاً على ما يخصُّ الشيء بالقياس إلى بعض ما يغايره كالمشي بالنسبة إلى الإنسان والتاء في (الخاصة) للنقل من إلى الاسمية، وليست للتأنيث. كشاف اصطلاحات الفنون /٧٣٣ و٧٣٤، والكليات ٢/ ٢٩١ .

[2] - في ح: ((فما نتعدى سدده)).

[3] - زيادة عن ح.

[4] - في ح: ((ولها من القوى)).

[5] - في ح: ((دافعة، وغاذية)).

[6] - في ح: ((والأعصاب)).

[7] - في ح: ((المنبعثة))

(خواص النفس الحيوانية، و تسمَّى العصبيَّة[1])

[؟؟/؟؟] خواص هذه النفس[2]: شهوةُ النكاح، وشهوةُ الانتقام، وشهوة الرئاسة// والغلبة، ولها الهياكل اللحمية الدمويَّة. و قد يوجد من هياكلها ما لا دمَ له. ولها الأعضاء الآليَّة، والحركة الإراديَّة[3] الاختيارية، ولها الحواس الخمس، ومنها ما ينقُصُه بعض الحواس، ولها اللـذَّة والألم، ويوجد لبعضها التخيُّل[4] والوهم[5].

(خواص النفس الإنسانية ، و هي[6] الناطقة)

خواصُّ هذه النفس الَّرويّة ،و الفِكر[7] و محبَّة العِلم والمعرفة، و لها الهياكل المنتصبة، والعمل باليدين[8].

(خواصُّ النفس الحكميَّة الفلسفيَّة)

خواصُّ هذه النفس محبَّة العلوم النظرية[9] التي لا يرادُ منها أكثر من الوقوف على حقائقها فقط، والحرص على معرفة أسبابِ الأشياء و عِلَلِها، والاستدلال بظواهر الأمورِ[10] على بواطنها، ومعرفة مراتب الموجودات في الوجود، وكيف انبعثت عن الباري -عزَّ و جلَّ-[11]؟ وكيف

---

١ - في ح: ((الغضبية)).

٢ - ((خواص هذه النفس)) . مطموسة في الأصل ،و استكملتها اعتماداً على السياق.

٣ - ليست في ح.

٤ - التخيل (imagination) : هو إدراك الحس المشترك المصور، ويعرف أيضاً بحركة النفس في المحسوسات بواسطة المتصرِّفة. كشاف اصطلاحات الفنون / ٣٩٩ و٤٠٠.

٥ - الوهم (illusion): هو القوة الوهمية من الحواس الباطنة، ويطلق على الاعتقاد المرجوح. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٨٠٨.

٦ - في ح: ((وتسمى)).

٧ - الفكر (thought): هو حركة النفس في المعقولات بواسطة القوة المتصرِّفة، وهو من خواص الإنسان بالنسبة إلى باقي الحيوانات لا مطلقاً. كشاف اصطلاحات الفنون / ١٢٨٤ و١٢٨٥.

٨ - في ح: ((العمل بالقدر)).

٩ - في ح: ((الفلسفية)).

١٠ - في ح: ((الصور)).

١١ - في ح: ((البارئ تعالى)).

انبعثت بعضُها من[1] بعض بما سوَّى فيها من وحدانيَّته الله تعالى التي حَصَلَتْ لكل موجـــود ذاتٌ ينفصَلُ بها من ذات موجود آخر؟ وبها يكون وجود الصور في الهيولى وفي الموضـــوع الشـــبيه بالهَيولى، وهو الجوهر الحامل[2] لصور الأفلاك و الكواكب.

وهل العلم قديمٌ أو محدَث؟ وما الفَرْق بين الأزليّ[3] و المحدَث؟ وما الفرق بين الأزليّ المطلَق والأزلي المضاف؟ وما الفرق بين المبْدَع والمكوَّن؟ وكيف صار المبدَعُ واسطة بين الأزلي والمكوّن؟ وهل خالق العالم واحد أو أكثر من واحد؟ وإقامة البراهين على أنه لا يصحُّ أن يكون إلا واحـــداً لا يشبه شيئاً[4] ولا يشبهه شيء. وما الحكمة في وجود الأشياء على ما[5] هي عليه؟ وما المكون منها وما المبدَع؟ وما الفرق بين الفاعل على الحقيقة والفاعل على المجاز والفاعل [على][6] المطلـــق[7]، [وما الحكمة][8] في دوران الأفلاك حركة مستديرة غير مستقيمة؟ وما الواجب وما[9] الممكن وما الممتنع؟ وكيف صار ما الأربعة الأركان من حيِّز الواجب وما تحت الأركان من حيِّز الممكـــن؟ وما الموجوداتُ التي أوتيتْ كمالها في جواهرها وأفعالها؟، [وما الموجودات التي لم تؤت كمالها لا في جواهرهـــــــــــــــــا ولا في أفعالهـــــــــــــــــــــا][10] فهمـــــــــــــــــــــــــــا

[؟؟/؟؟] طرفَان؟ وما[11] الموجودات التي أوتيتْ كما لها من جواهرها و لم تــؤتَ كمالهـــا في أفعالهـــا // فصارت متوسطة بين الطرفين؟ و لَمَ سكن الصنف الأوَّل فلم تكن به حركةٌ وتحـــرَّكَ الصـــنفان

---

١ - في ح: ((عن)).

٢ - في ح: ((الحاصل)).

[3] - الأزلي (eternal) : ما لا يكون مسبوقاً بالعدم . كشاف اصطلاحات الفنون / ١٤٣ .

[4] - في الأصل : ((شياء)) .

[5] - ساقطة في الأصل و السياق يقتضيها.

[6] - زيادة عن ح.

[7] - في ح: ((الإطلاق)).

[8] - زيادة عن ح.

[9] - ليست في ح.

[10] - زيادة عن ح.

[11] - ((ما)) ليست في ح.

الآخران؟ وما الحكمة في وجود[1] النواميس والنبوات في عالم الكون والفساد؟ وما الفرق بين النبوَّة والسحر الكهانة والفلسفة؟ وكيفَ تفيض قوَّة الوحي على الأنبياء؟ وما الفرقُ بين الإنسانِ الذي يوحَى إليه والذي لا يوحى إليه؟ و لَمَ صار الإنسان مأموراً منهيَّاً دون غيره؟ والذي لا يوحى إليه؟ و لم سُمِّي[2] العالم إنساناً كبيراً وما السياسة؟ وكم أنواعها؟

فهذه الأمور كلّها من خاصَّة النفس الفلسفية على التصريف التصور، وبعضها على جهة التصديق من غير تصّور ولكنْ ليست كلُّ نفس تتعاطى الفلسفة يتهيَّأ[3] لها أن تعرف ذلك كلَّه، ولكن تعرف[4] بعضه. وإنما تتهيَّأ معرفة هذه الأمور على كمالها للنفس التي اتَّفق لها في فطرتها [وكونها إن فطِرتْ، وفيها][5] استعداد لقبول ذلك، وكانت هاجرة للذات، مميتةً للشهوات، زاهدة في الدينار[6] والدرهم، محبَّة للخير وأهله، مبغضةً للشر وأهله، مُرتبطة بالنَّواميس، مكتسبة للفضائل، مطَّرحة للرذائل، قد[7] اجتمع لها العِلْمُ والعَمَلُ؛ فهذا هو الفيلسوف الحقّ عند أرسطو، وأفلاطون، وزعماء الفلاسفة، ومَنْ[8] لم يكن[9] عندهم بهذه[10] الصِّفة فليس بفيلسوف، ولذلك قال قال أرسطو[11]: ليس الغَرَض أن تَعْلَمَ فقط، وإنَّما الغَرَض أن تَعلَم و تعمل، و تكون[12] أخياراً فُضَلاءَ مرتبطين بالنواميس، وقال: اقتلوا مَنْ لا دِينَ له. وقال أفلاطون: مَنْ أراد قراءة فليطهِّر

---

[1] – ليست في ح.

[2] – في ح: ((يسمى)).

[3] – في ح: ((تتهيأ)).

[4] – في ح: ((يعرف)).

[5] – ليست في ح.

[6] – مطموسة في الأصل ، و هي مفهومة من السياق .

[7] – في ح: ((وقد)).

[8] – في ح: ((فمن)).

[9] – في ح: ((تكن)).

[10] – في ح: ((هذه)).

[11] – في ح: ((ارسطاطاليس)).

[12] – في ح: ((تكونوا)).

أخلاقه من الرذائل؛ فإنه لا يتعَّلم الفلسفة الطاهرة مَنْ الرذائل؛ فإنه لا يتعلَّم الفلسفة الطاهرة مَنْ كان نجساً[1]، كما لا يمكن أحداً[2] أن يرى وجهه في ماءٍ كدرٍ، ومرآةٍ صدئة.

(خواص النفس النبويَّة)

خواصّ هذه النفس الشريفة تلقِّي الوحي[3] و الإلهام[4]، والاتصال بالعَقْل الفعَّال، و تقويم سائرِ النفوسِ المنحرفة عن الحق ، وتشديد الإنسان حتّى يفعل ما ينبغي على الوجه الذي ينبغي من أجل ما ينبغي في الوقت الذي ينبغي، وإكمال الفطر الناقصة بوضع السنن والوعظ والتذكير والترغيب

[؟؟/؟؟] والترهيب، والإخبار بالأشياء التي ليست[5] في قوى النفس //الفلسفيَّة أن تعلمها؛ لأنّ َالنَّفْس الفلسفيَّة إنَّما تتعاطى النظر في الكليَّات[6] خاصَّة، ولذلك قال أفلاطون: "نحن عاجزون عن فَهْم ما جاءتْ به الشرائعُ وإنَّما نعلم من ذلك قليلاً[7]، ونَجْهلُ كثيراً ولذلك كان أرسطو يأمرنا[8] بالتسليم لما جاءت به الشرائع، ويأمرنا[9] بتأديب مَنْ تَعرَّض لتعليل أوامِرها ونواهيها، و تعاطي الخوض فيها" وهذه النفس أشرفُ النفوس التي في عالم الأركان وأعلاها، وهي السائِسَةُ المدبِّرة

---

[1] – في ح: ((رذلاً)).

[2] – في ح: ((أحد)).

[3]– الوحي(revelation) : هو الإعلام في خفاء ، و قيل : هو الإعلام بسرعة . و قيل : الوحي أصله التفهُّم، وكلّ ما فهم به شيء من الإشارة و الإلهام و الكتب فهو وحي . كشاف اصطلاحات الفنون / ١٧٧٦ .

[4]– الإلهام (revelation) : الإعلام مطلقاً ، و شرعاً : إلقاء معنى في القلب بطريق الفيض ؛ أي بلا اكتساب وفكر . كشاف اصطلاحات الفنون / ٢٥٦ و ٢٥٧ .

[5] – في الأصل : ((ليس)) .

[6] – الكليات : (universal) : هي المفاهيم التي لا يمنع نفس تصوُّرها من وقوع شركة كثيرين فيها ، و تقابلها الجزئية الحقيقية . و الكليات أيضاً(universalconcrt) هي كون المفهوم كلياً حقيقياً أو إضافياً ، و يطلق هذا المصطلح على القضية الحملية التي حكم فيها على جميع أفراد الموضوع . كشاف اصطلاحات الفنون / ١٣٨٠ و ١٣٨١ .

[7] – في ح: ((يسيراً)).

[8] – في ح: ((يأمر)).

[9] – في ح: ((يأمر)).

لسائر[1] النفوس، ولا يتّفق أن توجد هذه النفس الشريفةُ إلا في ذوي الفِطَر الكاملة، وهذه النَّفْس لا تحتاج إلى[2] اكتساب المعارف والعلوم والعلوم بالمقاييس[3] والمقدمات، كما تحتاج إلى الـــنَّفْس[4] الفلسفيَّة؛ لأنَّ المقاييس العلميَّة إنَّما هي قوانين وضعها ذوو الفطر الكاملة، تســـديداً و تقويمـــاً لذوي الفطر الناقصة. فإذا اتَّفق للإنسان في أصل مولده أن يُعْطى[5] فِطْرةً كاملة استغنى عن تلك المقاييس ووجد الأمور العقليَّة كأنَّها مصوَّرة في نفسه.

وكما أنَّ نجد في الفِطْرة الإنسانية فِطَراً في نهاية النقص، قريبةً من فَطَر البهائم، كذلك لا محالةَ أنّ لها[6] فِطَراً في نهاية الكمال، قريبةً من فطر الملائكة، فتكونُ هذه الفطـــر لا تحتـــاج [إلى تقويم بالمقاييس العملية كما لا تحتاج الملائكة][7]، بل يكفيها أقلَّ إشارةٍ وأيْسرُ عبارةٍ، و يكـــونُ الله -تبارك و تعالى- قد أكمل هذه الفطرة في أصل خلقتها لتسوسَ[8] العالَمَ بوساطتها، وهـــذا يوجب أن تكون النبوَّة إلهاماً غير[9] اكتسابٍ.

(خواصُّ[10] النفس الكليّة)

مرتبة هذه النفس الكليَّة عند مَنْ أثبتها من الفلاسفة تحت أفق العقل الفعَّال، فالعقلُ[11] محيطٌ بها من جميع جهاتها، وهي محيطةٌ بكرة الأفلاك[12] ، و لها -كما[1] زعموا-دائرتان وخطٌّ مستقيم

---

[1] - في ح: ((لسياسة)).

[2] - في ح: ((في)).

[3] - في ح: ((إلى المقاييس)).

[4] - في ح: ((كما تحتاجه النفوس)).

[5] - في ح: ((فإذا كان الإنسان في أصل مولده فطر)).

[6] - في ح: ((لا محالة نجد فيها)).

[7] - زيادة عن ح.

[8] - في ح: ((ليسوس)).

[9] - في ح: ((لا)).

[10] - في ح: ((خاصية)).

[11] - في ح: ((والعقل)).

[12] - الفلك في تعريف علم الهيئة : كرة متحركة بذاتها على الاستدارة دائماً . و الأفلاك كليـــة و جزئيـــة ،و فالكلية ما ليس لها أجزاء لأفلاك أخرى، والجزئية: ما كانت أجزاء لأفلاك أخرى ...و كل فلك من الأفـــلاك

؛فالدائرة الأولى متَّصلة بالفلك المحيط وهو طرفها الأعلى ، و الدائرة الثانية هي الطـــرفُ الأدنى، ومكانها مركزُ الأرض. و هذا تقريب ؛لأنَّ الجواهر المعقولة[٢] لا توصَفُ بالأمكنة ولا[٣] الجهات[٤] الستِّ.

وزعموا أن بين طرفها الأعلى و طرفها الأدنى خطّاً يصل بين الدائرتين يسمّونه : سُـــلَّم المعراج[٥]، و به يتَّصل الوحي بالأنفُس //الجزئية الطاهرة ، و تنزل الملائكـــة و تصـــعدُ الأرواحُ [٦٠/ب] الزاكيةُ[٦] إلى العالم الأعلى و لهم فيها كلام طويل اقتصرنا منْه على هذه الجملة؛ لأنَ غَرضنا في هذا الكتاب غير ذلك .

ترتبط به نفس .. و الأفلاك الكلية تسعة، وهي: فلك الأفلاك، وفلك البروج، والأفلاك السبعة للسيارات. أما الأفلاك الجزئية فعددها ستة عشر فلكاً، منها: تداوير، و ثمانية خارج المركز. كشاف اصـــطلاحات الفنـــون / ١٢٨٧ – ١٢٨٩.

[١] – في ح: ((فيما)).

[٢] – في ح: ((العقلية)).

[٣] – ليست في ح.

[٤] – في ح: ((الوجهات)).

[٥] – في ح: ((المعارج)).

[٦] – في ح: ((الزكية)).

الباب الثاني

في شرح قولهم: إنَّ علم الإنسان يحكي دائرة وهميَّة ، و أن ذاته تبلغ بعد مماته إلى حيث يبلغ علمُه في حياته.

قد تأمَّلت- أرشدنا الله وإيَّاك إلى صواب[1] القول و العمل ، و عصمنا من الخطأ و الزَّلل- هذا الذي قالوه، واعتبرْت ما ذكروه، فوجدته يحتملُ تأويلين: أحدهما: أنَّ الإنسان يفتتح[2] نظره بشيء لا مادَّة له، و ينتهي نظره[3] إلى شيء لا مادَّة له، فيكون مرجعُ علمه ونظره إلى مثْل مبدئه[4]. كما أنَّ مبدأ[5] صورةِ الإنسان من شيء لا مادة له و غايته أن يعود شيئاً[6] لا مادة له و لستُ أعني مبدأ[7] صورةِ جسمه التي هي شكل هَيُولاه ؛ لأنَّ هذه مبدؤها المادَّة ،و إنما أعني مبدأ صورته[8] الناطقة التي صار بها[9] الإنسان إنساناً، وانفصَل عن الحيوان الذي لا نُطْقَ له؛ لأنَّ هذه الصورة مبدؤها من العقل [الفعّال][10] ومرجعها إليه. وشرح هذه الجملة[11]: أنَّ[12] مبدأ علم الإنسان الأعدادُ[13] التي لا تحتاج في تفهُّمها[14] إلى مادَّة، ثمَّ يترقَّى منها إلى النظر في الأعظام[1] التي يحتاج في تفهُّمها إلى

---

[1] - في ح: ((الصواب في)).

[2] - في ح: ((يفتح)).

[3] - ليست في ح.

[4] - في ح: ((فيكون مرجع نظره عليه إلى مبتدئه)).

[5] - ليست في ح.

[6] - في ح: ((يعود إلى شيء)).

[7] - في ح: ((بمبتدئه)).

[8] - بياض في الأصل ، و استكملته اعتماداً على السياق .

[9] - في ح: ((التي بها صار)).

[10] - زيادة عن ح.

[11] - في ح: ((وسنشرح هذه الجمليات)).

[12] - ليست في ح.

[13] - الأعداد (numbers) : مفردها عدد ،و هو الكميَّة ، و الألفاظ الدالَّة على الكمية بحسب الوضع هي أسماء الأعداد . كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٦٧ .

[14] - في ح: ((تفهيمها)).

أنَّهُ [ما] [3] يُحْتاج في بعضها من المادَّة أقلُّ مما يحتاج إليه في بعضٍ؛ لأنَّ مبدأ[4] الأعظام النُّقْطة التي هي مبدأ[5] الخط ولا بعد لها[6]، ثم الخطّ الذي هو مبدأ السطح، ثم السطحُ الذي هو مبدأ الجسم، وهذه يُحْتاج في تفهّمها[7] إلى مادة يسيرة، فإذا انتهى النظر في الجسم استغرق في المادَّة وحصـل بنظره[8] في العلم الطبيعيّ ثمّ يبدأ ينسلِخُ من المادة قليلاً قليلاً على تدرّج[9]، كما ترقى إليها قليلاً عند نظره في النقطة، والخط، والسطح فلا يزال كذلك حتَّى يفارق المادَّة قليلاً؛ وذلك أنَّه إذا نظر في العناصر[10] والمعادن[11]، فإنَّما ينظر في أجسامٍ محضةٍ[12] ليس فيها مبدأ غير مبدأ الطبيعة . فإذا صار إلى النظر في النبات وجد فيه مبدأً من مبادئ النفس.

---

[1] – الأعظام : مفردها عُظْم ، و يطلق – عند المنجمين – على قدر من الأقدار المتزايدة ،و يطلـق – عنـد المهندسين – على قسم الكميَّة المتَّصلة ،و أقسامها : الخط ،و السطح ،و الجسم ،و المكان ،و الزمان ، و هي التي تسمَّى أعظاماً . كشاف اصطلاحات الفنون / ١١٩٢ .

[2] – في ح: ((إلى تفهيم المادة)).

[3] – ساقطة من الأصل والتكملة من ح..

[4] – في ح: ((فإنّ أقل)).

[5] – في ح: ((مبتدأ)).

[6] – في الأصل: ((ولا بعدلها)).

[7] – في ح: ((تحتاج في تفهيمه)).

[8] – في ح: ((وجعل ينظره)).

[9] – في ح: ((تدريج)).

[10] – العُنْصر : جسم بسيط فيه مبدأ ميل مستقيم و هو الميل الذي يكون إلى جانب المركز و المحيط ، و المراد بالبسيط ما ليس مركّباً من أجسام ذات طبائع مختلفة بحسب الحقيقة و العناصر الأربعة هي : النار، و الهـواء ، و الأرض ، و الماء . كشاف اصطلاحات الفنون / ١٢٣٩ .

[11] – المعادن : مفردها مَعْدن ،و يقصد به المركَّب التام غير المتحقق النمو . و قسَّمها الحكمـاء أرواحـاً و أجساداً ،و أحجار . فالأرواح هي : النوشادِر ،و الكبريت ، و الزرنيخ ، و الزيبق . و الأجساد هي : الذهب ، الفضة ،و الرَّصاص ، و الأسرب ،و الحديد ،و النحاس ،و الخارصيني . كشاف اصـطلاحات الفنـون / ١٥٧٩ .

[12] – في ح: ((محيطة)).

[٦١/آ] وتسمَّى هذه النفس النفسَ النباتيَّة، فيكون قد[١] ابتدأ بالانسلاخ من المادة قليلاً قليلاً[٢] //فإذا صار إلى النظر في الحيوان غير الناطق وجد أمر[٣] النفس فيه أقوى، وتسمَّى هذه النفس [النفس] [٤] الحيوانية، فيكون قد انسلخ من المادَّة أكثر. فإذا صار إلى النظر في الحيوان الناطق وجد فيه أمر النفس[٥] أقوى،

ووجد منه مبدأ[٦] آخر غير النفس الحيوانية[٧]، وهو الاستعدادُ لقبول الأمور المعقولات. ثم يشرعُ[٨] بالنظر في أمور[٩] النفس فيصير متوسِّطاً بين الأمور العقلية المجرَّدة من[١٠] المادَّة و بين الأمور الجسمانية ذوات المواد. فإذا أمعن [في النظر] [١١] في أمر النفس [الناطقة] [١٢] لاحتْ إليه[١٣] المبادئ العقليَّة التي ليست بمادَّةٍ، فيكون قد[١٤] انْسلَخ من المادَّة كلِّها، وحصل في أوَّل مراتب العلم الإلهي. ثم يشرع[١٥] بالنظر في الأمور العقليَّة المفارقةِ للمادَّة ، فأوَّل معقول يصادفه باعتباره عند صعوده العقل الفعَّال، فإذا أكمل النظر فيه وعلمَ مرتبته من المعقولات المفارقة، وأنه في المرتبة العاشرة صعد بالاعتبـــارِ للمادَّة إلى النظر في التاسع[١٦] ، ثم إلى الثامن ، ثمَّ إلى السابع ، ثم إلى السادس ، حتَّى يصير بفكره

---

[١] – في ح: ((مطموسة في الأصل)).

[٢] – ليست في ح.

[٣] – في ح: ((أثر)).

[٤] – زيادة عن ح..

[٥] – في ح: ((وجد أثر النفس فيه)).

[٦] – مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[٧] – ساقطة من الأصل والتكملة عن ح..

[٨] – مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[٩] – في ح: ((أمر)).

[١٠] – في ح: ((عن)).

[١١] – ليست في ح.

[١٢] – زيادة عن ح.

[١٣] – في ح: ((له)).

[١٤] – مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

[١٥] – مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

[١٦] – في ح: ((التاسعة ... الثامنة ... السابعة ... السادسة)).

إلى المعقول الأول الذي هو[1] في مرتبة الواحد، فيجده بداية[2] الموجودات الذي أفاد كل شــيء الوجود و كلُّ موجودٍ مفتقر إليه، مقتَبَسُ الوجود منه فيكون قد انسلخ من النظر في الثواني التِّسعة والعقل الفعَّال. و هذه هي التي تُسَمَّى بالملائكة[3] المقرَّبين، والكروبيين[4]، فيكون[5] قد انتهى باعتباره وفكره إلى الباري[6] -تعالى- فيشرع حينئذٍ بالنظر[7] في صفاتِه، وما يجوز أنْ يوصفَ به ومــا لا يجــوز، وكيــف انبعثــتِ الموجــوداتُ عنه؟ وعلى أيَّة جهة يصحُّ أن يقال: إنه فاعِلَها وعلَّتها حتَّى لا يلحقَه نقصٌ؟[8] وكيف دبَّر عالَم الأفلاك بتوسُّط الثواني والعقل الفعّال في[9] دوران الأفلاك حول الأركان[10] الأربعة فيقع في العلم السياسي والنواميس، ولا يزال[11] ينحدِرُ حتَّى يرجع[12] إلى الأشخاص المحسوسة التي منها بــدأ عند صعوده بالاعتبار.

فشبَّهت الحكماء رتبة هذا النظر والاعتبار بالدائرة، لأنَّه ينظــر في الموجــودات عنــد غير النظر الذي ينظُر بها في حين صعوده[1]. كما يبدأ خطّ الدائرة من نقطة، ثمَّ يعود إليها //على [٦١/ب] غير الجهة التي ذهب منها. ويسمَّى[2] النظر الأول: الإنسانيّ، والنظر الثاني: الإلهيّ. ويسمون النظر

---

[1] - في ح: ((المعقولات الأول التي هي)).

[2] - في ح: ((فيجد نهاية)).

[3] - في ح: ((الملائكة)).

[4] - هم سادة الملائكة منهم جبريل وميكائيل وإسرافيل وقيل: ((هم أقرب الملائكة إلى حملة العرش))، اللســان (كرب).

[5] - في ح: ((فيكون)).

[6] - في ح: ((البارئ)).

[7] - في ح: ((النظر)).

[8] - ((وعلى .... نقص)): ليست في ح.

[9] - مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

[10] - جمع رُكْن، هي أجسام بسيطة تشكل أجزاء أوَّلية للمواليد الثلاثة: الحيوان، والنبات، والمعدن. و الركْن لا وجود للشيء إلا به . الكليات ٢/ ٣٩٦ ،و كشاف اصطلاحات الفنون / ٨٧٢ .

[11] - في ح: ((زال)).

[12] - في ح: ((يصل)).

[13] - في ح: ((النزول)).

الأول: الطريق إلى الله-تعالى- فكما أنَّ مبدأ[3] الإنسان منْ معقول ومنتهاه إلى معقول، وهو فيما بين الطرفين محسوسٌ فكذلك علمه يبدأ[4] من معقول، وينتهي إلى معقول بينهما العلم المحسوس[5] فيكون منتهى علم الإنسان هو[6] منتهى ذاته، فيصل إلى عالم العقل في حياته الأولى بعلمه ونظره، وفي حياته الثانية بذاته وجوهره، فهذا هو المراد بقول مَنْ قال: إنَّ ذات الإنسان تصل[7] بعد مماته إلى حيث وصل علمُه في حياته. إلا أنه لا يتجاوز[8] مرتبة العقل الفعَّال، و هي المرتبة العاشرة من مرتبة السبب الأول.

---

[1] - في ح: ((غير نظره الذي نظره حين الصعود)).

[2] - في ح: ((ويسمى النظر الأول النظر الإنساني والطريق إلى الله تعالى)).

[3] - في ح: ((مبتدأه يكون)).

[4] - في الأصل ((يبداء)) .

[5] - في ح: ((وما بينهما العلوم المحسوسة)).

[6] - ليست في ح.

[7] - في ح: ((متصل)).

[8] - في ح: ((يجاوز)).

وقال بعضهم: إنَّ غايته إن يلحق بمرتبة النفس الكليَّة، ومرتبتها دون مرتبة العقل الفعَّال–كما ذكرنا فيما تقدَّم– فهذا ما ظهر إلي[1] في شرح كلامهم الذي سألتَ عنه و[ثبت] [2] ههنا وجه آخر وهو أنّ كل موجود يوصف بالنظر[3]؛ فإنَّ تجوهره لا يكمُل إلا بأن يعقَلَ السببُ الأوَّل[4] الذي منه انبثقتْ[5] الموجودات، إلا أنّ كل موجود تبعد مرتبتُه من مرتبته لا يمكن[6] أن يعقله حتَّى يعقل ما بينه وبينه من الموجودات السابقة له بالمرتبة، فالموجود الثاني الذي هو أقربُ الموجودات إليه بالمرتبة[7] لا يحتاج في تكميل جوهره إلى واسطة. و أما الموجود الثالث فإنَّه لا يعقل الأوَّل إلا بتوسُّط الثاني، فكذلك[8] الموجود[9] الرابعُ لا يمكن أنْ يعقله[10] إلا بتوسُّط الثاني و الثالث، وكذلك ما بعد ذلك. ولا[11] يحتاج موجود من هذه الموجودات غير الناطقة في كمال تجوهره[12] إلى أنْ يعقل ما دونَه في مرتبته[13] إلاَّ الإنسانَ وحده ،فإنه يحتاج في كمال تجوهره إلى أنْ يعقل ما فوقه و ما دونَه[14]؛ ولذلك احتاج في كمال تجوهره إلى أن يعقل جميع الموجودات. و العلة في ذلك أنَّ مرتبته من الوجود الفائض من[15] السبب الأوَّل–تعالى– آخر المراتب؛ لأنه إنَّما

---

[1] – ليست في ح.

[2] – زيادة عن ح.

[3] – في ح: ((بالنطق)).

[4] – هو الله عزَّ وجل، لأنه سبب الوجود كله.

[5] – في ح: ((انبعثت)).

[6] – في ح: ((يمكنه)).

[7] – ((فالموجود .... بالرتبة)): ليست في ح.

[8] – في ح: ((وكذلك)).

[9] – ليست في ح.

[10] – في ح: ((يعقل)).

[11] – في ح: ((فلا)).

[12] – في ح: ((تكميل تجوهرها)).

[13] – في ح: ((المرتبة)).

[14] – في ح: ((ما دونه في مرتبة الشرف ومرتبة العقل كما يحتاج ان يعقل ما فوقه)).

[15] – في ح: ((عن)).

يكون بعد تقدُّم الحيوان غير الناطق، والنبات، والمعادن، والأركان والهيولى، فصارت هذه الأشياء أسبق منه [بالمرتبة إلى الوجود] [1] -وإنْ

[٦٢/آ] كان هو أفضل منها- لأنَّ النفس الناطقة//صورة في النفس الحيوانية، والنفسَ الحيوانية صورة في النفس النباتيَّة، والنفس النباتية صورة في المعادن ، والمعادن صورة في الأركان الأربعة، والأركان الأربعة صورة في الهَيولى. فلمَّا كانت هذه الأشياء كلّها قبله في رتبة الوجود، وكان لا سبيلَ له إلى أن يعقل السبب الأوَّلَ حتَّى يعقلَ ما بينَه وبين الموجودات، احتاج إلى أن يعقل ما دونَه كما احتاج إلى أنْ يعقلَ ما فوقَه. ولما[2] كانت الموجودات الفائضةُ منَ السبب [الأول] [3] شكلها شكل دائرة آخرها الإنسان-كما ذكرنا في الباب الأوَّل- احتاج الإنسان إذا سلك[4] على رتبة[5] وجوده أن يعكس الدائرة عند الاعتبار فيخطّ[6] من مرتبته في الوجود إلى مرتبة الحيوان غيرِ النَّاطق التي هي أدنى المراتب إليه، ثم إلى[7] النبات، ثم إلى[8] المعادن ،ثم إلى الأركان، ثم إلى الهيولى. فإذا بلغ إلى الهيولى كان[9] قد[10] وَصَل إلى أحط المراتب في الموجودات[11] فيبدأ[12] بالصعود منها نحو المبدأ فيكون إلى الصورة أولَّ صعوده[13]، ثم إلى النفس، ثم إلى العقل الفعَّال ثمَّ إلى الثواني التسعة [التي

---

[1] - زيادة عن ح.

[2] - في ح: ((فلما)).

[3] - زيادة عن ح.

[4] - مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[5] - في ح: ((سلك من مرتبة)).

[6] - في ح: ((فينحط)).

[7] - ليست في ح.

[8] - ليست في ح.

[9] - ليست في ح.

[10] - في ح: ((فقد)).

[11] - في المتن : ((في الموجود)) ، و صححت في الهامش، وهي في ح: ((أحط الموجودات مرتبة)).

[12] - في ح: ((ثم يبدأ)).

[13] - في ح: ((فيكون أولَّ صعوده إلى الصورة)).

تسمى الملائكة المقربين][1] ثمَّ إلى الباري -تعالى-، غير أنَّه إذا وصل[2] إلى مرتبة العقل الفعَّال وقف[3] [ولم يحتج في كمالها إلى أن يتخطى العقل الفعّال][4]؛ لأن قوَّته[5] الناطقة منه بدأت إليـــه تعـــود. وإنَّما يحتاج إلى معرفة ما فوق العقل لتكملَ ذاته وجوهره، لا لتكمل دائرةُ علمه و نظره.

ونحن نُكْمِل هذا الباب بأن ندير دائرة نمثِّل بها[6] ما ذكرناه، ونقسمها تسعة أقسام على مراتب الآحاد[7] التسعة ونجعل[8] مبدأها العقل الفعَّال، ونتلوه بما يتَّصل بمرتبته في الوجود، ثمَّ مـــا يلي ذلك[9] منحدراً أو صاعداً حتَّى ينعطِف آخر الموجودات عليه، ولا تذكر[10] في هذه الـــدائرة شيئاً مما فوق العقل الفعَّال، ليُتبين لمن رآها أنَّ الإنسان مرجعه[11] إلى العقل الفعَّال، وهذه صورة الدائرة[12].

الـــدائـــــــرة[13]

---

[1] - زيادة عن ح.

[2] - مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[3] - في ح: ((كملت الدائرة)).

[4] - زيادة عن ح.

[5] - في ح: ((القوة)).

[6] - مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

[7] - في ح: ((آحاد)).

[8] - مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

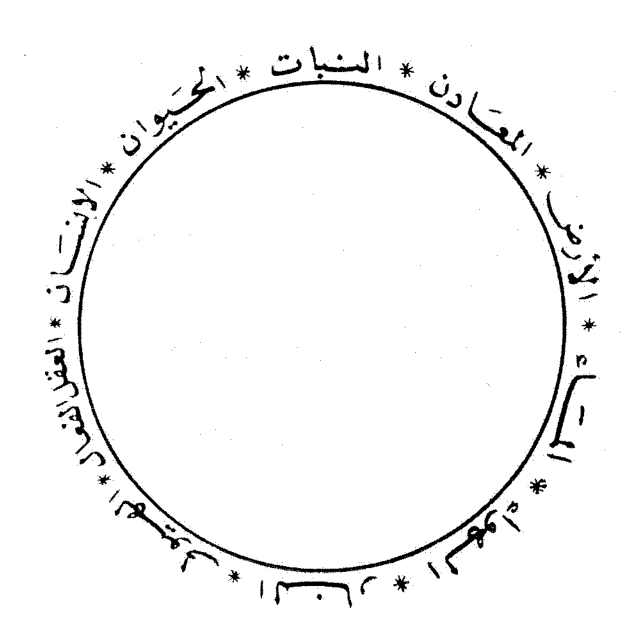
[9] - مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

[10] - في ح: ((نذكر)).

[11] - طمس بعض الكلمة في الأصل .

[12] - في ح: ((وهذه صورتها)).

[13] - صورة الدائرة ليست في المخطوط الأصل، وهي عن ح.



الأرض
المعادن
النبات
الحيوان
الإنسان
العقل الفعال

(الباب الثالث)

(في شرح قولهم: إنَّ في قدرة[1] العقل الجزئيّ أن يتصوَّر بصورة العقل الكلي)

هذا[2] -أوضح الله لك الخفيَّات، وأعانَك على فهم أسرار الموجودات- فرع لطيفٌ تحتَه[3] معنى شريف. و مرادُهم هو[4] أنَّ الإنسان مهيَّأٌ[5] بفطرته//إذا فاض عليه نور العَقْل فخرجَتْ قوَّتُه [٦٢/ب] الناطقة إلى الِفعْل لأن يتصور جميع الموجودات، فيتحصَّل[6] في عقله الجزئيِّ الصور التي هي العقلُ الكليُّ؛ وذلك أنَّ الباري -تعالى- لّما أبدعَ العقلَ الكليّ أفاضَ عليه صورةَ الأشياء التي شاءَ إيجادها[7] دَفْعة أيضاً بلا زمانٍ ولا حركة، وأفاضها[8] العقل الكليُّ على النفس الكليَّة دُفْعة أيضاً بلا زمانٍ، ووساطته حركة الفَلَك إذْ لم تكن[9] في قوَّة الهيولى أنْ تقبلها كلَّها دُفْعة، وإنَّما تقبلها على المعاقبة. وخلق الله -تبارك و تعالى[10]- الإنسان آخر المخلوقات، وجمع في خلقته جميع ما في العالم، فصار مختصراً منه؛ ولذلك سُمِّي العالم الأصغر[11].

وقيل: إنَّه مختصرٌ من اللّوْحِ المحفوظِ[12]، وجعله حَدَّاً بين عالم الحسِّ وعالم العَقْل، فهو آخرُ الموجودات الطبيعيَّة، وأول الموجودات العقليَّة. وهو معرَّض لأنْ يَعْلوَ فيلحق بالعالم[1]

---

[1] - في ح: ((قوة)).

[2] - طمس بعض الكلمة في الأصل.

[3] - في ح: ((تحت)).

[4] - في ح: ((بهذا)).

[5] - في ح: ((تهيأ)).

[6] - في ح: ((فحصل)).

[7] - في ح: ((اتخاذها)).

[8] - في ح: ((وأفاضتها النفس الكلية على الهيولى بالزمان وواسطة حركة الفلك)).

[9] - في ح: ((يكن)).

[10] - في ح: ((عزّ وجلّ)).

[11] - ((فصار ..... الأصغر)): ليست في ح.

[12] - قال التهانوي: ((اللوح المحفوظ هو-عند الجمهور أهل الشرع- جسم فوق السماء السابعة كتب فيها ما كان وما سيكون إلى يوم القيامة ... وعند الحكماء هو العقل الفعَّال المنتقش بصور الكائنات على ما هي عليه، منه فيطبع العلوم في عقول الناس ... وفي شرح المقاصد أن اللوح العقل الأول، ولعلّ المراد الأول بالنسبة

أو[2] يسفل فيلحق بالعالم الأدنى. وقد قلت في ذلك[3] :

أنت وسْطي[4] ما بين ضدّين ... يا إنسان رُكِّبت في هَيولى
إنْ عصيتَ [الهوى][5] عَلَوت عُلوّاً ... و أطعت الهوى سفلت سفولا

فمن أجل أنه جمع في خلقه[6] جميع ما في العالم الأكبر صار مهيَّأ بفطرته الفاضلة، مُستَعدًّا بقوته العاقلة، لأن يتصوَّر جميع ما في العالم الأكبر وبيان ذلك أنَّ مدركاتِ الإنسان صنفان: محسوسات ومعقولات؛ فالأشخاص هُنَّ[7] محسوسات، وأنواعها وأجناسها ومباديه هُنَّ معقولات[8] وله إدراكان: إدراك بالحسِّ للأشياء المحسوسة، وإدراك بالعقل للأشياء المعقولات[9]؛ لأنَّ كلَّ شيء إنَّما يُدْرك بشكله، فإدراكه المحسوسات يسمَّى كماله الأوَّل وحياتَه الأولى، وإدراكه المعقولات يسمَّى كماله الثاني وحياته الأخرى[10]، فإذا كان العالم كلّه صنفين: محسوسٌ ومعقول[11]، وكان كمال تجوهر[12] الإنسان بإدراكهما معاً، وكان مهيَّأ بفطرته لذلك صار

إلينا، وهو العقل الفعال بعينه ...وأما عند متأخري الفلاسفة ... فاللوح المحفوظ هو النفس الكلي للفلك الأعظم يرتسم فيها الكائنات ارتسام المعلوم في العالم)). كشاف اصطلاحات الفنون / ١٤١٦ ،و الكليات ٤/ ١٧٥ .

[1] – في ح: ((بالملأ)).
[2] – في ح: ((و)).
[3] – البيتان ليسا في مجموعه الشعري .
[4] – في ح: ((وسط)).
[5] – زيادة عن ح.
[6] – في ح: ((خلقته)).
[7] – في ح: ((هي)).
[8] – في ح: ((ومبادئها هي معقولاتها)).
[9] – في ح: ((المعقولة)).
[10] – في ح: ((الأخيرة)).
[11] – في ح: ((محسوساً ومعقولاً)).
[12] – في ح: ((جوهر)).

الإنسان إذا أدرك المحسوسات والمعقولات قد تصوَّر بصورة العالم الأكبر، فالإنسانُ -إذن[1]- يستحقّ أن يُسَمَّى عالماً صغيراً من جهتين: إحداهما: خِلْقةٌ لا عمل له فيها. والثانية: اكتسابُ[2] اكتسابُ[2] يكتسبه. إلا أن سعادته إنما هي بالاكتساب وحصول العقل المستفاد.

[٦٣/آ] وأما // الخِلْقة[3] فإنَّما هي هيئةٌ و استعداد جُعِل مُعرَضاً بهما لنيل السعادة، إنْ فهِمَ ذاته ذاته وعلم مرتبته من العالم؛ أي مرتبة [تحصيل هي؟ نجا وسعد، وإن جهل ذلته و لم يعرف مالغرض] [4] كونه[5] آخر الموجودات هلكَ و طال شقاؤه. ولذلك قال النبي-صلَّى الله عليه و و سلَّم-: (الناسُ نيامٌ فإذا ماتوا انتبهوا) وقال : (أعلمكم بنفسه أعلمكم بربّه). و قال لعليّ- رضي الله عنه- (تعرَّف إلى الله [تعالى] [6] بعقلك إذا تعرَّف الناس إليه بأعمالهم ".و لهذا الذي قدَّمناه صار العالَم خمسة أصناف من الوجود سوى وجوده في علم البارئ تعالى: وجودٌ في العقل الفعَّال،ووجود في النفس الكلّية، ووجود في الهيولى ، ووجود في قوَّة الإنسان المتخيَّلة ، ووجود في قوَّته الناطقة، إذا حصل له العَقْل المستفاد، فيصير بهذا الاعتبار كالدائرة التي تبدأ من نقطة و تعود إليها؛ لأنَّ مبدأه أن يكون صورة مجردة في العقل، ونهايته أن يصير صورة مجرَّدة في العقل، وعند ذلك يتصوَّر العقل الجزئيُّ بصورة العقل الكليّ، ويصير الإنسان موضوعاً بصورة العالم، يحمل صورة في ذاته، كما تحمل الهيولى الصُّورة.

فالإنسان -إذا اعتبرَ به المعتبر- أغربُ المخلوقات صَنْعةً، وأكثرها أعجوبةً؛ ولهذا قالت الحكماء: ((إنَّ العَرَض[7] في وجوده كمالُ الحكْمة؛ لأنه انتظم بفطرته[8] طرفي العالم ؛ و صار

---

[1] - في ح: ((إذاً)).
[2] - في ح: ((لاكتساب)).
[3] - في ح: ((خلقته)).
[4] - زيادة عن ح..
[5] - في ح: ((بكونه)).
[6] - زيادة عن ح.
[7] - في ح: ((الغرض)).
[8] - في ح: ((بقطريه)).

صار واسطة[١] بينهما، وكمالُ الطرفين بالواسطة التي تنتظمُها)). أرادوا بذلك أنَّ الباري -جلَّ جلاله- لما خلق جوهراً معقولاً وجوهراً محسوساً، كان كمال الخلقة[٢] في أنْ خلق جوهراً ثالثاً يصل بين الجوهرين، وينظِمُ[٣] الطبيعتين، فصار الإنسان حدًّاً بين عالَم العقل وعالم الحسِّ، وصار من جهة صورته الطبيعيَّة في أعلى مراتب الصور [الطبيعية ومن حهة صورته العقلية في ادنى مراتب الصور] [٤] العقليات[٥] .

وفي كتب بني إسرائيل أن الإنسان خُلِقَ على التخوم بين الطبيعة المائيّة والطبيعة التي ليست بمائية. ويدلُّ أيضاً على أنَّه واسطةٌ بطبعه أنه من قسم الممكن، والممكن بطبيعته واسطة بين الواجب والممتنع. وقد قلت في ذلك على سبيل الوَعظ[٦]: [من الطويل] [٧]

تتيه و قد أيقنت أنك ممكنٌ فكيف لو استيقنت أنك واجبُ؟!

[٦٣/ب] وهل لك عن عَدْن إذا متّ أو لظى محيصٌ تُرَجَّى أو عن الله واجبُ[٨] //

و معنى كون الإنسان من الممكن أنه صورة من الصور التي موضوعها الهيولى، وبالهيولى قامت طبيعة الممكن؛ لأنها تلْبسُ الصورة تارة، وتخلَعُها تارة . وتكون فيها الصوَر تارةً بالقوَّة و تارة بالفعل. ولولا الهيولى لَبَطَلَتْ طبيعة الممكن و لم يوجد للأشياء إلا عنصران : واجبٌ و ممتنعٌ.

---

[١] - ليست في ح.

[٢] - في ح: ((الحكمة)).

[٣] - في ح: ((فينظم)).

[٤] - زيادة عن ح.

[٥] - في ح: ((العقلية)).

[٦] - البيتان في مجموعه الشعري / ٩٧ .

[٧] - زيادة عن ح.

[٨] - في ح: ((حاجب)).

الباب الرابع

في شرح قولهم: إنَّ العدد دوائر[1] وهميَّة

اعلم أنَّ الواحد أصل العدد ومبدؤه، وهو غايةٌ[2] لوجود العَدَد و ليس بعدد ، و كلُّ عدد منسوب إليه، ومنعطف عليه انعطاف آخر الدائرة على أوَّلها. وللأعداد إليه نسبتان: إحـــداهما: نسبة تضعيف وتكثير والثانية نسبة تجزئة وتقليل، فأما نسبة التكثير فقولنا[3]: واحـــدٌ، واثنـــان، وثلاثة، وأربعةٌ، وخمسةٌ، فما[4] زاد. وأما نسبة التقليل فهي نسبة الكسور، كقولك: نصف،وربع، وخُمْسٌ، وثُلُث[5]، ونحو ذلك. والنصف أوَّل مراتب التجزئة والتقليل، كما أنَّ الاثنين أوَّل مراتب التضعيف والتكثير. وهو يذهب في كلتا الجهتين إلى غير نهاية، غير أنَّ [التكثير يبتدئ بأقل الكمية ويذهب في تزيد إلى غير نهاية و] [6] التقليل يبتدئ من أقلّ[7] الكميّة وهو النصـــف، ويـــذهب في التجزيء[8] إلى غير نهاية. فإذا اعتبرتَ بفكرك الأعداد كلَّها والواحد وجدتها ناشئة منه و راجعة إليه.

أمّاَ نشوؤها منه فإنَّ قوّة الواحد تسري[9] إلى الأعداد فتصوغها بواسطة وبغير واسطة، والعـــدد الذي يتولَّد منه بغير واسطة هو الاثنان. وأما الثلاثة فلا توجد من الواحد إلا بتوسُّط[10] الاثنين، وكذلك الأربعة لا توجد منه[11] إلا بتوسُّط[12] الثلاثة و الاثنين، وكذلك الخمسة لا توجـــد إلا

---

[1] – في ح: ((دائرة)).
[2] – في ح: ((علة)).
[3] – في ح: ((كقولنا)).
[4] – في ح: ((وما)).
[5] – في ح: ((نصف وثلث وربع وخمس)).
[6] – زيادة عن ح.
[7] – في ح: ((أكثر)).
[8] – في ح: ((التجزئ)).
[9] – في ح: ((يسري)).
[10] – في ح: ((بواسطة)).
[11] – ليست في ح.
[12] – في ح: ((بواسطة)).

بتوسُّط الأربعة والثلاثة والاثنين، وهكذا[1] كلُّ عددٍ لا يوجد من الواحد إلاَّ بتوسُّط ما بينه [وبين ذاك] [2] من الأعداد فيكون العددُ الذي بينهما هو الذي يؤدي إليه قوة الوَحْدانية، فيصير موجوداً بها، يسري إليه من تلك القوَّة. فالاثنان يؤدِّيان قوَّة الواحدِ إلى الثلاثة، والاثنان والثلاثة يؤدِّيان قوَّته إلى الأربعة،

[٦٤/آ] والاثنان والثلاثة و الأربعة تؤدي قوَّته إلى // الخمسة ،و هكذا ما زاد بالغاً ما بلغ[3] . فهذه كيفية نشوء[4] العدد وتولده[5] من الواحد. وأمَّا كيفية كيفية انعطافه عليه كانعطاف[6] أحد طرفي الدائرة على الطرف الآخر فإنَّ ذلك لا يكون إلا بعد تولُّد الأعداد منه، واستعابها[7] مراتبَ الآحاد التسعةِ التي عليها تدور مراتب الأعداد، وليست[8] للعدد بعد التسعة مرتبةٌ، ولكن كلَّما بلغ عدد إلى مرتبة التسعة انعطف إلى مرتبة الواحدِ، فصارَ دائرةً وهميَّة .

بيان ذلك: أنَّ الواحدَ نشأ[9] منه الاثنان، وتؤدي الاثنان قوّته إلى الثلاثة، [فيكون الثلاثة من الواحد بواسطة الاثنين زكلاهما علة لوجود الثلاثة] [10] غير أنَّ الاثنين علَّة[11] قريبةٌ والواحد علَّة بعيدة، ثم تؤدِّي الثلاثة ما سَرَى إليها من قوَّة الاثنين وقوَّة الواحد إلى الأربعة، فتكون[12]

---

[1] – في ح: ((وكذلك)).

[2] – زيادة عن ح.

[3] – في ح: ((بلغه)).

[4] – في الأصل: ((نشيء)).

[5] – طمس أكثر الكلمة في الأصل .

[6] – في ح: ((فانعطاف)).

[7] – في ح: ((استبقائها)).

[8] – في ح: ((ليس)).

[9] – في الأصل: ((نشاء))، في ح: ((ينشأ)).

[10] – زيادة عن ح.

[11] – العلَّة (cause) : اسم العارض الذي يتغير به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار أو هي ما يتوقف عليه وجود الشيء و يكون خارجاً مؤثراً فيه . كشاف اصطلاحات الفنون / ١٢٠٦ . التعريفات / ١٥٦ ، و الكليات ٣/ ١٨٦.

[12] – في ح: ((فيكون)).

الأربعة من الواحد بواسطة الثلاثة والاثنين، فيكون[١] لوجود الأربعة ثلاث علل، ثمَّ يستمرّ الأمر كذلك[٢] إلى[٣] أنَّ تكوّن التسعة بما يسري إليها من قوَّة الواحد بوساطة الثمانية، ومنتهى[٤] مراتب العدد التسع[٥] عند وجود التسعة، فإذا تجاوزتْ قوَّة الواحد التسعة كوَّنت[٦] العشرة بتجاوز قــوَّة الواحد إليها مع قوَة التسعة، واستدار العدد دوائر[٧] وهمِّية إلى مرتبة الواحد لكمــالِ المراتــب، فكانت عشرة كواحد، وعشرون كاثنين، وثلاثون كثلاثة إلى أنْ يكون تسعون كتسعةٍ، وتسمَّى هذه دوائر العشرات، ثمَّ تزيد على التسعين تسعةً لتقومَ[٨] طبيعةُ العشرة التي بها يصحُّ وجود المئة، فيصير العدد تسعةً وتسعين، فإذا تجاوزت قوَّة الواحد السَّارية في الأعداد التسعةَ والتسعين قامتْ طبيعة المئة بما انتهى إليها من قوَّة الواحد، وقوى[٩] التسعة والتسعين و استدار العدد استدارة وهميَّة إلى مرتبة الواحد فتكون مئة كواحد، ومايتان كاثنين ، و ثلاث مئة كثلاثة، وأربع مئة كأربعــة إلى أن تصير تسع مئة كتسعة، وتسمَّى هذه دوائر المئين. فإذا بلغَ العددُ تسع مئة كملت مراتب الأحاد التسعة، فتزيد[١٠] عليها تسعة وتسعين لتقوم[١١] بها طبيعة المئة، فيجتمع لديك تسع مائــة وتســـــعة[١٢] وتســـــعون. فـــــإذا تجـــــاوزت قـــــوَّة الواحـــــد الســـــارية في الأعداد هذا العدد تكون[١٣] الألف بما سرى إليه// من قوَّة الواحد وقوى الأعداد التي بينه وبينه[١]، [٦٤/ب] واستدار العَددُ استدارة وهميَّة فرجع[٢] إلى مرتبة الواحد فيكون ألف كواحد، وألفــان كــاثنين،

---

١ – في ح: ((فتكون)).

٢ – في ح: ((هكذا)).

٣ – طمس أكثر الكلمة في الأصل.

٤ – في ح: ((تنتهي)).

٥ – في ح: ((التسعة)).

٦ – في ح: ((تكونت)).

٧ – في ح: ((استدارة)).

٨ – في ح: ((لتقويم)).

٩ – في ح: ((وقوة)).

١٠ – في ح: ((تزيد)).

١١ – في ح: ((لتقويم)).

١٢ – ليست في ح.

١٣ – في ح: ((تكونت)).

وثلاثة آلاف كثلاثة إلى أن تصير تسعة آلاف كتسعة، و تُسَمَّى هذه دوائر الآلاف[3]، و هكـــذا أبداً تنمي[4] الأعداد بما يسري إليها من قوَّة الواحد بوساطة[5] الأعداد التي قبلها، ويكون كلُّ عددٍ سَبَق وجوده عِلَّةً[6] لما تأخَّر وجودُه فيكون لما بَعُدت مرتبته عن مرتبة الواحد علل كثيرةٌ، كـــلُّ واحد منها علَّة لوجودِه، ويصيرُ الواحد عِلَّة العلل وسبَبَ الأسباب. وكلَّما كَّملـــتْ مراتـــبِ الآحاد التسعة استدار العدد إلى مرتبة الواحد فصارت منه دوائر وهميَّة، وعلى مقدار بُعْد ذلـــك العدد من الواحد يكون عظم دائرته وصِغَرها، فاعتبر ذلك تجده على ما قلناه.

ولأهل الهند وغيرهم في هذه الدوائر العددية رموز وألغاز طوي عن الناس عِلْمُهـــا، إذا كانت أذهان الجمهور[7] تنبوا عن فهمهل وعقولهم تقصر عن علمها، ويرونَ أنَّ في معرفة نشوء[8] العدد من الواحد ونسبته إليه وانعطافه عليه، وكمال مراتب الأعداد التسعة عليه معرفة العـــالم[9] وكيف وجدَ عن الباري -تعالى-. قالوا: وليس يمكن الإنسان[10] أن يعْلَمَ حدوث الموجـــودات وانبعاثها[11] عن الباري -تعالى- بطريق أقرب من طريق العدد. وقد علم الباري -جلَّ جلاله- أنَّ العقلاء المستعدِّين بفطرهم الشريفة لقبول الحكمة سيفكرون في حدوث الموجودات عنه، فلا[12]

---

[1] - في ح: ((وبينها)).

[2] - في ح: ((ورجع)).

[3] - في ح: ((الألف)).

[4] - في ح: ((تسمى)).

[5] - في ح: ((بواسطة)).

[6] - ثمَّة فروق بين العلة والشرط، منها أنَّ العلَّة مطَّردة فإذا وجدت وجد الحكم، و لكن الشرط قد لا يطـــرد، فالحياة شرط للعلم، ولكن قد لا يوجد معها العلم. ومنها أن العلة موجودة في الخارج باتفاق، والشـــرط قـــد يكون عدمياً، من ذلك: انتقاء أضداد العلم بالنسبة إلى وجوده، فلا معنى للشرط إلا ما يتوقف عليه المشـــروط في وجوده. كشاف اصطلاحات الفنون /١٢١٤.

[7] - في ح: ((الناس)).

[8] - في الأصل: ((نشيء)).

[9] - في ح: ((عليه معرفته نشوء العالم)).

[10] - في ح: ((للإنسان)).

[11] - زيادة عن ح.

[12] - في ح: ((ولا)).

يقدرون على تصوُّر ذلك؛ لأنَّ الإنسان لا يمكنُه أنْ يتصوَّر حدوث شيءٍ إلاَّ من هَيــولى، وفي زمانٍ، وفي مكانٍ، و[1]بحركةٍ و آلاتٍ وأدواتٍ. ووجود الموجودات عن الباري – تعالى – ليس هكذا[2]؛ لأنَّ [هذه] [3] الأشياء كلها محدَثة مُبْدَعة، حَدُثتْ[4] كلُّها معاً، فجعل الباري -عزَّ و جلَّ- لمعرفة ذلك طريقاً أسهلَ منْ هذه الطريق، وهو[5] الاعتبارُ بنشوء[6] العدد عن الواحد، فكمــا أنَّ الواحد علةٌ لوجودِ العدد وليس من العدد فكذلك البارئ -جلّ جلاله-[7] علَّة لوجود العــالم، ولـــيس مـــن العـــالم. وكمـــا أن الواحـــد لـــو تُـــوهِّم ارتفاعه وعدمُه لارتفعتِ الأعدادُ كلها، وعدمتْ، فكذلك الباري -تعالى- //لو[8] ارتفع وعُدِمَ: لم يكن شيء موجوداً[9] وكما أنَّ الأعداد كلها لو ارتفعت لم يوجب ارتفاعُها عدم الواحد،كذلك الموجودات كلّها لو ارتفعتْ[10] لم يوجب ذلك ارتفاع الباري -تعالى-، فثبت بهذا أنَّ البارئ -عزَّ وجلَّ- غنيٌّ عن العالم والعالم مفتقر إليه. وكما أنَّ وجودَ الواحدِ وجودٌ مطلّق؛ أعني أنــه لا يحتاج في وجوده إلى غيره، ووجود الأعداد كلها وجودٌ مُضَاف[11]؛ [أعني أنها غــير مســتقلة بأنفسها في وجودها] [12] لأنَّ وجودَها مقتبس من وجوده، فائضٌ عنه، وكما أنَّ الأعداد كلَّهــا اكتسبت الوجودَ منَ الواحدِ من غير حركة ولا زمان ولا مكانٍ، و لم يحتج الواحد في إيجادها إلى شيءٍ آخر غير ذاتِه، فكذلك حدوث الموجوداتِ عن الباري -تعالى- بغير حركة ولا زمــانٍ، [٦٥/آ]

[1] – الواو ليست في ح.
[2] – ((وأدوات ..... هكذا)): ليست في ح.
[3] – زيادة عن ح.
[4] – في ح: ((حديثة)).
[5] – في ح: ((وهي)).
[6] – في ح: ((بنشيء)).
[7] – زيادة عن ح.
[8] – مطموسة في الأصل والنكملة عن ح.
[9] – في ح: ((موجود)).
[10] – في ح: ((يوجب ذلك ارتفاع الواحد، فكذلك لو ارتفع جميع الموجودات)).
[11] – طمس الحرف الأخير منها .
[12] – زيادة عن ح.

وبغير مكانٍ، وبغير أدواتٍ، ومن غير أن يحتاج في إيجادها إلى شيء غيره. وكما أنَّ الواحد لا يوصف بأنه تقدم[1] الأعداد بالزمان، ولا يبطل ذلك بأن تكون[2] الأعداد محدَثة عنه، فكذلك لا يوصف الباري[3] -سبحانه وتعالى-[4] بأنَّه تقدَّم العالَم بالزمان، ولا يُبطل ذلكَ أنْ يكون العالَمُ محدَثاً عنه لا يوصف[5]. وكما أنَّ الواحد لم[6] يتغيَّر عن الوحدانية بكثرة ما حدث من الأعداد عنه، ولو يوجب ذلك تكثّراً في[7] ذاته ولا استحالة في جوهره، فكذلك حدوث العالم على كثرته[8] لم يوجبْ تغيّر الباري -تعالى- عن وحدانيته، ولا تكثّراً في ذاته -تعالى الله عن صفات النقص-. وكما أنَّ الأعداد توجَدُ عن الواحد بتوسُّط الآحاد التسعة وما يجتمع في العشرة من قواها كذلك وجدت الموجودات عن الباري — تعالى — بوساطة الثواني التسعة وما اجتمع في الموجود العاشر من القوى السارية إليه من الثواني وما فاض عليه من قوَّة الوحدانيَّة بوساطتها[9].

وكذلك إذا اعتبر المعتبر وفكر المفكِّر وجد كل شيء من الموجودات، إنَّما حَصَل[10] موجوداً بأنْ صارتْ له ذات يوجَدُ[11] بها، وانفصل عن غيره[12]، وتلك الوَحْدة التي تهوي بها قد توحد[13]، إنما سرتْ إليه من الباري -تعالى- بوساطة[14] ما بينه وبينه من الموجودات، وتلك

[1] – طمس بعض الكلمة .

[2] – في ح: ((يكون)).

[3] – في ح: ((فكذلك الباري -سبحانه وتعالى- لا يوصف)).

[4] – زيادة عن ح.

[5] – ((لا يوصف)): ليست في ح.

[6] – في ح: ((لا)).

[7] – مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[8] – في ح: ((وكثرته)).

[9] – في ح: ((بواسطتها)).

[10] – في ح: ((يصير)).

[11] – في ح: ((يتوحد)).

[12] – في ح: ((وفصل يفصل من غيره)).

[13] – في ح: ((التي بها توحد)).

[14] – في ح: ((بواسطة)).

هي هويته[١]

[٦٥/ب] وصورته التي بها قوامه، وتميِّز عمن سواه، فمتى فارقته تلك // الوحدة عُدِم، فسريان الوحدة من الباري -تعالى- إلى الأشياء[٢] هو الذي كوَّنها واقتضى وجودَها[٣] على مراتبها ، وصيَّر بعضها عِللاً لبعض، وهو -تعالى- علَّة وجود الجميع؛ ولذلك سمَّوه: علَّة العِلل، والفاعل المطلق، والفاعل بالحقيقة لأن فعل غيره إنّما هو فِعْلٌ بالمجاز وبالإضافة، لأنه يقبل الفعلَ عمَّا هو أسبق منه وجوداً[٤]، ويؤدِّي به[٥] إلى ما بعده، فهو منفعل لما فوقَه، وفاعل لما دونَه[٦]، وهو منفعل بالحقيقة وفاعلٌ بالمجاز والإضافة ، فيكون مبدأ الفاعل من فاعل لا ينفعل كغيره البتَّة ومنتهاها إلاّ منْفعل لا يفعل البتَّة، وما بينهما فاعل فيما دونه، مُنْفعل لما فوقه؛ ولما ذكرناه في هذا الباب قالت الحكماء: إنَّ الباري — تعالى — مع[٧] كل شيء . وإنَّما[٨] أرادوا بذلك وجود آثار صنعته في الموجودات وسريان الوحدة منه، التي بها تكوَّنت المحدَثاتُ، و لم يريدوا بذلك أنه يحلُّ الأمكنة[٩]، ويقع تحت الأزمنة، أو يلتبس بشيء من العالم، تقدَّس عن ذلك وعلا علوَّاً كبيراً.

وقد غلط قَوْم من الفلاسفة في هذا الموضع غلطاً فاحشاً فزعموا أنَّ الباري -تعالى عن قولهم- صورة سيَّالة[١٠] في العالم؛ ولهذا قال تالس: إنَّ الله تعالى[١١] ناشب[١٢] في الأشياء. وقال

---

[١] - الهويَّة : تطلق على التشخّص مع الماهية ، وتطلق على الوجود الخارجي . وهي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق . التعريفات / ٢٥٢ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ١٧٤٦ و ١٧٤٧ .

[٢] - في ح: ((للأشياء)).

[٣] - في ح: ((وأفاض الوجود)).

[٤] - في ح: ((وجوداً منه)).

[٥] - في ح: ((ويؤديه)).

[٦] - في ح: ((تحته)).

[٧] - في ح: ((في)).

[٨] - في ح: ((إنما)).

[٩] - في ح: ((أنه بكل الأمكنة)).

[١٠] - في ح: ((تتهيأ له)).

[١١] - زيادة عن ح.

[١٢] - في ح: ((ثابت)).

زينون: إن كرةَ العالم هو العالم تعالى[1]، وأنَّ المعلول هو العلَّة. وإنَّما حملهم على هذه الآراء الفاسدةِ ما رواه سريان الوحدة في الموجودات، وأنَّ وجود كل شيء متعلِّق بوجود الباري تعالى، وسمعوا مع ذلك[2] قول القدماء من الحكماء: إنَّ الله -تعالى- مع[3] كل شيء، فنتج لهم من ذلك هذا[4] التوهُّم الخبيث، و لم يفكِّروا في[5] أنَّ ذلك يقودهم إلى المحَال، لأنَّه لو كان كذلك لكان الباري -تعالى- محمولاً في غيره؛ لأنَّ كل صورة مفتقرة إلى موضوع يحملها[6]، ويلزَمُ من ذلك أن يكون العالم قديماً، وتبطل دلائل الحدوث، ويلزم أن يكون الباري -تعالى- واقعاً تحت الأزمنة محلاً[7] في الأمكنة، في استحالة دائمة؛ لأنَّ من شأن الهيولى أن يلبس الصورة تارة ويخلعها تارة، وأن يكون الباري -تعالى- شخصاً تارة[8] وتارة نوعاً، وتارة جنساً، وتارة فاعلاً، وتارة // منفعلاً[9] وشبه هذا من المحال[10]، -[٦٦/آ] به من الخذلان-، ومثل هؤلاء إنما يُذكرون في سُخَفَاء الفلاسفة لا في عُقَلائهم، وفي جهَّالهم لا في عُلَمائهم[12]. وقد[13] أجمع العارفون بالله -عزَّ وجلَّ- أنَّ الله -تعالى-[14] مباينٌ للعالم من جميع الجهات، لا [يشبهه شيئ] [15] ولايشبهُ شيئاً[1]، مباينةً لا تقتضي تحيُّزاً في[2] مكان وانفصالاً، وأنه

---

[1] - في ح: ((أن كرة العالم هي الله)).

[2] - زيادة عن ح.

[3] - في ح: ((في)).

[4] - ليست في ح.

[5] - ليست في ح.

[6] - في ح: ((يحلها)).

[7] - في ح: ((محتملاً)).

[8] - في ح: ((تارة شخصاً)).

[9] - في ح: ((فصلاً)).

[10] - في ح: ((المحالات)).

[11] - ليست في ح.

[12] - ((إنما يذكرون في ....، وجهالهم...علمائهم)): في ح: ((يعدون من ....، ومن حمقاهم ....)).

[13] - في ح: ((وأجمع)).

[14] - في ح: ((بالله تعالى أنَّ الله عزَّ وجلَّ)).

[15] - زيادة عن ح.

موجود مع[3] كل شيء وجوداً لا يقتضي ممازجة أو[4] اتصالاً، بل صفتُه مباينةٌ، وصفتُه صـــفة[5] لا تحيط بها العقول، وإنما يُعلم ذلك مما يدلُّ عليه الدليل[6] من غير تصوير ولا تمثيل كسائر صفاته التي تثبت ولا تُكيَّف. وقد ردَّ أرسطاطاليس[7] كل قولٍ من هذه الأقوال وأنكره، وضلَّل قائلَه وكفَّره.

فإنْ قال قائل: كيف أنكرَ هذه الأقوال[8] وكفَّر من قالها، وهو قد قال في كتابه الموسوم بـــ (ما بعد الطبيعة)[9]: ((إنَّ الباري -تعالى- علَّةُ العالم على معنى أنَّه فاعلٌ له، وأنَّه غايةٌ لـــه، وأنَّـــــــــــــــــــــه صــــــــــــــــــــــــــــورة له[10]؟)). فالجواب: أنه لم يردْ ما توهَّمتَه[11]، وكيف يصحُّ أن ينكر شيئاً ويقول بمثله وقد صرَّح بأن الباري -سبحانه[12]- لا يوصف بالصورة الشخصية ولا الصورة النوعيَّة، ولا بصفة بها نَقْصٌ -تعالى الله[13] عن ذلك- وأنه[14] مباينٌ للأشياء، غيرُ موصوفٍ بصفاها، فثبت بهذا أنَّـــه إنَّمــــا[15]

---

[1] - في ح: ((شيء)).

[2] - مطموسة في الأصل .

[3] - في ح: ((منه)).

[4] - في ح: ((و)).

[5] - ((بل صفتُه مباينةٌ، وصفتُه صفة لا ..))، في ح: ((بل صفة جلية وصفية لا ..)).

[6] - في ح: ((تدل عليه الدلائل)).

[7] - في ح: ((أرسطو)). ويعرف بـــ (أرسطو) أيضاً، وهو طبيب وفيلسوف، خلف كتباً في الفلسفة كـــثيرة، منها: السماع الطبيعي، وكتاب (الكون العام)، و(الكون الخاص) ، و(الآثار العلوية)، وغيرها كثير. وانظـــر ترجمته: طبقات الأطباء والحكماء /٢٥، وانظر مصادر ترجمته ح ٩، ص ٢٥.

[8] - في ح: ((الأقاويل)).

[9] - لعله الكتاب المعروف بـــ (العالم الكبير) أو (السماء والعالم) . طبقات الأطباء والحكماء / ٢٥ .

[10] - في ح: ((توهمه)).

[11] - في ح: ((تدل عليه الدلائل)).

[12] - في ح: ((تعالى)).

[13] - ليست في ح.

[14] - في ح: ((وإنما)).

[15] - في ح: ((بهذا أيضاً)).

وصفه بأنه صورة للعالم بمعنى لا يلحقه به نقصٌ [-تعالى عن ذلك-][1] ولا شَبَه[2]، [وأنه مبياين للأشياء غير موصوف بصفاتها] [3] كما يُسمَّى حيَّاً، وعالماً، وقادِراً، ونحو ذلك على معانٍ [لا توجب شبهاً ولا تقتضي نقصاً، وذلك على ثلاثة معان][4]، أحدها : أنَّه لمَّا لم يكن موجود في الحقيقة[5] إلاّ الباري تعالى ومصنوعاته، و لم يكنْ له ضدٌّ ولا ندٌّ[6]، وكان هو الموجود على الإطلاق، ووجود[7] مصنوعاته مقتَبسٌ من وجوده، حتَّى إنَّه لو تُوُهِّمَ ارتفاعُه -تعالى- لارتفع كل موجودٍ ، وصار وجود[8] العالَم كَلا وجود، إذ لم يكنْ له قَوَامٌ بذاته، وصار كأنَّه موجودٌ واحدٌ[9]، وصار كأنَّه صورة له إذ كان وجوده[10] به كما يوجَدُ تصوّر[11] بصورته، وإنْ كان -تعالى- لا يوصَفُ بالصورة.

وقد قال أفلاطون نحو هذا في كتاب (طيماوس)؛ وذلك أنه قال: ((ما الشيء الذي هو موجودٌ الدَّهرَ وليس له تكوُّن ألبتة؟ وما[12] الشيء الذي يتكوَّن في[13] الدّهرَ وليس له ألبتَّة وجود؟ [٦٦/ب] فالأول[14]: الأنواع والأجناس، والثاني[15]: الأشخاص)) فجعل الأشخاصَ التي هي موجودةٌ

[1] - زيادة عن ح.

[2] - ليست في ح.

[3] - زيادة عن ح.

[4] - زيادة عن ح.

[5] - في ح: ((بالحقيقة)).

[6] - مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

[7] - في ح: ((فوجود)).

[8] - طمست الواو من أول الكلمة .

[9] - في ح: ((موجوداً واحداً)).

[10] - في ح: ((موجوداً)).

[11] - في ح: ((المصور)).

[12] - ليست في ح.

[13] - ليست في ح.

[14] - في ح: ((أراد بالأول)).

[15] - في ح: ((بالثاني)).

عنده[١] كأنَّها غير موجودة؛ لأنها في سيلان متّصل، واستحالة دائمة، وأثبت الوجود لأنواعها وأجناسها، وإنْ كانت غير موجودة بالحواس عندنا لثباتها على حالٍ واحدة[٢] لا تتغيَّر عن طبعها، فهكذا جعل (أرطاطاليس) [٣] العالمَ حين[٤] كان لا قَوام له بنفسه كأنه غير موجود، وجعل الوجود[٥] إنَّما[٦] هو الباري -عزَّ وجلَّ-[٧] وحده، وجعله كالصورة التي لا يوجَدُ المصور إلاّ بها تقريباً لا حقيقةً، حتى كان وجوده سبباً لوجودها، كما تكون الصورة سبباً لوجود مصوِّرها، وتسمِّي الصوفيَّة هذا[٨] الفناء في التوحيد، ويرونه أرفع مراتبه، فهذا آحد المعاني التي بها سُمِّي الباري -تعالى- صورةً للأشياء[٩]. والمعنى الثاني: أنه -تعالى- أفاض مِنْ وَحْدته على كل موجود ما صارتْ[١٠] له به هُوِّيَّة يتصوَّر بها، فكُلُّ موجودٍ إنَّما يوجَد بتلك الوحدة التي سرتْ منه إليه بصورته. والمعنى الثالث: أنَّ الصورة هي غايةُ المصور وكمالُه؛ لأنَّ الشيء إذا كان بالقوَّة فهو على كماله الأوَّل، فإذا خرج إلى الفعل كان[١١] على كماله الآخر وخروجه من القوَّة إلى الفعل إنَّما هو بالصورة، فلمَّا كان الباري -تعالى- هو الذي أخرج العالم من القوَةِ إلى الفعل؛ أعني

[١] - في ح: ((عندنا)).
[٢] - في ح: ((واحد)).
[٣] - في ح: ((أرسطو)).
[٤] - في ح: ((حتى)).
[٥] - في ح: ((الموجود)).
[٦] - ليست في ح.
[٧] - ليست في ح.
[٨] - في ح: ((ويسمي هذا الصوفية)).
[٩] - في ح: ((الأشياء)).
[١٠] - في ح: ((صار)).
[١١] - في ح: ((صار)).

[من العدم] [1] إلى الوجود صار من هذا الوجه كأنه صورة للعالم[2]، وإنْ كان غير صورة[3] علـــى الحقيقة. وسترى كلامنا فيما بعد هذا يزيد[4] هذه المعاني وضوحاً ، وإنْ شاء الله تعالى[5].

---

[1] -ساقطة من المتن وكتبت في الهامش.

[2] - في ح: ((العالم)).

[3] - في ح: ((صورته)).

[4] - في ح: ((بأزيد)).

[5] - زيادة عن ح.

(الباب الخامسُ : في شرح قولهم:
إنَّ صفات[1] الباري -تعالى- لا يصحّ أن يوصَفَ بها إلاّ على وجه السّلب)

اعلمْ أنّ الصفات نوعان: نوع يوصف به الموصوف لإزالة اشتراك[2] يكونُ[3] بينه وبين موصوف آخر، كقولك: ((جاءني زيدٌ))، والمخاطب يعرف رجلَيْن كل واحد منهما يسمَّى بهذا الاسم، أو رجالاً[4] كلٌّ واحدٍ منهمْ له هذا الاسم // يحتاجُ[5] المخبر أن يصفَه بصفةٍ يمتاز عند المخاطب ممَّن يشاركُه في اسمه. والنوع الآخر: لا يرادُ به إزالة اشتراكٍ[6]، ولكنْ يراد به مَدْح الموصوف أو ذمه، والمخاطب غَنِيّ عنْ أن يوصَف له المذكور، كقول القائل: رأيت ابنَك النجيب، وليس لمن يخاطبه إلاّ ابنٌ واحد ونحو ذلك، وصفات الباري -جلَّ جلاله- كلُّها من هذا النوع الثاني[7]. [وهذا النوع] [8] إنَّما هو[9] صفاتٌ يمجّده بها الواصفون ويثني عليه بها المثنون، ولَمَّا كانَ الباري -جلَّ جلالُه- بائناً عن جميع الموجودات[10] غير مشبَّه بشيء[11] من المخلوقاتِ، صار المثْني عليه مقصِّراً في ثنائه وإنْ اجتهد، غير بالغ ما يستوجبه، وإنْ عظَّم ومجَّد. [٦٧/آ]

[1] - الصفات (qualities): جمع صفة وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها. والصفات أنواع: منها الذاتية، وهي ما يوصف بها الله تعالى ولا يوصف بضدها. والصفات الفعلية، وهي ما جوز أن يوصف الله بضده، كالرحمة والرضا والسخط والغضب. والصفات الجمالية: وهي ما يتعلّق باللطف والرحمة. والصفات الجلالية: وهي ما يتعلق بالقهر والقوة والعظمة. التعريفات/ ١٣٦.

[2] - في ح: ((الاشتراك)).

[3] - ليست في ح.

[4] - في ح: ((رجال)).

[5] - في ح: ((فيحتاج)).

[6] - في ح: ((الاشتراك)).

[7] - ليست في ح.

[8] - زيادة عن ح.

[9] - في الأصل: ((هي)).

[10] - في ح: ((المحدثات)).

[11] - في ح: ((لشيء)).

وبيان ذلك أنَّ المدح ثلاثة أنواع : إفراط[1]، واقتصاد[2]، وتقصير[3]، فــالإفراط أن يرفــع المادح الممدوح إلى مرتبةٍ أرفعَ من مرتبته ومنــزلةٍ أعلى من منــزلته. والاقتصاد[4]: ألاّ يتجاوز به مرتبته ولا يتخطَّى منــزلته. والتَّقصير: أن يحطَّه عنْ[5] مرتبته، ولا يوفيه حقَّه منــزلته. فالوجهان الأوَّلان: محال في وصف الباري –تعالى[6]– لأنَّه لا يمكن المادحَ[7] أن يمدحّه بما يستحقَّه، ويستوجبه لأن[8] مرتبته مجهولة الكُنْه، لا تُحيط بها العقول، وليس فوق مرتبته مرتبة أعلى منها فيرفع إليها، لأنه نهاية الأشياء وغايتها، فليس في مَدْح المادح له إفراطٌ ولا اقتصاد، وكلُّ مــادحٍ مقصِّــر في مدْحه، غير واصفٍ له بالواجب من حقِّه لأنْ يصفه بصفاتٍ المعقول منها[9] معانٍ[10] مخالفَة لما هو عليه. فإذا قال: إنَّه حيٌّ، وإنَّه عالمٌ ، وإنه سميعٌ[11]، وإنه بصير[12]، فإنّما يصفه بصفات إنْ حملتْ على تعلُّقه بجزء[13] منها لم يَلقْ به –عزَّ وجلَّ– وأوجبت شبَهه[14] بالمخلوقات، تعالى عن ذلــك؛ فلهذه العلَّة افترق[15] الناس في وصفه –جلَّ جلاله– فرقتين، فقالت فرقة: لا نثبت له صفة[16] على

---

[1]– الإفراط: يستعمل في مجاوزة الحدِّ من جانب الزيادة والكمال. التعريفات /٣٦.

[2]– الاقتصاد:

[3] – التقصير: وهو مقابل الإفراط، ويراد به تجاوز الحد من جانب النقصان والتقصير. التعريفات /٣٦.

[4] – مطموسة والتكملة عن ح.

[5] – مطموسة والتكملة عن ح.

[6] – في ح: ((جلّ جلاله)).

[7] – ليست في ح.

[8] – مطموسة في الأصل، والتكملة عن ح.

[9] – في ح: ((فيها)).

[10] – مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[11] – ((وإنَّه عالمٌ ، وإنه سميعٌ)): ليست في ح.

[12] – طمس بعضها.

[13] – ((على تعلقه بجزء)): في ح: ((على ما نعقله نحن)).

[14] – ((وأوجبت شبَهه)): في ح: ((بل هذا رأي خبيث من الذي شبهوه)).

[15] – طمس بعضها .

[16] – مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

طريق الإيجاب؛ لأنَّ ذلك يوجب شبَهه بخَلْقه، ولكن نسلب عنه أضدادَ هذه الصفات، فلا[1] نقول عنه[2]: عالمٌ، ولكن نقول: ليس بجاهل[3]، ولا نقول: هو[4] قادرٌ، ولكنْ [نقول] [5]: ليس بعاجزٍ، ولا نقول: هو موجود، لكنْ [نقول] [6]: ليس بمعدوم .

[٦٧/ب] وقالت فرقة ثانية: نوجب له الصفات// ونتبعها حرف السَّلْب لنزيل ما توهِّم فيه من التشبيه المخلوقين[7]، فنقول: هو[8] حيٌّ لا كالأحياء، وعالمٌ لا كالعلماء، وموجود لا كالموجودات، قالوا: وإذا قلنا: هو حيٌّ، وموجودٌ، وعالمٌ، وقادرٌ[9]، و لم نذكر حرف السَّلْب؛ فإنَّما نترك ذلك[10] اختصاراً، ولا بدَّ أن يكون مضَمَّناً في الصفة، وإن لم يكن مضمَّناً فيها لم تصحّ[11] .

فإن قال قائلٌ: من أين كرهت الفرقة الأولى إيجاب الصفة وأبَوا أن يصفوه إلا على وجه السَّلب، وقد علمنا أن قول القائل: ((زيدٌ ليس بجاهلٍ)) يفيد ما يفيده قولنا: ((زيدٌ عالمٌ))؟

فالجواب: أن القول المنفيَّ لا يوجبُ حُكْماً غير حُكْم النفي، وليس يحصُل منه[12] تشبيهٌ، ولا تمثيلٌ يقع بهما قياس كما يحصُلُ من الإيجاب. ألا ترى أنك إذا قلت[13]: ((زيدٌ غيرُ قائم))، و((عَمْرو غير قائم))، فقد نفيت[14] عنهما جميعاً القيام و لم توجب لهما اجتماعاً في معنى آخر؛

---

[1] -في ح: ((ولا)).

[2] - ليست في ح.

[3] - طمست بعض الكلمة.

[4] - ليست في ح.

[5] - زيادة عن ح.

[6] - زيادة عن ح.

[7] - في ح: ((الشبه للمخلوقات)).

[8] - ليست في ح.

[9] - في ح: ((حي، وعالم، وقادر، وموجود)).

[10] - في ح: ((نتركه)).

[11] - في ح: ((يصح)).

[12] - في ح: ((فيه)).

[13] - في ح: ((أنا إذا قلنا)).

[14] - في ح: ((فإنما نفينا)).

لأنَّه[1] قد يجوز أن يكون أحدهما قاعداً والآخرُ نائماً[2] ومضطجعاً، وكلاهما غير قائمٍ. وكذلك أنَّا إذا نفينا عن نفسَيْن[3] البياض لم نوجب لهما اجتماعاً في لوْن آخر من حمرة، أو صُفْرة، أو سوادٍ، أو غير ذلك. وكذلك لو شهد شاهدان عند حاكم بأنّ زيداً لم يبعْ ضيعته من عمرو، لم يكن ذلك[4] موجباً أن عمراً لا يملكها[5] لأن للملك وجوهاً غير كثيرة البيع؛ فليس في شهادتهما أكثر من نفي البيع، وهذا أمر متفق عليه في الأضداد التي بينها وسائط. فأما الأضداد التي ليس بينها[6] وسائط؛ ففيها خلافٌ؛ فقوم يرون أنَّ القائل إذا قال: ((في الدار رجلان أحدهما ليس بحيٍّ)) فقد أوجب أن الآخر حيٌّ، وقوم يَرَوْن أنَّه لم يوجب أكثرَ من موت الذي نفى عنه الحياة فقط. وكذلك إذا قال[7]: ((أحدهما حيّ)) فقد أوجب الموت للآخر[8] عند[9] مَنْ رأى الرأي الأول، وليس فيه إيجابُ موت الآخر على رأي من رأى الرأي الثاني، ولا حاجة بنا إلى ذكر ما احتجَّ به كل واحدٍ من الفريقين في هذا الموضع؛ لأنَّ ذلك ليس مما قصدناه ، وإنَّما قَصْدنا ههنا شرح معنى قولهم: إنَّ صفات الباري، جلَّ جلاله، لا تصحُّ حتى يُقرن بها حَرْف السَّلب //. [٦٨/آ]

---

[1] – في ح: ((إلا أنه)).

[2] – ليست في ح.

[3] – في ح: ((جسمين)).

[4] – زيادة عن ح.

[5] – في ح: ((موجباً إلا أن يكون عمرو ملكها)).

[6] – في ح: ((بينهما)).

[7] – في ح: ((كان)).

[8] – في ح: ((الآخر)).

[9] – في ح: ((على رأي)).

باب ذكر الشبهة[١]

التي اغتر بها مَنْ زعم أن صفات الله [تعالى عن قولهم] [٢] محدَثة، جلَّ عن ذلك

اعلم[٣] عصمنا الله -وإيَّاك- من الضلالة، وأرانا سبل العلم والجهالة[٤] الذي دعا[٥] هؤلاء القوم إلى هذا الاعتقاد[٦] الخبيث أنَّهم رأوا أنَّ إثبات الصفات لا[٧] يصحّ[٨] إلا على وجهين: أحدهما:

العقل والنظر، والآخر: السمع والبصر[٩]، ولا طريق إلى إثباتها إلا[١٠] من هذين الوجهين [بوجود المحدثات] [١١]، وإنَّما يصحُّ كلٌّ واحدٍ منْ هذين الوجهين لوجود المحدَثات[١٢]، فلمَّا كانَ البارئ -تعالى- في القِدَم قبلَ حدوث الأشياء منفرداً بالوجود، و لم يكن هناك موجود يُسْتدلّ عليه بآثاره ومصنوعاته، ويخاطبه[١٣] هو[١٤] -تعالى- بمشروعاته، لم يكن حينئذٍ موصوفاً بصفة القِدَم كالمخاطبين[١٥] والمعتبرين، فلمَّا أحدث الموجودات وقع حينئذٍ الاستدلال به[١٦] ومخاطبته للبشر[١٧]

---

[١] - في ح: ((التشبيه)).

[٢] - زيادة عن ح.

[٣] - طمس بعضها في الأصل والتكملة عن ح.

[٤] - في ح: ((والهداية)).

[٥] - مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[٦] - في ح: ((الرأي)).

[٧] - مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[٨] - في ح: ((تصح)).

[٩] - في ح: ((الخبر)).

[١٠] - في ح: ((أكثر)).

[١١] - زيادة عن ح.

[١٢] - ((وإنما .... المحدثات)): ليست في ح.

[١٣] - في ح: ((ومخاطبته)).

[١٤] - ليست في ح.

[١٥] - في ح: ((لعدم المخاطبين)).

[١٦] - في ح: ((عليه)).

[١٧] - في ح: ((مخاطبة البشر)).

بأنه حيّ، وبأنه عالم، وبأنه قادر، ونحو ذلك، يوصف[1] حينئذٍ بالصفات، ووصَفَ نفسه هو بها[2]، فصارتْ الصفات محدثة[3] بحدوث الموجودات.

ومن لا يقرّ بالنبوات ولا يعترفْ[4] بأنَّ الله بعث بشراً، فالصفات على رأيه أمور أحدثها المخلوقون[5]، ثمَّ استدلوا عليه بآثار مصنوعاته، واشتقوا[6] له من أفعاله، وما تقرر في نفوسهم من معرفة صفاتٍ وصفوه بها. فيقال[7] لمن قال هذا[8] القول الفاسد: هذا الذي قلتموه [من معرفة أنه صفات وصفوه بها] [9]، لا يبطل أنْ يكون موصوفاً بالصفات النفسانية في الأَزل، فيكون عالمـــاً، قادراً، موجوداً[10]، وإن لم يكنْ هناك مخلوق يستدلّ أو يخاطب[11]، وليس من جهة الشرط في[12] الصفات النفسانية ألا تثبت لموصوفها حتَّى يوجد من يصفه بها المخاطب[13] بصـــحتها. وإنَّمـــا العلم للعلماء[14] من الخلق باعتبارهم أو مخاطبته الله تعالى[15] إيَّـــاهم، بعـــد أن كـــانوا جُهَّـــالاً

وأما الصفات نفسها فثابتة له -تعالى- لا يبطِلها جَهْلُ مَنْ جَهلها، كما لا يثبتها عِلْـــمُ من عَلمها. ويدلُّ[16] على صحَّة قولنا وبطلان قولهم: أنَّ الكاتب لا يُبْطِل كتابتَه عَدَمُ المكتوب،

---

[1] - طمس الحرف الأوَّل منها .

[2] - في ح: ((ووصف هو بها نفسه)).

[3] - طمس بعضها .

[4] - في ح: ((يعرف)).

[5] - في ح: ((المخلوقات)).

[6] - في ح: ((لكنهم استدلوا عليه بآثاره، ومصنوعاته فاشتقوا)).

[7] - في ح: ((فنقول)).

[8] - في ح: ((بهذا)).

[9] - زيادة عن ح.

[10] - في ح: ((مريداً)).

[11] - في ح: ((يستدل به أو مخاطب)).

[12] - في ح: ((وليس من شروط)).

[13] - في ح: ((ويخاطب)).

[14] - في ح: ((للحكماء)).

[15] - زيادة عن ح.

[16] - في ح: ((وقد دل)).

[٦٨/ب] البَاني لا يُبْطل صفته بالبنيان عَدَمُ // المبني، ولا يلزم إذا علمنا الشيء أن يكون المعلوم والعِلْـــمُ[١] معاً[٢] بالزمان، ولكنِ العالم قد يعلَمُ الشيء الموجود في وقت علمه، وقد يعلَمُه بعد مضيِّه، ويعلَمُ أنَّه سيكون في الوقت الذي يجب أن يكون فيه.

ومن الدَّليل على فساد ما قالوه أنَّ من صفاته -عزَّ وجلَّ- ما لا[٣] يتعلَّق بالذات [وما لا يتعلق بالشيء][٤]، كقولنا: إنه شيء[٥]، وإنه موجود، وإنه حيٌّ[٦]، فيجب على هذا الرأي الفاسد أن يكون الباري -تعالى[٧]- كان في الأزل[٨] قبل خلقه للأشياء غير شيء، وغير موجود وغـــير حي[٩]، وهذا يوجِبُ أنه كان معدوماً، ويلزمهم إن كانت الصفات محدثة مع الأشياء أن يخبرونا مَنْ أحدثها له، فإن كان هو الذي أحدثها لنفسه فكيف يجعل نفسه موجوداً مَنْ هو معـــدوم؟ وشيئاً من ليس بشيء؟، وحيَّاً من ليس بحيّ؟، وحقاً من ليس بحق؟ وإن كانَ غيرُه أحدثَها له لم يخلُ ذلك الغير أنْ يكون إلهاً آخرَ غيره، أو يكون البشرُ هم الذين أحدثوها له. فإن كان أحدثها له إله آخر فهو أحقُّ بالعبادة منه، وإنْ كانَ أحدثها البشرُ فكيف يحدثوها له وهو الذي أحدثهم؟ وإنْ جاز للمعدوم أن يحدث موجوداً[١٠] فما الذي ينكر منْ أنْ يكون العالم هو الـــذي أحـــدثَ نفسه؟ وكيف يحدث[١١] غيره من هو محتاج إلى أن[١] يحدث نفسه؟ وكيف يصـــحُّ أن يوصَـــف

---

[١] - في ح: ((العلم والمعلوم)).

[٢] - بياض في الأصل والتكملة عن ح.

[٣] - مطموس في الأصل والتكملة عن ح.

[٤] - زيادة عن ح.

[٥] - ((كقولنا: إنه شيء)): ليست في ح.

[٦] - في ح: ((وأنه ... وأنه ... وأنه)).

[٧] - ليست في ح.

[٨] - الأزل (eternity): هو استمرار الوجود في أزمنة مقدَّرة غير متناهية في جانب الماضي دوام الوجود في الماضي ، ويقابله الأبد: وهو الوجود في المستقبل ، والأزل نفيُ الأوَّلية ، وهو ماهية تقتضي اللامسبوقية بالغير . كشاف اصطلاحات الفنون / ١٤٣ .

[٩] - في ح: ((حق)).

[١٠] - ليست في ح.

[١١] - زيادة عن ح.

بالأزل من ذاته وصفاته محدَثات؟ فإنْ قال قائل: ((فإذا أثبتُّم له -تعالى- الصفات فهل يقولون[2]: إنَّها راجعة إلى الذات بنفسها[3] أم إلى معانٍ غير الذات؟)).

ففي هذه المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها: أنَّها ترجع إلى معانٍ غير الذات، وهو[4] قول المجسِّمة[5]، وهذا كفرٌ بحت، نعـوذُ بـالله منهم[6]؛ لأنَّهم جعلوا الباري-تعالى- حاملاً ومحمولاً وجوهراً تتعلَّق به الصفاتُ والأغـراض - تعالى الله عن قولهم-.

والوجه[7] الثاني : أَهْا -على اختلافها- ترجعُ إلى الذات لا إلى معنى غيرها زائد عليها بأنَّه عالِمٌ وأنه عِلْمٌ[8]، وأنه حياة ذات واحدة لا تغاير فيها[9]، وكذلك سائر صفات الذات، وهـذا قـول كـــبراء[10]

[٦٩/آ] الفلاسفة وزعمائهم، وإليه ذهب الشافعي[11]، وداود[12]، وجماعة من علماء // المسلمين.

---

[1] - في ح: ((من)).

[2] - في ح: ((تقولون)).

[3] - في ح: ((بعينها)).

[4] - ((ففي هذه .... وهو)): ليست في ح.

[5] - ويقال المجسِّمية : (sed pollowing anthoromorfshism) فرقة تقـول : عـن الله جسـم حقيقة ، فقيل : هو مركب من لحم ودم ، وهو قال مقاتل بن سليمان ، وقيل هو نور يتلألأ كالسـبيكة ... تعالى الله عن ذلك . كشاف اصطلاحات الفنون / ١٤٧٣ .

[6] - في ح: ((منه)).

[7] - في ح: ((والقول)).

[8] - ((وأنه علم)): ليست في ح.

[9] - في ح: ((وأه حي ذاته واحدة لا تغير فيها)).

[10] - في ح: ((أكثر)).

[11] - محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الهاشمي القرشي ، أبو عبد الله : أحد الأئمة الأربعة ، وإليه ينسب المذهب الشافعي . ولد سنة ١٥٠ هـ وتوفي سنة ٢٠٤ هـ . ترجمته في : الأعلام ٦ / ٢٦ .

[12] - هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري : إمام مجتهد تنسب إليه الظاهرية ، وهو أول من جهـر بالأخذ بظاهر النص والابتعاد عن التأويل والرأي والقياس ، توفي سنة ٢٧٠ هـ . الأعلام ٢ / ٣٣٣.

وقال قوم: ((لا نقولُ إنَّها[1] هو ولا إنَّها غيره))، فاعترض[2] عليهم مَنْ قال: ((إنَّها[3] غيرُ زائدة على الذات بأنْ قالوا[4]: ليس يُعْقل شيئان ليس أحدهما الآخر[5] ولا هو غيره)). فاعتَرض عليهم أصحاب هذا القول وقالوا: من أين استحال إثباتُ شيئين ليسَ أحدُهما هو[6] الآخر ولا هو غيره؟ فإن قلتم: لأنَّ هذا خلاف المعهود قلنا لكم : فكيفَ جاز لكم أنْ يكون العالِمُ هو العلم، والحياة هو الحيُّ، والقادر هو القدرة، وهذا كلّه خلافُ المعهودِ؟ فإن جاز هذا جاز لنا[7] إثبات شيئين لا يقال أنَّ أحدهما هو الآخر ولا هو غيره[8] وإنْ كان خلاف المعهود؟ قالوا: ونسألكم: هل

يجب إذا قام الدليل على صحة شيء[9] إثبات شيء حتَّى يكون[10] له نظير من المعهود أم لا؟ فإنْ أوجبتم أنه لا يصحُّ إثباتُ شيء حتَّى يكونَ له نظير من المعهود لزمكم أنْ يبطُلَ[11] قولكم: إنَّ العلمَ هو العالم، والحياةَ هو لحيُّ على ما قدَّمناه، ولزمكم ألا تثبتوا شيئاً ليس في زمانٍ ولا مكانٍ، ولا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء؛ لأنه كلَّه خلاف المعهود[12]. وإن وجبَ أَنْ يثبت الشيء إنْ دلَّ عليه الدليلُ من غير أن يوجد له نظير صحَّ قولنا: إن صفات الباري -تعالى وجلّ[13]- لا يقال:

[1] – في ح: ((تقولوا أنها هي هو)).

[2] – في ح: ((فإن اعترض)).

[3] – في ح: ((أنها)).

[4] – في ح: ((قال)).

[5] – في ح: ((لايعقل شيئان أحدهما ليس هو الآخر)).

[6] – زيادة عن ح.

[7] – في ح: ((و لم يجز لنا)).

[8] – الكلمة مطموسة في الأصل .

[9] – في ح: ((الشيء)).

[10] – ((إثبات شيء حتى يكون)): في ح: ((أن يبطل إذا لم يكن)).

[11] – في ح: ((بطلان)).

[12] – زيادة عن ح.

[13] – ليست في ح.

إنها هو ولا يقال[1] إنها غيره، كما صحَّ وصفُه بأشياء يُخالف جميعُها المعهود. قـــالوا: إن[2] قـــال قائل: فمن أين صحَّحتم قولكم وأبطلتم قول خصومكم من المعتزلة: إنَّ الله[3] عالِمٌ بلا علمٍ، قادرٌ بلا قدرة، ونحو ذلك، وقد استوى قولكم[4] وقولهم في أنه خلاف المعهود؟ فالجواب: إنا إنَّما قلنا: إنَّ قولنا هو الصحيح؛ لأنَّ قولنا مبني على أصل صحيح يجوز أنْ يوصفَ الله -تعالى- به، وقولهم مبنيٌّ على أصلٍ فاسد، وهو أن صفات الله تعالى[5] محدَثة، وهو أمر يُبْطله الشرع[6] والعَقْل. وأيضاً فإنَّ نصوص الشَّرع تصحِّح قولنا وتبطل قولهم، فإنَّ[7] الله -تعالى- قد أثبتَ لنفسهِ علماً في نص القرآن، وتواترت الأخبار عن النبي[8] -صلى الله عليه وسلم[9]- بأنَّ له قدرة وإرادة ونحو ذل، مما لا تقدر المعتزلة على دفعه. وإنَّما في قولنا شبهةٌ عرضت وقفنا عندها؛ فإذا صحَّ الأصل لم نزل[10] لشبهة تعرض في الـــ[تفريع، وأما قولهم ففاسد الأصل والتفريع معاً][11].

[٦٩/ب] //وأمَّا صفاتُ الأفعال كخالق، ورازق؛ فالقول فيها: إنَّ الباري -تعالى- لم يزل موصوفاً بهـــا؛ لأنَّه يستحيل أن يكون الباري -تعالى- في الأزل غير خالق وغير رازق، ثم صار كذلك، وإنَّما المحدَثات الخلق والرزق والمخلوق والمرزوق. فإن قيل: هذا يوجب عليكم تقدّم[12] العالم وأنَّه لم يزل موجوداً معَه، قلنا: لا يوجب[13] ذلك؛ لأنَّ الصفات في اللغة يوصَفُ بها[14] مَنْ فَعَل فيمـــا

---

[1] - زيادة عن ح.

[2] - في ح: ((فإن)).

[3] - في ح: (إنه)).

[4] - في ح: ((قولك)).

[5] - زيادة عن ح.

[6] - في ح: ((السماع)).

[7] - في ح: ((لأن)).

[8] - طمست (الـــ) من أول الكلمة .

[9] - في ح: ((عليه السلام)).

[10] - مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[11] - بياض في الأصل والتكملة عن ح.

[12] - في ح: ((القول بقدم)).

[13] - في ح: ((يجب)).

[14] - في ح: ((يوصف بها في اللغة)).

ومن يَفْعل في الحال، ومَنْ هو مريدٌ أن يَفْعَل في المستقبل، فيقال[1]: إنه[2] ضارب عمــــرو أمــــسِ وضاربٌ عَمْراً الآن، وضاربٌ[3] عمراً غداً، وهذا أشهر في اللغة العربية من أن يحتاج إلى شاهد.

---

[1] - في ح: ((يقال)).

[2] - في ح: ((زيد)).

[3] - في ح: ((فضارب)).

الباب السادس

في شرح قولهم : إنَّ[1] الباري –تعالى– لا يعلم[2] إلا نفسَه

هذا القول – عصمنا الله وإياك من الزَّلل– قد[3] أوهم كثيراً من الناس أنهم أرادوا به غير عالم بغيره. واستعظم قومٌ منهم أن يصفوه بهذا الصفة، فزعموا أنه عالم بالكليات[4] غير عالم بالجزئيات[5]. وزعم آخرون أنه عالم بعلم[6] الكلِّيات والجزئيّات بعلم كليٍّ، وهذا القول الثالث أقرَبُ أقوالهم إلى الحقِّ، وإن كان فيه موضع للتعقُّب.

وأمَّا القولان[7] الآخران، فقد اجتمع فيهما الخطأ الفاحش والجهل بصفات الباري –جلّ جلاله– وسوء التأوُّل[8] لكلامِ القدماء من الفلاسفة. ويجب علينا أولاً أن نبيِّن معنى قول الفلاسفة المتقدِّمين: إنَّ الباري –تعالى– لا يعلم إلا نفسَه، وأنَّهم لم يريدوا بذلك أنَّه جاهلٌ بغيرِه، ونوردُ[9] منْ كلامهم ما يدلّ على براءتهم مما توهَّمهُ[10] هؤلاء عليهم، ثمّ تناقضهم بعد ذلك فيما احتجوا به وبالله التوفيق.

(فصل)

---

[1] – في ح: ((أن)).

[2] – في ح: ((يعرف)).

[3] – ليست في ح.

[4] – الكلّيات : جمع كلّية مؤنث كلّي ، وهو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوُّره من وقوع شركة كثيرين فيه . كشاف اصطلاحات الفنون / ١٣٧٦ .

[5] – الجزئيات : جمع جزئية مؤنث جزء ، وهو ما يمنع نفس تصوُّره من وقوع الشركة فيه ، وجزئية الشيء هي بالنسبة إلى الكلي . التعريفات / ٨٠ .

[6] – ((عالم بعلم)): في ح: ((يعلم)).

[7] – في ح: ((الأولان)).

[8] – في ح: ((في صفات الله تعالى بسوء التأويل)).

[9] – في ح: فنوردوء)).

[10] – في ح: ((توهم)).

أمَّا قولهم: إنَّ الباري –تعالى– لا يُعْلم إلا نفسه فيحتمل أربعة معانٍ يقرب بعضُها مـــن بعض: أحدها أنَّ الوجود[1] نوعان: وجود مطلق ووجود مضاف؛ فالوجود المطلق هو الـــذي لا يفتقرُ إلى موجدٍ، ولا هو معلولٌ لِعلَّة هي أقدم منه. والوجودُ المضافُ هو الَّذي يفتقر إلى موجد يكـــــــــــــــــــــــون[2] علَّـــــــــــــــــــــــــــــة

[٧٠/آ] له.فالوجود المطلق // هو[3] الوجود[4] الذي يوصفُ به الباري –جلّ جلاله– لأنَّ الموجود المطلـــق الذي لا علة[5] لوجوده، والوجود المضاف: هو الذي يوصَفُ به سواه من الموجودات؛ لأنَّ وجودَ كلِّ موجودٍ[6] مقتَبسٌ من وجودِه، وتابعٌ له، ومتعلّق به[7]، حتّى أنه لو تُوَهِّم ارتفاعُ وجـــودِه –تعالى– لارتفعَ وجودُ كل شيء، لأجل هذا[8] شبهوا وجود الأشياء عنه بوجود نور الشمس عن الشمس؛ لأن الشمس[9] إذا ذهبت ذهب نورُها. و لم يريدوا بهذا الكلام تشبيهه[10] بالشَّمس على الحقيقةِ؛ لأنَّ الباري –تعالى عن أن يكون له نظير–، وإنَّما أرادوا بهذا تمثيل[11] افتقار الموجودات إلى وجوده على جهة التقريب من الأفهام، كما قالوا أيضاً: إنَّ وجودَ الموجودات عنه كوجود الكلام من المتكلم، [لا كـــ] [12]وجود الدار من البناء؛ لأنَّ الدار يمكن أن توجَدَ مع عدم البنَّاء[13]

---

[1] – الوجود : (Being) ثبوت العين ، أو ما به ينقسم الشيء إلى فاعل ومنفعل وإلى حادث وقـــديم ، أو هو : ما يصحُّ أن يُعْلَم ويُخبَر عنه . وينقسم الوجود إلى وجود عيني أي خارجي ، وإلى ذهني حقيقة أو لفظي وخطي مجازاً . كشاف اصطلاحات الفنون / ١٧٦٦ .

[2] – ((موجود يكون)): الكلمتان مطموستان في الأصل.

[3] – مطموسة في الأصل .

[4] – زيادة عن ح.

[5] – مطموسة .

[6] – في ح: ((شيء)).

[7] – مطموسة .

[8] – في ح: ((ولأجل هذا)) .

[9] – طمست (الـــ) من الكلمة .

[10] – في ح: ((تشبيهاً)).

[11] – في ح: ((المثل)).

[12] – مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

[13] – مطموسة في الأصل.

ولا يمكن أن يوجد شيء إلا بوجود الباري -تعالى-، فلما كان الباري -تعالى- هو [المـــ] [١] وجود الصحيح الوجود، كان وجود غيره لاحقاً بوجوده وتابعاً له، و لم يكن في الوجود إلاَّ هو في مصنوعاته [٢] صار الوجود [٣] من هذه الجهة كأنَّه موجود واحد [٤]، والمعلوم كأنَّه معلوم واحـــد، وصار إذا علمَ نفسَه فقد علم كلَّ وجود تابعٍ لوجوده.

والمعنى الثاني: أنَّ المعقول تتميم للعاقل وتتميم للجوهر [٥]، ولولا ذلك ما احتاج [٦] إلى أنْ يعقل [٧] غيره، وليس في [٨] [كثرة] [٩] معقولات العاقل دليل [١٠] على فضله، بل فيها دلالة على شـــدَّة نقصه على قدر كمال الشيء في جوهره تقل معقولاته، وعلى قدر نقصه تكثر معقولاته؛ لأجل هذا صار النقصُ لازماً لكل موجود دون الباري -تعالى- [لأنها كلَّها لا تنال الفضيلة والكمال إلا بعقلها الباري -جلَّ جلاله- فأقر بها] [١١] [منه] [١٢] وأكملها وأقلُّها نقصاً، لأنه لا يحتـــاج في كمال جوهره إلى أكثر من عَقْله العلَّة الأولى، وكلَّما [١٣] انحطّت مراتبُ الموجودات كثر نقصُها واحتاج كلُّ واحدٍ منها في كمال جوهره إلى أن يعقل كل موجود قبلَه مع [١٤] عقله العلَّة الأولى. ولا يمكنُه عقل العلة حتَّى يعقل الوسائط التي بينه وبينها، فلمّا كان الباري -تعالى- هو نهايـــة

---

[١] - طمس بعض الكلمة .

[٢] - في ح: ((ومصنوعاته)).

[٣] - في ح: ((الموجود)).

[٤] - زيادة عن ح.

[٥] - في ح: ((بتتميم العاقل وتكميل لجوهره)).

[٦] - في ح: ((احتجنا)).

[٧] - في ح: ((نعقل)).

[٨] - ليست في ح.

[٩] - مطموسة في الأصل.

[١٠] - في ح: ((دليلا)).

[١١] - ليست في ح.

[١٢] - مطموسة .

[١٣] - في ح: ((فكلما)).

[١٤] - في ح: ((في)).

الكمال كان[1] غنياً عن أنْ يُعقل غيره[2]، //كان إذا[3] عقل نفسه فقد عقل سواه[4]. [٧٠/ب]

والمعنى الثالث : قد ذكرناه في باب شرح قولهم: إنَّ الأعداد دوائر وهميَّة عند شرْح[5] قَوْل أرسطو: إنَّ الباري –تعالى– علَّة الأشياء على أنه فاعلٌ لها، وعلى انه غايةٌ لها، وعلى أنَّه صورة لها. وذكرنا أنه لم يُرد الصورة التي هي شكل وتخطيط، ولا الصورة التي هي النَّوع؛ لأنه يوصَفُ بالصورة، وقلنا: إنَّ معنى ذلك أنَّ وجودَ غيره لَّما كان مقتبساً من وجوده صار من هذه الجهة كأنَّه صورة للموجودات، إذا كانت إنما توجد بوجوده كما يوجد المصور بصورته، وصار وجودها[6] كالجنس الذي يجمع الأنواع والأشخاص، وإن كان الباري تعالى يتنزَّه عن أن يوصَفَ بجنس أو نوع أو شخص، ولكنه تمثيلٌ[7] وتقريبٌ لا حقيقةٌ، فيصير المعلوم من هذه الجهة أيضاً[8] واحداً.

والمعنى الرابع: أنَّ الإنسان لا يعلم الأشياء بذاتِه وجوهره ، ولو علمها بذلك[9] لكانت ذاتُه عالمةً أبداً و لم يحتج إلى اكتساب العلم، وإنما يعلمُ الأشياء بأمورٍ زائدة على ذاته يتَّخذها آلاتٍ يتوصَّل بها إلى نَيْل معقولاته، وهي الحواسُّ الخمس. والمعقولات الأُول التي يجدها مذكورة[10] في نفسه ولا يدري من أين حصلت له، فبهذين الصنفين من الآلات يتوصَّل إلى اكتساب المعارف[11] التي يتجوهر[1] بها، ويحصل له[2] عَقْل مستفاد. والباري –تعالى– لا يوصَفُ

---

[1] – مطموسة .
[2] –بياض في الأصل والتكملة عن ح.
[3] – زيادة عن ح.
[4] – في ح: ((ما سواه)).
[5] – في ح: ((شرحنا)).
[6] – في ح: ((وجوده)).
[7] – في ح: ((بتمثيل)).
[8] – زيادة عن ح.
[9] – في ح: ((علمها بذاته وجوهره)).
[10] – في ح: ((مركوزة)).
[11] – في ح: ((المعاني)).

بأنه يعلَمُ الأشياء بهذه الصفة -جلّ[3] عن ذلك- وإذا استحال أن يعلَمَ الأشياءَ على هذا السبيل[4] صحَّ أنَّ علمَه ذاتيٌّ ليس باكتساب. وإذا استحال أن يوصف بأنَّ علمه شيء زائد على ذاته كانت ذاته هي العلم بعينه. وإذا لم يصحَّ أن يوصَف بأنه مفتقر إلى غيره بل كل شيء مفتقر إليه صحَّ أن العالِم والعِلم والمعلوم منْه شيءٌ واحد، بخلاف ما نعقله من أنفسنا. وإذا ثبت هذا بالدلائل التي يظهر[5] إليها صار إذا علم نفسه فقد علم كل شيء.

(فصل)

[٧١/آ] مما يدل على اعتقاد كبراء[6] الفلاسفة وجلّتهم[7] أن الباري -تعالى- عالم // بكل شيء، لا تغيب عنه مقدار الذرَّة وما هو ألطف منها، وأنَّه عالم بضمائر النفوس ووساوس الصدور، مع قولهم: إنه لا يعرف إلاَّ نفسه. قولهم[8]: إنَّ الباري -تعالى- موجود[9] مع كل شيء، يريدون أنَّ الوحْدة السارية منه -تعالى- بها حَصَل لكل موجود ذاتٌ ينفصل بها عن ذات أخرى وبها يهوى كلّ منهوٍ[10]، فكيف يُتَوَهَّم[11] على مَنْ يعتقد هذا أن يقول: إنَّ الباري -تعالى- يجهل شيئاً أو يغيب شيء؟ وهذا إثبات الشيء ونقيضه معاً؟

---

[1] - في ح: ((تجوهر)).

[2] - ليست في ح.

[3] - ليست في ح.

[4] - في ح: ((هذه الصفة)).

[5] - في ح: ((نضطر)).

[6] - ليست في ح.

[7] - في ح: ((وذكرهم)).

[8] - في ح: ((فقولهم)).

[9] - ليست في ح.

[10] - في ح: ((يتهيأ كل متهيء)).

[11] - في ح: ((يتم)).

ومن ذلك قولهم: إنَّ الباري -تعالى- عقل متجرِّد عن المادة بخلاف ما يوصَف من أنه عَقْل إذا كان لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء[1]. وإذا كان عندهم عقلاً متجرِّداً من[2] المادَّة لم يخفَ عنه شيء؛ لأنَّ المانع لنا من إدراك الأشياء إنَّما هو المادة.

ومن ذلك قولهم: إنَّ العاقل والعقلَ والمعقولَ منه شيء واحد، وكذلك العالم والعلم والمعلوم منه[3] شيء واحد، فذاته -عندهم- عَقْل وعِلْم، فكيف يُتَوهَّم على منْ ذاته عَقْل وعلْم أنْ يغيب عنه شيء.

ومن ذلك قولهم: إنَّ الغرضَ في العلم القربُ من الله -تعالى- في الصفات، وقولهم في حدِّ الفلسفة: ((إنَّ معناها التشبّه بالله -تعالى-))[4] بمقدار طاقة الإنسان، فصحَّ[5] بهذا أنه -تعالى- العالم[6] على الإطلاق، وأنَّ علمه هو العِلْمُ على الإطلاق .

ومن ذلك قول أفلاطون في كتاب (طيماوس) حين[7] تكلَّم في العوالم العالية فذكر فضلها، ثمَّ قال: ((وهذا ليس لنا[8] في عالمنا هذا، بل لو[9] عسى أنا في العوالم العالية، إذا نحن تهذَّبنا، فجزنا الأفلاك السبعة وحركاتها بتطلعنا، وجزنا عالم النفس بتهذيبنا[10] حتى نحلَّ في عالم العقل الذي لا تخفى عليه خافية، ولا تجوزه صورة، وليس فيه زمان ولا مكان ولا حركة ولا كيفية، ولا هَيولى. بل الأشياء فيه حقائق مجرَّدة مكشوفة، ليس فيه قوَّة، بل الصورة فيه ثابتة وراجعة على نفسها وغيرها[11] لما فيه من مطالعة الباري -عزَّ وجلّ- لها)).

---

[1] - في ح: ((لا يشبهه شيء، ولا يشبه شيء)).

[2] - في ح: ((مجرداً عن)).

[3] - زيادة عن ح.

[4] - كشاف اصطلاحات الفنون / ١٢٨٧ . قال التهانوي : ((والفلسفة الأولى هي العلم الإلهي)) .

[5] - في ح: ((فيصح)).

[6] - في ح: ((عالم)).

[7] - في ح: ((حيث)).

[8] - زيادة عن ح.

[9] - زيادة عن ح.

[10] - في ح: ((فهذبنا)).

[11] - في ح: ((أنفسها وذواتها)).

وقال في موضع آخر: ((وهو أن ينفي عن نفسه أن يتوهم عليه القول بأزلية[١] العالم وإنما [٧١/ب] نريد[٢] //بقولنا: إنَّ العالم لم يزل، إنَّ العوالم قد كانت مصورات عند الباري -عزَّ وجلّ[٣]- متمثلات بالقوة قبل كونها، وذلك أنَّ الباري -تعالى- لم يزل متطلِّعاً إليها، ناظراً إلى ذاته، عارفاً بوحدانيته، فترداد[٤] على ذاته بالمعرفة هو عالم العقل المطابق له، فيه الصور محضة)). وهذا الكلام -وإنْ كان فيه ما يحتاج إلى التعقُّب- فقد صحَّ منه أنَّ مذهبه أنَّ الباري -جلَّ جلاله[٥]- عالم بالأشياء قبل كونها، بخلاف ما يُتَوهَّم عليه.

ومما يدلُّ ذلك أيضاً من مذهبه[٦] قوله في النواميس: ((بل هي شيء[٧] أعون على صلاح أمر كل واحدٍ من الناس وأمر جماعتهم من أن يعلموا ويتقدوا ثلاثة آراء، ولا أضرَّ من أن يجهلوها ويعتقدوا خلافها: أحدها: أن يعلموا أن للأشياء صانعاً، والثاني: أن يعلموا أنه لا يُغْفل شيئاً ولا يفوته شيء، بل كل الأشياء تحت[٨] علمه وتحت عنايته وتدبيره؛ والثالث: أنه لا يرضيه ولا يقبل من أحدٍ أن يخطئ خطيئةً يتعمَّدها على أن يقيم بإزائها قرباناً إليه فيغفر له، بل إنَّما يقبل قربانه إذا عمل عملاً صالحاً))، ثم قال : ((وهذه معانٍ إنَّما معدِنها وموضع تعلُّمها من علم الأمور الإلهية، وهو يسمَّى باليونانية (ناولينا[٩]) .

ومما يدلُّ على ذلك من مذاهبهم اعتقادُهم وتصريحهم بأنَّ العالم إنسان كبير، كما أنَّ الإنسان عالم صغير، فكما أنَّ المحسوسات تصل إلى النفس الجزئية بتوسُّع الحواسِّ الجِسْمانية بلا زمان فتنطبع صورها في العقل الجزئي الهيولانيّ، فكذلك العالم الذي هو الإنسان الكبير[١٠] أشياء

---

[١] - مطموس في الأصل، والتكملة عن ح.

[٢] - مطموس في الأصل، والتكملة عن ح.

[٣] - في ح: ((تعالى)).

[٤] - في ح: ((غير زائد)).

[٥] - في ح: ((تعالى)).

[٦] - ((من مذهبه)): ليست في ح.

[٧] - في ح: ((ما من شيء)).

[٨] - في ح: ((في)).

[٩] - في ح: ((أثولوجيا)).

[١٠] - في ح: ((إنسان كبير)).

هي بمنـــزلة[1] الحواس النفسية الكليَّة التي هي نفس الإنسان الأكبر، يتصل بها من قبلها أحـــوال العالم بلا زمان. وإذا اتصلت بالنفس الكليَّة اتصلت بالعقل الكليّ كاتصالها بالعقل الجزئيّ، وإذا اتصلت بالعقل الكليّ اتصلت بالباري -جلَّ [2]وتعالى- لأنَّ العقل الكليّ لا واسطة بينه وبين الله -تعالى-. فهذه جُمَل من كلامهم تدلّ مَنْ تأمَّلها على براءتهم من سوء تأويل من نسب إليهم القول بأنَّ[3] الباري لا يعلم الأشياء ولا يعلم إلا نفسه[4].

(**فصل**)

وقد احتجَّ من زعم أنَّ[5] الله -تعالى- لا يعلم الأشياء [بأنْ قال: ((إنَّما اســتحال] [6] أن يوصف بأنَّه يعلم // الأشياء؛ لأنَّ العلم[7] بالأشياء يُحتاج فيه إلى إدراك الحواس وتقديم المقدِّمات التي بها يُتَوصَّل إلى معرفة الكليَّات من الجزئيات، وفيه كمال العالم، ويُحتاج فيـــه إلى تصـــوّر وتخيُّل، والباري -سبحانه- جلَّ[8] عن أنْ يوصَف بأنَّ يتصوَّر شيئاً أو يتخيَّله، أو أنه[9] ذو حواس يتوصل بها إلى معرفة شيء، أو يحتاج إلى مقدمات ، وأنَّ غيره يفيده كمالاً في ذاته. بل هو مفيد الكمال لكل كامل على مقدار مرتبته، وهو غنيٌّ عن غيره، وغيره مفتقر إليه. ففي وصفنا له بأنه يعلم غيره نقص له لا كمال)). [آ/٧٢]

جوابنا[10] عن هذا أن نقول لهم: هل تزعمون أن الباري -تعالى- يشبه البشر في ذاتـــه وصفاته، أم هو مخالفٌ لهم؟ فإنْ زعموا أنه مشبه لهم بالذات والصفات أو في بعض ذلك، لزم[11]

[1] - في ح: ((تماثل)).
[2] - ((جلّ و)): ليست في ح.
[3] - في ح: ((قولهم أن)).
[4] - ((ولا يعلم إلا نفسه)): زيادة عن ح.
[5] - طمس بعض الكلمة في الأصل.
[6] - طمس في الأصل والتكملة عن ح.
[7] - في ح: ((العالم)).
[8] - في ح: ((تعالى يجل)).
[9] - زيادة عن ح.
[10] - في ح: ((وجوابنا)).
[11] - في ح: ((لزمهم)).

أن يلحقه من النقص ما يلحق البشرَ، وأن يلزمه من الحدوث ما يلزم سائر الأشياء. وإنْ قـــالوا: إنه مخالف للبشر، لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء، قلنا لهم: فمن أين قستم علمَه على علمكـــم[1]، وأوجبتم أنَّه إنْ كان عالماً لزم أن يعلم باستنباط ومقدمات، واحتاج إلى حواس؟، وما تنكـــرون أن يكون يعلم الأشياء بنوع آخر من العلم لا يكيَّف، ولا يشبه علم البشر؟ وما الذي تبطلون به هذا؟ فإنْ قالوا: لا يُعْقل عِلْمٌ إلاَّ بهذه الطرق لزمَهم تشبيه الباري -تعالى[2]- بمخلوقاته، وقلنا لهم: من أين زعمتم أنَّه عالمٌ، وأنه عِلْم، وأنه معلوم شيء واحد لا تغاير فيه؟ وكذلك إنَّه عاقل، وإنه عَقْل، وإنه معقولٌ شيء واحد من صفاته وهذا غير معقول فيما نعْهده من أنفسنا؟ ويقال لهـــم كذلك: لا نعقل موجوداً إلاَّ أن يكون جوهراً حاملاً للأعراض، أو عَرَضاً محمولاً في جَـــوْهر، فاحْكموا على الباري -تعالى وجلّ[3]- أنَّه جوهر من جنس الجواهر المعقولة ولا فرق.

ويقال لمن زعم منهم أنه يعلم الكليات ولا يعلم الجزئيات: من أين فرَّقتم بين الأمرين؟ فإنْ قالوا: لأنَّ الجزئيات تدخل تحت الزمان وتتغيَّر بتغيُّره، ويحتاج[4] في معرفتـــها إلى الحـــواس الخمس، والكليات التي هي الأنواعُ والأجناسُ لا تدخل تحت الزمان ولا تتغيَّـــر بتغيُّـــره، ولا يحتـــــــــــــــــــــــــاج[5] في معرفتـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــها

[٧٢/ب] // إلى الحواس الخمس[6].

وجوابنا عن هذا أن نقول: ألستم تعلمون أنَّ الإنسان إنَّما يعلمُ الكليـــات بمشـــاهدة[7] الجزئيات الواقعة تحت الزمان، والاستدلال عليها بالمقدِّمات الغريزيَّات؟، فهل تزعمون أنَّ الله -تعالى- يدرك الكليات بهذا السبيل؟ فإن قالوا: نعم شبَّهوه بالبشر، وقلنا لهم: إذا جاز عندكم أن يشبه البشر في علم الكليات فما الذي يمنعُه أن يشبههم[8] في علم الجزئيَّات؟ وإن قالوا: لا يجـــوز

[1] - في ح: ((علمهم)).
[2] - في ح: ((عزّ وجلّ)).
[3] - ((وجل)): ليست في ح.
[4] - في ح: ((تحتاج)).
[5] - في ح: ((تحتاج)).
[6] - زيادة عن ح.
[7] - في الأصل : ((بمشاهد)) .
[8] - في ح: ((يشبهه)).

أن يعلم الكليات على نحو ما يعلمه البشر؛ وإنَّما يعلمُها بنوعٍ آخرَ من العلم لا يكيَّف ولا يشبه علم البشر. قلنا: فما المانع أن يعلم الجزئيات بهذا العلم[١] ولا فرق.

وعمدة هذا الباب وغيره من الكلام في صفات الله -تعالى- أن تجعل أملك[٢] أنَّ الباري -سبحانه[٣]- لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء، وتجتهد في أنْ تعلم هذه الجملة بالبراهين الواضحة. فإذا تقررت في نفسك سقطتْ عنكَ هذه الوساوس كلُّها؛ لأنَّ الذين غلطوا في هذه المعاني إنَّما عَرَض لهم الغَلَطُ[٤]؛ لأنَّهم يقيسون الله -تعالى- بالبشر، ويشبهون صفاته بصفاتهم[٥].

وقد أثبتت شريعتنا الحنيفيَّة التي شرَّفنا الله -تعالى- بها أنَّ الله عالِمٌ بكبير الأشياء وصغيرها، لا يعزب[٦] عنه مثقال ذرَّةٍ في السماوات ولا في الأرض، وأنه يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وما تسقط من ورقة إلا يعلمها، ولا حبَّة في ظلمات الأرض ولا رَطْب ولا يابسٍ إلا في كتاب مبين. وهذه صفة الكمال التي تليق بالله -تعالى-؛ لا ما زعمه هؤلاء المبطلون. وقد ذكرنا من كلام الفلاسفة المتقدمين ما يطابق هذا الذي ورد به شرعُنا[٧]. وقد قلت في ذلك[٨] [من البسيط][٩]:

يا واصفاً[١٠] ربَّه بجهل	لم تقدر[١٢] الله حقَّ قدره
كيف يفوت الإله علمٌ[١١]	بسرِّ مخلوقه وجهره ؟

---

١ - ((قلنا ..... العلم)): زيادة عن ح.

٢ - مطموسة في الأصل والتكملة عن ح.

٣ - ليست في ح.

٤ - ((لأن .... الغلط)): ليست في ح.

٥ - في ح: ((بصفاته)).

٦ - في ح: ((يغيب)).

٧ - في ح: ((وردت به شريعتنا)).

٨ - مجموعه الشعري ١٠١، هي في الحدائق العالية /٦٠.

٩ - زيادة عن ح.

١٠ - في الأصل: ((وصفاً)) .

١١ - في ح: ((علمه)).

١٢ - في ح: ((يقدر)).

وهو محيطٌ بكلِّ شيء وكلُّها[1] كائنٌ بأمره ؟

[1] – في شعره المجموع: ((وكله))، وكذلك في ح.

الباب السابع

(في إقامة البراهين على أنَّ النفس الناطقة حيَّةٌ بعد مفارقة الجسد)

النفوس ثلاثة: نباتية، وحيوانية، وناطقة. فأمَّا النفس النباتية والنفس الحيوانية فلا نعلم خلافاً من عدمها بعد الجسم، وإنَّما وقع الخلاف في النفس // الناطقة، وهي العاقلة المميِّزة. [٧٣/آ] فزعم قومٌ أنَّها تعدم عند فراقها الجسم، كعدم النباتية والحيوانية. وقال قومٌ: إنَّها باقيةٌ حيَّةٌ لا عدمَ لها، وهو مذهب سقراط، وأرسطو، وأفلاطون، وسائر[1] زعماء الفلاسفة، وعلى ذلك تدلُّ الشرائع كلُّها، وأنا أذكر جملة من البراهين الفلسفيَّة على تبايُنها؛ لأنَّ الشَّرعية لا تليق بهذا الموضع، وبالله التوفيق[2].

برهان أوَّل[3]: مَيْل الإنسان إلى الشهواتِ الطبيعيَّة، وانغماره في اللَّذات[4] الجسدية تمنعه من تصوُّر الحقائق وقبول المعارف، وتُكسب ذهنَه بلادة. وإقلالُه من ذلك يفيد ذهنَه حدَّة، ويعينه على قبول المعارف وتصوُّر الحقائق، فدلَّ ذلك على أنَّ المادة الطبيعية آفة النفس[5] الناطقة، وأنَّها كلَّما انسلخَتْ منْها كانتْ أكثرَ تمييزاً وأصحَّ[6] معرفة، وينتج من هذه المقدّمات أن تكونَ عند الموت أصحَّ تمييزاً وأبصر للحقائق، لانسلاخها من جميع المادَّة، ولا يكون التمييز والتصوّر إلا لحيٍّ، فالنفسُ إذاً حيَّة بعد موت[7] الجسم. وقد وافق هذا البرهان الفلسفي من نصوص شرْعنا قول الله -تعالى-: (لقد كنتَ في غَفْلةٍ منْ هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد) [ق: ٢٢]؛ وقول نبيّنا -عليه السلام-: ((الناس نيامٌ فإذا ماتوا انتبهوا)) [8].

---

[1] - ((سقراط.... وسائر)): زيادة عن ح.

[2] - ((وبالله التوفيق)): ليست في ح.

[3] - في ح: ((البرهان الأول)).

[4] - ((وانغماره في اللَّذات)): في ح: ((والأهواء واللذات)).

[5] - ((أن المادة الطبيعية آفة للنفس)): في ح: ((إذابة الطبيعة للنفس)).

[6] - في ح: ((أوضح)).

[7] - ليست في ح.

[8] - بل هو قول على كرم الله وجه. انظر الحدائق ص٦٢، ح٢..

برهانٌ ثانٍ[١]: كلُّ موجودٍ بالفعل من الأشياء الطبيعيَّة، فقد كان موجوداً بالقوَّة، وكلُّما كان موجوداً بالقوَّة ثمّ وُجِدَ بالفعل فمَخْرَجُه[٢] إلى الوجودِ شيء آخر هو موجود بالفعل؛ كالماء الَّذي هو باردٌ بالقوَّة ويخرجه إلى الحرارةِ بالفعل النَّار التي هي حارَّة بالفعل. وهذا اضطرار إذ لا يصحُّ أنْ موجِدَ الشيءُ نفسه، ولا يصحُّ أيضاً أنْ يخرجَه من الوجود بالقوَّة إلى الوجود بالفعل ما هو موجود بالقوَّة، لأنَّهما[٣] قد تساويا في العَدَم، وكلُّ واحد منهما مفتقر إلى موجـــودٍ[٤]. وإذا استحال الأمران صحَّ أنّ يخرجَ[٥] الشيء من القوَّة إلى الفعل لا يكون إلا غيره، ولا إلاّ موجـــوداً بالفعـــــــــــــــل. وإذا ثبـــــــــــــــــــت هـــــــــــــــــــذا

[٧٣/ب] قلنا: إنَّ بعض الأجسام حيٌّ بالقوَّة [لم يصر حياً بالفعل فمخرجه إلى الحياة][٦] // جَوْهر آخـــر غيره حيٌّ بالفعل. والجسم أيضاً[٧] إنَّما يصير حيَّاً بمقارنة النفس له، فالنفس إذاً حيَّة بالفعل، ومن هو حيٌّ بالفعل لا يعدم الحياةَ، فالنفس -إذاً- لا تعدَم الحياة.

برهان ثالث[٨]: نفوسنا الناطقة إنَّما تفتقر إلى الحواس الجسدية ما دامت عارية من الصور العقلية، فإذا حصلت فيها صورةٌ من الصور العقليَّة لم تحتج إلى استعمال الحاسَّة الـــتي كانـــت تتوصل بها إليها؛ فدلَّ ذلك على أنَّ للنفس استقلالاً بذاتها تستغني به عن الجسم، وأنَّ أعضـــاء الجسم إنَّما هي آلاتٌ تلتقط بها معارفَها، فأنتج من ذلـــك أنَّ الـــنفسَ الناطقـــة إذا تجـــوهرت بالمعارف[٩]، وحصل لها العَقل المستفاد، لم تحتج إلى التعلُّق بالجسم.

---

[١] - في ح: ((البرهان الثاني)).

[٢] - في ح: ((يخرجه)).

[٣] - في ح: ((فإنهما)).

[٤] - في ح: ((موجد)).

[٥] - في ح: ((مخرج)).

[٦] - طمس في الأصل والتكملة عن ح.

[٧] - زيادة عن ح.

[٨] - في ح: ((البرهان الثالث)).

[٩] - ليست في ح.

برهان رابع[1]: نفوسنا تجدُ الأشياء الهيولانية مصوَّرة في ذاتها عند مغيب الأشياء المصوَّرة عن حواسِّنا. وكذلك نرى الأشياء في حال نومنا، وما تراه نفوسنا من ذلك في حالتي[2] اليقظة والنَّوم إنَّما هي صورة مجرَّدة من هيولاتها[3]، فثبت بذلك أنَّ الصور لها وجودان: وجودٌ في الهيولى، ووجود خُلِق من[4] الهيولى، ولولا ذلك لم يُسْتنكر وجود الإنسان بعد الموت صورة مجرَّدة من الهيولى، و لم يمنع من ذلك مانع.

برهان خامس[5]: تجد الإنسان بالمشاهدة يبدأ طفلاً لا يعلم شيئاً، ثمَّ لا يزال كلَّما نشاء يترقى في المعارف وتكثر المعقولات في نفسه، حتى يصيرَ فيلسوفاً حكيماً، فلا يخلو ما يستفيد[6] من التميّز والمعرفة أن يكون من قِبَل جسمه فقط، أو من قبلِ نفْسه فقط، أو من قبلهما معاً. فإنْ كان من قِبَل جسْمه فيجب أن يكون الإنسان كلَّما[7] ضَخُم جسمُه وكثرتْ مادَّته، كانَ أبعدَ بقبول[8] المعارف، وكلما ضأل وقلت مادته كان أبعد عن قبول المعارف[9]، ونحن نجد الأمر بعكس ذلك، لأنا نرى مَنْ به الشَّلال[10] والذُّبول ينقصُ جسمه كلَّ يوم، وذهنه باقٍ على كماله إلى أنْ تفارقه النفس، فبطل[11] هذا الدليل [أن يكون ذلك من قبل جسمة بنحو هذا الدليل يبطل أن] [12] يكون من قبل نفسه // [آ/٧٤] وجسمه معاً. فإذن[13] ما يستفيده الإنسان[1] من التمييز والمعارف [إنما هو من النفس فقط،

---

[1] – في ح: ((البرهان الرابع)).

[2] – في ح: ((حالي)).

[3] – في ح: ((هيولاها)).

[4] – في ح: ((خلو عن)).

[5] – في ح: ((البرهان الخامس)).

[6] – في ح: ((يستفيده)).

[7] – في ح: ((مهما)).

[8] – في ح: ((أشد تميؤاً لقبول)).

[9] – ((وكلما .... المعارف)): زيادة عن ح.

[10] – في ح: ((السّل)).

[11] – في ح: ((فيبطل)).

[12] – طمس في الأصل والتكملة عن ح.

[13] – في ح: ((فإذاً)).

ولاحظ في ذلك للجسم أكثر من أنه آلة لها بمنزلة الآلات للصناعة، ولا يصح وجـود التمييـز والمعارف] [٢] من موات ، وإنَّما يصحُّ وجودُهما من حيٍّ . فالنَّفْس إذن حيَّـة بـالطَّبع ؛ لأنَّ في طبيعتها قبول العلوم والمعارف . والجسمُ مواتٌ بالطبع ؛ إذْ ليس في طبعه قبول شيء من ذلك ، فبان بالبرهان أنَّ الإنسان مركَّب من جوهرين: أحدهما: حيٌّ بالطبع وهو النفس. والآخر[٣] موات بالطبع وهو الجسم. وأنهما لـمّا افترقا عرض لكل واحد منهما عَرَض منْ قِبَلِ صاحبِه، [فعرض للجسم الحياة التي هي الحِسُّ من قبل النفس، وعرض للنفس[٤] الموت الذي يُراد به الجهل من قبل الجسم] [٥]. فالنَّفسُ – إذاً — حيَّةٌ بالطبع ميّتة بالعَرَض، والجسم ميِّت بالطبع حيٌّ بالعرض. فـإذا انفصل كلٌّ واحدٍ منْهما من صاحِبه خلص للجسم الموت المحضُ الذي هو طبعُه، وفارقته الحياة العَرَضيَّة التي كان استفادها من النفس، وخلص للنفس الحياة المحضة التي هي طبعها، وفارقها الموت العرضي الذي كان عرضاً لها من قبل استغراقها في الجسم.

برهان سادس[٦]: النفس الناطقة تُنَاقِض النفسَ الحيوانيَّة؛ لأنَّها ترغب في كَسْب الفضايل واطِّراح الرذايل، وتزهد في اللذَّات الجسدية وترغب في اللذات العقليَّة. والنفسُ الحيوانيَّة بضـدِّ ذلـك؛ ولذلك سُمِّيت بهيميَّة. فإنْ كانَ لا بقاء[٧] للنفس الناطقة بعد فراق الجسد ولا لها حياة أخرى تجني فيها ثمرةَ تَسْعى فيه وتحضّ[٨] عليه، فالنفس الحيوانيَّة [إذاً أشرف من الناطقة، وما تأمر به الـنفس الحيوانية] [٩] من استغراقها في الشَّهوات هو الصَّوابُ والعقل، وما تأمر به النفس الناطقة هو الخطأ والجَهْل، وهذا قلبُ المعقول وعكس لما تقتضيه الحكمة.

---

[١] – زيادة عن ح.

[٢] – زيادة عن ح.

[٣] – في ح: ((والثاني)).

[٤] – سقطت من المتن وكتبت في الهامش .

[٥] – ليست في ح.

[٦] – في ح: ((البرهان السادس)).

[٧] – في ح: ((لائقاً)).

[٨] – في ح: ((تحرص)).

[٩] – زيادة عن ح.

برهان سابع[١]: كل شيء مركَّب من بسائط فإنه ينحلّ إلى بسائط. والإنسان مركَّب من سببين[٢]: رُوحانيّ وجِسماني، ونحن نرى الإنسان إذا مات لحق جسمُه بجسماني مثله، فكذلك روحانيّته يجب أن تلحق بروحانيٍّ مثلها. وقد صحَّ -بما قدَّمناه في البراهين السالفة- أنَّ ذلك الروحاني هو الذي يُفيد جسمَه الحياةَ، وأنه حيٌّ بالفعل، فهو -إذن- حيٌّ بعد مفارقة الجسم لا يعدم الحياة[٣].

[٧٤/ب] **برهان ثامن**[٤]: // معنى الحياة الجسديَّة عند[٥] مقارنة النفس للجسم واستعمالها إيَّاه، ومعنى الموت: مفارقة النفس إيَّاه وتركها استعماله.

وقال مَنْ زعم أن النفس هالكة بهلاك الجسم: ((معنى الحياة[٦] أن تكون النفس ذات حسٍّ، ومعنى الموت أن تَعدِم الحسَّ)). فنسألهم عن الحسّ الموجود للنفس طول مقاربتها للجسم[٧]: هل هو ذاتيٌّ لها أو عَرَضي فيها[٨] ؟ فإن كان ذاتيًّا لها بطل أن تُعْدَم الحسَّ بعد مفارقتها للجسم[٩]، وإن كان عرضيًّا فيها[١٠] فلا يخلو مِنْ أن يكون استفادته من الجسم أو من جوهر آخرَ مصاحبٍ له. فإنْ كان الجسمُ هو الذي يفيدها الحسّ وجب ألا يُعْدَم الجسم الحس[١١] إذا فارقته النفس ، وهذا خلاف ما نُشَاهد[١٢] من حالها وحال جسمها، وإنْ كانت النفس إنما ستفيد الحسَّ من جوهر آخر روحانيٍّ متّصل بها وجب أن نسألهم عن ذلك الجوهر الآخر: هل هو حسَّاس

---

[١] - في ح: ((البرهان السابع)).

[٢] - في ح: ((شيئين)).

[٣] - ((لا يعدم الحياة)): مطموس في الأصل والتكملة عن ح..

[٤] - في ح: ((الثامن)).

[٥] - في ح: ((عندنا هو)).

[٦] - سقطت من المتن وكتبت في الهامش .

[٧] - في ح: ((مقارنتها للجسد)).

[٨] - ليست في ح.

[٩] - في ح: ((للجسد)).

[١٠] - ليست في ح.

[١١] - زيادة عن ح.

[١٢] - في ح: ((وهذا ضد ما نشاهده)).

بذاته أم بجوهرٍ آخر أيضاً؟ ويستمرُّ ذلك إلى ما لا نهايةَ له، وما لا نهاية له[1] بالعقل فمُحـــال[2]، فثبت أن النفس حسَّاسة بذاتها وجوهرها. وما كان حساساً بذاته وجوهره بطل أن يعدم الحياة فالنفس -إذن[3]- حيَّة بعد فراق الجسم.

وقد استدلَّ الحكماء على بقاء النفس الناطقة بأدلَّة كثيرة غير هذه، وفيما ذكرناه منـــها مُقْنع، وبالله التوفيق.

كملت المسألة الفلسفية والحمد لله كثيراً[4]

---

[1] - زيادة عن ح.

[2] - في ح: ((بالفعل محال)).

[3] - في ح: ((إذاً)).

[4] - في ح: ((تم الكتاب بحمد الله وعونه وتوفيقه والحمد لله وصلاته على سيدنا محمد وآله وصحبه وســـلامه، انتهى)).

الرسالة الثامنة عشرة

في تحقيق تصحيحِ عطف جملة التصليةِ على جملة الحمد له

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على النبي محمد و كرّم و آله و سلم

قال الفقيه الأستاذ أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي –رحمه الله–: سألتني –قرَّر الله لديك الحق و مكَّنه، وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه– عن قول الكتَّاب في صدور كتبهم: بسمِ الله الرحمن الرحيم، وصلَّى اللهُ على محمَّد، و ذكرتَ أنَّ قوماً من نحويّي زمانِنا [ينكرون عطف الصلاة على البسملة][1] فكنت[2] أُخبِرْتُ بذلك قديماً// فحسبتُ أنَّهم إنَّما يتعلَّقون في إنكاره أنَّه[3] أمرٌ لم تردْ فيه سنَّة مأثورة، وأنّه شيء أحدثه الكتَّاب، حتَّى أخبرني مخبر أنه فاسد عندهم في الإعراب، وليسوا ينكرونه من أجل أنه [شيء][4] محدَث عند الكتَّاب، و أخبروني أنَّ الصواب [آ/٧٥]

–عندهم– إسقاط الواو، ورأيت في ذلك[5] نصَّاً في رسائل بعضهم، ورأيت بعضَهم يكتب في صدور كُتُبه: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلوات[6] على نبيه الكريم.

و قد تأملت الأمر الذي حملهم على ذلك[7] إنكاره فلم أجد شيئاً يمكن أن يتعلَّقوا به إلَّا أمرين:

أحدهما: أنَّ المعطوف حكمه أن يكونَ موافقاً للمعطوف عليه[8] وهاتان جملتان قد اختلفتا فتوهَّموا من أجل اختلافهما أنه لا يصحُّ عطفُ إحداهما على الأخرى.

والثاني: أنَّ قولنا: ((بسم الله الرحمن الرحيم)) جملةٌ خبرية، وقولنا: وصلَّى الله على محمَّد جملة معناها الدُّعاء، فلما اختلفتا فكانت الأولى إخباراً و كانت الثانية دعاءً، وكان من شأن واو

---

[1] – بياض في الأصل ،و أكملته من : المسائل و الأجوبة : ٢٨ – ٢٩ ، و الأشباه و النظائر ٣/ ٥٥٦ ، فقد نقل السيوطي المسألة كاملة .

[2] – في المسائل و الأجوبة / ٢٨ : ((و كنت)) ، و في الأشباه ٣/ ٥٥٦ : ((و قد كنت)) .

[3] – في المسائل : ((في أنه))، و في الأشباه ٣/ ٥٥٦ : ((بأنه)) .

[4] – زيادة عن المسائل والأشباه.

[5] – في المسائل و الأشباه: ((و رأيت ذلك)).

[6] – في المسائل و الأشباه: ((و الصلاة)) .

[7] – ((الذي حملهم على إنكاره)): ليست في المسائل و الأشباه.

[8] – لأنَّ المعطوف تابع للمعطوف عليه، وحكم التابع أن يوافق متبوعه في الإعراب وغيره. قال الفارسي: ((وصفة حرف العطف أن يشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله)). الإيضاح / ٢٢١ .

الثاني مع الأوَّل لفظاً و معنى[1] لم يصحَّ عندهم عطف هاتين الجملتين بعضـــهما علـــى بعـــضٍ لاختلافهما لفظاً ومعنى. فإن كانت العلَّة التي حملتهم على إنكار ذلك اختلافَ إعراب الجملتين فإنَّ ذلك غير صحيح، بل هو دليل على قلَّة نظر قائله؛ لأن تشاكُل الإعراب في العطـــف إنَّمـــا يراعى في الأسماءِ المفردة المعربة خاصَّة. وأما عطف الجمل على الجمل فإنَّه نَوْعان:

أحدهما: أن تكون الجملتان متشاكلتَيْن في الإعراب كقولنا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً خارجٌ، وكان زيدٌ قائماً وعمروٌ خارجاً، فتعطف الاسم على الاسم و الخبر على الخبر[2]. و النـــوع الثـــاني لا يراعى فيه التشاكل في الإعراب، كقولنا: قام زيدٌ و محَّمداً أكرمته، و مررتُ بعبدِ الله وأما خالدٌ فلم ألقَه. وفي هذا أبوابٌ نصَّ عليها سيبويه و جميع البصريين و الكوفيين، لا أعلَم بينهم خلافـــاً في ذلك، وذلك كثير في القرآن والكلام منثوره والمنظوم، كقوله تعالى: (و المقيمين الصـــلاة و المؤتون الزكاة) [النساء ٢/١٦٤]. وكقول خرنق[3] :

[مجزوء الكامل]

النـــــازلين بكـــــلّ معتـــــرك و الطيـــــبين[4] معاقـــــدَ الأُزرِ

---

[1] – حروف العطف في اقتضاء التشريك لفظاً و معنى تنقسم إلى نوعين : الأول : ما يقتضي التشريك مطلقـــاً ،و هي الواو و الفاء و ثمّ و حتَّى . وما يقتضي التشريك مقيَّداً ، و هو (أو) و (أو) ؛ لأن الشـــرط فيهمـــا ألاّ يقتضيا إضراباً . والثاني: ما يوجب التشريك لفظاً لا معنى، و هو: بل، ولكن، ولا، وليس. أوضح المسالك ٣/ ٣٥٣ و٣٥٤.

[2] – في الأشباه ٣/ ٥٥٧ : ((فيعطف الاسم و الخبر على الاسم و الخبر)) .

[3]– هي خرنق بنت بدر بن هفان أخت طرفة بن العبد لأمه، كان أكثر شعرها في رثاء أخيها طرفة و زوجهـــا بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد، توفيت قبل البعثة بستين سنة، أولها ديوان مطبوع بتحقيـــق د.حســـين نصار. ترجمتها في سمط اللآلى/٧٨٠، وخزانة الأدب ٥/٥١ والأعـــلام ٢/٣٠٣. البيـــت في ديوانهـــا /٢٩، والكتاب ١/ ١٠٤، ٢٤٦، ٢٤٩، والأصول ٢/٤٠، والجمل /١٥، وأمـــالي المرتضـــى ١/٢٠٥، والأمـــالي الشجرية ١/٣٤٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/١١٦، والأشباه والنظـــائر ٣/ ٥٥٨، وخزانـــة الأدب ٢/٣٠١. و هو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥.

[4] – في الأشباه: ((والطيبون)).

[٧٥/ب] //وقد ذكر ذلك في الموضوعات المختصرات[١] في النحو، كـ(الجمل و[الكافي][٢] لابـن النحـاس[٣] وغيرها.

و إن كانوا أنكروا ذلك من أجل أنَّ قولنا: بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية و قولنا: وصلَّى الله على محمد جملة معناها الدعاء، فاستحال عندهم عطف الدعاء على الخبر، لا سيَّما و من خاصَّة الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً و معنى، و هاتان جملتان قـد اختلـف لفظهمـا ومعناهما، فما اعترضوا به غير صحيح أيضاً،و هذا الذي قالوا يفسد عليهم من و جوه كثيرة لا من وجه واحد:

فأولها: أنا وجدنا كلَّ من صنَّف كتاباً من العلماء[٤] مذ بدأ الناس في التصنيفات إلى زماننا هـذا يصدّرون كتبهم بأن يقولوا: الحمد لله الذي فعل كذا وكذا، ثمَّ يقول بإثر ذلك: وصلَّى الله على محمد، فيعطفون الصلاة على التحميد، و لا فرق بين عطفهما على التحميد و عطفهمـا علـى البسملة؛ لأن كلتا[٥] الجملتين خبر. وليس هذا[٦] مختصاً بكتب الضعفاء في العربية دون الأقويـاء، ولا بكتب الجهَّال دون العلماء، بل كل[٧] ذلك موجود في كتب الأئمة المتقـدمين، والعلمـاء المبرزين، كالفارسيِّ وأبي العباس المبردَّ، والمازني وغيرهم، فلو لم يكن بأيدينا دليل ندفع به مذهب هؤلاء إلا هذا لكفى[٨] من غيره، فتأمَّل خطبتي كتاب (الإيضاح)[١] للفارسيَّ، وصدر (الكامل)[٢]

---

[١] - في الأشباه: ((في المختصرات الموضوعات)).

[٢] - بياض في الأصل، واستكملته عن الأشباه ٣/ ٥٥٨ .

[٣] - هو أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر المعروف بابن النحاس. أخذ عن الزجاج، وكان في زمانه نظـير ابن الأنباري ونفطويه. ترك كتباً كثيرة منها: إعراب القرآن، وهو مطبوع، واشتقاق أسماء الله الحسنى، ومعاني القرآن، وهما مطبوعان، والكافي، وغيرها. ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٠١/١٥ و٤٠٢، والبلغة في تـاريخ أئمة اللغة/ ٣٠ .

[٤] - في الأشباه ٣/ ٥٥٨ : ((من صنف من العلماء كتاباً)) .

[٥] - في الأصل : ((كلتي)) .

[٦] - في الأشباه ٣/ ٥٥٩ : ((و هذا ليس)) .

[٧] - ليست في الأشباه ٣/ ٥٥٩ .

[٨] - في الأصل : ((لكفا)) .

لأبي العبَّاس المبرد، و صدر كتاب سيبويه[3] وغير ذلك. وتأمل خطَبَ الخُطَباء وكلام الفصحاء فإنك تجدهم مطبقين على ما وصفته لك،فهذا وجه واضح يدلُّ على فساد ما قالوه .

ومنها أن قولنا:و صلَّى الله على محمد بإثر البسملة، منصرف إلى معنى الخبر -و إن كان دعاءً[4]- على[5] تأويلات مختلفة، أحدهما: أن يكون تقديره: أبدأ بسم الله الرحمن الرَّحيم، وأقول: وصلَّى الله على محمد، فتضمر[6] القول و تعطفه[7] على (أبدأ) مما[8] يصرف الكلام إلى الإخبار،

والعرب تحذف ذكر[9] القول حَذْفاً مطَّرداً تغني شهرته[10] عن إيراد أمثلة منه، كقوله تعالى: (والملائكة[يدخلون عليهم من كلِّ بابٍ][11]: سلامٌ عليكم بما صبرتم//) [الرعد١٣/٢٣-٢][أي: يقولون: سلام عليكم][12] كذلك قوله: (و الذين اتخذوا من دون الله أولياء ما نعبدهم) [الزمر ٣٩ /٣] [أي يقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى][13] ويجوز[14] أن يتأوَّل على معنى: أبدأ

---

[1] - في الإيضاح / ٦٩ ((بسم الله الرحمن الرحيم ،وأحمد الله عزَّت قدرته....و أصلِّي على النبيِّ محمد و آله أجمعين)) . وظاهر أنه ليس فيه ما أراد ابن السِّيد إثباته؛ ذلك أن العطف بالفعل (أصلي) على (أحمدُ)، ولعل ابن السيد كانت لديه نسخة أخرى غير هذه النسخة المعتمدة في التحقيق.

[2] - الكامل ١/ ١، وليس فيه ما ذكره ابن السيد أيضاً.

[3] - الكتاب ١/ ٣ .

[4] - ((و إن كان دعاء)): ليست في الأشباه ٣/ ٥٥٩ .

[5] - في الأشباه ٣/ ٥٥٩: ((و لذلك)) .

[6] - في الأشباه ٣/ ٥٦٠ : ((فيضمر)) .

[7] - في الأشباه ٣/ ٥٦٠ : ((فيعطفه)) .

[8] - في الأشباه ٣/ ٥٦٠ : ((و ذلك مما يصرف ...)) .

[9] - ليست في الأشباه .

[10] - في الأشباه ٣/ ٥٦٠ : ((شهرته تغني)) .

[11] - ما بين حاصرتين مطموس في الأصل .

[12] - زيادة عن الأشباه ٣/ ٥٦٠ .

[13] - زيادة عن الأشباه ٣/ ٥٦٠ .

[14] - و في الأشباه : ((و الثاني)) ، و هو الصحيح ، فقد ذكر الأول من قبل ،و على هذا لا يوجد للثاني ذكر

باسم الله وبالصلاة على محمد، فيكون من الكلام المحمول على التأويل، كما أجاز سيبويه[١]: ((قلَّ ((قلَّ رجل يقول ذلك إلا زيد)) لأنه في معنى: ما أحدٌ يقول ذلك إلاَّ زيد. و هـــذا كـــثير لا يستطيع أحدُ من أهل هذه الصناعة على دفعه. وإن شئت كان التقدير: أبدأ بسم الله، وأصـــلي على محمد، فيكون محمولاً أيضاً على المعنى. وهذه التأويلات الثلاثة تصيِّره -وإن كان دعاء- إلى معنى الإخبار، فهذا وجه آخر صحيح.

ومنها أنه لا يستحيل عطف قولنا: "و صلى الله على محمد" على قولنا: بسم الله- وإن كان دعاءً محضاً من غير أن يُتَأوَّل فيه تأويل الإخبار[٢] ، لأنا وجدنا العرب يوقعون الجمل المركَّبة المركَّبة تركيب الدّعاء والأمر والنهي والاستفهام التي لا يصحُّ أن يقال فيها: صِدْق ولا كذبٌ، موقع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصدق والكذب، وهذا أشدّ من عطف بعضها على بعـــض، كنحـــــــــــــــو مـــــــــــــــا أنشـــــــــــــــدوه:

---

[١] - الكتاب ٢/ ٣١٤ ،و الخصائص ٢/ ١٢٤ .

[٢] - في الأشباه ٣/ ٥٦٠ : ((إخبار)) .

[من قول الجميح بن منقذ][1] :

و لو أصابت لقالتْ و هـــي صـــادقةٌ ... إنَّ الرياضة – لا تنصبْك – للشـــيب[2] [البسيط]

فأوقع النَّهْي موقع خبر(إنَّ) و قال آخر[3] :

[الرجز]

ألا يـــا أمّ فـــارعَ لا تلـــومي ... على شـــيءٍ رفعـــتُ بـــه سَـــماعي

و كـــوني بالمكـــارم ذكـــريني ... و دَلي دلّ ماجـــــدةٍ صَـــــناعِ

فأوقع الأمر موقع خبر (كان)

و قال الراجز[4] : [الرجز]

فإنَّما أنت أخٌ لا نَعْدَمُهْ[1]

---

[1] – زيادة عن الأشباه ٣/ ٥٦١ . و اسم الجميح : منقذ بن الطمَّاح ، أحد فرسان بني أسد المشهورين ، قتل يوم جبلة قيل البعثة المحمدية بخمس و أربعين سنة . ترجمته في : المفضليات (مفضلية ٣) ص١٥١ ، و خزانـــة الأدب ١٠/ ٢٤٩ ، و شرح شواهد مغني اللبيب / ١٢٧ ،و سمط اللآلئ / ٣٠ ،و ٨٩٥ ،و خزانـــة الأدب ١٠/ ٢٤٩ (شرح الشاهد٨٤٤) .

[2] – البيت من المفضلية الثالثة ، من شرح اختيارات المفضل ، ب٣ ، ج١ ، ص١٥٣ . و هو في كتاب الشعر / ٣٢٦، والأمالي الشجرية ١/ ٣٣٢ بلا نسبة، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٨ ورصف المبـــاني / ١٣٠ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٤٦ ، الشاهد ٨٤٤ – الرياضة : تهذيب النفس . والشاهد فيه : وقوع الجملة الطلبيـــة (لا تنصبك) خبراً لـــ(إنّ)، وفي ذلك خلاف فمنهم من أجاز و منهم مَنْ منع . انظر : شرح الجمـــل لابـــن عصفور ١/ ٤٢٦ ، و خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٦ و ٢٤٧ .

[3] – نسب البيت في نوادر أبي زيد : ٣٠ ، ٥٨ إلى بعض بني نهشل ،و هما في : كتاب الشعر / ٣٢٧ بتقـــديم الثاني على الأول في الاستشهاد، والأشباه و النظائر ٣/ ٥٦٢. والثاني منهما في: التسهيل /٥٢، وضرائر الشعر / ٢٥٨، والمساعد ١/ ٢٥١، ومغني اللبيب ٥٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٢٦٦، وشرح أبيات مغني اللبيـــب ٧/ ٢٢٧، وهمع الهوامع ١/ ١١٣، والدرر اللوامع ١/ ٨٣. الماجدة : الكريمة . الصَّناع : الحاذقة في عملـــها . و الشاهد في البيت الثاني : وقوع جملة خبر كان جملة طلبية . قال البغدادي : ((و هذا مختصٌّ بالشعر)) . الخزانة ٩/ ٢٦٦ . و في البيت الأول شذوذ ترخيم (فارعة) فحذف التاء للترخيم و الأصل ترخيم المنادى لا المضاف إليه .

[4] – الراجز : هو أبو محمد الحذلمي .

فأوقع الجلة التي هي: (لا نَعْدَمُه) -و معناها الدُّعاء- موقع الصِّفة للأخ حملاً على المعنى، كأنه قال: إنَّما أنتَ أخٌ ندعو له بألّا يُعْدَم. وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم أن هذا شيء خُصَّ به الشعر، فإنَّ ذلك قد جاءَ في القرآن والكلام الفصيح، فمن ذلك قول الله -تعالى-: (قلْ مَنْ كانَ الضَّلالةِ فليمدُدْ له الرحمنُ مدًّا) [مريم ١٩/ ٧٥]. وأجاز النحويون[٢] - بلا خلاف بينهم- ((زيدٌ اضربْه))، و((عمرو و لا تشتمه))، و((زيدٌ كم مرةً رأيته؟)) و((عبد الله هل أكرمته؟)) و((زيدٌ [جزاك الله عنه[٣] حُسْناً])) .

[٧٦/ب] وجاء[٤] عن العرب عطف// الفعل الماضي على المستقبل، واسم الفاعل على الفعل المضارع، والفعل المضارع على اسم الفاعل[٥]، كقوله تعالى: (إنَّ المتصدِّقين و المتصدِّقات، وأقرضوا الله قَرْضاً حسناً) [الحديد ٥٧ / ١٨].

قال امرؤ القيس : [الطويل]

ألا عم صباحاً أيها الربع و انطقِ[٦]

فعطف الأمر على الدعاء ، و هذا كثير. و قد قال سيبويه في باب[٧] (ما ينتصبُ فيه الاسم لأنَّه لا سبيل له إلاَّ أنْ يكونَ صفةً): ((واعلم أنه لا يجوز مَنْ عبد الله و هذا زيدٌ الرجلين الصالحين؟ رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تُثْني إلا على ما أثبتَّه وعلمته. ولا يجوزُ أنْ تخلط مَنْ تَعلم و مَنْ لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة. و إنَّما الصفة عَلَمٌ فيمن قد علمته))[٨] ، فأبطل جواز هذه المسألة

---

[١] - البيت رابع أبيات من أرجوزة أوردها ثعلب في مجالسه ١/١٩٥ محمد منسوبة إلى أبي محمد الحذْلميّ، و هو في: طبقات الشعراء لا بن المعتز / ٦٥٦، وضرائر الشعر / ٢٥٩، ومغني اللبيب / ٦٤٧ ،و الأشباه و النظائر ٣/ ٥٦٢.

[٢] - الكتاب ١/ ١٣٨ ،و المقتضب ٤/ ١٢٨ .

[٣] - في الأشباه ٣/ ٥٦٣ : ((عني)) .

[٤] - في الأشباه ٣/ ٥٦٣ : ((و قد جاء)) .

[٥] - كررت كلمتا (الماضي) و (اسم) مرتين ،و لعله سهو من الناسخ .

[٦] - صدر بيت عجزه :

ـــــــ و حدِّث حديث الركب إن شئت و اصدقِ .

و هو في ديوانه / ٦٣٣ ، ق٤٥ ، ب١ ،و رواية الديوان : ((ألا انعِم)) .

[٧] - الكتاب ٢/ ٥٧ .

[٨] - الكتاب ٢/ ٦٠ .

من جهة جمع الصفتَيْن، و لم ينكرها من أجل عطف الخبر على الاستفهام ، ووافقه جميع النحويين على هذه المسألة .

إنما كان ذلك ؛ لأنَّ الجمل لا يُرَاعى فيها التشاكُل في المعاني و لا في الإعراب. و قد استعمل بديعُ الزمان[1] عطفَ الدُّعاء على الخبر في بعض مقاماته، وهو قوله[2]: ((فقلتُ ظفرنا والله بصيد، وحيَّاكَ اللهُ أبا زيدٍ))، وما نعلم أحداً أنكر ذلك عليه. و إذا كان التشاكُل لا يُرَاعى في الجمل ألا ترى[3] أن المعرَبَ يعطف على المبنيِّ، والمبنيّ على المعرب، وما يظهرُ فيه الإعراب على ما لا يظهر منه؟ وفي هذا الموضع شيء عجيب يجب أن يوقفَ عليه ،و ذلك أن قول النحويين: إنَّ[4] الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها ومعنى ((كلام خرج مخرج العموم و هو الحقيقة خصوصٌ، وإنما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل أو جنسه لا في كميّته و كيفيته. ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً وعمراً فقد[5] يجوز أن تضرب[6] زيداً ضربةً واحدة و عَمْراً ضربتين و ثلاثاً[7] فتختلف الكميِّتان، ويبيِّن ذلك قول العرب : إيَّاك و الأسدَ[8] ، فيعطفون الأسد على الضمير المخاطب ،و الفعل الناصبُ لهما مختلف المعنى[9] ؛ لأنَّ المخاطبَ مخوفٌ و الأسد مخوفٌ منه ، فجاز العطف ، و إن

---

[1] –

[2] – مقامات بديع الزمان ، المقامة البغدادية / ٢٠ .

[3] – في الأشباه ٣/ ٥٦٤ : ((ألا ترى أن العرب ...)) .

[4] – في الأشباه ٣/ ٥٦٤ : ((بأنَّ....)) .

[5] – في الأشباه ٣/م ٥٦٦٥ :ك ((فقد يجوز)) .

[6] – في الأصل : ((يضرب)) .

[7] – في الأصل : ((و ثلثاً)) .

[8] – شرح المفصل ٢/ ٢٥ . قال ابن يعيش : ((فإن قيل : كيف جاز أن يكون الأسد معطوفاً على إياك و العطف بالواو يقتضي الشركة في الفعل و المعنى ؟ ....فالجواب : أن البعد و القرب بالإضافة ، فقد يكون الشيء بعيداً بالإضافة إلى شيء و قريباً إلى شيء غيره ،و ههنا إذا تباعد عن الأسد فقد تباعد الأسد عنه فاشتركا في البعد)) .

[9] – قال ابن يعييش : ((و أمّا اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الأسد عليه ؛ لأنَّ العامل قد يعمل في المفعولين و إن اختلف معناهما ، ألا تراك تقول : أعطيت زيداً درهماً فيتعدى الفعل إليهما تعدِّياً واحداً و إن

اختلف نوعا التخويف؛ لأنَّ جهة التخويف قد انتظمت، و نحوٌ منه قوله تبارك و تعالى: (فأَجْمِعوا// أمرَكم وشركاءَكم) [يونس ١٠/ ٧١]؛ لأن الإجماع على الأمر هو العزم عليه، والجمع الذي يراد به ضمُّ الأشياء المفترقة ،و إن اختلف نوعاهما فإنَّ لهما جنْساً يجتمعانِ فيه. ألا ترى أنَّهما جميعاً يرجعان إلى معنى الصَّيرورة و الانجذاب؟ ألا ترى أنَّ من عَزَم على شيء[1] فقد اجذب إليه وصار؟ كما أنَّ الأشياء المفترقة إذا جُمِعتْ انجذبَ بعضها إلى بعض، و صار كل واحد منهما إلى الآخر. [آ/٧٧]

وكذلك قول الشاعر[2] : [مجزوء الكامل]

يا ليتَ زوجك قد غدا مُتقلِّداً سيفاً و رُمْحاً

و معناه: و حاملاً رمحاً؛ لأنَّ التقلُّد نوع من الحمل؛ ولأجل هذا الذي ذكرناه من حكم العطف بالواو قلنا في قول الله – تعالى – : (و امْسَحوا برؤوسِكم و أرجلِكم إلى الكعبين)[3] [المائدة ٥/ ٦] في قراءة [مَنْ][4] خَفْض الأرجل ؛لأنَّ[5] الأرجل تغسل ،و الرؤوس تمسَحُ،و لم يوجبْ عطفها على الرؤوس أنْ تكون ممسوحة كمسح الرؤوس لأنَّ العرب تستعمل المسح على معنيين، أحدهما: النَّضْح، والآخر: الغَسْل، حكى أبو زيد: تمسَّحْتُ للصلاة، أي توضَّأت، وقال الراجز[6]: [الرجز]

كان زيداً آخذاً و الدرهم مأخوذ ، فهما مختلفان من جهة المعنى ، فكذلك ههنا إذا عطفت الأسد على إيَّاك شاركه في عمل الفعل المحذوف و إن اختلف معناهما ، فالمخاطب حذر خائف، والأسد محذور منه مخوف)) .

[1] – في الأشباه ٣/ ٥٦٥ : ((الشيء)) .

[2] – البيت لعبد الله بن الزبعرى ،و هو في : ديوانه / ٣٢ ،و الكامل / ٤٣٢ ، ٤٧٧،و٨٣٦ ،و المخصص ٤/ ١٣٦ ،و خزانة الأدب ٢/ ٢٣١ ،و ٣/ ١٤٢ ، ٩/ ١٤٢ . و هو بلا نسبة في : معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١، ٤٧٣ ، ٣/ ١٢٣ ،و مجاز القرآن ٢/ ٦٨ ،و المقتضب ٢/ ٥١، والإيضاح /١٩٥، والخصائص ٢/٤٣١، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٢١ ،و أمالي المرتضى ١/ ٥٤ ،و شرح الحماسة للمرزوقي / ١١٤٧ ،و شرح المفصل ٢/ ٥٠، واللسان (زجج ، قلد ، مسح) ،و الأشباه و النظائر ٣/ ٥٦٦. تقلَّد السيف : حمله .

[3] – زيادة عن الأشباه ٣/ ٥٦٦ .

[4] – زيادة عن الأشباه ٣/ ٥٦٦ .

[5] – في الأشباه ٣/ ٥٦٦ .

[6] – هو أبو نخيلة الراجز، والرجز في اللسان والتاج(قأب) منسوباً إليه، وهو بلا نسبة في: إصلاح المنطق / ٢٨٣.

أشليت عَنْزي و مَسَحْتُ قَعْبي

أراد: أنَّه غَسَلهُ ليحلبَ فيه، فلمَّا كان المسْحُ نوعين أوجبْنا لكل عضو ما يليق به إذ كانــت واو العطف -كما قلتُ- إنَّما توجبُ الاشتراك في نوع الفعــل أو جنْســه، لا في كميتــه و لا في كيفيته؛ فالنَّضْح قد جمعها جنسُ الطهارة،كما جمع تقلّد السيف، وحمل الرُّمح جنس التأهُّــبِ للحرب والتسلحُّ، وهكذا قولنا:بسم الله الرحمن الرحيم، و صلى الله على محمــد، إنْ[1] كــان الإخبار والدعاء قد اختلفا فإنهما قد اتفقا في معنى التَّقْدِمة والاســتفتاح، أو في معــنى التــبرُّك والاستنجاح فإن قائل: قد أنكر النحويون أنْ يقال: ليتَ زيداً قائمٌ وعمروٌ، بالرفع عطفاً علــى موضع (ليت) وما عملتْ فيه، وهل ذلك من اختلاف[2] الجملتين بأنَّ إحداهما تصير خبراً و الثانية تمنَّياً؟ فالجواب: أنَّ هذا الذي توهَّمته لا يصحُّ من وجهَيْن أحدهما أن إنكار النحويين[3] العطــف على خبر[4] // ليس من أجل ما ظننتَه، وإنَّما منعُوه لأنَّ (ليت) قد أبطلتِ الابتداء، فلم تُبقِ لــه لفظاً ولا تقديراً، ولو كان لـــ(ليت) ومعمولها موضعٌ وعُطِف (عمرو) عليه لم يكن عطفَ خبر على تمنٍّ كما توهَّمت[5]، وإنَّما كان يكون عطف خبرٍ على خبر؛ لأنَّ التمنّي إنَّما كان بعامــل[6] اللفظ دون الموضع لو كان هناك موضع. [٧٧/ب]

و الوجه الثاني: أن قولنا: ليت زيداً قائمٌ و عمرو يُعَدّ جملتَيْن إنما يُعَدّ جملة واحدةً؛ لأنَّ الجــزءَ الذي كان يتمِّم[7] الجملةَ الثانيةَ سَقَط استغناءً بخبر الاسم الأوَّل. ولو قلت: ليت زيداً قــائمٌ و ليت عمراً قائمٌ لكانتا جملتين، و هذا كقولك: قام زيدٌ و قام عمرو، فيكون الكلام جملتين، فإذا قلت: قام زيدٌ و عمرو صار جملةً واحدة. و يدلُّ على ذلك أنَّ النحويِّين يجيزون: مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأبوه، ولا يجيزون: مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ و قائم أبوه؛ لأنَّ الكلام الأوَّل جملةٌ واحدة، فاكتُفي فيها بضمير واحد يعود إلى الموصوف. والثانية، تجري مجرى جملتين، فلابدَّ في كل واحدٍ

---

[1] – في الأشباه ٣/ ٥٦٧ : (و إنْ....)) .

[2] – في الأشباه ٣/ ٥٦٧ : ((و هل ذلك إلا من اختلاف)) .

[3] – طمست الكلمات في الأصل، واستكملتها اعتماداً على السياق وعلى نسخة الأشباه و النظائر ٣/ ٥٦٧ .

[4] – في الأشباه٣/ ٥٦٧ : ((موضع)) .

[5] – في الأشباه ٣/ ٥٦٨ : ((توهَّمته)) .

[6] – في الأشباه ٣/ ٥٦٨ : ((لعامل)) .

[7] – في الأشباه ٣/ ٥٦٨ : ((يتمّ)) .

منهما من ضمير. وكذلك يجيزون: زيدٌ قائمٌ[1] عمرو وأبوه، ولا يجيزون: زيدٌ قائم[2] عمرو وقامَ أبوه لتعرِّي الجملة الواحدة من ضمير يعود إلى المبتدأ.

نجزت المسألة، والحمد لله حقَّ حمده، وصلَّى الله على محمَّد وآله وسلَّم، وشرَّف وكرَّم، وبتمامها تمَّ السِّفر .

---

[1] – في الأشباه ٣/ ٥٦٩ : ((زيدٌ قام)) .

[2] – في الأشباه ٣/ ٥٦٩ : ((زيد قام)) .

المصادر والمراجع

١.القرآن الكريم.
٢. أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر : ابن القطاع الصقليّ (-٥١٥هـ) تحقيق و دراسة أحمد محمد عبد الدايم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٩ م
٣.ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٩ هـ)، حققه د. محمد رجب النجار، راجعه
د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤.ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي (٧٤٩ هـ)، حققه د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
٥.الاستدراك على سيبويه: ابن الدهان (ت)، حققه د. جميل حنا حداد
٦.الاشتقاق: ابن دريد (٣٢١ هـ)، حققه عبد السلام هارون، مكتبة المثنى، ط٢، بغداد، ١٩٧٩.
٧.الاقتضاب في شرح آداب الكتاب: أبو محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ)، حققه مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١ م.
٨.الأشباه والنظائر: السيوطي (ت٩١١ هـ) مجمع اللغة العربية، (ج ٢) تحقيق د. غازي طليمات، دار المعارف بدمشق .
٩.الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥ م.
١٠. الأصول: ابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط ١، ١٩٨٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١١. الأضداد: محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧ هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٦٠.
١٢. الأغفال: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، حققه د.
١٣. الأمالي: أبو علي القالي (ت ٣٥٦ هـ) دار الآفاق ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
١٤. الأمالي: هبة الله بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) حققها د. محمود الطناحيظظظن مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

١٥. الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ)، حققه د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ١٩٨٠م.
١٦. الأيام والليالي والشهور: الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق وتقديم إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠م.
١٧. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : محمد بن علي الجرجاني (ت ٧٢٩ هـ)، حققه د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .
١٨. الإفصاح: أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧ هـ)، حققه الأستاذ المرحوم سعيد الأفغاني، ط ٣ ، ١٩٨٠ م ، مؤسسة الرسالة، بيروت .
١٩. الإنصاف: ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
٢٠. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) حققه د. كاظم بحر المرجان، ط ٢، ١٩٩٦م، عالم الكتب ، بيروت .
٢١. الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) حققه د. موسى بناي العليلي، بغداد، بلا تاريخ.
٢٢. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٢٣. البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، مطابع النصر الحديثة ، الرياض ، بلا تاريخ .
٢٤. البحر المحيط في أصول الفقه : الزركشي (ت٧٩٤ هـ) ، حققه سليمان الأشقر ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت .
٢٥. البدل في الجملة العربية: د. حسين محمد حسن، ط ١، ١٩٨٩، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٢٦. البسيط في شرح جمل الزجاجي (ت): ابن أبي الربيع ، تحقيق د . عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
٢٧. البلغة في تاريخ أئمة اللغة : الفيرزابادي (ت ٨١٧ هـ)، حققه محمد المصري، ط١، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢ م.

٢٨. البيان في غريب إعراب القرآن : ابن الأنباري (ت٥٧٧ هـ) تحقيق د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا ، دون مكان للنشر ، نسخة مصورة .
٢٩. التبصرة : الصيمري (ت ق ٤ هـ) حققه د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، ط ١ ، ١٩٨٢ م ، دار الفكر ، دمشق .
٣٠. التبيان في إعراب لقرآن : أبو البقاء العكبري (٦١٦ هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، بلا تاريخ .
٣١. التخمير: الخوارزمي (ت   )، حققه د.
٣٢. التذكرة : ابن غلبون (٣٨٩ هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط٢، ١٩٩١ .
٣٣. التذييل والتكميل: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٩ هـ)، ج٢، نسخة مصورة في جامعة الإمام محمد، نسخة رقم ٧٣٢٣، عن دار الكتب.
٣٤. التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) حققه د. عوض القوزي، ط١، مطبعة الإمامة، القاهرة، ١٩٩٠ م.
٣٥. التكملة : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) حققه كاظم بحر المرجان ، العراق ، ١٩٨١ م .
٣٦. التنبيهات على أغلاط الرواة: علي بن حمزة (ت   )، حققه عبد العزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧.
٣٧. التوابع في كتاب سيبويه: د. عدنان محمد سلمان ، مطبعة وزارة التعليم العالي ، الموصل ، العراق ، ١٩٩١ م.
٣٨. التيسير : أبو عمرو الداني (ت ٤٤٠ هـ) تصحيح أوتوبيرتزل ، إستانبول ، ١٩٣٠ م .
٣٩. الجامع الصغير/ السيوطي (ت ٩١١ هـ)، دار الفكر، بيروت، بلا تاريخ.
٤٠. الجامع لأحكام القرآن : القرطبي (ت ٦٧١ هـ)، ط ١ ، ١٩٨٧ م ، دار الفكر ، بيروت .
٤١. الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١ هـ) صحَّحه : أحمد عبد العليم البردوني ، نسخة مصورة عن دار الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ .
٤٢. الجمل في النحو : الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) حققه د . علي توفيق الحمد ، ١٩٨٥ م .

٤٣. الجواهر: جامع العلوم الأصبهاني (ت ٥٤٣ هـــ)، تحقيق إبراهيم الأنباري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣م.
٤٤. الحجة : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هــ) حققه بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث ، دمشق .
٤٥. الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه (ت ٣٧٠ هــ) ، حققه د . عبد العال سالم مكرم ، ط ٦ مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٧ هــ / ١٩٨٦ م .
٤٦. الحلل : ابن السِّيد (تــ ٥٢١ هــ) تحقيق د . مصطفى إمام ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .
٤٧. الحيوان: أبو عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥ هــ)، حققه عبد السلام هارون، منشورات المجمع الإسلامي، بيروت.
٤٨. الخصائص : أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٣ هــ) حققه محمد علي النجار، ط٢ ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت.
٤٩. الدرّ المصون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦ هــ) تحقيق د . أحمد الخرَّاط ، ط١ ، دار القلم ، دمشق، ١٤١٤هــ/ ١٩٩٤ م.
٥٠. الدرر اللوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي ، مطبعة كردستان ، القاهرة ، ١٣٢٨ هــ .
٥١. الروض الأُنُف: السهيلي (ت ٥٨١ هــ) مطبعة الجمالية بمصر ، ١٣٣٢ هــ .
٥٢. السبعة في القراءات : ابن مجاهد (٢٤ هــ)، حققه د . شوقي ضيف (١٤٢٦ هــ) ، ط٢ ، دار المعارف، القاهرة ، ١٤٠٠ هــ / ١٩٩٧ م .
٥٣. الشعر والشعراء: ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هــ)، تحقيق احمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م..
٥٤. الشيرازيات : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هــ)، تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٤هــ/٢٠٠٤م.
٥٥. الصحاح: الجوهري (ت ٣٩٩ هــ)، حققه أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٦.
٥٦. الصناعتين : أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هــ) حققه علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي ، ١٩٧١ م ، مصر .

٥٧. العقد الفريد: ابن عبد ربه الأندلسي (ت   )، حققه أحمد أمين وزميلاه، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.
٥٨. الفروق: ابن بري (ت ٥٨٢ هـ) حققه د. فراج الحمد، مجلة الدراسات اللغوية، مج٥، ع٢،١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٥٩. الفصوص: صاعد البغدادي (ت٤١٧ هـ)، حققه عبد الهادي التازي سعود، وزارة الأوقاف، المغرب.
٦٠. الفصول والغايات: أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩ هـ)، حققه محمود حسن زناتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.
٦١. القاموس المحيط: الفيروزأبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م.
٦٢. القطع والائتناف: أبو جعفر النحاس (٣٣٨ هـ)، تحقيق د. أحمد خطّاب العمر، مطبع العاني، بغداد، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
٦٣. الكامل : المبرد (ت ٢٨٦ هـ)، حققه د. محمد الدالي، ط ١، ١٩٨٦ م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦٤. الكتاب: سيبويه (ت١٨٠ هـ)، حققه المرحوم عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م، القاهرة.
٦٥. الكتاب: سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، حققه عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
٦٦. الكشاف: الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
٦٧. الكشف عن وجوه القراءات: مكي بن طالب القيسي (٤٣٧ هـ)، تحقيق د. محيي الدين رمضان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
٦٨. الكليات: أبو البقاء الكفوي: (ت ١٠٩٤ هـ)، اعتنى به د. عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨١م.
٦٩. اللباب: أبو البقاء العكبري (٦١٦ هـ)، تحقيق د. غازي طليمات وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر، بيروت، دمشق، ١٤١٦ هـ/١٩٩٥م.
٧٠. المحبَّر: ابن حبيب (ت٢٤٥ هـ)، صححته د. إيلر شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت..

٧١. المحتسب: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق عبد الحليم النجار وزميله، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦ هـ، القاهرة .

٧٢. المحتسب في وجوه القراءات: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، حققه علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٧٣. المحرَّر الوجيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت)، تحقيق عبد الله الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ، ط١ ، وزارة الأوقاف ، قطر ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .

٧٤. المحيط : محمد الأنطاكي ، مكتبة الأصمعي، حلب .

٧٥. المخصص: ابن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ)، دار الفكر، ١٩٧٨م، بيروت، ونسخة أخرى مصورة عن طبعة بولاق.

٧٦. المسائل البصريات: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، حققه د. محمد الشاطر أحمد، ط١، مطبعة المدني، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.

٧٧. المسائل البغداديات: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، حققه صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

٧٨. المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل (تـ ٧٦٩ هـ) حققه محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠ م.

٧٩. المستقصى في الأمثال: الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧ هـ/ ١٩٧٧م.

٨٠. المعاني الكبير: ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٤م.

٨١. المغرب في حُلَى المغرب : علي بن سعيد المغربي ، حققه د. شوقي ضيف ، ١٩٧٨ م ، دار المعارف، القاهرة.

٨٢. المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، ط٢، دار الجيل، بيروت، بلا تاريخ .

٨٣. المقاصد النحوية : العيني (تـ ٨٥٥ هـ) على هامش خزانة الأدب ، ط . بولاق ، ١٣٤٧ هـ .

٨٤. المقتضب : المبرد (ت ٢٨٥هـــ) حققه المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٨ هـــ.
٨٥. المقصور والممدود: ابن ولاد (ت ٣٣٢ هــ)، صححه محمد بدر النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٠٨م.
٨٦. المكتفى في الوقف والابتدا : أبو عمرو الداني (٤٤٠ هـــ) ، دراسة وتحقيق جايد زيدان مخلف ة، ط١ ، وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٤٠٣ هـــ / ١٩٨٣ م .
٨٧. الملخَّص في ضبط قوانين العربية: ابن أبي الربيع (ت٦٨٨ هــ)، حققه د. علي بن سلطان الحكمي، ط ١، بلا دار نشر، ١٤٠٥ هــ/١٩٨٥م.
٨٨. المنصف : ابن جني (ت ٣٩٢ هــ) تحقيق إبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٢م) وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤ م .
٨٩. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (٨٣٣ هـــ) ، أشرف على طبعه علي محمد الضبّاع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بلا تاريخ .
٩٠. الوقف والابتدا: أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (٥٦٠ هــ)، دراسة وتحقيق حسن هاشم درويش ، ط١ ، دار المناهج ، عمَّان ، الأردن ، ١٤٢٢ هـــ / ٢٠٠١ م .
٩١. أبنية كتاب سيبويه: أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هــ)، حققه د. أحمد راتب حموش، مجمع اللغة العربية، دمشق، ٢٠٠٢م.
٩٢. أبو العطاء السندي: حياته وشعره، صنعة قاسم راضي مهدي، مجلة المورد، مج ٩، ٢٤، ١٩٨٠.
٩٣. أدب الكاتب: اين قتيبة (ت ٢٧٦ هــ)، حققه د. محمد الدالي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هــ/١٩٨٢م.
٩٤. أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت٥٧٧ هـــ) عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٣٧٧ هـــ - ١٩٥٧ م .
٩٥. أسماء المغتالين : ابن حبيب (ت ٢٤٥ هـــ) حققه عبد السلام هارون ضمن نوادر المخطوطات ، دار الجيل، ط ١ ، ١٤١١ هـــ - ١٩٩١ م ، بيروت .
٩٦. أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هــ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م) المكتبة العصرية ، بيروت .

٩٧. إصلاح الخلل : ابن السّيد (ت٥٢١ هـــ) حققه حمزة النشرتي ، الرياض ، ١٩٧٩ م .
٩٨. إصلاح المنطق: ابن السكيِّت (ت ٢٤٤ هـــ)، حققه أحمد شاكر، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠.
٩٩. إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحاس (٣٣٨ هـــ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩ هـــ / ١٩٨٨م.
١٠٠. إنباه الرواة على أنباه النحاة: القطفي (ت ٦٤٦ هـــ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
١٠١. إيضاح الوقف والابتدا : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨ هـــ)، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، ط١ ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٠ هـــ / ١٩٧١ م .
١٠٢. بدائع الفوائد : ابن قيِّم الجوزيَّة (ت ٧٥١ هـــ). عني بتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت .
١٠٣. بغية الوعاة : السيوطي (ت ٩١١ هـــ)، مط. عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦٤ ، القاهرة .
١٠٤. تاج العروس : المرتضى الزبيدي ((ت ١٢٠٥ هـــ)) ، طبعة مطبعة حكومة الكويت.
١٠٥. تاريخ الأدب الأندلسي: د. إحسان عباس، نسخة مصورة، جامعة حمص، بلا تاريخ.
١٠٦. تاريخ الفكر الأندلسي: آنخل بالنثيا، ترجمة د. حسين مؤنس، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥م.
١٠٧. تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة الدينوري، (ت ٢٧٦ هـــ) ، شرح السيد أحمد صقر، ط ٣، ١٩٨١ م، المكتبة العلمية، بيروت.
١٠٨. تحصيل عين الذهب: الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـــ)، حققه د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٠٩. تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٩ هـــ)، حققه د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١١٠. تفسير القرآن العظيم: ابن كثير.
١١١. تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠ هـــ)، تحقيق مجموعة من المحققين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١١٢. تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠ هـــ)، تحقيق مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية للكتاب، ١٩٦٤ م .

١١٣. توضيح المقاصد : المرادي (ت ٧٤٩ هـــ) تحقيق د . عبد الرحمن علي سليمان ، القاهرة / ١٩٧٦ م .

١١٤. ثمار الصناعة: أبو عبد الله الحسين الدينوري (ت ق ٥ هـــ) حققه د . محمد بن خالد الفاضل ، ط ١ ، ١٩٩٠ م، الرياض .

١١٥. جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري (ت ٥١٨ هـــ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط١، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٣٨٤ هـــ/ ١٩٦٤م.

١١٦. حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، القاهرة، بلا تاريخ .

١١٧. حجة القراءات : ابن زنجلة (ت ق ٤ هـــ) ، حققه المرحوم سعيد الأفغاني ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٢ هـــ / ١٩٨٢ م .

١١٨. حماسة البحتري : ضبطها لويس شيخو اليسوعي ، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧ م ، بيروت .

١١٩. خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٤ هـــ) حققه عبد السلام هارون ، ط ٢ ، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي ، ١٩٨٤ م .

١٢٠. خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي (١٠٩٣ هـــ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٢١. درة الغواص: أبو القاسم الحريري (ت)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، ١٩٧٥م.

١٢٢. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـــ) قرأه وعلَّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة .

١٢٣. دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: لطيفة إبراهيم النجار، عمان، دار البشير، ١٩٩٣م.

١٢٤. ديوان الأعشى (ت ٧ هـــ): شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، ط ٧، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٩٨٣ م.
١٢٥. ديوان جرير: تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف /١٩٦٩ ، سلسلة ذخائر العرب /٤٣.
١٢٦. ديوان الراعي النميري (ت ٩٠ هـــ): حققه راينهرت فايبرت، بيروت،١٩٨٠م.
١٢٧. ديوان زهير (برواية ثعلب)، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٤م.
١٢٨. ديوان الشماخ بن ضرار (ت)، حققه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٢٩. ديوان العجاج (ت ٩٠ هـــ)، صنعة أستاذنا د . عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧١م.
١٣٠. ديوان علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـــ)،
١٣١. ديوان القطامي (ت ١٣٠ هـــ)، حققه د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بغداد، ١٩٦٠م.
١٣٢. ديوان الكميت (ت ١٢٦ هـــ) جمعه وحققه د . داود سلوم ، ١٩٧٠ م، بغداد .
١٣٣. ديوان النابغة الذبياني (ت ١٨ ق هـــ)، حققه المرحوم د. شكري فيصل، دار الفكر ١٩٦٨م، بيروت. ونسخة أخرى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، سلسلة ذخائر العرب، ط٢، القاهرة، ١٩٨٥م.
١٣٤. ديوان أبي الأسود الدؤولي (ت ٦٩ هـــ)، صنعة السكري (ت ٢٩٠ هـــ)، حققه الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٤١٨ هـــ/ ١٩٩٨م.
١٣٥. ديوان أبي تمام الطائي (ت هـــ)، حققه محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة.
١٣٦. ديوان جرير (ت ١١٠ هـــ): حققه د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ١٩٦٩ م، القاهرة.
١٣٧. ديوان خفاف بن ندبة السلمي: جمعه وحققه د. نوري حمود القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
١٣٨. ديوان ذي الرمة (ت ١١٧ هـــ): شرحه أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هـــ) حققه د. عبد القدوس أبو صالح ، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢م، وط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـــ/١٩٩٣م. .

١٣٩. ديوان رؤبة (١٤٥ هـــ): وليم آلورد (ت ١٩٠٩ م)، مكتبة الآفاق الجديدة ، نسخة مصورة ، بيروت .
١٤٠. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (ت ٧٥ هـــ)، حققه د. محمد يوسف نجم، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٣٧٨هـــ، ١٩٥٨م.
١٤١. ديوان عنترة: حققه محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٠م.
١٤٢. ديوان الفرزدق: عني بجمعه عبد الله الصادي، المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٤هـــ/١٩٣٦م.
١٤٣. ديوان كثير عزَّة: حققه د. إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـــ/١٩٧١م.
١٤٤. ديوان لبيد (ت ٤١ هـــ): حققه د . إحسان عباس، الكويت، ١٩٨٤ م.
١٤٥. ديوان مجنون ليلي (ت)، جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، ١٩٧٩م.
١٤٦. سر صناعة الإعراب: ابن جني (٣٩٢ هـــ)، حققه د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٣ هـــ/ ١٩٩٣م.
١٤٧. سِمْط اللآلي: أبو عبيد البكري (ت ٤٨٧ هـــ) حققه عبد العزيز الميمني، ط٢، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٤ هـــ/١٩٨٤ م.
١٤٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي عبد الحميد ، بيروت .
١٤٩. شرح الأشموني: نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠ هـــ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ .
١٥٠. شرح التسهيل : ابن مالك (ت ٦٧٢ هـــ) حققه د . عبد الرحمن السيد ، ود . محمد بدوي المختون ، ط ١ ، ١٩٩٠ م ، دار هجر ، القاهرة .
١٥١. شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـــ) ، القاهرة ، بلا تاريخ، ونسخة أخرى دار الفكر ، بلا تاريخ .
١٥٢. شرح الجمل: ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـــ) حققه د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، ١٩٨٠م، بغداد .

١٥٣. شرح الحدود النحوية : جمال الدين الفاكهي (تـ ٩٧٢ هـ) حققه د . صالح بن حسين العايد، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
١٥٤. شرح الكافية : الرضي الأستراباذي (ت٧٧٦ هـ) حققه د. حسن الحفظي ويحيى بشير المصري، ط١، ١٩٩٣ م ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
١٥٥. شرح اللمع : أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٣ هـ)، حققه د. إبراهيم أبو عباة، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١١هـ/١٩٩٠ م .
١٥٦. شرح المفصل : ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت .
١٥٧. شرح المقدمة المحسبة : ابن بابشاذ (تـ ٤٦٩ هـ) ، حققه د . خالد عبد الكريم جمعة، ط ١، ١٩٧٦، الكويت .
١٥٨. شرح الملوكي: ابن يعيش (٦٦٣ هـ)، حققه د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
١٥٩. شرح حماسة أبي تمام: أبو علي المرزوقي(ت ٤٢١ هـ)، نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م.
١٦٠. شرح ديوان الحماسة : الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢ هـ)، عالم الكتب، بيروت .
١٦١. شرح شواهد الشافية: عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، حققه محمد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م.
١٦٢. شرح شواهد المغني : السيوطي (ت ٩١١ هـ) منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت.
١٦٣. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد (ت هـ)،
١٦٤. شرح هاشميات الكميت : أبو رياش القيسي (ت ٣٣٩ هـ) ، تحقيق د. داود سلوم و د. نوري القيسي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٩٨٤ م .
١٦٥. شعر الخوارج: جمعه وحققه د. إحسان عباس، ط٣، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٤م.
١٦٦. شعر المرار الفقعسي: جمعه وحققه د. نوري حمودي القيسي، مجلة المورد العراقية، مجلد٢، ٢٤، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
١٦٧. شعر النابغة الجعدي (ت)، ط١، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤م.

١٦٨. شعر زهير بن أبي سلمى (صنعة الأعلم الشنتمري) (ت   )، حققه د. فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية بحلب، ١٣٩٠ هـــ/ ١٩٧٠م.
١٦٩. شواهد التوضيح : ابن مالك (تـــ ٦٧٢ هـــ) تحقيق وتعليق المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بلا تاريخ .
١٧٠. ظهر الإسلام: أحمد أمين، دار الكتاب العربي، ط٥، ١٣٨٨هـــ/١٩٦٩م.
١٧١. غرائب القرآن ورغائب الفرقان : نظام الدين الحسن النيسابوري (٧٢٨ هـــ) ، تحقيق ومراجعة إبراهيم عَطْوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٤ هـــ / ١٩٦٤ م .
١٧٢. فتح القدير: الشوكاني (ت   هـــ)، نسخة مصورة، بيروت.
١٧٣. فرائد القلائد : العيني (ت ٨٥٥ هـــ)، ١٩٢٧ م ، القاهرة .
١٧٤. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد البكري (ت ٤٨٧ هـــ)، حققه د. إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٠م.
١٧٥. فوات الوفيات: محمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤ هـــ)، حققه د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.
١٧٦. في النحو العربي، نقد وتطبيق : د . مهدي المخزومي ، ط ١ ، ١٩٦٤ ، المكتبة العصرية ، بيروت.
١٧٧. فيض نشر الانشراح
١٧٨. كتاب الأمثال: ابن القطاع (ت ٥١٥هـــ)، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـــ/ ١٩٨٣م.
١٧٩. كتاب الشعر: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـــ)، حققه المرحوم محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـــ/١٩٨٨م.
١٨٠. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: الباقولي (ت ٥٤٣ هـــ)، تحقيق ودراسة د. محمد أحمد الدالي، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٥ هـــ/ ١٩٩٥م.
١٨١. لسان العرب : ابن منظور (تـــ ٧١١ هـــ) دار المعارف ، مصر .
١٨٢. ما جاء على فَعَلْت وأفعلتُ بمعنى واحد: أبو منصور الجواليقي (ت ٥٤٠ هـــ)، حققه ماجد الذهبي، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـــ/١٩٨٢م.

١٨٣. ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـــ)، تحقيق هدى قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب الخامس والعشرون، القاهرة، ١٣٩١ هـــ/ ١٩٩١م.
١٨٤. مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن المثنى ((ت ٢١٠ هـــ)) حققة د . فؤاد سزكين ، ط ٢، ١٩٨١ م ، مؤسسة الرسالة .
١٨٥. مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـــ)، حققه عبد السلام هارون، ط٢ مصورة، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.
١٨٦. مجمع الأمثال: أبو هلال العسكري (ت ٥١٨ هـــ)، حققه محمد محي الدين عبد الحميد، دار النصر، بيروت، بلا تاريخ.
١٨٧. مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي (ت)، تحقيق هاشم المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٨٨. مختصر شواذ القراءات: ابن خالويه (ت ٣٧٠هـــ)، نشره برجستراسر، طبعة مصورة، مكتبة المتنبي، القاهرة.
١٨٩. مختصر كتاب العين: الخطيب الإسكافي (ق ٤ هـــ)، حققه د. هادي حسن حمودي، ط١، سلطنة عمان، ١٤١٩ هـــ/ ١٩٩٨م.
١٩٠. مسند أحمد بن حنبل ، القاهرة ، ١٣١٣ هـــ .
١٩١. مشكل إعراب القرآن : مكي القيسي (٤٣٧ هـــ) ، تحقيق ياسين السواس ، ط ١ ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٤ هـــ / ١٩٧٤ .
١٩٢. معاني القراءات: أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـــ)، تحقيق د. عيد مصطفى درويش ود. عوض القوزي، ط١ ، دار المعارف ، ١٤١٤ هـــ / ١٩٩٣ م .
١٩٣. معاني القرآن : الفراء (ت ٢٠٧ هـــ) تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٨٠م.
١٩٤. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (٣١١ هـــ)، شرح وتحقيق د. عبد الجليل شلبي،خرّج أحاديثه علي جمال الدين محمد،ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـــ/١٩٩٤م.

١٩٥. معاهد التنصيص: عبد الرحيم العباسي (ت ٩٦٣ هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ، بيروت .

١٩٦. معجم البلدان : ياقوت الحموي (ت ٦٨٦ هـ)، دار صادر، بيروت.

١٩٧. معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب، ط١، دار سعد، دمشق، ٢٠٠٠م.

١٩٨. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة (ت ١٩٨٧م)، دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ.

١٩٩. معجم شواهد النحو الشعرية : د . حنا جميل حدَّاد ، دار العلوم للطباعة والنشر ن الرياض ، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م .

٢٠٠. معجم ما استعجم: البكري (ت٤٨٧ هـ)، حققه مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.

٢٠١. مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) حققه د. مازن المبارك وعلي حمد الله، دار الفكر، دمشق .

٢٠٢. منار الهدى في بيان الوقف والابتدا : أحمد بن محمد الأشموني (ت) ، ط٢ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

٢٠٣. منهج السالك: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٩ هـ)، حققه سدني جليني، نيوهافن، ١٩٤٧م.

٢٠٤. نتائج التحصيل : المرابطي الدلائي (ت ١٠٩٠ هـ) حققه محمد الصادق العربي ، ليبيا .

٢٠٥. نظام الارتباط والربط : د . مصطفى حميدة ، مكتبة لبنان .

٢٠٦. نَظْم الدرر في تناسب الآيات والسور: أبو الحسن البقاعي (٨٨٥ هـ) ، ط١ ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

٢٠٧. نفح الطيب : المقرِّي التلمساني (ت ١٠٤١ هـ) ، حققه د. إحسان عباس، دار صادر ، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٠٨. نوادر أبي زيد: حققه محمد عبد القادر أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٠٩. هشام بن معاوية الضرير: (ت ٢٠٩ هـ)، دز تركي العتيبي، ط١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥م.

٢١٠. همع الهوامع: السيوطي (ت ٩١١ هـ) دار المعرفة ، بيروت ، بلا تاريخ .